

الكافية في النحو

تأليف

الإمام جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو
المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي

٥٧٠هـ. ٦٤٦هـ

شرح

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي

٦٨٦هـ

شرح وتحقيق

الأستاذ الدكتور/ عبد العال سالم مكرم

الجزء الخامس

عالم الكتب

اللغة العربية - النحو

ابن الحاجب النحوي المالكي 570 هـ - 646 هـ

الكافية في النحو / تأليف جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو (المعروف بابن
الحاجب النحوي المالكي) ؛ شرح رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ؛ تحقيق
عبد العال سالم مكرم - القاهرة : عالم الكتب ، 2000 م .

7 مج ؛ 24 سم

يشتمل على ارجاعات بيلوجرافية .

تدمك : 3 - 232 - 232 - 977

(ج ١ / ج ٧)

415,1

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م



الإدارة : ١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة ت : ٣٩٢٤٦٣٦ فاكس : ٣٩٣٩٠٣٧

المكتبة : ٢٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت : ٣٩٥٩٥٣٤ - ٣٩٣٦٤٠١

E.mail: alamalkotob 59 @ hotmail. Com

[قسم الأفعال]

[معنى الفعل وخواصه]

(س): «ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة».

ومن خواصه: دخول قد، والسين، وسوف والجوازم.

ولحوق تاء فعلت، وتاء التأنيث الساكنة».

(ش): قوله [الفعل ما دل على معنى^(١)] «في نفسه»، يخرج الحرف.

وقوله: «مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»، أي الماضي والحال والاستقبال يخرج

الاسم.

وكل اعتراض وردّ على طرد حدّ الاسم، أي على قولنا: كل اسم فهو غير مقترن^(٢)، أعني الاعتراض بباب الغبوق^(٣)، واسم الفاعل العامل، فهو وارد على عكس حدّ الفعل، أعني على قولنا: كل فعل فهو مقترن...؛ وما وردّ على عكس حدّ الاسم، أعني على قولنا: كل غير مقترن [بأحد الأزمنة الثلاثة]^(٤) فهو اسم من الاعتراض بالمضارع، والأفعال غير المتصرفة، كعمسى، وشبهه، فهو وارد على طرد حدّ الفعل، أعني على قولنا: كل فعل فهو مقترن؛ والجواب^(٥) عن الاعتراضات: كما تقدم في حدّ الاسم.

وإنما اختصّ «قد» بالفعل، لأنه موضوع لتحقيق الفعل: مع التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٥/٤.

(٢) في المخطوطات: «غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» اعني الاعتراض الخ.

(٣) الغبوق: الشرب بالعشى، وقد غبقه من باب نصر فا غبق هو وفي هامش ب ٥/٤، المراد بباب الغبوق: كل اسم بدل بوضعه على الزمن المعين.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٦/٤.

(٥) بعد قوله: «والجواب» زيادة في المخطوطات: وهي:

«والجواب فيه كالجواب فيما تقدم في حدّ الاسم. والمراد بالطرد والعكس ها هنا ما هو عند أهل

المنطق لا الذي عند النحاة كما ذكرنا في حدّ الاسم».

وأما السين وسوف، فسمّاهما سيويوه: حرفى التنفيس، ومعناه: تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضيق فى الحال، يقال: نفّست الخنّاق^(١)، أى وسّته، و«سوف» أكثر تنفيساً من السين؛

ويخفف «سوف» بحذف الفاء، فيقال: سَو^(٢)، وقد يقال: سَى، بقلب الواو ياء، وقد تحذف الواو، وتسكن الفاء التى كان تحريكها للساكنين نحو: سف أفعال.

وقيل: إن السين منقوص من سوف، دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل؛ وإنما اختصاً بالفعل، لكونهما موضوعين^(٣) للدلالة على تأخير الفعل من الحال إلى الاستقبال. واختص الجوازم بالأفعال، لأنه لا جزم فى الأسماء،^(٤) كما ذكرنا: أنهم وفّوا الأسماء لأصالتها فى الإعراب الحركات الثلاث، ونقصوا الفعل لفرعيته على الأسماء فى الاعراب: ما لا يكون من عمله، وهو الجر، فلماً نقص الجرّ، لم يُحرك بشىء بدل الجرّ، فبقى مجزوماً، أى ساكناً.

ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة، لَحَسُنَ ادّعاء كون المضارع المسمّى مجزوماً: مبنياً على السكون، لأن عمل ما سُمى جازماً، لم يظهر فيه، لا لفظاً ولا تقديرًا، وذلك لأن أصل كل كلمة، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً: أن تكون ساكنة الآخر، ومن ثمّ لا تُطلب العلة للبناء على السكون.

(١) الخنّاق بالكسر: حبل يُخنّق به.

(٢) فى ب فقط: «سو أفعال» بزيادة «أفعال».

(٣) فى المخطوطات: «لأنهما موضوعان».

(٤) بعد قوله: «لأنه لا جزم فى الأسماء» نص طويل فى المخطوطات وهو: «وإنما لم يدخلها الجر، لأن الاسم لأصالتها فى الإعراب استوفى الحركات، فأرادوا أن ينقصوا من الأفعال المعربة لمشابهة الاسم حركة للدلالة على فرعيته، فنقصوها الحركة التى لا تعملها وهى الكسر، إذ هى أبعد منها بخلاف الضم والفتح فإنها توجد فى الفاعل والمفعول، فلما نقصت الجر، ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة أخرى بقيت الكلمة على أصلها من السكون، فسمى ذلك السكون الجزم، ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة لحسن ادّعاء أن المضارع المسمى مجزوماً مبنى على السكون لأن عمل الجازم لم يظهر».

وإنما سمى العامل عاملاً، لكونه غير آخر الكلمة عما هو أصله، إلى حالة أخرى، لفظاً أو تقديراً؛

ثم نقول إن نحو: لم يغز ولم يخش، ولم يرم: مبنى، كاعز، واخش وارم، وإنما حذف الآخر ليكون فرقاً بين المعرب/ المقدر إعرابه، وبين المبنى، وذلك لأنك ٢٢٤/٢ تحذف في الفعل محل الإعراب، إذا كان حرفاً يوهم سكونه أنه لاستئصال الحركة عليه لا للبناء، أى حرف العلة، ليكون تنبيهاً على أنه: كما ليس الإعراب فيه بظاهر ليس بمقدر؛ أيضاً، لزوال محل الإعراب أى الحرف الأخير بلا علة، بخلاف: يا شجى، و: لا فتى، فإنك أبقيت حرف الإعراب ليكون الإعراب مقدرًا فيه.

فإن قيل: لا نسلم أن العامل إنما يكون عاملاً، لتغيير آخر الكلمة عما هو أصله، بل إنما يكون عاملاً لتغييره عن حالة إلى أخرى، سواء كانت الحالة الأولى أصلاً لآخر الكلمة أى السكون، أو حالة إعرابية أخرى حاصلة لها قبل دخول العامل، فنحن إنما سمينا الجازم عاملاً: لنقله آخر المضارع من الرفع الذى هو معمول وقوعه موقع الاسم، أو تجرده عن العوامل إلى السكون، وذلك لأن عامل الرفع فى المضارع مقدم على عاملى النصب والجزم، إذ عامل الرفع هو التجرد عنهما، أو الحاصل عند التجرد عنهما، وهو وقوعه موقع الاسم، فيكون الجازم طارئاً على الرفع.

قلنا: ليس زوال الرفع أثراً لجازم^(١)، ومنسوبا إليه، بل هو منسوب إلى زوال عامل الرفع، أى الوقوع، أو التجرد؛ على ما قيل: إن علة العدم عدم العلة.

فإن قيل: فيكون زوال الرفع أثراً لزوال عامل الرفع، وزوال عامل الرفع أثراً للجازم وأثر الأثر أثر، فزوال الرفع أى الانجزام أثر للجازم.

(١) فى ب ٨/٤: «ليس زوال الرفع أثر لجازم» تحريف

قلنا: زوال عامل الرفع قد يكون أثراً للنصب أيضاً، فيلزم أن يكون الناصب جازماً.

وأقصى ما يمكن في تمثية كلام النحاة: أن يقال: إن الناصب يزيل الرفع إلى بدل وهو النصب، والجازم يزيله لا إلى بدل، فلم يسموا الناصب جازماً، لأن تعريفه بأثره الوجودي، أولى من تعريفه بأثره العدمي، ولما لم يكن للجازم أثر وجودي عرفوه بالعدمي، فسُمي جازماً، إلا أنه لا يلزم، على هذا أن يكون الناصب في نحو: لَن يَضْرِبَا، وَلَن يَضْرِبُوا، ولن تَضْرِبِي: جازماً لإزالة أثر الرفع لا إلى بدل.

ولو اخترنا مذهب الكسائي، وهو أن ارتفاع المضارع بحروف المضارعة فيكون الجازم الطاريء مسقطاً للرفع الثابت بثبوت عامله ومانعاً له بعد ذلك من إيجاد الرفع، فينسب زوال الرفع إلى الجازم، لا إلى زوال الرفع لأن عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع إلى زوال عامله؛ لم يرد الاعتراض المذكور؟ قوله: «ولحقوق تاء فعلت»، يعني به: اتصاله بضمير الرفع البارز.

وإنما اختص بالفعل، لأن الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الألف والواو، فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثني ألفان، وفي الجمع واوان، فإن لم يحذف أحدهما: استثقل، وإن حُذِف: التبس؛

قوله: «وتاء التأنيث الساكنة»، لأنها سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم، وكانت أولى بالسكون من التاء الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل.

[تعريف الماضي وبنائه]

[ص]: الماضي: ما دل على زمان قبل زمانك، مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو.

[ش]: قوله: «ما دل»، أي: فعل دل، حتى لا ينتقض بأمس، ونحوه، وإنما لم يحتج إلى التصريح بلفظ الفعل، لأنه في قسم الأفعال.

قوله «قبل زمانك»، أى قبل زمان تلفظك به، لا على وجه الحكاية.

وقولنا: لا على وجه الحكاية، ليدخل فيه نحو «خرجت» فى قولك اليوم يقول زيد بعد غد: خرجت أمس؛ فخرجت: ماضٍ وإن لم يدل هنا على زمان قبل زمان تلفظك به/ لأنك حاك، وزيد، يتلفظ به لا على وجه الحكاية^(١)، فيدل على زمان ٢٢٥/٢ قبل زمان تلفظه به.

ويخرج عنه أيضاً نحو: أخرجُ، فى قولك اليوم: قال زيد أوّل من أمس: أخرج غداً، فإنه دالٌّ على زمان [قبل زمان]^(٢) تلفظ الحاكى به.

وأكثر ما يستعمل فى الإنشاء الإيقاعى من أمثلة الفعل، هو الماضى، نحو: بعته، واشتريته.

والفرق بين «بعته» الإنشائى، و «أبيع» المقصود به الحال، أن قولك: أبيع، لا بدّ له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة بالكلام صدق، وإلا فهو كذب.

فلهذا قيل إن الخبر محتمل للصدق والكذب، فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالة عليه، والكذب مُحتملُه ولا دلالة لللفظ عليه.

وأما: «بعته» الإنشائى فإنه لا خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل فى الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجود له، فلهذا قيل: إن الكلام الإنشائى لا يحتمل الصدق والكذب: وذلك لأن معنى الصدق: مطابقة الكلام للخارج، والكذب: عدم مطابقته له، فإذا لم يكن هناك خارج، فكيف تكون المطابقة وعدمها؟

واعلم أن الماضى ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبى: إمّا دعاءً، نحو: رحمك الله، وإمّا أمراً، كقول على رضى الله عنه فى النهج: «أجزأ امرؤ قرنه، وآسى أخاه بنفسه»^(٣).

(١) فى ط: «لاعوجه الحكاية» بدل: «لاعلى وجه الحكاية». تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط و ب ١١/٤.

(٣) أى ليكف، وليواس من تعليقات الشريف.

وينصرف إليه أيضاً، بالإخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾^(١)؛ و: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ...﴾^(٢).

والعلة في الموضوعين: أنه من حيث إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعاً: كأنه وقع ومضى، ثم هو يخبر عنه.

وينصرف^(٣) إليه أيضاً، إذا كان منفيّاً بلا، أو إن، في جواب القسم، نحو: والله لا فعلت، أو: إن فعلت، فلا يلزم تكرير «لا»، كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال:

تالله لا عذبتهم بعدها سقر^(٤) = ٧٧٧

أى: لا تعذبهم

وينقلب أيضاً، إليه بدخول^(٥) «إن» الشرطية، وما يتضمن معناها، وبدخول «ما» النائية عن الظرف المضاف، نحو: ما ذرَّ شارق^(٦)، و«مادامت السموات»^(٧) لتضمنها معنى إن، أى دامت قليلاً أو كثيراً وقد يبقى معها على المضى: وكقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾^(٨).

(٢) الزمر/ ٧١، ٧٣.

(١) الأعراف/ ٤٤

(٣) فى ظ: ويتقلب اليه بدل: «وينصرف إليه».

(٤) هو الشاهد التاسع والعشرون بعد الستمائة، فى الخزانة

واستشهد به على أن الماضى المنفى بلا فى جواب القسم ينصرف إلى الاستقبال كما فى البيت.. وصدده.

* حسب المحيين فى الدنيا عذابهم *

والشاهد من قصيدة للمؤمل بن أميل المحاربى، قالها فى امرأة كان يهواها من أهل الحيرة يقال لها هند، وهى قصيدة مشهورة، ومنها

شفَّ المؤمل يوم الحيرة النظر ليت المؤمل لم يخلق له بصر

من شواهد: المغنى رقم ٤٤٤، وقد سقط هذا الشاهد من نسخة ظ.

(٥) بعد قوله: «بدخول» زيادة فى المخطوطات. وهى:

«كلم المجازاة غير لو، وأما كان فقد يبقى معها على المضى نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾

[المائدة/ ١١٦].

(٦) يقال: ذرَّ قرن الشمس ذروراً من باب قعد: طلعت.

(٧) هود/ ١٠٧.

(٨) المائدة/ ١١٧.

ويحتمل المضى والاستقبال بعد همزة التسوية، نحو: سواء على: أقيمت أم قعدت.

وبعد: «كلما» و «حيثما» لأن في الثلاثة رائحة الشرط، وكذا بعد حرف التحضيض^(١)، كما يجيء في بابه.

وكذا إذا كان صلة لموصول عام، هو مبتدأ، أو صفة لنكرة عامة كذلك، نحو: الذي أتاني فله درهم، أو: كل رجل أتاني فله درهم، لأن فيهما رائحة الشرط، كما ذكرنا في باب المبتدأ.

قوله: «مبنى على الفتح»، أمّا بناؤه فعلى الأصل^(٢)، كما ذكرنا في أول الكتاب، وأمّا بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم بوقوعه موقعه، نحو: برجل ضرب، أي: ضارب، فالمضارع لما شابهه بالمشابهة التامة، استحق الإعراب، وهو^(٣)، لمشابهته مشابهة ناقصة، استحق البناء على الحركة^(٤)، وأيضاً، لوقوعه موقع المضارع في المواقع المذكورة قبل.

وخصّ بالفتح، لثقل الفعل لفظاً، إذ لا تجد فعلاً ثلاثياً ساكن الوسط بالأصالة، ومعنى، بدلالته على المصدر والزمان، وبطلب المرفوع دائماً، والمنصوب كثيراً.

فإذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك، سكن آخره، كراهة توالى أربع حركات

(١) في المخطوطات: «بعد حرف التحضيض إذا كان للطلب لا التثريب كما يجيء في الحروف».

(٢) في المخطوطات: «فعلى الأصل، لأن موجب الإعراب كما ذكرنا في قسم الأسماء تعاقب المعاني المختلفة على لفظ واحد، وأما الأفعال، فلكل معنى منها لفظ معين، وقد يجيء لهذا مزيد بحث في المضارع، وإنما بنى على الحركة لمشابهة الاسم بوقوعه موقعه».

(٣) وهو: الضمير راجع إلى الماضي.

(٤) في المخطوطات: «على الحركة، إذا أصل الإعراب أن يكون بالحركة، وأصل البناء أن يكون بالسكون».

٢٢٦/٢ فيما هو كالكلمة الواحدة؛ وإنما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء / الكلمة لأن الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله، كما مرَّ في باب المضمرات، ولا سيما إذا كان فاعلاً، وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين أربع حركات على الِولاء^(١)، ولهذا قالوا: أصل هُدْبِدْ وَعُلْبَطْ: هدايد، وعلابط^(٢).

قوله: «الضمير المرفوع»، احتراز به عن المنصوب، نحو: ضَرَبَكَ، وضَرَبْنَا، فإنه لا يسكن.

قوله: «المتحرك»، احتراز من المرفوع الساكن، نحو: ضَرَبَا، فإنه لا يسكن معه لعدم توالي أربعة متحركات.

وإذا اتصل به الواو: انضمَّ آخره لمجانسة الواو.



[تعريف المضارع]

(ص): «المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت، لوقوعه مشتركاً»

وتخصيصه بالسَّيْنِ؛ فالهمزة للمتكلم مفرداً، والنون له مع غيره، والتاء للمخاطب مطلقاً، وللمؤنث، والمؤنثين «غيبة، والياء للغائب غيرهما؛ وحرف المضارعة مضمومٌ في الرباعي مفتوح فيما سواه، ولا يُعرب من الفعل غيره، إذا لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث».

(ش): قوله: «ما أشبه الاسم»، أي الفعل الذي أشبه الاسم، وإنما عرف المضارع بمشابهته للاسم، لأنه لم يسمَّ مضارعاً إلا لهذا.

(١) على الِولاء، أي على التابع.

(٢) علق الشريف في هامش بقوله: «الهديد»: اللين الخائر؛ والعلبط والعلاط: الضخم وأيضاً: القطيع من الغنم.

ومعنى المضارعة فى اللغة: المشابهة، مشتقة من الضرع، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً، يقال: تضارع السخلان، إذا أخذ كل واحد منهما بحلّمة من الضرع وتقابلا وقت^(١) الرضاع.

قوله: «بأحد حروف نأيت»، ليس بياناً لوجه المضارعة، بل بيانها هو قوله: لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين، والباء، هنا، للسببية، إذ زيادة هذه الحروف على أوّل الماضى مع تغيير بعض حركاته سبب محصّل لجهة مشابهة المضارع للاسم، وتلك الجهة: وقوعه مشتركاً، كما ذكرنا، فالباء فيه، كما فى قولك: يزيد صرّت كقارون فى الثروة.

قوله: «بأحد حروف نأيت»، يخرج الماضى.

قوله: «لوقوعه مشتركاً»، بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم، وأماً مشابهته لاسم الفاعل خاصة فى الموازنة، وصلاحيته للحال والاستقبال، فلذلك عمل عمّله كما تقدم.

قوله: «لوقوعه مشتركاً»، أى: هو حقيقة فى الحال والاستقبال.

وقال بعضهم: هو حقيقة فى الحال، مجاز فى الاستقبال، وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن، لم يُحمل إلا على الحال، ولا يُصرف إلى الاستقبال^(٢) إلا لقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضاً، من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة، كما لأخويه.

وقيل: هو حقيقة فى الاستقبال، مجاز فى الحال، لخفاء الحال، حتى اختلف العلماء فيه، فقال الحكماء: إن الحال ليس بزمان موجود، بل هو فصل بين الزمانين، ولو كان زماناً لكان التنصيف تثلثاً.

(١) فى ب ١٥/٤: وتقابلا فى الرضاع ١٥/٤.

(٢) فى المخطوطات: «إلى الاستقبال وهو أقوى» إلا لقرينة إلخ.

[وليس بشيء] (١) لأن الحال عند النحاة غير «الآن» المختلف في كونه زماناً، بل هو ما على جنبتي الآن من الزمان، مع الآن، سواء كان الآن زماناً، أيضاً، أو: الحدّ المشترك بين الزمانين، ومن ثمّ تقول: إن «يُصَلِّي» في قولك: زيد يصلي، حال، مع أن بعض صلاته ماضٍ، وبعضها باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآتِ الكثيرة المتتالية واقعة في الحال.

وقيل: إن المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء، نحو: إنَّ زيداً ليخرج. كما تقول: إن زيداً لخرج، ولا يقال: إن زيداً لخرج فإن هذه اللام الداخلة في حيِّز «إنَّ» أصلها أن تدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول «إن»، فهي تدخل على الاسم، أو على ما أشبه الاسم، مراعاةً لأصلها وهو المبتدأ، وأما قولهما إن زيداً لفى الدار، فلقيام الظرف مقام «حاصل»، كما يجيء في باب «إن».

٢٢٧/٢ وعند الكوفيّين: لام الابتداء الداخلة على المضارع/ مخصّصة له بحال، كما أن السين تخصّصه بالاستقبال، فلا يكون دخولها وجهاً آخر للمشابهة، بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون: إن زيداً لسوف يخرج، للتناقض؛ والبصريون يجوزون ذلك، لأن اللام عندهم باقية على إفادة التوكيد فقط، كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدأ؛

قوله: «لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين»، يعني أن الاسم يكون مبهماً نحو: رجل، ثم يختص بواحد، بسبب حرف، نحو: الرجل، وكذا المضارع: مبهم، لصلاحيته للحال والاستقبال، ثم يختص بأحدهما بالسين.

والفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين، لا، لأجل توارُد المعاني المختلفة عليه كالاسم.

وقال الكوفيون: أعرب الفعل المضارع بالأصالة، لا للمشابهة، وذلك لأنه قد توارَد عليه، أيضاً، المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتاج

(١) ما بين معقوفين سقط من ط.

إلى إعرابه، ليتبين ذلك الحرف المشترك^(١) فيتعين المضارع تبعاً لتعيينه، وذلك نحو قولك: لا تضرب، رفعه مخلص لكون «لا» للنفي، دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي.

ونحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، نصب «تشرب» دليل على كون الواو للمصرف^(٢)، وجزمه دليل على كونها للعطف.

ونحو قولك: ما بالله حاجة فيظلمك، نصب «يظلم» دليل على كون الفاء للسببية، ورفعها على كونها للعطف.

ونحو: ليضرب، جزمه دليل على كون اللام للأمر، ونصبه، على كونها لام «كى»، أو لام الجحود.

ويتغير المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة؛ ثم طُرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى [بمعنى]^(٣)، نحو: يضرب زيد، ولن يضرب زيد، ولم يضرب زيد، كما طُرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو: أكل الخبز زيدٌ سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة، أو أقل أو مساوية لها، فإنه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبتت علته في الأقل، كحذفهم الواو في: تعد ونعد وأعد، لحذفهم لها في: يعد.

وكذا، حذفوا الهمزة في: يكرم ونكرم وتكرم، لحذفهم لها في أكرم.

قوله: «فالهمزة للمتكلم مفرداً»، تبين لمعاني حروف المضارعة، ليعلم أنها

(١) في ط: «ذلك الحرف المشترك، وتبين لأحد المحتملات» فيتعين إلخ
(٢) الصرف: مصطلح كوفي، وقد شرحه الفراء في معاني القرآن ١/٣٣ شرحاً دقيقاً عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة/٤٢]. وأضاف إلى هذه الآية آيات أخر.

قال: «وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون من الصرف. فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها. وإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر:

لأنته عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم.

الأتري أنه لا يجوز إعادة: «لا» في «تأتى مثله» فلذلك سُمي صرفاً إذ كان معطوفاً، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله»

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط.

لاتكون للمضارعة إلا باعتبار معانيها، وإلا، ففي أول «أكرمت» أيضاً، همزة، وليست للمتكلم، لثبوتها مع الغائب والمخاطب، فلا يكون الفعل بسببها مضارعاً.

فالهزمة للمتكلم وحده، مذكراً كان أو مؤنثاً، والنون للمتكلم مع غيره، سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين.

وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلاثة، ويقول الواحد المعظم، أيضاً: نفع^(١) وفعلنا، وهو مجاز عن الجمع، لعدّهم المعظم كالجماعة.

ولم يجيء للواحد الغائب والمخاطب المعظمين: فعلوا، وفعلتم، في الكلام [القديم]^(٢) [المعتد به]^(٣) وإنما هو استعمال المولدين.

والتاء للمخاطب، مذكراً كان أو مؤنثاً، مفرداً كان أو مثني، أو مجموعاً، وللمؤنث الغائب، وللمؤنثتين، أيضاً؛ والياء للغائب غيرهما أي غير المؤنث والمؤنثتين فيكون للأربعة، أي لواحد المذكر، ومثناه، وجمعه، ولجمع المؤنث.

قوله: «وحرف المضارعة مضموم في الرباعي»، سواء كانت حروفه أصلية، كيدُخرج، أو فيه زائد، كيكرم، وأصله: يؤكرم؛ ويُقطّع، ويُقاتل.

وأصل الأفعال: ثلاثي، ورباعي، فُتحت حروف المضارعة في الثلاثي، لأن الفتح، لخفته، هو الأصل، فكان بالثلاثي: الأصل أولى، أو لأن الرباعي أقلّ، فاحتمل / الأثقل الذي هو الضم، وتركوا الكسر، لأن الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها؛ وكسرت حروف المضارعة، إلا الياء لغة غير الحجازيين إذا كان الماضي مكسور العين، كما يجيء في التصريف، ويكسرون الياء أيضاً، إذا كانت بعدها ياءً أخرى.

(١) في المخطوطات: «نفع» لقوله تعالى: «نَحْنُ نَقُصُّ» [يوسف/٣].

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ١٨/٤.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

فلما ضموا في الرباعي الأصلي حروفه، حُمِلَ عليه الرباعي المزيد فيه، كيفاعل، ويفعل ويفعل، وبقي غير الرباعي على أصل الفتح لخفته.

وأما أمراق يُهريق وأسطاع يُسطيع، فرباعي زيد فيه الحرفان، على غير القياس كما يجيء في التصريف، إن شاء الله تعالى.

قوله: «ولا يعرب من الفعل غيره» قد تقدم علته

قوله: «إذا لم يتصل به نون التأكيد»، اعلم أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد.

فقال جمهورهم: إنه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معها كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط، وأما النون فحرف، ولا حظ له في الإعراب، فبقي الجزءان مبنيين.

فإن قيل: فلما امتزجا فهلاً أعربت الكلمة على النون، كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركباً^(١)، أو: هلاً أعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون، كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبله؟

قلت: إما لأن الاسم أصل في الإعراب والفعل فرع عليه، فروعى إعراب الاسم بقدر ما أمكن، دون الفعل، ولا سيما والنون من خواص الأفعال، فترجع جانب الفعلية، وضعفت مشابهة الاسم.

وهذا على مذهب البصريين.

وإما لأن علة إعراب الفعل ليست ظاهرة ظهوراً علة إعراب الاسم، وأكثر الأفعال مبنية، فيرجع إلى البناء لأدنى سبب.

وهذا على مذهب الكوفيين.

هذا، مع أن للعرب داعياً آخر إلى ترك إعراب ما قبل النون كما أعربوا الاسم على ما قبل التنوين فرجحوا لذلك الداعى موجب البناء مع ضعفه، وهو اشتغال

(١) في ب ٤ / ٢٠: «الاسم المؤنث على التاء لما ركباً» وفي العبارة تحريف.

ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر، والمجموع المذكر، والواحد المؤنث، ففتحوا في الأول، وضموا في الثاني، وكسروا في الثالث، لأجل الفرق^(١).

[ولما كان أصل الاسم الإعراب، لم يبنوه مركباً مع التنوين، بناء الفعل مع النون، وأيضاً، لم يكن للتنوين معه امتزاج قوى، ألا ترى إلى سقوطه في الوقف، وفي الإضافة، ومع اللام، ولضعف الامتزاج لم يُعرب على التنوين كما أُعرب على تاء التأنيث^(٢)].

وقال بعضهم: جميع ما اتصل به النونان^(٣) من المضارع، باق على إعرابه، كما أن الاسم معرب، لكن لما اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق صار الإعراب مقدراً كما في نحو: غلامى على مذهب المصنف.

وقال بعضهم: المضارع مع النونين مبنى للتركيب، إلا إذا أسند إلى الألف نحو: هل تضربان، أو الواو نحو: هل تضربون، أو الياء نحو: هل تضربين، لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما، والمحذوف للساكين في حكم الثابت، فنحو: يضربن، وتضربن، كيوخشون وتخشين فالمسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدر الإعراب، لأشغال محله بحركة الفرق.

(١) في المخطوطات: بعد قوله: «لأجل الفرق»: «فإن قبل: فلم لم بين الاسم مع التنوين فإنه ممتزج

به امتزاج الفعل بنونى التوكيد؟

قلت: إن التنوين علامة أمكنية الاسم، أى أنه لا يشابه الحرف ولا الفعل وأنه باق على أصله، فبناؤه مع التنوين مضاد لمقتضى التنوين فلم يعدوا التنوين لكونه عارضاً غير لازم مخرجاً لا قبلها عن أن يكون آخر الكلمة، فأجازوا دوران الإعراب عليه، وإن كان في الظاهر غير آخرها ولم يعربوا عليها كما على تاء التأنيث، لأنها دليل تمام الكلمة التى قبلها كما عرفت في أول الكتاب، والإعراب يكون على آخر الاسم كما مر لا على حرف آخر بعد تمامه.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى ب فقط ٤ / ٢٠: النونات مكان «النونان».

فإن قيل: فإذا كانت معربة فلم لم تعوّض النون من الحركة، كما عوّض في نحو: يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل الإعراب، أي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف/ التي هي ضمائر؟

٢٢٩ / ٢

قلت: كراهة لاجتماع النونات.

وإنما لم يدر الإعراب عند هؤلاء على نون التأكيد، كما دار على ياء النسب، وتاء التأنيث، لمشابهتها للتونين^(١)، والإعراب قبل التونين لا عليه^(٢)، ولتشابههما تقلب ألفاً في نحو: «لنَسْفَعاً...»^(٣).

قوله: «ولا نون جمع»، اختلف فيه أيضاً:

فالجمهور على أن الفعل مبني للحاقه^(٤). قال سيويه: إنَّ «يَضْرِبْنَ» شابهة «ضْرِبْنَ»، يعني أنه لما سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربعة متحركات حملاً على «ضْرِبْنَ» جاز بناؤه أيضاً حملاً عليه.

وإذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء، فالأولى في الفعل المشابه للفعل أن يُردَّ إلى أصله من البناء، مع أن هناك داعياً إلى بنائه وهو إلزامهم لمحل الإعراب الإسكان، لمشابهته نحو: ضْرِبْنَ.

وقال بعضهم: هو معرب لضعف علة البناء، مقدّر الإعراب لإلزامهم محله السكون. ولم يعوّض النون من الإعراب خوفاً من اجتماع النونين.

[بيان إعراب المضارع]

(ص): «وإعرابه رفع ونصب وجزم؛ فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للثنائية والجمع والمخاطب المؤنث: بالضمّة والفتحة والسكون [نحو يضرب]»^(٥).

(١) في المخطوطات: لمشابهة النون للتونين.

(٢) في ط وظ: «لا عليها». (٣) الفلز/ ١٥

(٤) في ب فقط ٢١/٤: للحاقها.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ب ٢٢/٤.

والمتصل به ذلك بالنون وحذفها، نحو: يضربان، ويضربون وتضريبن. والمعتل بالواو والياء بالضممة تقديرًا والفتحة لفظاً، والحذف؛ والمعتل بالألف بالضممة والفتحة تقديرًا، والحذف».

(ش): قوله: «وإعرابه رفع ونصب وجزم»، قد مضى علة اختصاصه بالجزم.

قوله: «فالصحيح المجرد.. إلى آخره»؛ تفصيل لأنواع الأفعال باعتبار الإعراب، لأن الإعراب يختلف في أنواعها، كما اختلف في أنواع الأسماء، فنحا نحو تبيينه في الأسماء، وبين، ههنا، اللفظي والتقديرى فى كل واحد من تلك الأنواع، لسهولة أمره، بخلاف الأسماء، فإنه بين هناك: التقديرى، ولم يبين اللفظى لعدم انحصاره.

قوله: «فالصحيح»، احتراز عن المعتل نحو يغزو، ويرمى، ويخشى، فإنه ليس بالضممة رفعاً والسكون جزماً.

قوله: «المجرد عن ضمير بارز»، احتراز عن الملتبس بالضمير البارز المرفوع، ثم بين أن ذلك الضمير لا يكون فى المضارع إلا فى المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث، نحو: يضربان، ويضربون، وتضريبن، وإنما احترز عن هذه الأمثلة الخمسة، لأنها لا تكون بالضممة والفتحة والسكون، بل بالنون وحذفها، كما يجىء؛ وإنما قيد الضمير بالبارز، لأنه لو قال: المجرد عن الضمير، وسكت، لوجب ألا يكون المتصل بالضمير المستكن، نحو: زيد يضرب، وهند تضرب، وأنت تضرب، وأضرب، ونضرب: بالضممة والفتحة والسكون؛ وإنما قيد الضمير البارز بالمرفوع، لأنه لو سكت على قوله: المجرد عن ضمير بارز، لوجب ألا^(١) يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك: بالضممة والفتحة والسكون.

قوله: «والمتصل به ذلك»، أى المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع، وهو الألف، والواو، والياء، فى الأمثلة الخمسة: يرتفع بالنون ويستنصب وينجزم بحذفها.

(١) فى ظ: «لوجب أن يكون» بسقوط «لا».

وإنما أعرب هذا بالنون، لأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام، بالضممة لتناسب الواو، وبالفتحة لتناسب الألف، وبالكسرة لتناسب الياء: لم يمكن دوران الإعراب عليه، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمتنع الإعراب بالكلية، فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو^(١) [وإنما خصَّ هذا الإبدال بالفعل اللاحق به الواو والألف والياء، دون نحو: يدعو ويرمى ويخشى، والقاضى، وغلami، وإن كان الإعراب فى جميعها مقدراً لما منع / مع كونها معربة، ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير، كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون، وذلك لكون أَلَف «يضربان»، مشابهاً لأَلَف «ضاربان»، وواو «يضربون» مشابهاً لواو «ضاربون»، وإن كان بينهما فرق من حيث إن اللاحق للاسم حرف؛ وحُمِل الياء فى تفعلين على أخويه: الألف والواو، فى لحاق النون بهما^(٢).

٢٣٠ / ٢

وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله، أعنى الواو والياء والألف، لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزم، وخاصةً إذا كان على حرف، ولا سيما إذا كانت تلك الحروف من حروف المد واللين، فالكلمة معها: كمنصور، ومسكين وعمار، وسقوط النون فى الجزم ظاهر، لكونه علامة الرفع، وكذا فى النصب، لأن علامة الرفع لا تكون فى حالة النصب، إلا أن الرفع فى الواحد، زال مع الناصب، وجاء فى موضعه الفتح.

وفى الأمثلة الخمسة، زال الرفع لا إلى بدل، كما كان البدل فى الأسماء الستة، لأن حروف العلة يبدل بعضها ببعض فى الإعراب لكونها متولدة من حركات

(١) فى المخطوطات: «وأيضاً لما شابه المضارع اسم الفاعل زيد النون بعد آفـه وواوه وبانه ليكون على صورة اسم الفاعل، وإن كان بين نونيهما فرق، وهو أن نون الاسم كالتنوين، ونون الفعل علامة الرفع، وكذا بين أَلْفِيهما ووايهما، ويائيهما، وذلك أن الألف والواو والياء فى الاسم علامة الثنية والجمع بالاتفاق، وليست بضمائر، وهى فى الفعل ضمائر على الأصح كما تقدم فى باب الضمير» وإنما جاز الخ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات، وإن كان بين نص المخطوطات ونص ط بعض التقارب فى المعنى.

الإعراب القائم بعضها مقام بعض، فصار النصب في الأمثلة الخمسة، إذاً في صورة الجزم.

وتحذف هذه النونات الخمس، مع نونى التوكيد^(١). أما عند مَنْ قال: الفعل معهما مبنى، فظاهر، وأما عند مَنْ قال بإعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات، فيكون الإعراب معهما مقدرًا، كما فى: قاضٍ، وتكسر النون بعد الألف غالباً، لأن الساكن إذا حُرِّك فالكسر أولى.

وقرىء فى الشواذ: «أتعداننى^(٢)...».

وتفتح بعد الواو والياء، حملاً على نون الجمع فى الاسم، وتندر حذفها لا للأشياء المذكورة نظماً، ونثراً، قال:

أَبَيْتُ أُسْرِيَّ وَتَيْبِي تَدْلُكِي شَعْرَكَ بِالْعَنْبِرِ وَالْمِسْكَ الدَّكِي^(٣) = ٧٧٨

قوله: «المعتل بالواو والياء: بالضمّة تقديراً»، استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة، ولم تستثقل الفتحة بعدهما لحفتها، وربما يظهر، فى الضرورة: الرفع فى الواو^(٤) والياء، كما يظهر فى الاسم جرّ الياء ورفعها، قال:

(١) فى المخطوطات: «مع نونى التوكيد، لأن الفعل مبنى» معهما، فلا يكون فى المبنى علامة الرفع، وأما لاجتماع النونات عند مَنْ قال: هو معرب مع النونين، ويكون الإعراب مقدرًا» إلخ.

(٢) الأحقاف / ١٧ قراءة أتعداننى بفتح النون منسوبة إلى مجموعة من القراء، منهم أبو عمرو، وشيبة، وأبو جعفر، والجحدرى إلخ وقال أبو حاتم: فتح النون باطل وغلط. وقال بعضهم: فتح نون التثنية لغة رديئة، وهون الامر هنا الاجتماع.

انظر. همع الهوامع / ١ / ١٧٧ ومعجم القراءات قراءة رقم ٨٣٣٥.

(٣) هو الشاهد الثلاثون بعد الستمائة.

واستشهد به على أن النون من الأفعال الخمسة قد يندر حذفها لا للأشياء المذكورة نظماً ونثراً، والأصل: تبيتين تدلكين.

والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: الخصائص / ١ / ٣٨٨، والهمع والدرر رقم / ١٠٨، والتصريح / ١ / ١١١، وحاشية يس / ١ / ٣٣٢، والأشباه والنظائر رقم / ٢٧.

(٤) مثل له الشريف فى هامش ط بقوله: =

٧٧٩ =

* كجوارِي يَلْعَبْنَ بالصَّحراء^(١) *

ويقدَّر، لأجل الضرورة كثيراً، نصب الياء والواو، نحو قوله

٧٨٠ =

* أَبِي الله أن أسمو بأَمَ ولا أَب^(٢) *

وكذا في الاسم، قال:

٧٨١ =

كأنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالقَاعِ القَرِقُ أَيْدِي جَوَارِي يَتَعَاطَيْنَ الوَرِقُ^(٣).ويقدَّر أيضاً في السَّعة، كثيراً [كما في الاسم]^(٤) كقولهم في المثل: «أعط

= إذا قلت على القلب يسَلُوُ قبضت هو اجس لا تنفك تغريه بالوجد

والشاهد في قوله «يسلو» حيث أظهر الضمة على الواو

وهو من شواهد العيني ٢٥٢/١، والهمع والدرز رقم/ ١٢٣.

(١) هو الشاهد الحادي والثلاثون بعد الستمائة في الخزانة، واستشهد به على أن ظهور الجر والتنوين على الياء ضرورة. وصدر الشاهد.

* ما إن رأيت ولا أرى في مدتي *

والبيت قائله مجهول

من شواهد: ابن يعيش ١٠١/١٠، وشرح شواهد الشافية/ ٤٠٣، وأمالى الزجاجي/ ٨٣.

(٢) هو الشاهد الثاني والثلاثون بعد الستمائة في الخزانة واستشهد به على أن نصب على الواو يقدر كثيراً لأجل الضرورة وصدر الشاهد:

* وما سودتني عامر عن ورائة *

وهو لعامر بن الطفيل، ديوانه/ ١٣ من شواهد: المعنى ٧٥٣/٢، والأشباه والنظائر رقم ١٩٤.

والمحتسب ١٢٧/١، وابن يعيش ١٠١/١٠، والعيني ٢٤٢/١، والأشموني ١٠١/١، وانظر تفسير القرطبي ٢٠٨/٣

(٣) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن تسكين الياء من أيديهن ضرورة، والقياس فتحها والبيتان من الرجز نسبا إلى رؤية ابن العجاج، وذكر البغدادي أنه لم يرهما في ديوانه؛ وانظر ملحقات ديوان رؤبة/ ١٧٩. وضمير أيديهن للإبل، والقاع: هو المكان المستوي، و«القرق» بفتح القاف الأولى وكسر الراء: الأملس.

من شواهد: الخصائص ٣٠٦/١، ٢٩١/٢، والمحتسب ١٢٦/١، ٢٨٩، وابن الشجري ١٠٥/١، والشافية ٤٠٥/٤، والأشباه والنظائر رقم ٦٩، وأمالى المرتضى ٥٦١/١.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢٥/٤.

القوس باريها»^(١) وكذا يقدر، في الضرورة: رفع الحرف الصحيح وجره، قال:

فاليوم أشربُ غير مستحقبٍ إثمًا من الله ولا واغل^(٢) = ٧٨٢

وإنما جاز حذف الواو والياء والألف في الجزم، لأن الجازم عندهم، يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم، فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة إلا حرف العلة المشابه للحركة فحذفه، وقد لا تحذف الأحرف الثلاثة في الضرورة، قال:

* ولا ترَضَّأها ولا تَمَلَّقُ^(٣) * = ٧٨٣

(١) انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام/٢٠٤ ومعناه: أى استعن على عملك بأهل المعرفة والحذق له.

(٢) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد بن على أنه يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح، كما في: أشربُ، فإن الباء حرف صحيح، وقد حذف الضمة منه للضرورة.

والشاهد لامرئ القيس، ديوانه/ ١٩٤ من قصيدة أولها:

يادار ماوية بالحائل فالسهب فالخبتين من عاقل

«والمستحقب»: المكتسب، وأصله من استحقب، أى وضع في الحقيقة، وهى خرج يربط بالسرَج من خلف الراكب.

و«الواغل» الذى يأتى شراب القوم من غير أن يدعى إليه، وهو مأخوذ من الوغول، وهو الدخول. من شواهد: الهمع والدرر رقم/ ١٣٠، وسيبويه ٢/٢٩٧، والنوادير/ ١٨٧، والخصائص ١/٧٤، ٢/٣١٧، ٣٤٠، ٣/٩٦، والمحتسب ١/١١٠، وابن يعيش ١/٤٨، والمقرب ٢/٢٠٤، وشذو الذهب/ ٢٧٦، والتصريح ١/٨٨.

(٣) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد الستمائة في الخزانة، واستشهد به على أن حرف العلة قد لا يحذف للجازم في الضرورة.

وصدره:

إذا العجوز غضبت فطلَّقْ

والبيتان من رجز لرؤية بن العجاج، ملحقات ديوانه/ ١٧٩

وبعده:

واعمد لأخرى ذات دلّ مونتق ليّنة المس كمسّ الخرنق

و«مونتق»: اسم فاعل من: أتق الشيء أتقاً من باب تعب، أى راع حسنه وأعجب. و«الخرنق»: ولد الأرنب.

من شواهد: الخصائص ١/٣٠٧، والمنصف ٢/١١٥، والإنصاف ١/٢٦، وابن يعيش ١٠/١٠٤، ١٠٦، والأشباه والنظائر رقم ١٦٦ والتصريح ١/٨٧.

وقال:

٧٨٤= * ألم يأتيك والأنباء تنمي^(١) *

فيقدر أنها كانت متحركة، فحذفت حركتها للجزم، أو يقال: إن الحروف
حذفت للجزم، والحروف الموجودة الآن للإشباع كما في قوله:

٧٨٥=
٢/٢٣١

* من حيثما سلكوا أدنوا/ فأنظور^(٢) *

وقوله:

٧٨٦= * ينباع من ذفري غضوب جَسرة^(٣) *

وربما جاء نحو: لم يأتى فى السَّعة.

[ارتفاع المضارع إذا تجرد عن الناصب والجازم]

(ص): «ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم نحو: يقوم زيد».

(ش): هذا، وإن لم يصرح بأن عامل الرفع هو التجرد عن العوامل، كما هو
مذهب الفراء، كالإيماء إلى ذلك المذهب.

(١) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد الستمائة فى الخزنة واستشهد به لما تقدم فى البيت قبله.
وعجزه:

بما لاقت لبون بنى زياد

وفى ب ٢٦/٤ أضاف العجز إلى الصدر، وليس فى الأصل.
والشاهد من أبيات لقيس بن زهير يقولها فى قصة شحناء، وقعت بينه وبين بنى زياد بسبب درع له
أخذها الربيع فطرد قيس إبلهم، فباعها لعبد الله بن جدعان القرشى بمكة بأسياف وأدراع.
«واللبون»: النافذة ذات اللبن وبنوزياد: الربيع بن زياد وإخواته انظر الدرر اللوامع رقم ١١٢
بتحقيقى.

من شواهد: سيبويه ٥٩/٢، وأوضح المسالك ٥٥/١، والهمع رقم ١١٢ والأشباه والنظائر رقم
٥٤٨، وتفسير القرطبي ٢٥٧/٩. ونوادى أبى زيد/ ٥٢٣، والجمل للزجاجي/ ٤٠٧ والخصائص
٣٣٣/١، والمحاسب ٦٧/١، ١٩٦، والمنصف ٨١/٢، ١١٤، ١١٥ وسر الصناعة/ ٧٦/١،
٦٣/٢ وأمالى ابن الشجرى ٨٤/١، ٨٥، ٢١٥، والإنصاف ٣٠/١، وابن يعيش ٢٤/٨،
١٠٤/١، والمقرب ٥٠/١، ٢٥٣.

(٢) هو الشاهد الحادى عشر فى الخزنة، وتقدم ذكره رقم ١١.

(٣) هو الشاهد الثانى عشر فى الخزنة، وقد تقدم ذكره رقم ١٢.

ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين، وهو أن ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم، سواء وقع موقع اسم مرفوع، كما في: زيد يضرب، أي: ضاربٌ، أو مجرور أو منصوب، نحو: مررت برجل يضرب، ورأيت رجلاً يضرب.

وإنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم، لأنه يكون، إذاً كالاسم، فأعطى أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع.

وتلك الاعتراضات مثل أن يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم، كما في الصلة، نحو: الذي يضرب^(١) وفي نحو: سيقوم وسوف يقوم^(٢) وفي خبر «كاد» نحو: كاد زيد يقوم، وفي نحو: يقوم الزيدان.

ويمكن الجواب عن نحو: الذي يضرب ونحو: يقوم الزيدان، بأن يقال: هو واقع موقعه، لأنك تقول: الذي ضاربٌ هو، على أن «ضارب» خبر مبتدأ مقدم عليه، وكذا: قائمان الزيدان، ويكفينا وقوعه موقع الاسم، وإن كان الإعراب مع تقديره اسماً غير الإعراب مع تقديره فعلاً.

وعن نحو: سيقوم، بأن سيقوم، مع السين، واقع موقع «قائم»، لا «يقوم» وحده، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة.

وعن نحو: كاد زيد يقوم بأن أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله:

وما كدت آيباً^(٣)

=٧٨٧

(١) في المخطوطات: «الذي يضرب، لأن الصلة لا تكون إلا جملة».

(٢) في المخطوطات: «سيقوم وسوف يقوم لأن التنفيس من خواص الأفعال».

(٣) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن أصل خبر كاد الاسم المفرد كما في البيت والشاهد قطعة من بيت وهو بتمامه.

فأبتُ إلى فهم وما كدت آيباً وكم مثلها فارتقتها وهي تصفر =

وإنما^(١) عدل عن ذلك الأصل لما يجيء في بابه.

وقال الكسائي: عامل الرفع فيه حروف المضارعة، لأنها دخلت في أول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها، إذ أصل المضارع إما الماضي وإما المصدر، ولم يكن فيهما هذا الرفع، بل حدث مع حدوث^(٢) هذه الحروف، فإحالته عليها أولى من إحالته على المعنوي الخفي، كما هو مذهب البصريين والفراء، وإنما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة، فيعزلها الطارىء المنفصل.

ويتعين المضارع للحالية بـ: «الآن» و: «آنفاً»، وما في معانها من الظروف الدالة على الحال؛ وبلاد الابتداء عند الكوفيين^(٣)، كما مر.

وقال بعضهم: يتعين له بنفيه بليس نحو: ليس زيد يقوم وبـ: «ما»، نحو: ما يقوم زيد، أو: ما زيد يقوم، وبـ: «إن» نحو: إن يقوم زيد، عند المبرد.

وقال أبو علي: «إن» لمطلق النفي، و«ما» لنفي الحال، وقد مضى الكلام على «ما» في بابها^(٤)، وسيجيء الكلام على ليس في بابه.

= وفي ب ٢٧/٤ ذكر البيت بتمامه وهو ليس في الأصل.

والبيت من جملة أبيات لتأبط شراً، سببها أن بنى خيان من هذيل وكانوا أعداء له أخذوا عليه طريق جبل وجدوه فيه يشتر عسلاً لم يكن له طريق غيره. وقالوا له استأسر أو نقتلك، فكره أن يستأسر، فصب ما معه من العسل على الصخر، ووضع صدره عليه حتى انتهى إلى الأرض من غير طريق، فصار بينه وبينهم مسيرة ثلاثة أيام فنجامهم.

انظر ديوان تأبط شرا / ٨٩ من قصيدة مطلعها:

أقول للحيان وقد صَفَرْتْ لهم وطابى، ويومى ضيق الحجر مُعَوِّرُ

ومعنى صفرت: خلت، وطابى: سقاء اللبن؛ و«المعور»: المنكشف العورة.

وتصفر في بيت الشاهد كناية عن تأسفها على خلاصه من هذيل.

من شواهد: إلا نصاف / ٥٤٤، وابن يعيش / ١٣/٧، وابن عقيل / ١٢٤/١، وأوضح المسالك رقم

١١٨، والعينى / ١٦٥/٢، والتصريح / ٢٠٣/١ والأشموني / ٢٥٩/١، والهمع والدرر رقم / ٤٨٢.

(١) في المخطوطات: وإنما وحب العدول عن هذا الأصل كما يجيء في باب أفعال المقاربة.

(٢) في المخطوطات: «بل حدث مع حدوث الزيادة، فإحالته على هذا الظاهر أولى» الخ.

(٣) في المخطوطات: «وببلاد الابتداء عند الكوفيين كما ذكرنا نحوه: إن زيدا يقوم».

(٤) في المخطوطات: وأما اختصاص ليس بالحال فسيجيء الكلام عليه.

ويتخلَّص للاستقبال بظرف مستقبل، نحو: أَضْرِبُ غداً ونحوه، وبإسناده إلى متوقع، كتقوم القيامة، وباقتضائه طلب الفعل، وذلك فى الأمر والنهى والدعاء والتحضيض والتمنى والترجى، والإشفاق، لأنَّ طلبَ الحاصل محال، ويكونه وعداً، كقولك، واعداً: أكرمك وأحسن إليك، وبنونى التأكيد، ولام القسم، إذ الثلاثة توكيد، وهو إنما يليق بما لم يحصل، نحو: والله لأضربُ، على ضعف، ولأضربنَّ.

وأما الحاصل فى الحال فإنه، وإن كان محتملاً للتأكيد، وذلك بأن تخبر المخاطب أن الحاصل فى الحال متصف بالتأكيد، لكن لما كان موجوداً، وأمكن للمخاطب فى الأغلب أن يطلع على ضعفه أو قوته^(١) لم يؤكد.

٢٣٢ / ٢ وإذا كان القسم بـ «ما»، فهو / للحال، لظهور «ما» فى الحالية، كما مضى فى بابها.

وينصرف إلى الاستقبال^(٢) بكل ناصب أو جازم، فلذا كانت «إذا» الناصبة علامة للاستقبال، وإذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال.

وينصرف إليه أيضاً بـ «لو» المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ...﴾^(٣) وكذا بكل أداة شرط وإن لم تعمل إلا «لو» فإنها موضوعة للشرط فى الماضى^(٤). ويجب كون الجزء مستقبلاً لأنه لازم الشرط الذى هو مستقبل، ولازم الشئ واقع فى زمانه.

(١) بعده فى المخطوطات: «صار القسم ونون التأكيد الدالآن على البالغة منصرفين إلى غير الموجود الأولى بالتأكيد أى الاستقبال إذا دخلا على المضارع.

وأما إذا كان جواب القسم بـ «ما» فهو محتمل للحال، لأن «ما» فى الحالية ظاهرة كما مضى فى بابها، وينصرف المضارع إلى المستقبل الخ.

(٢) فى المخطوطات: «وينصرف أى المضارع إلى الاستقبال.

(٣) القلم/ ٩.

(٤) بعده فى المخطوطات: «وإنما كان الشرط مستقبلاً، لأن» إن «وهى أم أدوات الشرط - غير «لو» - موضوعة للشرط فى المستقبل كما مرّ فى الظروف المبنية» ويجب إلخ.

ويتخلص، أيضاً بحرف التنيس؛ قال سيويه ومن تبعه: وبلا للنفى أيضاً.
وقال ابن مالك بل يبقى على صلاحته للجان، وليس ببعيد؛ لقوله تعالى
﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾^(١): . [الآية ونحوه كثير]^(٢).
وينصرف المضارع إلى المضى، بلم ولما الجازمة.
وقال بعضهم: هما يدخلان على انظر الماضي فيقلبانه إلى لفظ المضارع، ويبقى
المعنى على ما كان، والأول أولى، لأن قلب المعنى أظهر وأكثر فى كلامهم.
وينصرف، أيضاً، إلى المضى بلو غالباً، ويأذ، وربما، فإنهما موضوعان
للماضى.

[نواصب المضارع]

(ص): «وينصب بأن، ولن، وإذن، وكى، وبأن مقدرة بعد حتى، ولام كى، ولام
الجحود، والفاء، والواو، وأو؛ مثل: أريد أن تحس إلى و: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾^(٣)،
والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة، وليست هذه؛ مثل: علمت أن سيقوم،
وأن لا يقوم، والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان.
ولن، معناها نفى المستقبل مثل: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ﴾^(٤)؛ وإذن إذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً، مثل: إذا تدخل الجنة، وإذا وقعت بعد الواو،
والفاء فوجهان. وكى مثل: أسلمت كى أدخل الجنة، ومعناها السبية.
(ش): ذكر النواصب جملة، ثم ذكر منها ما يعمل مضمراً؛ ثم أخذ يفصل، وهو
قوله: «فأن» مثل أريد أن تحسن إلى.. إلى آخره».

(١) هود: ٣١.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢٩/٤.

(٣) البقرة/ ١٨٤.

(٤) يوسف/ ٨٠.

قوله: «والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة».

اعلم أن «أنَّ» الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع تكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد، سواء كان معمول الفعل، أو، لا، نحو: عندي أنك قائم، ولولا أنك قائم، وسواء كان معمول فعل التحقيق نحو: عرفت أنك خارج، وعلمت أنك داخل، أو معمول فعل الشك نحو: شككت في أنك مسلم.

وقال سيبويه: إنّه يضعف أن يقال: أرجو، أو أطمع، أو أخشى، أو أخاف أنك تفعل.

[وقال جار الله: إن الفعل الذي يدخل على أن المفتوحة، مشددة كانت أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق^(١)].

وفيه نظر، لقوله:

وَدَدْتُ وَمَا تُغْنِي الْوِدَادَةُ أَنِّي بِمَا فِي ضَمِيرِ الْحَاجِبِيَّةِ عَالِمٌ^(٢) = ٧٨٨

وفى نهج البلاغة: «وددت أن أخي فلاناً كان حاضراً».

وكذا في تعليل المصنف للمنع من ذلك بقوله: لو قلت: أتمنى أنك تقوم لكان كالمتضاد، قال: لأن التمني يدل على توقع القيام، و«أنَّ» تدل على ثبوت خبرها وتحققه، وذلك لأننا لا نسلم أن «أنَّ» دال على ثبوت خبره وتحققه، بل على أن

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «أن المفتوحة» يجوز أن تقع بعد فعل غير دال على العلم واليقين كما في البيت خلافاً للزمخشري في مفرقه، فإن «وددت» بمعنى تمنيت.

والبيت أول أبيات أربعة أوردها أبو تمام في الحماسة لكثير عزة، وهي بعد الأول:

فإن كان خيراً سرنى وعلمته وإن كان شراً لم تلمنى اللوائم

وما ذكرتك النفس إلا تفرقتُ فريقيين: منها عاذرٌ لى ولائم

فريق أبى أن يقبل الضيمَ عنوة وآخر منها قابل الضيمِ راغم

والحاجبية نسبة إلى أحد أجداد عزة

من شواهد: الحماسة بشرح المرزوقي/ ١٢٨٧، ١٥٧٠، وديوان كثير/ ١٩٩.

خبره مبالغ فيه مؤكّد:، فيصح أن يثبت هذا المؤكّد نحو قولك: تحقّق أنك قائم، وأن يُنفى نحو قولك: لم يثبت أن زيداً قائم، وأنا شكٌّ في أنه قائم، ولو كان بين معنى التمني ومعنى «أن» تنافياً، أو كالتنافي لم يجز: ليت أنك قائم.

رجعنا إلى المقصود فنقول: إذا خففت المشدّدة تقاصرت خطاها، فلا تقع مجرورة الموضع كالمشدّدة، لا تقول: عجبت من أن استخرج، ولا تقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبين، والتيقن/ والانكشاف، والظهور، والنظر الفكري، والإيجاء، والنداء، ونحو ذلك، أو بعد فعل الظن، بتأويل أن يكون ظناً غالباً متأخياً للعلم^(١)، فلا تقول: أعجبتني أن ستخرج ولا: وددت أن ستخرج، أو: رجوت أن ستخرج، كما تقول ذلك في المثقلة، وذلك أنها بعد التخفيف شابته لفظاً ومعنى: «أن» المصدرية^(٢)، أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا معنىً فلكونهما حرفي المصدر، فأريد الفرق بينهما، فالزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدي مؤأده أو ما يجري مجراه من الظن الغالب، ليكون مؤذناً في^(٣) أول الأمر أنها مخففة، لأنّ التحقيق بأن المخففة التي فائدتها التحقيق: أنسب وأولى، فلهذا لم يجيء بعد فعل التحقيق الصّرف: أن المصدرية، وأمّا بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم، فتجىء المصدرية والمشدّدة، والمخففة، ولم يقنعوا بهذا، لأن الأولوية لا تفيد الوجوب، فنظروا: فإن دخلت المخففة على الاسمية، كقوله:

٧٨٩=

أن هالكٌ كلُّ من يحفي ويتعل^(٤)

(١) يقال: تأخّيت أخاً: أي اتخذت أخاً، وتأخّيت الشيء أيضاً مثل تحريته.

وفي ظ: «متاخماً» بدل: «متأخياً» تحريف.

(٢) في المخطوطات: «ومعنى أن المصدرية اللازمة للفعل التي تكون في الماضي لمجرد المصدرية، وفي المضارع مصدرية ناصبة مخلصّة للاستقبال» أما لفظاً فظاهر الخ.

(٣) في ب فقط: «من» بدل في ٣٢/٤.

(٤) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «أن» مخففة من الثقيلة. واسمها ضمير شأن محذوف، و«هالك» خبر مقدم، و«كل» مبتدأ مؤخر، والجمله خبرها. =

أو الفعلية الشرطية كقوله تعالى: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾^(١) و: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾^(٢) لم يحتاجوا إلى فرق آخر، إذ المصدرية تلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر، فلا يحتمل أن تدخل على الاسمى ولا الشرطية.

وإن دخلت على الفعلية الصرفة، فإن كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأ﴾^(٣) أى: لم يعلم، إلى قوله: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ﴾ وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا﴾ أى لم يتفكروا، إلى قوله: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾^(٤) لم يحتاجوا. أيضاً، إلى فرق آخر، لأن «أن» المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفة، لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر، ولا مصدر لغير المتصرف.

وإن كان ذلك الفعل متصرفاً، وجب أن تُفصل المخففة من الفعل، إما بالسين، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾^(٥)، أو سوف يكون، أو «قد» نحو: ﴿لَيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾^(٦) أو بحرف نفى نحو: علمت أن لم يقم، ولن يقوم، ولا يقوم، وما قام،

= وصدرة:

* فى فتية كسيوف الهند قد علمو*

ويحفى من الحفاء وهو المشى بلا نعل ولاخف، وأرادبه الفقير و«يتنعل»: يلبس النعل، وأراد به الغنى.

يريد قد علم هؤلاء الفتيان أن الموت يعم فقيرهم وغنيهم، فهم يبادرون إلى اللذات قبل أن يحول الموت بينها وبينهم.

والشاهد للأعشى، ديوانه/ ١٤٨

من شواهد: سيويه ١/ ٤٤٠، والإنصاف/ ١٩٩، والخصائص/ ٢٤١، والمنصف ٣/ ١٢٩، وابن الشجرى ٢/ ٢، وابن يعيش ٨/ ٤٧، والهمع والدرر رقم/ ٥٣٤، وانظر تفسير القرطبي ١١/ ٢٣٦.

(١) النساء/ ١٤٠. (٢) الجن/ ١٦.

(٣) النجم من ٣٦ إلى ٣٩.

(٤) الأعراف/ ١٨٥.

(٥) المزمل/ ٢٠.

(٦) الجن/ ٢٨.

وما يقوم؛ وذلك لأنَّ «أن» المصدرية، لا يُفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى، [وعاملة في المضارع لفظاً فلا يفصل بينها وبين الفعل] (١). كذا لا يفصل بين «لو» و «كى» المصدريتين والفعل - كما يجيء، بلى، قد تفصل «لا» بين المصدرية والفعل، لأنها، لكثرة دَوْرانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها أخواتها، نحو قولك: جئت بلا مال.

فإذا اتفق وقوع «لا» بعد المخففة، فإن كانت المخففة بعد العلم، لم تلبس بالمصدرية لما قدّمنا أن المصدرية لا تقع بعد فعل العلم.

وإن كانت بعد الظن، جاز أن تكون مخففة ومصدرية، كما فى قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ (٢)، قرىء بالرفع والنصب (٣)، فالرفع على أن الحسبان ظن غالب؛ فلا التباس بينهما على هذا. إلا فى مثل هذا الموضوع.

ويسمى النحاة الحروف التى بعد «أن» المخففة: حروف التعويض، لأنها كالعوض من إحدى نونى أن.

وكما جاز أن يؤوّل الظن بالظن الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخففة، وذلك كثير. وكذلك قد يشتد الخوف أو الرجاء ويقوى حتى يلحق باليقين فتقع بعدهما، أيضاً المخففة كقوله:

(١) ما بين معقوفين سقط من ط.

وفى ط بعد قوله: بتأويل المصدر معنى: «فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضغها» وليست فى المخطوطات، وب ٢٣/٤.

(٢) المائة/ ٧١.

(٣) قراءة الرفع قرأها أبو عمرو، والنسائي، وحمزة، ويعقوب، وخلف واليزيدى، والأعمش. وانظر العنوان ورقه/ ٢٧١، وابن الشجرى ٢٥٢/١ والأشمونى ٢٩٢/١، ٢٨٣/٣، والمغنى ٣٠/١ وشرح التصريح ٢٣٣/٢. وانظر معجم القراءات قراءة رقم ١٩٦٣.

٧٩٠ = ولا تدفني في الفلاة فإني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها^(١)
 جوز بعضهم أن يؤول العلم بالظن مجازاً فيقال: علمت أن يخرج زيد
 بالنصب، أى ظننتُ.

٢٣٤ / ٢ وجوز الفراء، وابن الأنباري: وقوع المصدرية بعد فعل / علم غير مؤول،
 فيجوز أن يكون قوله:

٧٩١ = فلما رأي أن ثمر الله ماله وأثل موجوداً وسدّ مفارقة^(٢)
 من هذا.

ويجوز أن تكون مخففة من غير عوض، كما حكى المبرد عن البغاددة^(٣):
 علمت أن تخرج بالرفع، بلا عوض، وذلك شاذ.

فنقول: إن «أن» التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدى مؤداه، ولا ما يؤدى معنى

(١) هو الشاهد الأربعون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «أن» مخففة لوقوعها بعد الخوف بمعنى العلم واليقين واسمها ضمير شأن
 محذوف أو ضمير متكلم، وجملة: «لا أذوقها» فى محل رفع خبرها
 والشاهد لأبى محجن الثقفى وقيله:

إذا مت فادفنى إلى أصل كرمة تروى عظامى بعد موتى عروقتها

من شواهد: المعنى ٢٩/١، والهمع والدرر رقم ٩٩٦، والأشمونى ٢٨٣/٣.

(٢) هو الشاهد الحادى والأربعون بعد الستمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن الفراء وابن الأنباري جوزا وقوع أن المصدرية بعد فعل علم غير مؤول بالظن
 كما فى البيت، فإن «رأى» فيه علمية، ويجوز أن تكون فيه مخففة من غير فصل بينها وبين «ثمر»
 على الشذوذ و «أن» وما بعدها فى تأويل مصدر ساد مسدّ مفعولى «رأى» إلا أنها فى القول الثانى
 مخففة، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة: «ثمرالله» خبرها و«أثل»: أى أصل وثبت. وسدّ
 الله مفارقة: أى أغناه وسدّ وجوه فقره، فيكون جمع مَفْقَر كجعافر جمع جعفر، والمفقر: مكان
 الفقر وجهته.

والشاهد للنابغة الذبياني، ديوانه/ ١٣٣، من قصيدة مطلعها.

ألا أبلغا ذبيان عنى رسالة فقد أصبحت عن منهج الحق جائره.

وانظر الحيوان للجافظ ٢٠٣/٤ - ٢٠٥.

(٣) فى المخطوطات: عن البغداديين.

القول، ولا بعد الظن، فهي مصدرية لا غير، سواء كانت بعد فعل الترقب، كحسبت، وطمعت ورجوت وأردت، أو بعد غيره من الأفعال كقوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ (١).

و: أعجبنى أن قُمتُ و: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (٢)؛ أو لا بعد فعل كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ﴾ (٣)، و: أن تقومَ خيرٌ من أن تقعد.

وقد تجيء المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله:

أن تقرأن علي أسماء ويحكمنا مني السلام وأن لا تُشعرا أحدا (٤) = ٧٩٢
وفي حرف مجاهد: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ (٥)، وذلك إما للحمل على المخففة، أو للحمل على «ما» المصدرية.

والتي بعد الظن إن كان بعدها غير «لا» من حروف العوض فمخففة لا غير، وكذا إن كانت بعدها «لا» داخلة على غير الفعل. نحو: ظننت أن لا مال لك (٦).

وإن كانت بعدها «لا» داخلة على الفعل، احتملت المخففة والمصدرية.

(١) الشعراء/ ١٩٧.

(٢) الأعراف/ ٨٢.

(٣) الحشر/ ٣.

(٤) هو الشاهد الثاني والأربعون بعد الستائة فى الخزانة واستشهد به على أن «أن الخفيفة المصدرية قد لا تنصب المضارع كما فى البيت، إما للحمل على «ما» المصدرية. أو عنى المخففة. ولو نصبت لحذفت النون من «تقرأن».

والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: المنصف ١/ ٢٧٨. وابن يعيش ٧/ ١٥. ٨/ ١٤٣. والمغنى رقم ٣٥. ١٩٥. والأشباه والنظائر رقم/ ٩٠. والعينى ٤/ ٣٨٠. والتصريح ٢/ ٢٣٢. والأشمونى ٣/ ٢٨٧.

(٥) البقرة/ ٢٣٣.

(٦) فى ب فقط ٣/ ٣٥: «عندك» بدل: «نت».

قوله: «والتي بعد العلم مخففة لا غير»، وكذا التي بعد ما يُوَدِّي معنى العلم إن لم يكن فيه معنى القول، كأمر، ونزل، وأوحى، ونادى؛ فإن فيها معنى: أَعْلَمَ وقال، معاً؛ فنقول:

إن وليها فعل غير متصرف، كناديته أن ليس عندنا شيء فهي مفسرة، أو مخففة.

وإن وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت أن تكون مصدرية وأن تكون مفسرة، ولا تحتل المخففة لعدم العوض، وذلك كقوله تعالى: ﴿نُودِيَ أَنَّ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾^(١)، بمعنى: أي بورك، أو بمعنى: بالمباركة.

ولو قلنا: إن «بورك» بمعنى الدعاء، فهي مفسرة لا غير، وكذا في نحو: أمرته أن قم، وذلك لأن صلة المخففة، كما لا تكون أمراً ولا نهياً ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب إجماعاً، فكذا صلة المصدرية، أيضاً، على الأصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل.

وأجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك، على أن يكون معنى: أمرته أن قم، أي أمرته بأن قم أي بالقيام.

وقال أبو علي في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(٢): يجوز أن تكون مصدرية فتكون بدلاً من «ما» أو من الهاء في «به»، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أن اعبدوا [الله]^(٣) وأن تكون مفسرة.

وفي حكمه: ناديته أن يا زيد قم، لأن الفصل بالنداء كلا فصل، وكأن الفعل ولى «أن».

وإذا وليت ما فيه معنى القول، ووليتها فعل متصرف مبتدأً جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك: أمرته أن لا يفعل، وأوحى إليك أن

(١) النمل / ٨ .

(٢) المائدة / ١١٧ .

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب فقط ٣١ / ٤ .

لا تفعل، فإن كانت مخففة، فـ: «لا» للنفي، ولا يجوز أن تكون للنهي، لأن المخففة، كالمثقلة لا تدخل على الطليبة، فيرتفع الفعل، وإن كانت مفسرة جاز كون «لا» للنفي، أو للنهي، فيرتفع الفعل أو ينجزم، وإن كانت مصدرية، انتصب الفعل، أي: أمرته بالأفعل [وأوحى إليك ألا تفعل] (١) ولا يجوز أن تكون: «لا» نهياً، فينجزم الفعل إلا عند أبي على كما تقدم.

فإن وليت ما فيه معنى القول، ووليها فعل متصرف مُصدر بغير «لا» من حروف العوض نحو: أوحى إليك أن ستفعل، فمخففة أو مفسرة، وكذا قوله تعالى ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ (٢)، لأن/ الفصل بالنداء كلا فصل.

٢٣٥/٢

وإن وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصِّرف، بل وليها اسمية، نحو: ناديته أن زيد في الدار، فهي، أيضاً، مفسرة، أو مخففة، ولا يجوز كونها مصدرية، لوجوب دخولها على الفعل.

وكذا إن وليتها الشرطية كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ﴾، إلى قوله: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾ (٤). وأجاز الأخفش أن تنصب «أن» الزائدة.

وجوز الكوفيون كون «أن» شرطية بمعنى «إن» المكسورة، كما ذكرنا في قولك: أمّا أنت منطلقاً انطلقت؛ وقالوا في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ (٥). إن فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد، ومنع ذلك البصريون.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٤ / ٣٦.

(٢) الصافات/ ١٠٤.

(٣) النساء/ ١٤٠.

(٤) الجن/ ١ - ١٦.

(٥) المائدة/ ٢

وجوز بعضهم كون «أن» المفتوحة بمعنى «إن» المكسورة النافية.
ولا يتقدم على أن الموصولة معمول معمولها، كما تقدم في باب الموصولات.
وأجاز الفراء ذلك مستشهداً بقوله:

* كان جزائي بالعصا أن أجلدا^(١) *

=٧٩٣

وقوله:

* وشفاء غيِّكِ خابراً أن تسألني^(٢) *

=٧٩٤

وهما نادران، أو نقول^(٣): لا يتعلق «بالعصا» بـ: «أن أجلدا»، بل خبر مبتدأ

(١) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد الستائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الفراء استدل به على جواز تقديم معمول معمول «أن» المصدرية عليها، فإن قوله: «بالعصا» يتعلق بقوله: «أجلدا»، و«أجلد» معمول «أن».

والشاهد للعجاج يشكو عقوق ابنه إياه، وقبله.

ربيته حتى إذا تمعددا وأض نهداً كالحصان أجردا

«وتمعددا»: تكلم بكلام معد، أى كبير وخطب، وقيل: اشتدّ وقوي و«أض»: بمعنى صار. و«النهد»: العالى المرتفع. «والأجرد»: القصير الشعر.

من شواهد: المحتسب ٢/٣١٠، والمنصف ١/١٢٩، ١٣٠، ٢٠/٣، وابن يعيش ٩/١٥١، والعينى ٤/٤١٠، والهمع الدرر رقم ٢٨٦، والأشباه والنظائر رقم ٦٢٤، والأشمونى ٣/٢٨٤، وما يجدر ذكره أن ب ٤/٣٨ ذكرت الشاهد وما قبله، وما قبله ليس فى الأصل.

(٢) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد الستائة فى الخزانة

واستشهد به على أن تقدم «خابراً» على «أن» نادر، أو هو منصوب بفعل يدل عليه المذكور والتقدير تسألين خابراً.

وصدر الشاهد:

* هلاً سألت وخبر قوم عندهم *

وبعده:

هل نُكرم الأضياف إن نزلوا بنا ونسود بالمعروف غير تنحلُّ

والشاهد من قصيدة لربيعة بن مرقوم الضبى.

(٣) فى بعض المخطوطات: «أو نقول: التقدير: كان جزائى أن أجلدا أجلدا بالعصا. وشفاء غيِّك أن تسألني تسألين خابراً».

مقدَّر، أو متعلق بـ: «أجلد» مقدراً، وكذا: «خابراً» منصوب بـ: «تسألين مقدراً».

[لن ومعناها]

قوله: ولَن معناه نفى المستقبل، وهي تنفى المستقبل نفيًا مؤكداً وليس للدوام والتأييد كما قال بعضهم.

قال الفراء: أصل «لن» و«لم»: «لا»، فأبدل الألف نوناً في أحدهما وميماً في الآخر.

وقال الخليل: أصل «لن»: «لا أن، قال:

يُرَجِّي المرءُ مالا أن يُلَاقِي وتَعْرِضُ دون أدناه الخطوبُ^(١) = ٧٩٥
أى: لن يلاقى.

وقال سيبويه: إنه مفرد، إذ لا معنى للمصدرية في «لن» كما كانت في «أن»، ولأنه جاء تقديم معمول معموله عليه، حكى سيبويه عن العرب: عمرأ لن أضرب.

(١) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد الستمئة في الخزانة واستشهد به على أن الخليل قال: أصل «لن»: «لا أن، كما جاءت في البيت على أصلها بدليل أن المعنى فيهما واحد، فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما حذفت من قولهم: ويلمه، والأصل: ويل أمه، فلما حذفت الهمزة النفي ساكنان: ألف لا، ونون أن، فحذفت الألف لدفع التقاء الساكن، فصار: لن. نسبه في الخزانة لجابر بن رألان الطائي.

وروى أبو زيد في النوادر / ٢٦٤ هذا الشاهد، وقبله:

فإن أُنسِكِ فإن العيش حلو إلى كأنه عسل مشوب

وبعد

فما يدرى الحريص علام يُلْتَقَى شراشره أيخطيء أم يصيبُ

والشراشر: الثقل، ثقل النفس.

من شواهد: المغنى ١/ ٢٢، ٢/ ٧٥٦، والهمع والدرر رقم ٤٣١، والأشباه والنظائر رقم / ١٩٧؛

وانظر تفسير القرطبي ١٦/ ٢٠٨.

وللخليل أن يقول: لا منع أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملاً، إذ هو وضع مستأنف، ولا دليل على قول الفراء.

ونقل المصنف في «لا» منع تقديم معمول ما بعدها عليها، فلا يجوز: عمراً لا أضرب، والأصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها إلا «ما» كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير.

[إذن وأحكامها]

قوله: «وإذن» إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها».

الذي يلوح لى فى «إذن» ويغلب فى ظنى: أن أصله «إذ»، حذفت الجملة المضاف إليها، وعوّض منها التنوين، كما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصاً بالماضى.

وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور، فقصدوا إلى لفظ «إذ» الذى هو بمعنى مطلق الوقت، لحفة لفظه، وجرّده عن معنى الماضى وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها، لأنهم لما قصدوا أن يسيروا به إلى زمان الفعل المذكور دلّ ذلك الفعل السابق. على الجملة المضاف إليها؛ كما يقول لك شخص، مثلاً،.. أنا أزورك، فتقول: إذن أكرمك، أى: إذ تزورنى أكرم، أى وقت زيارتك لى أكرمك، وعوّض التنوين من المضاف إليه لأنه وضع فى الأصل لازم الإضافة، فهو ككلّ وبعض، إلاّ أنهما معربان و«إذ» مبنى.

فإذن، على ما تقرر، صالح للماضى كقوله:

إذن لقام بنصرى^(١)

=٧٩٦

(١) هو الشاهد السادس والأربعون بعد الستمائة فى الخزانة واستشهد به على «إذن» تدخل فى الماضى

كما فى البيت

والشاهد جزء من أبيات فى أول الحماسة، وقبلة:

وللمستقبل نحو: إن جئتني،. إذن أكرمك، وللحال نحو: إذن أظنك كاذباً.
وإذن، ههنا هي «إذ» في نحو قولك: حينئذ ويومئذ، إلا أنه كُسر ذاله في نحو:
حينئذ، ليكون في صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم، وإذا لم يكن قبله ظرف في
صورة المضاف فكسره نادر، كقوله:

نهيتك عن / طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذ صحيح^(١)

والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب، لأن معناه الظرف.

والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط، وهو المعنى بقول سيبويه:
«إذن» جزاء؛ وإنما ضمن معنى الجزاء لكونه كإذما، وحيثما في حذف الجملة
المضاف إليها، فإن الظرف الواجب إضافته إلى الجملة يقطع عن الإضافة لتضمنه
معنى الشرط، وذلك لأن كلمات الشرط مبهمة، والإضافة^(٢) توجد في المضاف
تخصيصاً، لكن لما كانت الجملة المضاف إليها «إذ» ثابتة من حيث المعنى ومبدل
منها التنوين في اللفظ، بخلاف: «إذما» وحينما لم يجزم «إذن» ما هو جوابه
نحو: إذن أكرمك كما جزمت إذما وحيثما.

وإنما قلنا بكون الغالب في «إذن» تضمن معنى الشرط، ولم نقل^(٣) بوجوده
فيه، كما أطلق النحاة، لأنه^(٤) لا معنى للشرط في قوله تعالى: ﴿فَعَلَّهَا إِذَا وَأَنَا مِنْ

الضَّالِّينَ﴾^(٥).

= لو كنت من مازن لم تستبح إلى
إذن لقام بنصري معشر خشن
بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
عند الحفيظة إن ذو لوتة لانا

والشاهد لقريط بن أنيف. انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي/ ٣٠

من شواهد: ابن الشجري، ٢/ ٢٨٨، وابن يعيش ٩/ ١٣.

(١) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد الأربعمائة وسبق ذكره رقم ٦٠٠.

(٢) في ظ: «والإضافة تمنع من الإبهام».

(٣) في ظ: «ولم نقل بلزوم معنى الشرط فيه».

(٤) في ظ: «لأنه جاء في قوله تعالى: ﴿فَعَلَّهَا إِذَا وَأَنَا مِنْ الضَّالِّينَ﴾ ولا معنى للشرط فيه.

(٥) الشعراء/ ٢٠.

وإذا كان للشرط جاز أن يكون للشرط في الماضي، نحو: لو جئتنى إذن،
لأكرمك، وفي المستقبل، نحو: إذن أكرمك بنصب الفعل.

وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي، جاز إجراؤه مجرى «لو» في إدخال اللام
في جوابه، كقوله تعالى: ﴿إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ﴾^(١)، أى: لو ركنت إليهم شيئاً
قليلاً لأذقناك؛ وكذا قوله:

= ٧٩٨ *إذن لقام بنصري معشر خشن*^(٢)

وليس اللام جواب القسم المقدّر، كما قال بعضهم.

وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل، جاز [دخول الفاء في جزائه]^(٣) كما في
جزاء «إن»، قال:

= ٧٩٩ ما إن أتيتُ بشيء أنت تكرههُ إذن فلا رفعت سوطي إليّ يدي^(٤)
إذن فعاقبني ربي معاقبةً قرّت بها عينٌ من يأتيك بالحسد

(١) الإسراء/ ٧٥.

(٢) سبق ذكره رقم/٧٩٦.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) هو الشاهد السابع والأربعون بعد الستمائة

واستشهد به على أن «إذن» إذا كانت للشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء
«إن» كما في البيت، كان قال: إن أتيت بشيء فلا رفعت، فجملة: «فلا رفعت» جملة دعائية
وقعت جزاء، واقترنت بما يقترن به جزاء الشرط لما في: «إذن» من معنى الشرط، وكذا الحال في
البيت الثاني

والبيتان للناطقة الذبياني، ديوانه/٨٦.

من قصيدة مطلعها:

يا دارمية بالعلياء فالسند أقوتُ وطال عليها سالف الأبد

وبعدهما:

الأمقالة أقوام شقيتُ بهم كانت مقاتلهم قرعاً على كبدى

من شواهد: مجالس ثعلب ٣٠٢/١، والمغنى ٢١/١.

[فأدخل الفاء لأن المعنى: إن أتيت بشيء تكرهه^(١)]

ثم، قد يستعمل بعد «لو» و «إن»، توكيداً لهما، لأن «إذن» مع تنوينه الذى هو عوض من الفعل، بمعنى حرفى الشرط المذكورين مع فعل الشرط، نحو: لو زرتنى إذن أكرمك، وإن جئتنى إذن أزرُك، فكأنك كررت كلمتى الشرط مع الشرطين للتوكيد.

ثم، كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط عمماً هو جزاؤه معنى، نحو: أكرمك إن أكرمتنى، وأكرمك لو أكرمتنى: جاز تأخر «إذن» الذى هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه، نحو: أكرمك إذن.

وكذا يتوسط «إذن» بين جزأى ما هو جزاؤه معنى^(٢) تقول: أنا إذن خارج، وإن كان نحو^(٣) ذلك لا يجوز فى كلمة الشرط إلا ضرورة قال:

٨٠٠ =

والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذيب^(٤)

كما تقول،^(٥) وذلك لضعف معنى الشرط فى «إذن»، وكذا تقول: والله إذن لأخرجنَّ، كما تقول: والله إن كان كذا لأخرجنَّ.

ولما كان إذن إشارة إلى زمان الفعل المتقدم، وجب تقديم ذلك، إمّا فى كلام المتكلم بإذن، نحو قولك: إن جئتنى إذن أكرمك، قال تعالى: ﴿وإن كادوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ﴾^(٦).

(١) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٤١/٤.

وفى ط بعد الشاهد: «أى إن أتيت بشيء فلا رفعت».

(٢) فى ظ «معنى» ككلمة الشرط.

(٣) فى ظ: «وإن كان نحو: أنا إن كان كذا خارج، أى إن كان كذا فانا خارج لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر كما يجيء»/

(٤) هو الشاهد الثانى والثمانون فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٨٦ وهو عجز، وصدده:

هذا سراقه للقرآن بدرسه

(٥) فى ب فقط ٤٢/٤ «كما يجيء ذلك».

(٦) الإسراء/ ٧٦ وفى ب ٤٢/٤ بزيادة: «خلافك إلا قليلاً».

وإما في كلام متكلم آخر، كقولك: إذن أكرمك، وأنا إذن أكرمك، في جواب مَنْ قال: أنا أزورك.

ثم اعلم أن «إذن» إذا وليه المضارع، احتمال أن يكون للشرط في المستقبل، كإن، وأن يكون للحال، فلا يتضمّن معنى الجزاء، كما تقول لمن يحدثك بحديث: إذن أظنك كاذباً، فإنه لا معنى للجزاء ههنا، إذ الشرط والجزاء، إما في المستقبل أو في الماضي، كما مرّ في باب الظروف المبنية، ولا مدخل للجزاء في الحال، فيكون «إذن» مع الحال، كما قلنا في قوله تعالى: ﴿فَعَلَّتْهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾^(١).

فلما احتملت «إذن» التي يليها المضارع معنى الجزاء، فالمضارع بمعنى الاستقبال، واحتملت معنى مطلق الزمان، فالمضارع بمعنى الحال، وقصد التنصيب على معنى الجزاء في إذن نصب المضارع بـ «أن» المقدّرة، لأنها تخلص المضارع للاستقبال، فتحمل «إذن» على ما هو الغالب فيها أعني كونه^(٢) للجزاء، لاستحالة حمل المضارع إذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء. [وذلك بسبب النصب الحاصل بأن التي هي عَلم الاستقبال^(٣)].

وقريب من هذا^(٤): المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الأشياء الستة، كما يجيء، فإنه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف: أُضْمِرَت «أن» بعدها. ليتنفى عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببية.

ومثله، أيضاً^(٥)، أنهم لما قصدوا بالواو معنى «مع»، وبأو، معنى «إلا» أو «إلى»: نصب الفعل بعدهما، لأن النصب بأمّ النواصب أي «أن» المصدرية: أولى،

(١) الشعراء: ٢٠.

(٢) في ب فقط ٤ / ٤٣: «كونها» بهاء التانيث.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) في ظ: «ومثل هذا» مكان: «وقريب من هذا».

(٥) في ظ: «وقريب من هذا».

فيكون معنى المصدرية مشعراً بكون الواو بمعنى «مع» التي لا تدخل إلا على الأسماء؛ وبكون «أو» بمعنى «إلا» أو «إلى» اللتين حقهما الدخول على الأسماء. وإذا جاز لك إضمار «أن» بعد الحروف التي هي الواو، والفاء، وأو، وحتى. فهلاً جاز إضمارها بعد الاسم.

ورغماً لم يجز إظهار «أن» بعد «إذن»، لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها؛ ولم يجز الفصل بين «إذن» والمنصوب بعدها، لأن المقتضى لنصبه لما كان قصد التنصيص على أن «إذن» للجزاء، صار «إذن»، لاقتضائه النصب كأنه عامل النصب؛ كما أن فاء السببية، وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل، فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل، فصار الفاء، والواو، وإذن، كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل، إلا أن إذن لما كان اسماً بخلاف أخواته جاز أن يفصل بينه وبين الفعل بأحد ثلاثة أشياء دون الفاء والواو: القسم، نحو: إذن والله أكرمك، والدعاء نحو: إذن رحمك الله، أكرمك، والنداء نحو: إذن يا زيد أكرمك، وذلك لكثرة دور هذه الأشياء في الكلام.

ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه، فلا يقال: إذن عندك يفصل الأمر، ولا بالحال نحو: إذن قائماً أضربك، لأن الظرف والحال، إذن، يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة «أن»، ولا يتقدم على الموصول، ما في حيز الصلة، بخلاف القسم والدعاء والنداء.

وإنما اشترط في نصب الفعل ألا يتوسط «إذن» يل يتصدر، لأن نصب الفعل، على ما قلنا، لغرض التنصيص على معنى الشرط في «إذن» والشرط مرتبته الصدر، فإذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية فمن ثمة تقول: والله إن أتيتني لأضربنك فكيف بالشرطية العارضة، فكما ضعف [فيه] (١) معنى الشرط، لم يُراعَ ذلك بنصب الفعل بعده.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤٤/٤.

فحصل مما تقدم: أن شرط وجواب انتصاب الفعل في الأفضح بعد «إذن» ثلاثة أشياء: تصدُّرُه، وذلك إذا كان جواباً، وأن يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء، وألاً يكون الفعل حالاً؛ وأماً إذا تصدَّر من وجه دون وجه، وذلك إذا وقع بعد العاطف، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلافَكَ﴾^(١)، وكقولك: تأتيني فإذا أكرمك؛ جاز لك نصب الفعل وترك نصبه، وذلك أنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة، فمن حيث كون «إذن» في جملة مستقلة. هو مصدر، فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض، هو متوسط؛ وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر، ولهذا/ لم يُقرأ: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا...﴾^(٢) إلا في الشاذ، لأنه غير متصدر في الظاهر.

ثم اعلم أن الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوباً، فمعنى، إذن أكرمك: إذن إكرامك حاصل، أو واجب.

وإنما وجب حذف خبر المبتدأ لأن الفعل لما التزم فيه حذف «أن» التي بسببها تهيأ أن يصلح للابتدائية، لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور، فلو أُبرز الخبر لكان كأنه أُخبر عن الفعل.

وكذا القول في المنصوب بعد الفاء، على ما يجيء.

وأما قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»^(٣) فشاذاً.

(١) الإسراء/ ٧٦، وفي ب ٤٤/٤ بزيادة: «إلا قليلاً».

(٢) الإسراء/ ٧٦ وهي قراءة عبدالله بن مسعود، وأبي

وانظر الفخر ٢١/٢٤، ومعجم القراءات، قراءة رقم ٤٦٠٣.

(٣) حكى عن المفصل أن المثل للمندر بن ماء السماء قاله لثيقة بن ضمرة، وكان سمع بذكره، فلما رآه اقتحمته عينه فقال: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فأرسلها مثلاً فقال شقّة أبيت اللعن: إن الرجال ليسوا بجزر تراد منها الأجسام. انظر: كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام/ ٩٨.

وإنما ارتكب ادعاءً أن «إذن» زمانية محذوفة الجملة المضاف إليها، لظهور^(١) معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها، كما في «إذ»، فإن معنى إن جئتني إذن أكرمك: في وقت المجيء إكرامك، وكذا: لو زرتني إذن أكرمتك، ولا سيما في قوله تعالى: ﴿فَعَلَّهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾^(٢)، وقولهم: إذن أظنك كاذباً، بالرفع، فإنها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها؛ وقلب نونها في الوقف [ألفاً]^(٣) يرجح اسميتها^(٤).

ونقل عن المازني أنه كان لا يرى الوقف عليها بالألف، لكونها حرفاً كإن، وأجاز المبرد الوجهين، وقال الفراء: إذا عملتها فاكتبها بالألف وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون، لثلاث تلتبس بـ «إذ» الزمانية. وأما إذا عملتها فالعمل يميزها عنها.

وتجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدعاء والنداء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها، كأن، ولن، إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله. وأما قولهم في الشرط: إن زيدا تضرب، فهو عند البصريين بفعل مقدر، كما يجيء بعد، وأما نحو قوله:

*...فإن بحبها أخاك مصابُ القلب^(٥) = ٨٠١

(١) العبارة في ظ: «وإنما حملنى على ادعاء أن: «إذن» محذوفة الجملة المضاف إليها ظهور معنى الزمان».

(٢) الشعراء/ ٢٠.

(٣) في ب فقط ٤/٤٥: «وقلب نونها ألفاً في الوقف».

(٤) في ب فقط ٤/٤٥: «يرجع جانب الاسمية فيها».

(٥) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد الستمئة في الخزانة.

واستشهد به على أنه إنما جاز الفصل بالجار والمجرور بين إن وناصرها لقوة شبه إن بالفعل. والبيت بتمامه.

فلا تلحنى فيها فإن بحبها أخاك مصابُ القلب جم بلائله

والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٨٠، وابن عقيل ١/ ١٣٠، والمغنى ٢/ ٧٧٣، وشرح شواهد المغنى

للسيوطي/ ٩٦٩، والعيني ٢/ ٣٠٩، والهمع والدرر رقم ٥٠٧، والأشمونى ١/ ٢٧٢.

فلقوة شبه «إن» بالفعل.

هذا، ومذهب سيويه، ورواه عن الخليل: أنها حرف ناصبة بنفسها.

قال سيويه: ويروى عن الخليل أن انتصاب الفعل بعدها بأن مقدره.

وضعه سيويه بأنه، لو كان «أن» مقدرًا، لجاز تقديره في: زيد «إذن» أكرمه، كما جاز في: إذن أكرم زيدا، إذ المعنى لا يتغير، ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا.

وقال بعض الكوفيين: إنه اسم منون.

ويروى، أيضاً عن الخليل؛ أن أصله «إذن»، فركبا، كما قال في «لن» أصله: لا أن، ووجهه أن يقال: تغير المعنى بتغير اللفظ، فلم يلزم الفعل بعدها، وجاز أن يليها الحال.

وإنما قلنا قبل: إن النصب مع حصول الشرائط أفصح، لأن سيويه قال: «وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل ذلك في الجواب بالرفع، فأخبرت يونس بذلك فقال: لا يتعذر ذا^(١)، ولم يكن يروى غير ما سمع» هذا كلام سيويه.

قوله: «إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها»، يعني بالاعتماد: أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها، نحو: أنا إذن أكرمك، وإني إذن أكرمك؛ وقد جاء منصوباً مع كونه خبراً عما قبلها، قال:

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا^(٢) = ٨٠٢

(١) في سيويه ٤١٢/١ والمخطوطات: «فلا يتعذر ذا».

(٢) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الفعل جاء منصوباً بـ «إذن» مع كونه خبراً عما قبلها بتأويل أن الخبر هو مجموع: «إذن أهلك» لا «أهلك» وحده فتكون «إذن» مصدره.

بتأويل أن الخبر هو: إذن أهلك، لا: «أهلك» وحده، فتكون «إذن» مصدرة، كما تقول: زيد لن يقوم.

قال الأندلسي: يجوز أن يكون خبر «إن» محذوفاً، أي: إني أدلّ، أو: لا أحتمل، ثم ابتداءً وقال: إذن أهلك، قال: والوجه رفع أهلك، وجعل «أو» بمعنى «إلا».

الموضع الثاني: أن يكون جزاءً للشرط الذي قبل «إذن»، نحو: إن تأتني إذن أكرمك؛ وقول الشاعر:

أزجر حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يردّ ويقد العير مكروب^(١) = ٨٠٣

يجوز، على مذهب الكسائي: أن يكون «لا يرتع» مجزوماً بكون «لا» فيه ٢٣٩/٢ للنهي، لا أنه جواب الأمر.

= و «الشطير»: الغريب. وفي ط والمخطوطات: «لا تجعلني» مكان: لا تتركني، «وشطير» مفعول ثان لتتركني، لآحال.

والشاهد قائله مجهول، ونسبه في معجم الشواهد ٤٧٦/٢ إلى رؤية من شواهد: الإنصاف ١/١٧٧، وابن يعيش ١٧/٧، والمغنى ١/٢٠، والعيني ٤/٣٨٣، والتصريح ٢/٢٣٤، والهمع والدرر رقم ١٠١٢، واللسان: شطر. وانظر معاني الفراء ١/٢٧٤، ٢/٣٣٨، والمقرب ١/٢٦١. (١) هو الشاهد الخمسون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز على مذهب الكسائي أن يكون «لا يرتع» مجزوماً بكون «لا» فيه للنهي، لا أنه جواب الأمر.

ويرد مجزوماً لا منصوباً بكونه جواباً للنهي كما هو مذهبه في نحو: «لا تكفر تدخل النار» أي إن تكفر تدخل النار، فيكون المعنى لا يرتع، إن يرتع يردّ.

والشاهد من أبيات ستة لعبد الله بن عنمة (بالعين المهملة) من شواهد: سيبويه ١/٤١١، والمقتضب ٢/١٠، وابن يعيش ٧/١٦، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ٥٨٦، والمفضليات/ ٧٤٩، وانظر القرطبي ٥/٢٥٠.

وفي شرح الحماسة للمرزوقي: هذا مثل والمعنى: انقبض عن التعرض لنا والدخول في حرمتنا، ورعى سوامك روضتنا، فإنك إن لم تفعل ذلك ذممت عاقبة أمرك، وعدت خاسر الصفقة وخيم الرتعة جعل إرسال الحمار في حماهم كناية عن التحكك بهم، والتعرض لمساءتهم، ولا حمار ثم ولا روض.

و «يردّ» مجزوماً لا منصوباً بكونه جواباً للنهي، كما هو مذهبه في نحو قولك: لا تكفر تدخل النار؛ أي: إن تكفر تدخل النار، فيكون المعنى: لا يرتع، إن يرتع يردّ.

وعند غيره، يردّ، منصوب، وإذن، منقطع عما قبله، مُصدر، كأن المخاطب قال: لا أزره، فأجاب بقوله: إذن يردّ.

الثالث: أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها. نحو: والله إذن لأخرجنّ، وقوله:

لئن عاد لي عبدالعزیز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها^(١) = ٨٠٤

ولا يقع المضارع بعد «إذن» في غير هذه الثلاثة معتمداً على ما قبلها، بالاستقراء؛ بلّى، تقع متوسطة في غير هذه المواضع، نحو: يقتل إذن زيدٌ عمرأ، ولبئس الرجل إذن زيد، ونحوه.

ويجوز في نحو قولك: إن تأتني آتك وإذن أكرمك، ثلاثة أوجه: الجزم وهو الأقوى، يعطف الفعل على المجزوم؛ والنصب على الاستئناف، وعطف إذن مع الفعل، وهما كالجملية الشرطية، كما ذكرنا، على الجملة الشرطية، والرفع على إضمار المبتدأ بعد «إذن»، أي: إذن أنا أكرمك..

(١) هو الشاهد الحادي والخمسون بعد الستائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «إذن» لا تعمل في المضارع الذي يقع جواباً للقسم الذي قبلها كما في البيت.

ف «إذن» مهمله لعدم التصدر، و «لا أقيلها» مرفوع وهو جواب القسم المذكور في بيت قبله وهو:

حلفت برب الراقصات إلى منى يغول الفيافي نصّها وزميلها

والنصّ والزميل: ضربان من العدوّ.

والشاهد من قصيدة لكثير عزة، ديوانه/ ١٧١، يمدح عبدالعزیز بن مروان مطلعها:

إذا ابتدر الناس المكارم بدهم عراضة أخلاق ابن ليلى وطولها

من شواهد: سيبويه ٤١٢/١، وابن يعيش ١٣/٩، وشرح شذور الذهب/ ٢٥٨

والغنى ١٩/١، والعينى ٣٨٢/٤، والتصريح ٢٣٤/٢، والأشمونى ٢٨٨/٣، والهمع والدرر رقم

[كى]

(ص): وكى مثل: أسلمت كى أدخل الجنة ومعناها السببية»

(ش): اعلم أن مذهب الأخفش أن كى فى جميع استعمالها حرف جر، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير «أن».

وقد تظهر، كما حكى الكوفيون عن العرب: لكى أن أكرمك، قال:

فقال: أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تفرّ وتخدعا^(١) = ٨٠٥
وقال:

أردتَ لكيما أن تطير بقربتي فتركها شناً بيضاء بلقع^(٢) = ٨٠٦
ويعتذر لتقدم اللام عليها فى نحو: «لكيلاً تأسوا»، وتأخره عنها فى نحو قوله:

كي لتقضي رقية ما وعدتني...^(٣) = ٨٠٧

(١) هو الشاهد الثانى والخمسون بعد الستمائة فى الخزانة.

استشهد به على «أن» تظهر كما فى البيت وفى ط والنسخ المخطوطة والخزانة هذا الشاهد قبل الشاهد الذى بعده وهو: أردت لكيما... إلخ.
وفى ب ٤٩/٤ عكس الأمر وفى هذا تحريف لمخالفته الأصون.
والشاهد الجميل، ديوانه/ ١٢٥.

من شواهد: ابن يعيش ١٤/٩، والمغنى ١/١٥٧، وشرح شذو الذهب/ ٢٧٥، وأوضح المسالك رقم / ٢٩٠، والعينى ٣/٢٤٤، ٤/٣٧٩، والتصريح ٢/٢٣٠، ٢٣١، والأشمونى ٢/٢٠٤.
والهمع والدرر رقم ١٠٠٦.

(٢) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد الستمائة فى الخزانة.

استشهد به على ما تقدم قبله.

وهذا الشاهد: لا يعرف قائله.

والشن: القرية الخلق. و«البيداء»: الفلاة التى بيد من يدخلها أى يهلك. و«البلقع»: الفقر.

من شواهد: معانى الفراء/ ١/٢٦٢، والإنصاف/ ٥٨٠، وابن يعيش ٧/١٩، و ٩/١٦، والمغنى ١/١٩٩، والعينى ٤/٤٠٥، والتصريح ٢/٢٣١، والأشمونى ٣/٢٨٠.

(٣) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد الستمائة فى الخزانة.

بأن كى، المتأخرة فى الأول، بدل من اللام المتقدمة؛ واللام المتأخرة فى الثانى بدل من كى، المتقدمة، وقد يبدل الحرف من مثله، الموافق له فى المعنى، قال:

فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا^(١)

= ٨٠٨

أبدل «ثم» من الفاء، عند بعضهم

وعند الخليل أن الناصب مضمّر بعدها بناء على مذهبه، وهو أنه لا ناصب

سوى «أن».

= واستشهد به على أن الأخص يعتذر لتقدّم اللام على كى فى: «لكيما» وتأخرها عنها فى «كى لتقضىنى»: أن المتأخر بدل من المتقدم وهذا يرد على الكوفيين فى زعمهم أن كى ناصبة دائما، لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه. والشاهد لابن قيس الرقيات، ديوانه/ ١٦٠. والبيت بتمامه:

كى لتقضى رقيّة ما وعدتني غير مُختلس.

وقبل البيت:

ليتنى ألقى رقيّة فى خلوة من غير ما أنس

والمختلس بفتح اللام: مصدر ميمى أى لتقضىنى قضاء غير اختلاس

والمراد: لأنال من وصلها فى أمن من الرقباء.

والأنس بفتحيتين بمعنى الإنس بكسر الهمزة وسكون النون.

من شواهد: العيني ٣٧٩/٤، والهمع والدرر رقم ١٢٤، والتصريح ٢٣١/٢، والأشموقي ٢٨١/٣.

(١) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الستائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الحرف قد يبدل من مثله الموافق له فى المعنى كما فى البيت. فإن ثم بدل من الفاء.

والشاهد لزهير بن أبى سلمى، ديوانه/ ١١٥.

وصدره:

أرأنى إذا مابت بتّ على هوئى

والشاهد من قصيدة يذكر فيها قصة النعمان بن المنذر ملك الحيرة لما خاف كسرى، ففرّ يستجير

بقبائل العرب، فلم يجره أحد فرجع إلى النعمان فألقاه تحت أرجل الفيلة فقتلته.

ورواية البيت فى الديوان:

وإنى إذا أصبحت أصبحت غاديا

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت

من شواهد: المغنى رقم/ ١٨٥، وشرح شواهد السيوطى/ ٣٨٤، وابن السجى ٣٢٦/٢، والهمع

والدرر رقم ١٦٠٣، والأشباه والنظائر رقم/ ٣٦ والأشمونى ٩٥/٣. وانظر تفسير القرطبي ٢٣٦/٤.

ومذهب الكوفيين، أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل «أن». ويعتذرون في نحو: «كيما أن تَغْرُ»^(١) بأن «أن» زائدة، أو بدل من كي. وفي: كي لتقضي، بزيادة اللام، كما في: ﴿رَدِّفْ لَكُمْ﴾^(٢) وفي: «كيمة» بأن الفعل المنصوب بكي، مقدر، و«ما» منصوب بذلك الفعل، كأنه قيل: جئتك، فتقول: كيمة، أي: كي أفعل ماذا؟!

وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة أصول:

أحدها: حذف الصلة وإبقاء معمولها.

والثاني: نصب «ما» الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقدر، ولا تنصب إلا مقدمة عليه.

ولهم أن يقولوا: المقدر كالمعدوم، إلا أن «كي» يكون إذن متقدماً على كلمة الاستفهام، مع أنه لا يكون مركباً معه ككلمة واحدة للاستفهام، كما في: لمه، وبمه، فإن الجار والمجرور ككلمة واحدة، فيسقط «ما» بهذا الوجه عن التصدر اللفظي.

والثالث: حذف ألف «ما» الاستفهامية غير مجرورة، ولا نظير له في كلامهم. وعند البصريين: كي قد تكون ناصبة بنفسها كأن، وجارة مضمراً بعدها «أن»؛ فإذا تقدمها اللام نحو: ﴿لكيلا تأسوا﴾^(٣)، فهي ناصبة لا غير بمعنى «أن»، وليس فيها معنى التعليل، بل هو استفاد من اللام.

وإذا جاء بعدها «أن»، فهي، إذن، جارة لا غير، بمعنى لام التعليل، وهكذا في «كيمة» ولا تجر الاسم الصريح إلا في «كيمة».

(١) في المخطوطات: «كيما أن تغر». ولكيما أن تطير.

(٢) النحل . ٧٣ .

(٣) الحديد/ ٢٣ .

٢٤٠/٢ وفى غير هذه المواضع، نحو: جئتكَ/ كى تكرمنى، يحتمل أن تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل، وأن تكون جارة كاللام، مضمرة بعدها أن.

واللام فى: كى لتقضىنى، زائدة عندهم أيضاً، أو بدل من «كى» الجارة، و«أن» عندهم فى: لكىما أن.. بدل من «كى»، لأن «كى» بعد اللام بمعنى «أن» كما مر.

ولا يتقدم لى «كى» معمول الفعل المنصوب بعدها، فلا يقال: جئتكَ زيدا كى تضرب^(١)، لأنها إما جارة أو ناصبة، ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما.

وأجاز الكسائى تقديم معمول منصوب «كى» عليها.

وأما قول الشاعر:

إذا أنتَ لم تنفعَ فضرٌّ فإنما يراد الفتى كيما يضرُّ وينفعُ^(٢) = ٨٠٩

برفع يضر...، فقييل: «ما» كافة، وقيل، مصدرية وكى جارة، أى لمضرتة ومنفعته.

وجوز المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد «كما» على أنها بمعنى «كيما» والياء محذوفة [للتخفيف]^(٣) وأشدوا:

* لا تظلموا الناس كما لا تظلموا^(٤) * = ٨١٠

(١) فى ب فقط ٥١/٤: «جتتكَ كى زيدا تضرب».

(٢) هو الشاهد السادس والخمسون بعد الستمائة.

واستشهد به على أن يضرُّ بالرفع و«ما» كافة. وقيل مصدرية وكى جارة أى لمضرتة ومنفعته.

والشاهد لقيس بن الخطيم، ديوانه/ ٢٣٥ وروايته:

* يرجى الفتى كيما يضرُّ وينفعُ*

بالنصب

من شواهد: المغنى ١/١٩٩، والعينى ٣/٢٤٥، ٤/٣٧٩، والتصريح ٣/٢ الأشموني ٢/٢٠٤، ٣/٢٧٩.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٥١/٤.

(٤) هو الشاهد السابع والخمسون بعد الستمائة فى الخزانة.

ونسب هذا الرجز لرؤبة. انظر ملحقات ديوانه برواية لاتشتم الناس كما لاتشتم وقيله:

وشخصت أبصارهم وأجذموا

من شواهد الإنصاف ٢/٥٨٧.

وقيل: بل الناصب: «ما» تشبيهاً لها بأن، والكاف للتشبيه، والبصريون يمنعون ذلك وينشدون:

* لا تَظْلِمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلِمُ *

بالتوحيد، وقد يجيء شرح «كما» فى حروف الجر.

وعلى مذهب الخليل، لا ينصب المضارع إلا بأن، ظاهرة، أو مقدرة، فيمكن أن يقال على مذهبه: إن المضارع إعرابه إما رفع أو نصب: أعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه، لأن الرفع أقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه أقوى من وقوعه موقعه مع غيره.

وأعرب بالنصب لما وقع مع «أن» موقع الاسم، وهو المصدر. وأما إذا لم يقع موقع الاسم بوجه، وذلك مع ما يسمّى جوازم، فلم يعرب، إذن، لضعف المشابهة، كما اخترنا قبل.



أحكام المضارع بعد حتى

(ص): وحتى إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله بمعنى كى أو إلى أن، مثل: أسلمت حتى أدخل الجنة، وكنت سرت حتى أدخل البلد، وأسير حتى تغيب الشمس.

فإن أردت الحال تحقيقاً أو حكاية، كانت حرف ابتداء، فيرفع، وتجب سببته مثل: مرض حتى لا يرجونه، ومن ثم امتنع الرفع فى.. كان سيرى حتى أدخلها فى الناقصة، و: أسرت حتى تدخلها.

وجاز فى التامة: كان سيرى حتى أدخلها، وأبهم سارحتى يدخلها.

(ش): ابتداء بالحروف التى يتنصب الفعل بعدها بإضمار «أن».

اعلم أن هذه الحروف مختلف فيها إذا انتصب الفعل بعدها بإضمار «أن»، فعند البصريين: حتى، ولام كى، ولام الجحود: حروف جرّ، والواو، والفاء، وأو، حروف عطف، ولا يَنْصِبُ شَيْءٌ [عندهم] ^(١) منها بنفسه، لأن الثلاثة الأولى حروف جرّ، وهى من عوامل الأسماء ^(٢)؛ والثلاثة الأخيرة غير مختصة، وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين؛ وجاءت «أن» ظاهرة بعد لام كى، خاصة، فى بعض المواضع، فتبين بذلك أنها غير عاملة بنفسها.

وعند الكوفيين أن حتى، واللامين، تنصب بنفسها، لقيامها مقام الناصب، فاللام قامت مقام كى، فعملت عملها، وكذلك حتى التعليلية، وأما إذا كانت بمعنى إلى، فتعمل عمل «أن».

وفيما قالوا بُعد، لأن الأصل عدم خروج الشىء عن أصله واعتقاد بقائه على أصله: أولى، ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل.

(١) كلمة «عندهم» سقطت من ب ٥٣/٤.

(٢) فى بعض المخطوطات: «وهى من عوامل الأسماء، ولا يعمل شىء منها فى الأفعال».

وفيما تأوَّل البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارَّة، حتى تبقى على أصلها [من الجر] ^(١) مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها، ولا سيما وقد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها:

٨١١=

للبس عباءة وتقرَّ عيني ^(٢)

وفي قوله:

٨١٢=

الأيهذا الزاجري أحضر الوغي ^(٣)

علَى أن لام الجحود ليست بمعنى «كى»، ولا بمعنى «أن»؛ و«حتى» للغاية ليست بمعنى «أن»، فكيف تحملان في النصب على ما ليستا بمعناه. / ؟

٢٤١/٢

وقال الكسائي من بين الكوفيين: إن «حتى» ليست في كلام العرب حرف جر،

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٥٣/٤.

(٢) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «تقرَّ منصوب ب «أن» مضمرة بعد الواو و«أن تقر» في تأويل مصدر معطوف على مصدر وهو: «ليس». والشاهد صدر، وعجزه:

أحبّ إلى من لبس الشفوف

والبيت منسوب لميسون بنت بحدل الكلية، ومن أبياتها:

ليت تخفق الأرواح فيه	أحبّ إلى من قصر منيف
وأكل كُسيرة في كسر بيتي	أحبّ إلى من أكل الرغيف
خشونة عيشتي في البدو أشهى	إلى نفسى من العيش الطريف
فما ابغى سوى وطنى بديلاً	فحسبى ذاك من وطن شريف

من شواهد البحر ٤٣٦/٧، وسيبويه ٤٢٢/١، وإن الشجرى ١، ٢٨٠، وابن يعيش ٢٥/٧، وأوضح المسالك رقم/ ٥٠٥، والمغنى ٢١٢/١، ٣٤/٢، ٩٨، ١٣٠، شذور الذهب/ ٢٧٩، والعينى ٣٩٧/٤، والتصريح ٢٤٤/٢، والنهم والدرر رقم ١٠٣٦، والأشمونى ٣/٣١٣. وانظر تفسير القرطبي ٢٧٢/١٥.

(٣) هو الشاهد العاشر في الخزانة. وسبق ذكره رقم ١٠.

واستشهد به على أن «أحضر» منصوب ب «أن» مضمرة بدليل تمامه:

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

وإن الجرّ الذى بعدها فى نحو: «حتى مطلع الفجر»^(١)، بتقدير حرف الجر، أى «إلى» بعدها، أى: حتى انتهى إلى مطلع الفجر، فلا يرد عليه الاعتراض فى حتى، بأن عوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال، كما ورد على سائر الكوفية^(٢)، بل يرد عليه: أنها غير مختصة بقبيل، لكن فى مذهبه بعد، لأن حذف الجار وبقاء عمله، فى غاية القلة، فكيف اطرد بعد «حتى»؟ وأيضاً، كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم؟

وعند الجرّمى: أن الفاء، والواو، وأو، ناصبة بنفسها.

وقال الفراء: الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف، أى أن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه فى المعنى فخالفه فى الاعراب، كما انتصب الاسم الذى بعد الواو فى المفعول معه، لما خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما، لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى «أو» معنى النهاية أو الاستثناء.

وقولهم فى نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، إنه نصب على الصّرف بمعنى قولهم: نصب على الخلاف، سواء.

وكذا زعموا أن انتصاب الظرف فى نحو: زيد عندك^(٣): على الخلاف، كما مضى فى باب المبتدأ، والظاهر من مذهبه أنه جعل الخلاف أمراً معنوياً ناصباً، كما أن الابتداء عند أكثر النحاة رافع.

ولو أوجب الخلاف الانتصاب، لم يجز العطف فى نحو: ما مررت بزيد لكن عمرو، وجاءنى زيد لا عمرو.

(١) القدر/ ٥ .

(٢) فى ظ: كما ورد على سائر الكوفيين، فيصح عنده أن تكون ناصبة بنفسها لكن فى مذهبه بعد إلخ.

(٣) بعد قوله: «زيد عندك» فى المخطوطات: «لأنه خالف المبتدأ الخبر إذا لا يطلق على زيد أنه عند، كما أطلق فى زيد قائم: أن زيداً هو القائم. والظاهر» إلخ.

ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوحوب اختصاص العامل بأحد القبيلين، لأنه يقول: إن هذه الحروف بهذه المعاني [المخصوصة] ^(١) بالمضارع، وأما قوله تعالى: ﴿... فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ ^(٢)، فقليل، وهو من باب وضع الاسم في موضع الفعلية، كما في قوله:

٨١٣=

لو بغير الماء حلقي شرق ^(٣)

وقوله:

٨١٤=

..... فهلاً نفس ليلى شفيها ^(٤)

ولنرجع إلى ذكر المنصوب بعد «حتى» على مذهب البصريين:

قالوا: حتى حرف جر، فلا يدخل إلا على اسم، ظاهر أو مقدر، ولا يصح تقدير الفعل اسماً إلا بأن، أو كى، أو ما، أو لو. ولا يصح تقدير «ما» و«لو»، لأنهما لا تنصبان ظاهرتين، فكيف تنصبان مقدرتين؟ مع أن «لو» لا تجيء مصدرية إلا بعد فعل التمني - كما يجيء.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٥٥/٤.

(٢) الروم/٢٨.

(٣) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الجملة الاسمية بعد «لو» وضعت موضع الجملة الفعلية شذوذاً وعجز البيت:

كنت كالغصان بالماء اعتصاري

والشاهد لعدي بن زيد، ديوانه/ ٩٣ من قصيدة يخاطب بها النعمان. والغصان: من غص

بالطعام، من باب تعب: إذا لم يقدر على بلعه والاعتصار: الملجأ

قال أبو عبيدة: والمعنى: لو شرقتُ بغير الماء أسغت شرقي بالماء فإذا غصت بالماء فيم أسيفه؟

وفى حاشية الأمير على المعنى ٣١٣/١: الاعتصار: إزالة الغصة بالماء قليلاً قليلاً.

من شواهد: سيبويه ٤٦٢/١، والمعنى ٢١٣/١، والعيني ٤٥٤/٤، والتصريح ٢٥٩/٢، والهمع

والدرر رقم ١٣١٨، والأشمونى ٤٠/٤. واللسان: «عصر»

(٤) هو الشاهد الخامس والستون بعد المائة والشاهد للصلة القشيري أو قيس بن الملوح من شواهد:

المعنى ٦٩/١ - ٢١٣ -، والعيني ٤١٦/٣. ٤٥٧/٤ - ٤٧٨ - والتصريح ٤١/٢، والأشمونى

٢٥٩/٢ - ٥٢/٤، والهمع والدرر رقم ١٣٢٥.

وانظر شرح ديوان الحماسة للبريزي ٦١/٢.

ومما يجدر ذكره أن هذا الشاهد سقط من ط، وأشار إليه السيد الشريف في هامش ط في

الخزانة، واستشهد به لما تقدم في البيت قبله، وفيه التخريجان الآخرا أيضاً والبيت بتمامه.

يقولون ليلى أرسلت بشفاعة
إني فهلاً نفس ليلى شفيها.

ولا يصح تقدير «كى»، لأن «كى» لا تستعمل إلا فى مقام السببية، سواء كانت بمعنى «أن»، نحو: لكى أقوم، أو بمعنى اللام؛ بلى؛ قد جاءت «كى» بمعنى «أن» من غير سببية، لكن بعد فعل الإرادة نحو قول أبى ذؤيب:

٨١٥ = تُرِيدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وَخَالِدًا وَهَل يُجْمَعُ السِّيفَانُ - وَيَحْكُ - فِي غَمْدٍ^(١)

كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الإرادة، أيضاً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ...﴾^(٢)، وبعد فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَأَمْرٌ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾^(٣)، فتكون اللام زائدة، كما فى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٤).

وإذا كان فى «كى» معنى السببية، لم يصح تقديرها فى نحو: أسير حتى تغرب الشمس؛ فلم يبق إلا «أن» التى هى أم الباب، ولأنه ثبت تقديرها أيضاً فى غير هذا الباب، نحو: «وتقر عيني..» و: «أحضر الوغى»، وحمل المشكوك فيه على ما ثبت أولى.

قوله: «وحتى إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله»، نحو: سرت حتى أدخلها، يعنى، ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً مترقياً، بل الشرط أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى، مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل الذى قبلها، كالدخول بالنظر إلى السير، فإن الدخول كان عند السير مترقياً بلا ريب، فيجوز النصب، سواء كان الدخول وقت الإخبار، ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، أو لم يكن. على أحد الأوجه الثلاثة، وذلك بأن يكون منك السير، إما للدخول، على أن «حتى» بمعنى «كى»، أو إلى الدخول، على أن «حتى» بمعنى «إلى»، ثم عرض مانع منع من حصول الدخول، فلم يكن الدخول فى أحد الأزمنة^(٥).

٢٤٢ / ٢

(١) هو الشاهد الستون بعد الستمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن «كى» جاءت من غير سببية بعد فعل الإرادة و«ما» بعدها زائدة، والفعل منصوب بحذف النون، والنون الموجودة للوقاية.

والشاهد لأبى ذؤيب الهذلى. انظر ديوان الهذليين ٢٥٩/١.

ومن شواهد الهمع والدرر رقم ١٠٠٧.

(٤) النمل / ٧٢.

(٣) الشورى / ١٥.

(٢) الأحزاب / ٣١

(٥) فى ظ: «فى أحد الأزمنة لا ماضياً ولا حالاً ولا مستقبلاً».

وقوله: «إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله» لا يصلح أن يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد «حتى» من رفعه، لأن «حتى» التي يقع بعدها المضارع مرفوعاً كان أو منصوباً، لا تخلو^(١): إما أن تكون بمعنى «كى»، أو «إلى»، فما بعدها إما مسبب عما قبلها، أو انتهاء له، والمسبب بعد السبب، والنهاية بعد البداية، فالأولى أن يجعل كون ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، جواباً عن اعتراض يُورد، تقريره أن يقال: إنك إذا جوزت في نحو: سرت حتى أدخلها بالنصب: أن يكون الدخول ماضياً أو، حالاً عند الإخبار كما تجوز كونه مستقبلاً، فكيف انتصب الفعل بأن، التي هي علم الاستقبال؟ فيجاب عنه بأن الفعل مستقبل بالنظر إلى حال السير، لا بالنظر إلى حال التكلم، فمن ثم جاز انتصابه بـ«أن».

ثم إذا أردنا أن نبين متى يرفع المضارع بعد «حتى» ومتى ينصب؟ قلنا: ذاك إلى قصد المتكلم، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد «حتى»: إما في حال الإخبار، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية، وجب رفع المضارع، سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين، نحو: إن زيدا سار حتى يدخلها، واعلم أنه سار حتى يدخلها، أو على الظن والتخمين، نحو: أظن عبد الله سار حتى يدخلها، وأرى أنه سار حتى يدخلها، أو تعقب الكلام شك، نحو: سار زيد حتى يدخلها فيما أظن؛ وسار حتى يدخلها، بلغنى ولا أدري، وذلك أنك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن، كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين؛ فعلى هذا، شرط الرفع أن يكون الفعل الأول موجباً، بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد «حتى» سواء اتصل مضمون الأوّل بمضمون الثانى نحو: سرت حتى أدخلها، أو لم يتصل به نحو: رأى منى العام الأول شيئاً حتى لا أستطيع أن اكلمه العام بشيء.

(١) فى بعض المخطوطات: «لا يخلو إما أن يكون بمعنى إلى أو بمعنى كى وفى كلا الوجهين لابد أن يكون ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، لأن المسبب لابد أن يكون بعد السبب، والنهاية بعد البداية.

فعلى هذا يجب أن يكون ما قبل «حتى» سبباً لحصول ما بعده، فلا يجوز ماسرت حتى أدخلها بالرفع، و: أسرت حتى تدخلها؟ لأنَّ السبب منتفٍ في الأول وغير محكوم بثبوته، لا بالعلم ولا بالشك في الثانى، فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه؟.

وقال الأخفش: يجوز: ما سرت حتى أدخلها بالرفع، إلا أنَّ العرب لم تتكلم به، وقد غلط فيه.

وجاز: أيهم سار حتى يدخلها؟ لأنك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه، وإنما الاستفهام عن السائر، لا عن السير.

وإذا قلت: قلماً^(١) سرت حتى أدخلها، وقلَّ رجل سار حتى يدخلها، فإن أردت الحكم بوقوع سير قليل، جاز الرفع ولكن على ضعف، وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفى المصرح به.

وإن أردت بهذه الكلمات: النفى الصَّرف، وهو الأغلب فى كلامهم، كما ذكرنا فى باب الاستثناء، وجب النصب.

وأما نحو: إنما سرت حتى أدخلها، فلفظ «إنما» يستعمل للمعنيين: إما لخصر الشيء كقولك: إنما سرت أو قعدت^(٢)، إذا حصرت^(٣) سيره؛ فيجوز الرفع على قبح، لأنَّ الحصر^(٤) كالنفي؛ وإما للاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم: إنما أنت شجاع، أى فيك هذه الخصلة فقط، فيجوز الرفع، إذن بلا قبح ولا يجوز: سرت حتى تغربُ الشمس، بالرفع، لأنَّ السير لا يكون سبباً إلى الغروب^(٥)، ويجوز ما سرت إلا يوماً حتى أدخلها بالرفع/ وما سرت إلا قليلاً، لأنَّ النفى انتقض بالا.

٢٤٣/٢

(١) فى ط، وب ٥٨/٤: «فلما» بالفاء.

(٢) فى ب فقط ٥٨/٤: «وإنما قعدت».

(٣) المخطوطات: «إذا حقرت سيره».

(٤) فى المخطوطات: «لأنَّ التحقير» مكان: لأنَّ الحصر.

(٥) فى ب فقط ٥٨/٤: «لا يكون سبباً لغروب الشمس».

هذا كله في رفع ما بعد حتى.

وان قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتى، سيحصل بعد زمان الإخبار وجب النصب.

وكذا يجب^(١) إن لم يقصد، لا حصوله في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقباً مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم، سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله.

ومع النصب يجوز أن تكون «حتى» بمعنى «كى» وبمعنى «إلى»، فنحو: سرت حتى تغيب الشمس متعین لمعنى الانتهاء، ونحو: أسلمت حتى أدخل الجنة، متعین لمعنى السبيّة، ونحو: سرت حتى أدخلها محتمل لهما.

ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب، ولا العكس، إلا مع إعادة «حتى» نحو: سرت حتى أدخلها وحتى تغرب الشمس.

قال الجزولي، ونعم ما قال، إذا كان بمعنى «كى»^(٢)، لم يدخل على صريح الاسم، بخلاف ما إذا كان للانتهاء نحو: «حتى مطلع الفجر»^(٣)، بل وجب دخولها على المضارع، كما أن «كى» التي بمعناها، لا تدخل، من الأسماء، إلا على لفظة واحدة، وهي «ما» الاستفهامية، نحو: كيمه، على خلاف فيها أيضاً.

وقال الأندلسي: لم يثبت «حتى» بمعنى «كى» بل لا تأتي إلا للانتهاء وأوّل نحو قولهم: كلمته حتى يأمر لى بشيء: بأن معناه: كلمته، أو: أكلمه حتى يأمر لى بشيء، أى إلى أن يأمر؛ فجوز وقوع^(٤) صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى، نحو: كلمته حتى أمره لى بشيء لأنه بمعنى «إلى».

(١) في ب فقط ٥٩/٤: «وكذا يجب النصب إن لم يقصد».

(٢) في ب فقط ٥٩/٤: «إذا كانت حتى بمعنى كى».

(٣) القدر/ ٥.

(٤) كلمة: «وقوع» سقطت من ب ٥٩/٤.

وما ذكره تكلف، لا يتمشى له في نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة.

قوله: «كانت حرف ابتداء»، أي حرف استئناف، أي: ما بعدها كلام مستأنف، لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها، كما تعلق المنصوب، لأن حتى، المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها، ولا نغني بذلك أن ما بعدها مبتدأ مقدراً أي: أنا أدخلها، لأن ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى: ﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(١) بالرفع^(٢) فهو في الاستئناف مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ جاء بعده جملة شرطية مستأنفة.

وقال المصنف: وإنما وجب مع الرفع السببية، لأن الاتصال اللفظي لما زال بسبب الاستئناف، شرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي، فإن السبب متصل بالسبب معنى، حتى يكون جبراً لما فات من الاتصال اللفظي، قال:

ولا صلح حتى تضبعون ونضبعاً^(٣)

= ٨١٦

فعدم الصلح سبب الضبع، أي مدّ الأيدي بالسيوف؛ وقوله: ونضبعاً، عطف على: تضبعون على توهم النصب، على نحو قوله تعالى: «فَأَصْدَقْ وَأَكُنْ»^(٤).

(١) البقرة/ ٢١٤. وهي قراءة نافع والكسائي وآخرين. انظر معجم القراءات، قراءة رقم ٦٣٥.

(٢) في بعض المخطوطات: «بالرفع، بل معنى كونها حرف ابتداء أن ما بعدها مبتدأ جملة مستأنفة كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ هود/ ٤٠.

(٣) هو الشاهد الواحد والستون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «حتى» فيه ابتدائية، والفعل بعدها مرفوع بثبوت النون، ونصب «نضبع» بالعطف على توهم نصب ما قبله.

قال البغدادي: «وقد ضبعت الخيل والإبل تضبع بفتح الباء فيهما ضبعاً بسكونها: إذا مدت أظباعها في عدوها، وهي أعضادها.

وفسره أبو عمرو بن العلاء بقوله: أي حتى تضبعون للصلح و المصافحة وذكر البغدادي أن الشاهد لم يقف على تتمته ولا على قائله، أما قائله فهو عمرو بن شأس وأما تتمته فهي:

نزود الملوك عنكم وتزودنا ولا صلح حتى تضبعون ونضبعاً

أي تمدون أظباعكم إلينا بالسيوف، وتمد أظباعكم إلينا. انظر: اللسان ضبع.

من شواهد: مجالس ثعلب ٤١/١، وإصلاح المنطق/ ١٩٦ واللسان: «ضبع».

(٤) المنافقون/ ١٠. وقراءة و «اكون» هي قراءة أبي عمرو والجلسن واليزيدي. انظر معجم القراءات رقم

ورفع قوله: وتضبعون وإن كان مستقبلاً، لأنه مع العزم الجزم عليه، كأنه حاصل، أو قد حصل ومضى^(١).

قوله: «ومن ثمَّ امتنع الرفع»، أى من جهة كون «حتى»، المرفوع ما بعدها حرف استئناف، امتنعت المسألة المذكورة، لأنه تبقى كان الناقصة بلا خبر، ولو كانت جاز الرفع، وامتنع: أسرت حتى تدخلها؟ لما ذكرنا، وهو أنك لم تحكم بالسير الذى هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول؟
وأما فى: أيهم سار حتى يدخلها، فأنت حاكم بحصول السير، سائل عن تعيين السائر.

واعلم أن الألفش أجاز الفصل بين «حتى» و: «أو»، وبين الفعل المنصوب بعدهما، بالشرط، نحو: انتظر حتى إن قُسم شيء تأخذ، بنصب تأخذ، ولو جئت بالشرط/ مجزوماً، فليس لك فى «تأخذ» إلا الجزم، وكذا بعد «أو»، نحو: ٢٤٤/٢
لأسير^(٢) والله أو إذا قلت لك: اركب تركب بنصب تركب.

واستقبح ابن السراج الفصل بينهما، وقال: الفصل بالظرف أسهل، نحو: سكتَ حتى إذا أردنا أن نقوم: يقول؛ و: أقم حتى متى أكلنا نأكل، فالظرف مفصلاً به على قبجه أسهل من حرف الشرط أعنى «إن»، وأما الفصل بالاسم غير الظرف، نحو: انتظر حتى من أخذ تأخذ، فلا يجوز، بل يجب جزم «تأخذ».

ولا يجوز الفصل، اتفاقاً، بين «أن»، و «لن»، و «كى»، وبين منصوباتها، لأنها الناصبة بنفسها، ولا يفصل بين العامل الحرفى ومعموله. وكذا، لا يفصل بين الفاء والواو واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد.

(١) فى ب ٤ / ٦٠: «ومعنى» بالعين مكان: «ومضى» بالضاد، تحريف.

(٢) فى ظ: «أسير» بدون: «لا».

[لام كي ولام الجحود]

(ص): ولام كي مثل: أسلمت لأدحل الجنة، ولام الجحود «لام تأكيد بعد النفي لكان، مثل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(١).

(ش): الظاهر أن «أن» تقدر، أيضاً بعد اللام الزائدة التي تحيىء بعد فعل الأمر أو الإرادة، نحو: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ﴾^(٢) و: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُدْهِبَ﴾^(٣).

والتي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر «كان» المنفية إذا كانت ماضية لفظاً نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(٤)، أو معنى نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ﴾^(٥).

وكأن هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم: أنت لهذه الخطة، أي مناسبة لها وهي تليق بك، فمعنى ما كنت لأفعل: ما كنت مناسباً لفعله ولا يليق بي ذلك، ولا شك أن في^(٦) هذا معنى التأكيد.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾^(٧). فكأن أصله^(٨): يُفْتَرَى، فلما حُذِفَ اللام، بناءً على جواز حُذْفِ^(٩) اللام مع أن وأن، جاز إظهار «أن» الواجبة الإضمار بعدها، وذلك لأنها كانت كالنائب عنها^(١٠).



(١) الأنفال/ ٣٣.

(٢) الشورى/ ١٥.

(٣) الأحزاب/ ٣٣.

(٤) الأنفال/ ٣٣.

(٥) النساء/ ١٦٨.

(٦) في ط: «ولا شك في أن في هذا».

(٧) يونس/ ٣٧.

(٨) في ط: «كان أصله».

(٩) في ب فقط ٦٢/٤: «حذفت» بالتاء.

(١٠) في ط: «كالنائب عن أن».

[أحكام المضارع بعد حروف]

العطف الفاء والواو، وأو]

(ص): «والفاء بشرطين: أحدهما السببية، والثاني أن يكون قبلها أمر أو نهى أو نفى أو استفهام، أو تمن، أو عرض.

«والواو بشرطين: الجمعية وأن يكون قبلها مثل ذلك. وأو بشرط معنى: إلى أن».

(ش): ترك التحضيض، وهو من جملة الأشياء المذكورة، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾^(١)، و: ﴿لَوْلَا أَرْسَلْنَا رَسُولًا فَتَتَّبِعَ آيَاتِكَ﴾^(٢).

وترك الترجي أيضاً، قال الله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَزَكِّي أَوْ يَذَكِّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾^(٣)، على قراءة النصب، وقال الله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ﴾ ثم قال: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾^(٤) بالنصب على قراءة حفص^(٥).

وأما الدعاء فهو داخل في باب الأمر والنهي، عند النحاة، لا عند الأصوليين، كما يجيء في باب الأمر، نحو: اللهم لا تؤاخذني بذنبي فأهلك، و: اللهم ارزقني مالاً فأصدق به.

والكسائي والفراء، جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر أيضاً، نحو: غفر الله لك فيدخلك الجنة.

قوله: «أن يكون قبلها أمر» إذا كان الأمر صريحاً نحو: اتننى فأشكرك، فلا كلام في صحته، وأما إذا لم يكن صريحاً، وذلك بأن يكون مدلولاً عليه بالخبر، نحو: اتقى الله امرؤً فعل خيراً فيثاب عليه، و: حسبك الكلام فينام الناس، أو اسم

(١) الفرقان / ٧، وفي ب ٦٣/٤: «لولا أنزل عليه ملك» إلخ. تحريف.

(٢) القصص / ٤٧. (٣) عبس / ٣، ٤.

(٤) غافر / ٣٦، ٣٧.

(٥) قرأ بالرفع: «أطلع» نافع - ابن كثير - ابن عامر - حمزة - الكسائي - عاصم - شعبة - أبو جعفر - خلف - يعقوب.

انظر معجم القراءات قراءة رقم ٧٧٩٩.

فعل، نحو: نزال فأقاتلكَ، وعليك زيدا فأكرمك، أو يكون الأمر مقدراً نحو: الأسد الأسد فتنجو، فالكسائي يُجرى جميع ذلك مُجرى صريح الأمر، وقد وافقه ابن جنى في نحو: نزال، بناءً على أنه مطرد كالأمر، على ما هو مذهب سيويه.

وأما النصب في قراءة أبي عمرو: «وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون»^(١)، فلتشبيهه بجواب الأمر من حيث مجيئه بعد الأمر، وليس بجواب له من حيث المعنى، إذ لا معنى لقولك: قلت لزيد / اضرب فيضرب أي: اضرب يا زيد فإنك إن تضرب يضرب، أي يضرب زيد

وأما النهي^(٢) فنحو: لا تشتمني فتندم، والنفي: ما تأتينا فتكرمنا، وهو: إما صريح، كما ذكرنا، أو مؤولٌ نحو: قلما تلقاني فتكرمني، وكذا: قل رجل، أو: أقل رجل، لأن هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصّرف، وتستعمل في اللفظ أيضاً استعماله.

وأما ما يفيد معنى النفي، لكن لا يجرى في استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه، كقولك: أنت غير أمير فتضربني، وكذا التقليل بقد، في المضارع، لا يقال: قد تجيئني فتكرمني.

وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن النفي أو القلة، قياساً لا سماعاً. وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقاً بالنفي، أي منصوب الجواب، نحو: كأنك وال علينا فتشتمنا، أي: لست بوال، أما إن قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك.

وذكر سيويه: حسبه شتمني فأثب عليه، أي: لو شتمني لو ثبت عليه.

وقد تضمّر «أن» الناصبة بعد الواو، والفاء، الواقعتين إما بعد الشرط قبل الجزاء، نحو: إن تأتني فتكرمني أو تكرمني آتك، أو بعد الشرط والجزاء في الثاني، للنفي، إذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط، ووجود الشرط مفروض،

(٢) في ظ فقط: وأما التمني، تحريف.

(١) البقرة ١١٧.

فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة، وعليه حُمِلَ قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ﴾ إلى قوله: ﴿وَيَعْلَمُ﴾، على قراءة النصب.

وقد جاء بعد الحصر بإثما نحو: إنما يجيئني^(١) فيكرمني زيد، لما قلنا في «حتى»: إن فيه معنى التحقير القريب من النفي.

وأما بعد الحصر بالأ نحو: ما قام إلا زيد فتحسن إليه، فلا يجوز اتفاقاً، لأنه بعد إثبات صريح، بلى، إن لم يرجع الضمير الذى عمل فيه ما بعد الفاء بواسطة أو غير واسطة، إلى المستثنى المثبت، بل إلى شيء فى حيز النفي، نحو: ما قام أحد إلا هند فأحسن إليه أو فأكرمه، والضمير لأحد جاز، لأن المعنى: ما قام أحد فأحسن إليه إلا هند، على أن ذلك قبيح، لأن قولك: فأحسن إليه متعلق بما قبل «إلا» وقد تقدم فى باب الفاعل أن متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية، إلا الأشياء المعدودة هناك.

وقد جاء ما بعد الفاء منصوباً، فى ضرورة الشعر، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً، كقوله:

٨١٧=

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحاً^(٢).

والتمنى، نحو: ليتك عندنا فنكرمك، والعرض، نحو: ألا تزورنا فنعطيك، والاستفهام نحو: هل تزورنا فنحسن إليك.

وكان الأصل فى جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية: الرفع، على أنها جمل

(١) فى ب ٦٥/٤: «إنما يجيئني» تحريف.

(٢) فى الشاهد الثانى والستون بعد الستمائة فى الخزانة. =

= واستشهد به على أن: «استريح» جاء منصوباً بعد الفاء فى ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً.

والشاهد قائله مجهول عند صاحب الخزانة، ونسبه العينى إلى المغيرة بن حبياء.

وفى ب: ٦٦/٤، «والحق» بفتح القاف، تحريف.

من شواهد: سيبويه ٤٢٣/١، والمقتضب ٢٤/٢، وابن الشجرى ٢٧٩/١. والهمع والدرر رقم/

مستأنفة، لأن فاء السببية لا تعطف وجوباً، بل الأغلب أن يُستأنف بعدها الكلام، كما إذا المفاجأة؛ ومعنيهما، أيضاً، متقاربان، ولذلك تقعان في جواب الشرط، إلا أن «إذا» المفاجأة مختصة بالاسمية؛ وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلاً كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾^(١)، وقوله:

ألم تسأل الربَّ القَوَاءَ فينطقُ^(٢) = ٨١٨

وقوله:

لم تدرِ ما جزعُ عليك فتجزعُ^(٣) = ٨١٩

جاء جميع هذا على الأصل، ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب، لو نُصب. وكذا لا منع من إبقاء الرفع فيما بعد واو الجمع، إذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء، نحو: اضربني وأضربك بالرفع، وكذا في «أو»، قال الله تعالى: ﴿..تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾^(٤)، معنى الرفع فيه معنى النصب إلى أن يسلموا جاز لك الا تصرف في المواضع المذكورة إلى النصب، اعتماداً على

٢٤٦/٢ ظهور/ المعنى.

(١) المرسلات/ ٣٦.

(٢) هو الشاهد الثالث والستون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن ما بعد فاء السببية قد يبقى على رفعه قليلاً وهو مستأنف. وعجزه:

وهل تُخَيِّرُنكَ اليومَ ببداءُ سملقُ

وهو مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذري، ديوانه/ ١٤٤

والقواء: القفر - والبيداء؛ القفر، والسملق البيداء التي لا شيء فيها.

من شواهد: سيبويه ٤٢٢/١، وابن يعيش ٣٧/٧، وشرح شذور الذهب/ ٢٦٦، والمغنى ١/١٤٤،

والهمع والدرر رقم ١٠٢٤، ١٦٠٠ والتصريح ٢/٢٤٠، وانظر تفسير القرطبي ٩١/١٢.

(٣) هو الشاهد الرابع والستون بعد الستمائة في الخزانة

واستشهد به على ما تقدم قبله.

وصدره:

ولقد تركت صبيّةً مرحومةً

والشاهد من أبيات لمويلك المزموم في امرأته أم العلاء

من شواهد: المحتسب ١/١٩٣، والمغنى/ ٥٣٤، والحامسة بشرح المرزوقي/ ٩٠٣.

(٤) الفتح / ١٦ .

والأكثر الصرف إليه بعد الأحرف الثلاثة، وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب، لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية، والمضارع المرتفع، بلا قرينة مُخلّصة للحال أو الاستقبال: ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع، فلو أبقوه مرفوعاً لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء، فصرّفه إلى النصب منبّه في الظاهر على أنه ليس معطوفاً، إذ المضارع المنصوب بأن: مفرد، وقبل الفاء المذكورة جُمَل، ومخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية، كما ذكرنا في المنصوب بعد «إذن»، فكان فيه شيان: دفع جانب كون الفاء للعطف، وتقوية كونه للجزاء، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، كما ذكرنا في «إذن» سواء، [لأن فاء السببية يجب دخولها على الجمل] (١).

وإنما اخترنا هذا على قولهم: إن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديراً، فتقدير زرنى فأكرمك: ليكن منك زيارة فإكرام منى، لأن فاء السببية (٢) إن عطفت، وهو قليل فهي إنما تعطف الجملة على الجملة، نحو: الذي يطير فيغضب زيد: الذباب.

وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرّف (٣)، إنهم لما قصدوا فيه معنى الجمعية، نصبوا المضارع بعدها، ليكون الصرّف عن سنن الكلام المتقدم مُرشداً من أوّل الأمر إلى أنها ليست للعطف، فهي، إذن، إمّا واو الحال، وأكثر دخولها على

(١) في ظ: بعد قوله: «سواء» زيادة، وهي: لأن فاء السببية يجب دخولها على الجمل.

(٢) في المخطوطات: «لأن فاء السببية ليست للعطف وجوباً، بل قد تكون، وقد لا تكون كما يجيء في باب الحروف، ولهذا قال المصنف في قوله: الذي يطير فيغضب زيد الذباب أن الفاء فيه للسببية لا للعطف* والتي تحمل السببية والعطف لا تعطف مفرداً على مفرد، بل هي لا تدخل إلا على الجمل»

وكذا تقول إلخ.

(٣) في هامش ط علق الشريف بقوله: «يسمى الكوفيون هذه الواو الناصبة للمضارع واو الصرف.

الجملة الاسمية، فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، فمعنى قم وأقوم، أى: قم وقيامى ثابت، أى فى حال ثبوت قيامى، وإمّا بمعنى «مع» وهى لا تدخل إلا على الاسم فقصدوا^(١) ههنا، مصاحبة الفعل للفعل، نصبوا ما بعدها، فمعنى قم وأقوم: أى قم مع قيامى، كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو.

ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصِّد من الفعل قبله، كما قال النحاة، أى: ليكون منك قيام وقيام منى، لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع، كما لم يكن، فى تقديرهم، فى الفاء معنى السببية، بل كون واو العطف للجمعية قليل، نحو: كل رجل وضيعته، والأولى فى قصد النصوصية فى شىء على معنى: أن يجعل على وجه يكون ظاهراً فيما قصد النصوصية عليه.

وإنما شرطوا فى نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة، لأنها غير حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع، ويكون ما بعد الفاء كجزائها، ثم حملوا ما قبل واو الجمعية فى وجوب كونه أحد الأشياء المذكورة، على ما قبل فاء السببية، التى هى أكثر استعمالاً من الواو فى مثل هذا الموضع، أعنى فى انتصاب المضارع بعدها، وذلك لمشابهة الواو للفاء فى أصل العطف، وفى صرف ما بعدهما^(٢) عن سنن العطف لقصد السببية فى إحداها والجمعية فى الأخرى، وأيضاً لقرب معنى الجمعية من التعقيب الذى هو لازم السببية.

ثم اعلم، أنه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً صارت الفاء مع ما بعدها أشد اتصالاً بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية، فجاز فى هذا الجواب ما لا يجوز فى الجملة الجزائية، وذلك أنك تفصل به بين الفعل الذى قبل الفاء ومفعوله، نحو: هل تُعطى فيأتيك زيداً، ويتوسط أيضاً بين أداة الاستفهام

(١) فى ب فقط: «فلما قصدوا.

(٢) فى ب فقط: «بعدها «مكان» «بعدهما».

التي هي «هل» أو الظرف أو كيف أو له وبين الفعل المستفهم عنه نحو: هل فاتيك تخرج؟ ومتى، فأكرمك/ تزورني؟ وكيف فأستقبلك تحيثني؟ ولم فأسير تسير؟ ٢٤٧/٢

ويجوز، أيضاً حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح، ولقيام هذا الجواب مقامه، لأنه في اللفظ، كالجُزء^(١) مما هو كالشرط، تقول: متى، فأسير معك، أي: متى تسير فأسير معك، ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء، لأن كل واحد منهما، في اللفظ، جملة ظاهرة.

قالوا: ولا جواب للجواب بالفاء.

ولا يجاب، أيضاً، الشيء الواحد بجوابين، فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾^(٢) جوابه قوله: ﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، وقوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾^(٣) جملة متوسطة بينهما؛ ويجوز أن يكون «فتكون» معطوفاً على «فتطردهم».

وإنما لم يُجَبَّ بجوابين [لأنه كالشرط والجزاء]^(٤)، ولا تجاب كلمة الشرط بجوابين.

ومعنى النفي في نحو: ما تأتينا فتحدثنا: إن تأتينا تحدثنا، انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان، كقوله تعالى: ﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾^(٥).

هذا هو القياس، وذلك لأن فاء الجزاء، قياسه أن يجعل الفعل المتقدم عيه الذي هو غير موجب: موجباً، ويدخل عليه كلمة «إن» ويكون الفاء مع ما بعده من

(١) في ب فقط: «كالجزء» مكان «كالجزء».

(٢) الأنعام/ ٥٢.

(٣) الآية السابقة.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) فاطر/ ٣٦.

الفعل جزاءً، كما تقول في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْفَرُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (١)، أى: إن تطفروا فحلول الغضب حاصل.

ويجوز، أيضاً، أن يكون النفي راجعاً إلى الحديث فى الحقيقة لا إلى الإتيان، أى؛ ما يكون منك إتيان بعده حديث (٢) وإن حصل الإتيان.

وبهذا المعنى، ليس فى الفاء معنى السببية، وحق الفعل أن يتصب بعد فاء السببية، لكنه إنما انتصب على تشبيهها بفاء السببية كما يجىء.

وإنما قلنا إن الفاء بهذا المعنى ليست للسببية، لأن قولك: إن أتيتنى حدثتني مخالف فى المعنى لقولك: تأتيني ولا تحدثني، بل إنما يعطى هذه الفائدة معنى فاء العطف الصرّف: إما عاطفة للاسم على الاسم نحو: ما كان منك إتيان فحديث، على ما يؤوّلون به مثل هذا المنصوب؛ وإما عاطفة للفعل على الفعل نحو: ما تأتيني فتحدثني بالرفع، فيكون النفي فى الموضوعين شيئاً واحداً واقعاً على المعطوف والمعطوف عليه معاً، فيكون المجموع المقيد بقيد تعقب الحديث إياه منفياً، والمركب من جزأين، ينتفى بانتفاء جزأيه معاً، وبانتفاء كل واحد من جزأيه، أيضاً، فعلى الأول، يكون المعنى ليس منك إتيان ولا حديثٌ معه.

ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ﴾ (٣)، بهذا المعنى.

وعلى نفيك الجزء الثانى فقط يكون المعنى: منك إتيان لكن لا حديث بعده.

ومنه قول على رضى الله عنه فى نهج البلاغة: «لا يخرج لكم من أمرى رضى فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه».

ولا يجوز أن يبقى الأول فقط، لأن الحديث الذى يكون بعد الإتيان، لا يكون من دون الإتيان؛ بلَى، إن جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستئناف، لا معطوفاً

(١) طه/ ٨١.

(٢) فى ظ: بعد قوله: بعده حديث: «أى ليس منك الإتيان المقيد بالحديث مع أنه حاصل منك مطلق الإتيان».

(٣) المرسلات: ٣٦.

على الفعل الأول جاز هذا المعنى، فيكون المراد: ما تأتينا، فأنت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا، كما قال:

أى فنحن نرجى .
غير أنا لم يأتنا بيقينٍ فَنُرجِي ونُكثِرُ التأميلاً^(١)
= ٨٢٠

ويجوز مع الرفع أيضاً أن تكون الفاء للسببية، والمبتدأ محذوف، فيكون معنى الرفع والنصب سواء، وإنما لم يصرّفه إلى النصب لعدم اللبس، كما ذكرنا قبل، فيكون قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَهَّنَ فَيَدَهْنُونَ﴾^(٢) منه، أى: فهم يدهنون؛ وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾^(٣)، أى: فهم/ يعتذرون، فإنه قال: ٢٥٠/٢ فَيَدَهْنُوا، و: فَيَعْتَذِرُوا، كما أن قوله تعالى: ﴿فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾^(٤) بمعنى: فَتَسْتُوا^(٥)، وكذا قوله:

وقوله:
الم تسأل الربع القواء فينطق^(٦)
= ٨٢١

لم تدر ما جزع عليك فتجزع^(٧)
= ٨٢٢

ولا أرى بأساً من أن لا يقدر فى مثله المبتدأ، لأن فاء الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت والمنفى بلا، من غير تقدير مبتدأ، كما يجيء فى الجزوم، لكن الاستئناف والسببية مع تقدير المبتدأ أظهر.

(١) هو الشاهد الخامس والستون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن ما بعد الفاء هنا على القطع والاستئناف أى فنحن نرجى .

من شواهد: سيويه ٤١٩/١، وابن يعيش ٣٦/٧، والمقرب ٢٦٥/١، والمنغنى ٥٣٣، ونسبه

سيويه لبعض الحارثيين .

(٢) القلم/٩ . (٣) المرسلات/ ٣٦ .

(٤) الروم/٢٨ .

(٥) فى ب فقط ٧١/٤: «فتستوا» بواو واحدة، تحريف .

(٦) سبق ذكره رقم ٨٢٨ وهو الشاهد رقم ٦٦٣ فى الخزانة .

(٧) سبق ذكره رقم ٨١٩ وهو الشاهد رقم ٦٦٤ فى الخزانة .

وقال سيويوه: المعنى: فهي مما ينطق [على كل حال وذلك]^(١) بناء على توهّمات الشعراء وتخيلاتهم، ثم رجع وقال.

* وهل تخبرنك اليوم ببدء سملق *

وقد لا يُصرف بعد واو الجمعية، أيضاً، إلى النصب، أمنأً من اللبس، كما ذكرنا في نحو: ائتنى وأكرمك بالرفع، لأن واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت، كما ذكرنا في باب الحال، نحو قولك: قمت وأضرب زيداً، أى: وأنا أضرب زيداً.

وكذا، ربّما لا يصرف كما ذكرنا بعد «أو» العاطفة إلى النصب، نحو قوله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾^(٢)، مع أنه بمعنى «إلا» أمنأً من اللبس، فإن «أو» في الأصل لأحد الأمرين، والمعنى: لا بدّ من أحد الأمرين: القتال أو الإسلام، وفيه إيحاء إلى معنى «إلى»، أو «إلا».

فللرفع بعد الفاء، إذن، أربعة معانٍ^(٣) - كما تقدم - وللنصب معنيان^(٤) عند سيويوه وإنما جاز النصب عنده في المعنى الثانى، مع أن الفاء ليست للسببية، تشبيهاً للفاء وما بعدها بفاء الجزاء، لكونها فاء بعدها مضارع كائناً بعد نفي، كما شبه في: «كن فيكون»^(٥)؛ والنفي بالمعنى الثانى كثير الاستعمال، كقولهم: لا يسعنى شيء فيعجز عنك، أى ان وسعنى شيء لم يعجز عنك، قال:

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٧١/٤.

(٢) الفتح/ ١٦.

(٣) في هامش ط علق الشريف بقوله: «نفي المجموع، ونفي الثانى وحده، ونفى الأول وحده، وقصد السببية».

(٤) في هامش ط علق الشريف بقوله: قصد السببية مع انتفائهما، والقصد إلى نفي الثانى.

(٥) البقرة/ ١١٧، وهى قراءة ابن عامر وشريح، والذمارى انظر قراءة رقم ٣٦٤ فى معجم القراءات.

وفى ظ بعد قوله: «فيكون» فنصب فى قراءة أبى عمرو، والصواب ما ذكرت.

وما قام منا قائم في ندينَا فينطقُ إلا بالتي هي أعرفُ^(١) = ٨٢٣
وقال:

وما حلُّ سعديٍّ غريباً ببلدةٍ فينسبُ، إلا الزبرقانُ له أبُ^(٢) = ٨٢٤
أى يحل ولا ينسب، ولولا أن ما بعد الفاء في البيتين منفيٌّ لما جاز الاستثناء لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب^(٣).

وقد يستأنف بعد الواو^(٤)، من غير معنى الجمعية، كقولك: دعنى ولا أعود، أى: وأنا لا أعود على كل حال؛ وبعد «أو» من غير معنى «إلى» أو «إلا»، كما تقول: أنا أسافر، أو أقيم، حكمتَ أولاً بالسفر، ثم بدأ لك، فقلت: أو أقيم، أى: أو أنا أقيم، أى بل أنا أقيم.
وجوز سيبويه الرفع في قوله:

(١) هو الشاهد السادس والستون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن النفي بالمعنى الثانى، وهو أن يرجع النفي لما بعد الفاء كثير الاستعمال كما فى البيت، فإن النفي منصبٌ على يتطرق فى المعنى و «قام» مثبت فى تأويل المستقبل لمناسبة المعطوف والشاهد من قصيدة طويلة للفرزدق يفتخر بها على جرير، وعدتها مائة بيت وخمسة عشر بيتاً، انظر ديوان الفرزدق ٢/٢٩ من قصيدة مطلعها
عزفت بأعشاشٍ وما كدت تعزف
وأنكرت من حدراء ما كنت - تعرف
من شواهد: سيبويه ١/٤٢٠، وتذكرة النحاة لأبى حيان/ ٧١، والعينى ٤/٣٩٠، والأشمونى ٣/٣٠٤، ٣٠٥.

(٢) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد المائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٢١٠.

(٣) بعد قوله: «لا يكون فى الموجب» زيادة فى المخطوطات وهى «فقد ثبت بما تقدم أنه قد يرتفع الفعل بعد الفاء والواو وأو على أن معنى الرفع كمعنى النصب.
وقد يرفع على معنى الاستثناء، وليست الفاء للسببية كما قلنا فى: ماتأينا فتحدثنا، أى فانت تحدثنا بما يحدث الجاهل بحالتنا، وأما الواو فنحو قولك: دعنى ولا أعود، أى أنا لا أعود على كل حال.

وأما أو فكما تقول: أنا أسافر إلخ.

(٤) علق الشريف. بقوله: «أى الواو التى من شأنها أن تكون للجمعية وقد يقطع عنها».

*نُحَاوِلُ مَلَكًا أَوْ نَمُوتُ^(١)

=٨٢٥

إِمَّا عَلَى الْعَطْفِ عَلَى «نُحَاوِلُ»، أَوْ عَلَى الْقَطْعِ، أَى: نَحْنُ نَمُوتُ.
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ يُرْسِلْ رَسُولًا﴾^(٢) بِالرَّفْعِ، مَقْطُوعٌ، أَى: هُوَ يُرْسِلُ.
 وَقَوْلُهُ:

إِنْ تَرَكَبُوا فَرَكُوبَ اخْتِيلٍ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعَشْرٌ نَزُلُ^(٣)

=٨٢٦

عِنْدَ الْخَلِيلِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى، أَى تَرَكَبُونَ أَوْ تَنْزَلُونَ، كَقَوْلِهِ:

وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا^(٤)

=٨٢٧

وَقَالَ يُونُسُ: هُوَ عَلَى الْقَطْعِ، أَى بَلْ أَنْتُمْ نَازِلُونَ وَ «أَوْ» بِمَعْنَى بَلْ كَمَا يَجِئُ
 فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ.

(١) هُوَ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ وَهُوَ:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكُ عَيْنِكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مَلَكًا أَوْ نَمُوتُ فَتَعَذَّرَا

وَفِي ب ٧٣/٤ ذَكَرَ الْبَيْتَ بِتَمَامِهِ، وَلَيْسَ فِي الْأَصْلِ

وَاسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى أَنْ سَبَّيُوهُ جُوزَ الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِ: «نَمُوتُ» إِمَّا بِالْعَطْفِ عَلَى نَحَاوِلُ أَوْ عَلَى الْقَطْعِ
 أَى نَحْنُ نَمُوتُ.

وَالشَّاهِدُ هُوَ الشَّاهِدُ السَّابِعُ وَالسُّتُونُ بَعْدَ السُّمَاتَةِ، وَهُوَ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ دِيْوَانُهُ / ١٠٧.

مِنْ شَوَاهِدِ سَبَّيُوهُ ٤٢٧/١، وَالْخِصَائِصُ ٢٦٣/١، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٢١٨/٧ وَالْمَقْتَضَبُ ٢٧/٢
 وَالْجَمَلُ لِلزَّجَاجِيِّ / ١٨٦، وَابْنُ يَعِيشَ ٢٢/٧، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٩٥/٣.

(٢) الشُّورَى / ٥١، وَقَرَأَ الرَّفْعَ قَرَأَ بِهَا نَافِعٌ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَالزَّهْرِيُّ، وَشُعْبَةُ وَابْنُ ذَكْوَانَ وَهَشَامُ وَأَبُو
 جَعْفَرٍ (مَعْجَمُ الْقَرَاءَاتِ قِرَاءَةُ رَقْمِ ٨٠٥٧).

(٣) هُوَ الشَّاهِدُ الثَّامِنُ وَالسُّتُونُ بَعْدَ السُّمَاتَةِ فِي الْخِزَانَةِ.

وَاسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى أَنْ: «تَنْزَلُونَ» عِنْدَ الْخَلِيلِ مَعْطُوفٌ عَلَى إِنْ تَرَكَبُوا عَلَى الْمَعْنَى، وَهُوَ الْمَسْمُوسُ
 عَطْفُ التَّوْهَمِ، وَقَالَ يُونُسُ: هُوَ عَلَى الْقَطْعِ أَى بَلْ أَنْتُمْ نَازِلُونَ وَ «أَوْ» بِمَعْنَى بَلْ.
 وَالشَّاهِدُ لِلْعَاشِيِّ دِيْوَانُهُ / ١٥٠.

مِنْ شَوَاهِدِ: ابْنُ الشُّجْرِيِّ ٣٠/٢، وَسَبَّيُوهُ ٤٢٩/١، وَالْمَغْنَى ٧٧٣/٢، وَالْهَمْعُ وَالذَّرْرُ رَقْمُ
 ١٣٠١، وَانظُرْ: شَوَاهِدُ سَبَّيُوهُ مِنَ الْمَعْلَقَاتِ فِي مِيزَانِ النِّقْدِ لِلْمَحْقُقِ حَيْثُ تَنَاوَلَ هَذَا الشَّاهِدُ فِي
 ضَوْءِ الْبَحْثِ وَالنِّقْدِ فِي قِضْيَةِ الْعَطْفِ عَلَى التَّوْهَمِ / ٨٢.

(٤) هُوَ الشَّاهِدُ الثَّامِنُ وَالسَّبْعُونَ بَعْدَ الْمَائَتَيْنِ فِي الْخِزَانَةِ، وَتَقْدَمُ ذِكْرُهُ رَقْمُ ٣٠٠.

كما فى قوله تعالى: ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(١) أى: بل هم يزيدون.
وقد يُقطع بعد الواو، والفاء، ثم فى غير هذا الباب، أى فى غير الجمعية،
قال:

٨٢٨=

علي الحكم المأتي يوماً إذا قضي حكومته أن لا يجور^(٢) / ويقصد^(٣) ٢٤٩/٢

لم ينصب «يقصد» لأنه احتمال مع النصب، أن يكون معطوفاً على «يجور»^(٤)
المنفى، فيكون المعنى: على الحكم أن لا يجور ولا يقصد، وهو تناقض. ويحتمل
أن يكون عطفاً على: لا يجور، الكائن بمعنى: يعدل، بمعنى على الحكم أن لا يجور
وأن يقصد، فترك العطف خوفاً من اللبس، ورفع على القطع، أى: وهو يقصد،
كما تقول: زيد يجيء إذا اشتبهت مجيئه، فالمعنى: ينبغى له أن يقصد، أى: أن لا
يجور.

وقد يقطع مع الفاء التى لغير السببية، كما ذكرنا فى قوله:

٨٢٩=

... فنرجي ونكثر التأميلاً^(٥)

(١) الصافات/ ١٤٧.

(٢) فى ط فقط «لا يجوز» بالزأى، تحريف.

(٣) هو الشاهد التاسع والستون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن القطع قد يجيء بعد الواو غير الجمعية.

والشاهد من قصيدة عدتها تسعة عشر بيتاً لأبى اللحام التغلبى أو عبدالرحمن بن أم الحكم

قال البغدادي: وقوله: «على الحكم» ظرف، وقع فى موقع الخبر المقدم

وقوله: ألا يجور فى تأويل مبتدأ مؤخر.

والمعنى: واجب على كل حكم بين الناس يؤتى لفصل الخصومات ألا يجور فى حكمه إذا قضي

قضيته وحكم حكمه، وهو يقصد ويعدل فى قضاياه. والحكم بفتحيتين: وصف من حكمت بين

القوم: فصلت بينهم، فانا حاكم وحكم بفتحيتين، والحكم بالضم: القضاء، وأصله المنع، يقال:

حكمت عليه: إذا منعته من خلافه، فلم يقدر على الخروج من ذلك.

«والمأتى»: اسم مفعول من أتته، يكون متعدياً بنفسه، ويحىء لازماً يتعدى بـ «إلى».

من شواهد سيبويه ٤٣١/١، والمحاسب ١٤٩/١. ٢١/٢.

وابن يعيش ٣٨/٤، ٣٩، والمعنى ٣٩٧/١، واللسان قصد، والاشباه والنظائر رقم/ ٢١٥.

(٤) فى ط: «يجوز» بالزأى، تحريف.

(٥) هو الشاهد ٦٦٥ فى الخزانة وسبق ذكره رقم ٨٢٠.

ومثله قوله:

=٨٣٠ فما هو إلا أن أراها فجاءةً (١) فأبْهتَ حتى ما أكادُ أجيبُ (٢)

يروى بنصب «أبْهت» ورفع على القطع أى فأنا أبْهت

قوله: «والواو بشرطين: الجمعية، وأن يكون قبلها مثل ذلك»، أى يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها فى زمان واحد، ويكون قبلها أمر، نحو: زرنى وأزورك، أو نهى، نحو:

=٨٣١ لا تنه عن خلق وتأتى مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم (٣)

أو استفهام، نحو: هل تزورنى وتعطينى، أو تمنى، نحو: ليتك عندنا وتكرمنا، أو تحضيض، نحو: هلاً تزورنا وتكرمنا، أو عرض نحو: ألا تزورنا وتكرمنا.

(١) فى ط: «فجأة»، تحريف.

(٢) هو الشاهد السبعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يروى بنصب «أبْهت» ورفع على القطع أى فأنا أبْهت.

والشاهد لعروة بن حزام العُدري، وقبلة وهو مطلع القصيدة:

وانى لتعرونى لذكراك روعة لها بين جلدى والعظام ديب

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٣٠، وابن يعيش ٧/ ١٣٨.

(٣) هو الشاهد الحادى والسبعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «تأتى» منصوب بـ «أن» مضمرة بعد واو الجمعية الواقعة بعد النهى.

والشاهد اختلف فى قائله، فنسبه ابن سلام فى أمثاله إلى المتوكل الكنانى.

وبعده:

والهمُّ إن لم تمضه لسبيله داء تضمته الضلوع قديم

ونسبة سيبويه للأخطل، ونسبه الخاقمى لسابق البربرى ونقل السيوطى أنه للطرماح.

والمشهور أنه من قصيدة لأبى الأسود الدؤلى

فإن صح ما ذكر عن المتوكل لليثى فإنما أخذ البيت من شعر أبى الأسود

انظر ديوانه/ ١٦٦، من قصيدة مطلعها.

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالقوم أعداء له وخصوم

من شواهد: تفسير القرطبى ١٤/ ٦٨، وسيبويه ١/ ٢٢٤، والجمل للزجاجى/ ١٨٧، وابن يعيش

٧/ ٢٤، والمغنى/ ٣٩٩، وشذور الذهب/ ٣١٠، والعينى ٤/ ٣٩٣، والتصريح ٢/ ٢٣٨.

والنحاة يؤوّلون هذا بواو العطف نحو: ليكن منك زيارة وزيارة منى، وقد ذكرت ما هو عليه في الفاء.

قوله: «أو، بشرط معنى إلى أن».

معنى «أو» في الأصل: أحد الشيئين أو الأشياء، نحو: زيد يقوم أو يقعد، أى يعمل أحد الشيئين، ولا بدّ له من أحدهما، فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى، الذى هو لزوم أحد الأمرين: التنصيب على حصول أحدهما عقب الآخر، وأنّ الفعل الأول يمتدّ إلى حصول الثانى، نصبت ما بعد «أو»، فسيبويه يقدره بيالاً، وغيره بيالى، والمعنيان يرجعان إلى شىء واحد، فإن فسّره بيالاً، فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف، أى: لألزمك إلا وقت أن تعطينى، فهو فى محلّ النصب على أنه ظرف لما قبل «أو»؛ وعند من فسّره بيالى: ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التى بمعنى إلى.

هذا، وقال سيبويه فى قول الشاعر:

وما أنا للشيء الذى ليس نافعى وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ^(١) = ٨٣٢

يجوز رفع يغضب ونصبه، أمّا الرفع فلعطفه على الصلة، أعنى قوله: ليس نافعى.

وقال أبو على، فى كتاب الشعر، بل هو عطف على «نافعى»؛ وليس بشيء، لأنه يكون المعنى، إذن، ما أنا بقوّل للشيء الذى ليس يغضب منه صاحبي، أى: لا أقول شيئاً لا يغضب منه صاحبي، وهذا ضد المقصود.

(١) هو الشاهد الثانى والسبعون بعد الستائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن سيبويه جوز فى «يغضب» النصب والرفع والشاهد من قصيدة لكعب من سعد الغنوى، ومنها:

لقد أنصبتنى أم عمرو تلومنى وما لوم مثلى باطلاً بجميل
ألم تعلمى أن لا يراخى منى قعودى، ولا يدنى الحمام رحلى

من شواهد: سيبويه ٤٢٦/١، والمقتضب ١٧/٢، والمنصف ٥٢/٣، وأمالى القالى ٢٠٤/٢، وابن يعيش ٣٦/٧.

وإذا نصبته فهو على الصِّرف^(١)، قال المبرد: لا يجوز ذلك [لأن فيه إذاءً نفى النفع والغضب معاً وهو عكس المقصود]^(٢) لأن مراد الشاعر: الذى يغضب منه صاحبي لا أقوله:

قلت: الذى قاله، إنما يلزم لو جعلنا هذا الصِّرف فى سياق قوله: ليس نافعى، لأنه يكون المعنى، إذن، لا أقول قولاً، لا يجمع النفع وغضب صاحبي، [منه وهذا عكس ما ينبغى، لأنه ينبغى ألا يقول قولاً، لا يجمع نفعى وغضب صاحبي منه]^(٣)، وأما إذا جعلناه فى سياق النفى الذى هو: ما أنا، فلا يفسد المعنى، لأنه يكون المعنى إذن: لا يكون منى القول الذى لا ينفعنى مع غضب صاحبي منه، وذلك إما بانتفائهما معاً أو بانتفاء أحدهما، لأن المركب ينتفى بانتفاء أحد جزأيه كما ينتفى بانتفاء مجموعهما، فتقدم الواو على ما هو منفى حقيقة، أعنى القول، الذى تضمنه قوله: بقوول، كتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه فى قولك: متى فأكرمك تكرمنى؟ كما تقدم فى تعليل ذلك.

وقال سيويه، وتبعه أبو على: إنَّ يغضب المنصوب معطوف على «الشيء»،
أى الذى غَضِبُ صاحبي^(٤) أى: لِسَبَبِ غَضَبِ صاحبي.

وفيه نظر، لأن الضمير فى منه يرجع إلى الشيء غير النافع، فيكون المعنى: وما أنا بقوول لشيء منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذى لا ينفعنى^(٥) ولا معنى لهذا الكلام.

ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف المقدر، لأنك إنما أضفته إلى الغضب ليعلم أن الغضب منه، فلا يحتاج إلى لفظ «منه»، كما بينا فى الظروف المضافة إلى الجمل: أن نحو قولك: يومَ تسودّ فيه الوجوه: قبيح.

(١) الصرف: المراد به نصب على واو المية.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٧٦/٤.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٧٦/٤.

(٤) فى ب ٧٧/٤: «غضب صاحبي منه» بزيادة «منه».

(٥) فى ظ: بعد قوله: «لا ينفعنى»: «على أن من متعلق بيغضب لا بيان الشيء، ولا فائدة فى هذا».

[إضمار أن بعد حروف العطف]

(ص): «والعاطفة^(١) إذا كان المعطوف عليه اسماً».

(ش): عطف على «حتى» في قوله: وحتى إذا كان مستقبلاً، أى: العاطفة يقدر بعدها أن، نحو قولها:

للبسُ عباءةً وتقرّ عيني أحبُّ إليَّ من لبس الشفوف^(٢) = ٨٣٣

ليكون الاسم معطوفاً على اسم، وكذا العطف بالفاء وغيره، نحو: أعجبنى ضرب زيد فيشتم، وضرب زيد ثم يشتم، وضرب زيد أو يشتم. والواو والفاء وأو، فى مثل هذه المواضع، لا يشوبها معنى السببية، والجمعية والانتهاء^(٣).

[إظهار أن جوازاً ووجوباً]

(ص): «يجوز إظهار أن، مع لام كى، والعاطفة، ويجب مع لا فى اللام «فى اللام»».

(ش): أخذ يبين المواضع التى يجوز فيها إظهار «أن» المقدر، والموضع الذى يعرض فيه ما يجب إظهار «أن» فالذى يبقى بعد القسمين، هو الموضع الذى لا يجوز فيه إظهارها. فنقول:

إنما جاز إظهارها مع لام «كى» والعاطفة واللام الزائدة، لا للجحود، نحو:

(١) علق الشريف على ذلك بقوله: «والعاطفة يحتمل أن يراد الحروف العاطفة كلها كما جوزه أبو حيان مع الواو والفاء وأو، وثم إلا أنه لا يجوز مع غيرها، ويحتمل ان يراد الواو فقط، لأنه كلامه فيها».

(٢) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد الستائة فى الخزانة، وهو منسوب لميسون بنت بحدل الكلبية، وسبق ذكره رقم ٨١١.

(٣) المعنى أن «أو» إذا كان ما بعدها منصوباً تكون بمعنى: إلى أن.

﴿وَأَمْرٌ لِأَنَّ أَكُونَ﴾^(١)، لأن هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو: جئتكَ للاكرام، وأعجبني ضرب زيد وغضبه، وأردت لضربك كقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٢)، فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم صريح، وهو «أن» المصدرية.

وأما لام الجحود^(٣) فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ذلك. وكذا «حتى» لم يظهر بعدها، لأن الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى «كى» وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح، كما مرَّ، وحُمِلَ عليها: التى بمعنى «إلى»، لأن المعنى الأول أغلب من التى يليها المضارع.

وأما الفاء، والواو، وأو، فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها، للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء، كما تقدم، صارت كعوامل النصب، فلم يظهر الناصب بعدها^(٤).

وقد ظهرت «أن» بعد «أو» فى الشعر، قال:

أو أن يلوم بحاجة لؤامها^(٥)

=٨٣٤

وأما وجوب الإظهار مع لام «كى» إذا وليها «لا» فلاستكراه اللامين المتوالين.

(١) الزمر / ١٢ .

(٢) النمل / ٧٢ .

(٣) علق الشريف على ذلك بقوله: «وقد يحذف لام الجحود؛ فيجوز إظهار أن كقوله تعالى: ﴿وَمَا

كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس/ ٣٧] على ما تقدم.

(٤) علق الشريف بقوله: وقد ظهر، قال تعالى: ﴿أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾.

[هود/ ٨٧]. وفى هامش ط «أمرنا» مكان: «أموالنا» تحريف.

(٥) هو الشاهد الثالث والسبعون بعد الستائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن قد ظهرت بعد «أو» فى الشعر.

والشاهد من معلقة ليبيد المشهورة، وصدده:

أقضى اللبانة لا أفرط رية

وأما قول المصنف: لأنهم لا يدخلون حروف الجر على حرف^(١) النفي لاستحقاقها صدر الكلام، ففيه نظر، لأن «لا» من بينها تدخلها العوامل، نحو: كنت بلا مال، و: «وحسبوا أن لا تكون فتنة»^(٢).

والكوفيون جوزوا إظهار «أن» مع لام الجحود، بدلاً من اللام وتأكيده، لأن مذهبهم أن اللام هي الناصبة بنفسها، ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها، عليها، خلافاً للبصريين، واستدلوا بقول الشاعر:

لقد عدّلتني أم عمرو، ولم أكن مقالتها ما كنت حياً لأسمعا^(٣) = ٨٣٥

لأن اللام عندهم هي الناصبة، وليست هي مصدرية. وهو عند البصريين: على تقدير فعل ناصب، أي: ما كنت أسمع مقالتها، ثم كرر «لأسمعا» مفسراً للمضمر.

[إضمار أن في غير المواضع المذكورة]

واعلم أن «أن» تضمّر في غير المواضع المذكورة كثيراً، لكنه ليس بقياس، كما في تلك المواضع، فلا تعمل لضعفها، نحو قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»^(٤) ومنه: عساك تفعل كذا، على رأى، كما مر في المضمرات.

(١) في ب فقط: «على حروف» بصيغة الجمع.

(٢) المائدة/٧١

(٣) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد الستمائة في الخزانة واستشهد به على أن مقالتها مفعول مقدم لأسمع عند الكوفيين كما نقله الشارح المحقق وغيره.

وعند البصريين منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير:

ما كنت أسمع مقالتها، ثم بين ما أضمر بقوله: لأسمعا.

من شواهد: الإنصاف/ ٥٩٣، وابن يعيش ٢٩/٧، والتصريح ٢٣٦/٢.

والشاهد قائله مجهول.

(٤) علق الشريف على المثل بقوله:

قال الكسائي: وهو تصغير معدي منسوب إلى معد بن عدنان أبي العرب. يضرب للرجل الذي له صيبٌ وذكر في الناس، فإذا رأته اقتحمته عيك.

انظر المثل في كتاب «الأمثال» لأبي عبيد/ ٩٧

وقال ابن السكيت: «تسمع بالمعيدي» لا أن تراه، قال: وكان تأويله تأويل أمر كأنه قال: اسمع به ولا

٢٥١/٢ ويقلُّ ذلك إذا كان مقدراً/ باسم مرفوع، كما فى: تسمع بالمعديّ... ولا سيما إذا كان فاعلاً؛ وقد جاء قوله:

=٨٣٦ *وَحُقُّ لِمَثَلِي يَا بَثِينَةَ يَجْزَعُ*^(١)

وقد تنصب مضمرة شذوذاً، كقوله:

=٨٣٧ *أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوُغِيِّ*^(٢)

يُروى رفعاً ونصباً والكوفيون يجوّزون النصب فى مثله قياساً.



(١) هو الشاهد الخامس والسبعون بعد الستمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن أصله: أن يجزع، فحذفت أن وارتفع الفعل وهو نائب فاعل «حُقّ».

والشاهد لجميل بن معمر العذرى، ديوانه/ ٤٠ «من قصيدة مطلعها.

عادنا البينُ بين الحىِّ واقتسموا حبل النوى فهو فى أيديهم قطعُ

ورواية الديوان:

ومن كان مثلى يا بئينة يجزع

من شواهد: الخصائص ٢/ ٤٣٥، وسر الصناعة ١/ ٢٨٥ وابن يعيش ٤/ ٢٧، ٨/ ٤٣.

(٢) هو الشاهد العاشر فى الخزانة، والشاهد الثامن والخمسون بعد الستمائة فى الخزانة وقد تقدم ذكره

رقم ١٠ وتكرر فى عدة مواضع.

[أدوات الجزم]

(ص): «وينجزم بَلَمَ، ولَمَّا، ولام الأمر، ولا في النهي وكَلَمَ المجازاة وهي: إن، ومهما وإذما، وحيثما، وأين، ومتى، ومَنْ، وما، وأى^(١)، وأتى، وأما مع كيفما وإذا، فشاذا، وبيان مقدرة».

(ش): هذا ذكر الجوازم مطلقاً.

[معاني الأدوات الجازمة للفعل الواحد]

(ص): «فَلَمَ، لقب المضارع ماضياً، ونفيه، ولَمَّا مثلها، وتختص بالاستغراق، وجواز حذف الفعل، ولام الأمر المطلوب بها الفعل، ولأء^(٢) النهي المطلوب بها الترك».

(ش): أخذ في التفصيل.

قوله: «فَلَمَ لِقَلْبِ المضارع ماضياً»، قد ذكرنا في باب المضارع أن بعضهم يقول: إن «لم» دخل على الماضي فقلب لفظه إلى المضارع، وقد جاءت «لم» في الشعر غير جازمة، كقوله:

لولا فوارسٌ من نَعَمٍ وأُسْرَتِهِمْ يوم الصُّلَيْفاءِ لم يوفون بالجار^(٣) = ٨٣٨

(١) كلمة: «وأى» سقطت من ب ٨١/٤.

(٢) في المخطوطات: «ولا» من دون الهمزة.

(٣) هو الشاهد السادس والسبعون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «لم» قد جاءت في الشعر غير جازمة.

ورواية البغدادي: «من ذهل» مكان من نعم» كما جاءت في ط والمخطوطات.

وذكر البغدادي أن «نعم» بضم النون وهو اسم امرأة مكان: ذهل. تحريف.

والصُّلَيْفاء مصفر صلفاء وهي الأرض الصلبة، والمكان: أصلف ويقال: صُلْفاء بوزن حرباء.

وقال الأصمعي: الأصلف والصلفاء: ما اشتد من الأرض وغُلظ وصلَّف والجمع: الأصالف

=

والصلافى.

وجاءت، أيضاً فى الضرورة، مفصلاً بينها وبين مجزومها، قال:

٨٣٩ = فأضحت مغانيها قفارا رسومها كأن لم، سوي أهل من الوحش تؤهل^(١)

قوله: «ولما مثلها»، يعنى لقلب المضارع ماضياً ونفيه^(٢) أى نفي الماضى.

قوله: «وتختص بالاستغراق»؛ اعلم أن «لماً»، كما قالوا، كان فى الأصل «لم» زيدت عليه «ما»، كما زيدت فى «إمأ» الشرطية، وأينما، فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء:

أحدها: أن فيها معنى التوقع، كقد، فى إيجاب الماضى، فهى تستعمل فى الأغلب، فى نفي الأمر المتوقع، كما يُخبر بقَدُّ، فى الأغلب، عن حصول الأمر المتوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير^(٣) قد ركب الأمير، أو: لماً يركب، وقد استعمل فى غير المتوقع، أيضاً، نحو: ندم ولما ينفعه الندم،

واختصت «لماً»، أيضاً، بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم، نحو: ندم ولما ينفعه الندم، فعدم النفع متصل بحال التكلم، وهذا هو المراد بقوله: فى الاستغراق.

= ويوم الصلفاء: هو يوم من أيام العرب، لكن الشاعر صغره.

والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: المحتسب ٤٢/٢، وابن يعيش ٨/٧، والهمع والدرر رقم ١٢٨٦ والعينى ٤٤٦/٤، والأشمونى ٦/٤، اللسان: صلف.

(١) هو الشاهد السابع والسبعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «لم» قد فصلت فى الضرورة من مجزومها، فإن الأصل: كأن لم تؤهل، سوى أهل من الوحش.

والشاهد من قصيدة طويلة لذى الرمة، ديوانه: ٥٩١.

من شواهد: الخصائص ٤١/٢، والمغنى ٢١٨/١، والهمع والدرر رقم ١٢٨٤ واللسان: سكن، والأشمونى ٥/٤.

(٢) كلمة: «ونفيه» سقطت من ب ٨٢/٤.

(٣) فى ب ٨٢/٤: «ركوب الأمر»، تحريف.

ومنع الأندلسي من معنى الاستغراق فيها، وقال: هي مثل «لم» في احتمال الاستغراق وعدمه.

والظاهر فيها الاستغراق، كما ذهب إليه النحاة.

وأما «لم» فيجوز انقطاع نفيها دون الحال، نحو: لم يضرب زيد أمس، لكنه ضرب اليوم.

واختصت «لما» أيضاً، بعدم دخول أدوات الشرط عليها، فلا تقول: إن لما تضرب، ومن لما تضرب، كما تقول: إن لم تضرب، ومن لم تضرب، وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي أو شبهه^(١)، ومعموله^(٢)!

واختصت، أيضاً، بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفى، إن دلَّ عليه دليل، نحو: شارفت المدينة ولماً، أي: ولما أدخلها، كما جاء ذلك في «قد» التي هي نظيرتها، قال:

أزف الترحل غير أن ركابنا لما نزل برحالنا وكان قد^(٣)
وقد جاء ذلك في «لم» ضرورة، كقوله:

أحفظٌ وديعتك التي استودعتها يوم الأعراب^(٤) إن وصلت وإن لم^(٥)

(١) في ب فقط ٨٣/٤: «وشبهه» بالواو.

(٢) في ب فقط ٨٣/٤: «وبين معموله» بزيادة: «بين».

(٣) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الخمسمائة، وسبق ذكره رقم ٦٣٦. واستشهد به على أن الفعل بعد «قد» محذوف اختياراً، أي وكان قد زالت.

(٤) في ط: «الأعراب» بالراء، وفي الخزانة كذلك.

(٥) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن حذف مجزوم «لم» ضرورة، والأصل: وإن لم تصل.

والشاهد لابن هرمة، ديوانه/ ١٩١ ورواية الديوان: «الأعازب» بالزاي وفسره في الهامش بقوله: يريد وقت الفوضى والاضطراب وذكر البغدادي أن يوم الأعراب بالراء لم يقف عليه في أيام العرب.

من شواهد: الهمع والدرر رقم ١٢٨٥، والعيني ٤٤٣/٤، والتصريح ٢٤٧/٢، والمغنى ٢١٩/١، والأشموني ٦/٤.

وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لم» و«لما» فهي للاستفهام على سبيل التقرير، ومعنى التقرير: إلقاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ﴾^(١)، و: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾^(٢) وقوله:

* أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا الْيَقِينَا^(٣) *

= ٨٤٢

قوله: «ولام الأمر»؛ اللام المطلوب بها الفعل، يدخل فيها لام الدعاء، نحو: ليغفر لنا الله، وهي مكسورة، وفتحها لغة، وقد تسكن بعد الواو، والفاء، و«ثم»، نحو: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾^(٤)، و: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾^(٥)، وهو مع الفاء والواو أكثر، لكون اتصالهما / [بما بعدهما]^(٦) أشد، لكونهما على حرف واحد، فصار الواو، أو الفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارعة، ككلمة على وزن فَعَزَدَ وَكَتَفَ، فتخفف بحذف الكسر.

وأما «ثم» فمحمولة عليهما، لكونها حرف عطف مثلهما.

وتلزم اللام، في النثر، فعل غير الفاعل^(٧) المخاطب، وهو إما فعل المفعول نحو: لأضرب^(٨) أنا، ولتضرب أنت، لأن هذا الفعل للفاعل الغائب؛ المحذوف.

(١) الشعراء/ ١٨، وفي ب ٨٣/٤: «ألم نربك وليداً» بزيادة: وليداً.

(٢) الشرح/ ١.

(٣) هو الشاهد التاسع والسبعون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الهمزة الداخلة على لما للاستفهام التقريرى، أى ألم تعرفوا منا إلى الآن الجدّ في الحرب عرفاناً يقيناً، أى قد علمتم ذلك فلم تتعرضوا لنا. والشاهد من معلقة عمرو بن كلثوم، وصدرة:

* إليكم يا بنى بكر إليكم *

(٤) النساء/ ١٠٢.

(٥) الحج/ ٢٩.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ب ٨٤/٤.

(٧) كلمة: «الفاعل» سقطت من ب ٨٤/٤.

(٨) فى ب فقط ٨٤/٤ «الأضرب» بضم الباء، تحريف.

وإمّا فعل الغائب المذكور، نحو: ليضربُ زيد؛ ولتضربُ هند، وهما كثيران.
وإمّا فعل المتكلم، كقوله عليه السلام: «قوموا فلاصلُّ لكم»، وقال الله تعالى:
﴿وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ﴾^(١)، وهذا، أى أمر الإنسان لنفسه، قليل الاستعمال، وإن
استعمل، فلا بدّ من اللام كما رأيت.

فإن كان المأمور جماعة بعضهم حاضر، وبعضهم غائب، فالقياس: تغليب
الحاضر، نحو: افعلاً، لحاضر وغائب، وافعلوا، لمن بعضهم حاضر.

ويجوز على قلة: إدخال اللام فى المضارع المخاطب لتفيد التاء: الخطاب
واللام: الغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصّاً على كون بعضهم حاضراً
وبعضهم غائباً، كقوله عليه السلام: «لتأخذوا مصافكم»^(٢)، وقرئ فى الشواذ:
﴿فَبِذَلِكَ فَتَفَرَّحُوا﴾^(٣).

وجاء فى النظم حذف هذه اللام فى فعل غير الفاعل المخاطب قال:

٨٤٣=

محمدٌ تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا^(٤)

وأجاز الفراء حذفها فى النثر فى نحو: قل له يفعل، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِي

(١) العنكبوت/ ١٢.

(٢) فى رواية مسلم: فيأخذ الناس مصافهم: انظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ١١٦/٥.

(٣) يونس/ ٥٨، وهذه القراءة منسوبة إلى ابن عامر، وعثمان بن عفان وأبي، وأنس، وأحسن، وأبو

جعفر الرواسى وآخرين انظر قراءة رقم ٣٣٩٢ فى معجم القراءات.

(٤) هو الشاهد الثمانون بعد الستائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه جاء فى ضرورة الشعر حذف لام الأمر فى فعل غير الفاعل المخاطب،
والتقدير: يا محمد لتفد نفسك كل نفس والتبال بفتح التاء: هو سوء العاقبة، وأصله: وبال، فتاؤه
مبدلة من الواو.

والشاهد منسوب إلى أبى طالب عم النبى ﷺ أو لحسان أو للأعشى وقيل: إنه مجهول.

من شواهد: سيبويه ٤٠٨/١، والمقتضب ١٣٢/٢. وابن الشجرى ٣٧٥/١. وابن يعيش ٣٥/٧،

والمقرب ٢٧٢/١، وشرح شذور الذهب / ١٨٨. والمغنى ١٨٦/١ والهمع والدرر رقم ١٢٨١،

والعينى ٤١٨/٤ والتصريح ١٩٤/٢، والأشمونى ٥/٤، وتفسير القرطبى ٨٨/١٨، ٣٨٣/٣،

الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا^(١)؛ وإنما ارتكب ذلك، لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة؛ والأولى أن يقال في مثله^(٢): إنه جواب الأمر كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله عليه الصلاة والسلام لهم: صلُّوا، جعل قوله عليه السلام كالعلة في إقامتها.

وقال بعضهم: جزمه لكونه شبه الجواب، كما قلنا في قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٣)، بالنصب^(٤)، ولو كان كما قال الفراء، لم يختص هذا بجواب الأمر.

ثم اعلم أنه كان القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام، أيضاً كالغائب، لكن لما كثر استعماله حُذفت اللام وحرف المضارعة تخفيفاً، وبُنِيَ لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة^(٥)، وذلك لأنه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في أوله؛ وقد جاء في الحديث أمر المخاطب باللام، نحو: «لتزره، ولو بشوكة»، وفي آخر: «لتقوموا إلى مصافكم»، وهو في الشعر أكثر، قال:

لَتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ فَلَتَقْضَى حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ^(٦)

والذي غرَّ الكوفيون حتى قالوا: إنه مجزوم والجازم مقدر، هو القياس

(١) إبراهيم / ٣١.

(٢) في المخطوطات بعد قوله: «في مثله»: هو مجزوم، لأنه جواب الأمر، ولا يلزم أن يكون الشرط علة تامة لحصول الجزاء، بل يكفي في كونه شرطاً توقف الجزاء عليه، وإن كان متوقفاً أيضاً على أشياء آخر كما تقول: «إن توضأت صحت صلاتك».

(٣) البقرة / ١١٧، بالنصب، وقد تكررت الآية، وبيان من قرأ بها بالنصب.

(٤) في ظ: بعد قوله: «بالنصب»: «واستبعد هذا القائل ما استبعده الفراء»، ولو كان إلخ.

(٥) في ظ بعد قوله: «حرف المضارعة»: لأنه زال موازنة الاسم بزوالها مع زوال الشيع، وامتناع لام الابتداء.

وأما مع الجوازم والنواصب فلم تزل الموازنة، بل زال الشيع ودخول اللام وقد جاء.. إلخ.

(٦) هو الشاهد الحادي والثمانون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن أمر المخاطب جاء فيه باللام، وهو في الشعر أكثر منه في النثر، أراد: قم، وكذا اللام في: «فَلْتَقْضَى» لأمر المخاطب، والياء إشباع الكسرة. والبيت قائله مجهول.

من شواهد: الإنصاف / ٥٢٥، والمغنى / ٢٥١، ٦٠٩ والتصريح / ٥٥ / ١، ٢٤٦ / ٢.

المذكور، وأيضاً مجيئه باللام في الشعر، وأيضاً معاملة آخره معاملة المجزوم، كما يجيىء، وأيضاً، الحمل على «لاء» النهى، فإنها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب.

قوله: «ولا النهى المطلوب بها الترك»، وهي تجزم بخلاف «لا» في النفي، وقد سُمع عن العرب بلا النفي، أيضاً، إذا صحَّ قبلها «كى» نحو: جئت لا يكن له على حجة، ولا يكون، ولا منَع أن تجعل «لا» في مثله للنهى.

ولاء النهى تجيىء للمخاطب والغائب على السواء، ولا تختص بالغائب كاللام، وقد جاء في المتكلم قليلاً، كلام الأمر، وذلك قولهم: لا أرينك هنا، لأن المنهى في الحقيقة ههنا هو المخاطب، أى: لا تكن ههنا، حتى لا أراك.



[الشرط والجزاء]

(ص): «وكلم المجازاة تدخل على الفعلين، لسببية الأول ومسببية الثاني ٢٥٣/٢ ويسميان شرطاً وجزاءً، فإن كانا/ مضارعين أو الأول، فالجزم، وإن كان الثاني فالوجهان».

[إن]

(ش): اعلم أن أمّ الكلمات الشرطية «إن»، ومن ثمة، يحذف بعدها الشرط والجزاء، في الشعر خاصة، مع القرينة، قال:

قالَت بنات العمِّ يا سلمي وإنَّ كان فقيراً معدماً قالت وإنَّ (١) = ٨٤٥

ويحذف في السَّعة شرطها وحده إذا كان منفياً بلا، مع إبقاء «لا»، نحو قولك: إيتني وإلّا أضربك، أي: وإلّا تأتني أضربك (٢). وكذا يحذف بعد «إمّا» الشرطية مع بقاء «لا»، إذا تقدم ما يكون جواباً من حيث المعنى، كقولك: افعل هذا إمّا لا، أي: إمّا لاتفعل ذاك فافعل هذا.

وعند الكوفيين، تجيء «إن» بمعنى «إذ»، قالوا في قوله تعالى: ﴿وإن كنتم في ريبٍ﴾ (٣) إنها بمعنى إذ، لأن «إن» مفيدة للشك - تعالى الله عنه.

(١) هو الشاهد الثاني والثمانون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن فيه حذف الشرط والجزاء معاً لضرورة الشعر، والتقدير: وإن كان ذلك رضىته أيضاً. والشاهد رجز منسوب إلى رؤبة، انظر ملحقات ديوانه/ ١٨٦. وقبل الشاهد:

قالَت سلمي لبت لى بعلاً يَمُنْ يغسل جلدى ويُنسِنى الحزنْ
وحاجة ما إن لها عندى ثمنْ ميسورةً قضاؤها منه ومنْ

من شواهد: المقرب ١/ ٢٧٧، والمغنى ٢/ ١٧٦، والعينى ١/ ١٠٤. والهمع والدرر رقم ١٣٠٨، والتصريح ١/ ١٩٥، والأشمونى ١/ ٣٣، ٤/ ٢٦، وشرح شواهد المفتى للسيوطى/ ٣٩٦. (٢) فى ظ بعد قوله: «وإلّا تأتني أضربك»: «ويقولون افعل كذا وإمّا لا فافعل كذا، أى إمّا لاتفعل هذا».

(٣) البقرة/ ٢٣.

والجواب: أن «إن» ليست للشك، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها، لا للشك، ولو سلمنا ذلك أيضاً، قلنا: إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين، وإن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى، لضرب من التأويل، كقوله تعالى: ﴿لِيَلْوَكُم﴾^(١)، لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء، وقال تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٢)، لما كانوا في صورة من يُرتجى منهم ذلك، وقال: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٣)، أى يترك الإلطاف لمن يعلم أنه لا ينفعه ذلك، فكذا قال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٤)، و: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾^(٥)، لما كان أمرهم في نفسه محتملاً للإيمان وضده، وللارتياب وضده، لا بالنسبة إلى علم البارئ تعالى.

[مهما]

قوله: «مهما»، اختلف فيها، فقال بعضهم: هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى، فحقها على هذا أن تكتب بالياء.

ولو سمى بها لم تنصرف لكون الألف زائدة، ولو قيل إنها للتأنيث، لم تنصرف مع تنكيرها، أيضاً.

وقال الخليل: هي «ما» ألحقت بها «ما» كما تلحق بسائر كلمات الشرط، نحو: متى ما^(٦)، وإن ما، ثم استكره تتابع المثليين، فأبدل ألف «ما» الأولى هاء، لتجانسهما في الهمس؛ وقول الخليل قريب، قياساً على أخواتها.

وقال الزجاج: هي مركبة من «مه» بمعنى «كف» و «ما» الشرطية، وفيه بُعد^(٧)،

(١) الأنعام/ ١٦٥.

(٢) البقرة/ ٢١، وتكررت في القرآن الكريم.

(٣) فاطر/ ٨.

(٤) آل عمران/ ١٣٩.

(٥) البقرة/ ٩١.

(٦) في ط: «متيما»، تحريف.

(٧) في ظ بعد قوله: «وفيه بعد»: «إذ لا معنى للكف في معنى الشرط إلا على بعد».

وهو أن يقال في: مهما تفعل أفعال: إنه ردّ على كلام مقدر، كأنه قال لك قائل: أنت لا تقدر على ما أفعل، فقلت: مهما تفعل أفعال؛ ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب: مَهْمَنٌ بمعنى «مَنْ» كما في قوله:

٨٤٦ = أماويّ، مَهْمَنٌ يَسْتَمَعُ فِي صَدِيقِهِ أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيٌّ يَنْدَمُ^(١)
لكان مُقَوِّبًا لِمَذْهَبِ الزَّجَاجِ.

وقد جاء «مهما» في الاستفهام بمعنى «ما» الاستفهامية، أنشد أبو زيد في نوادره:

٨٤٧ = مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهُ أُوْدِي بِنَعْلِيٍّ وَسِرْبَالِيَهُ^(٢)
ومهما اسم بدليل رجوع الضمير إليه، قال تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ﴾
وقال الشاعر:

(١) هو الشاهد الثالث والثمانون بعد الستائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الكوفيين حكوا عن العرب مجيء «مهمن» بمعنى مَنْ، كما في البيت.
ومهمن: اسم شرط يجزم فعلية: الأول: يسمعن، والنون هي نون التوكيد الخفيفة، والثاني يندم، وكسر للقافية.

قال البغدادي شبيهه بشعر حاتم، ولكنني لم أتوقف عليه منسوبا إليه.
من شواهد: السبع الطوال/ ٤٥، وابن يعيش ٨/٤ واللسان: «مهه»
ورواية ط والمخطوطات: يستمع، ورواية البغدادي: «يسمعن»

(٢) هو الشاهد الرابع والثمانون بعد الستائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «مهما» فيه بمعنى الاستفهام.
وقال ابن الحاجب في أماليه: إنه يجوز أن يكون «مه» في مهما لى الليلة اسم فعل بمعنى اسكت،
وأكفف عما أنت فيه من اللوم كأنه يخاطب لائماً على ما يراه من الوله، ثم قال: مالى الليلة تعظماً
للحالة التي أصابته، والشدة التي أدركته، ثم ذكر الأمر الذي يحقق تعظيم الأمر فقال:
* أودى بنعلى وسرباليه *

يعنى ذهب بنعلى وسرباليه.

والشاهد مطلع قصيدة لعمر بن مَلَقَطِ الطائي وهو جاهلي كما في الدرر.

من شواهد: المغنى ١/ ١٠٠، ٢/ ٢٠، والهمع والدرر رقم ١٢٩٢، وابن يعيش ٤٤/٧.

= ٨٤٨

* ومهما وکلّت إليه كفاه^(١) *

وقد جاء «ما» و«مهما» ظرفى زمان، تقول: ما تجلس أجلس، ومهما تجلس أجلس، أى: ما تجلس من الزمان أجلس فيه.

[إذما]

وأما «إذما» فهو عند سيويه حرف، كـ«إن»، ولعله نظر إلى أن لفظه «ما» تدخل على «إذما» مع أن فيه معنى الشرط، وهى للمستقبل؛ وإن دخلت على الماضى كإن، ولاتصير جازمة معها، فكيف بإذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضى؟ فإذا ما، عنده غير مركبة.

قال السيرافى: ما علمت أحداً من النحاة ذكر «إذما» غير سيويه وأصحابه، واستشهد سيويه بييتين أحدهما قوله:

إذ ما دخلت علي الرسولَ فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس^(٢) = ٨٤٩

(١) هو الشاهد الخامس والثمانون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «مهما» اسم بدليل رجوع الضمير إليه، وهو الهاء من «كفاه»، والضمير لا يرجع إلا إلى الاسم، وأما الضمير فى إليه فراجع إلى المدوح. قال البغدادي: والمصراع الشاهد وقع فى شعر شاعرين: أحدهما: المتنخل الهذلى وهو عجر، وصدرة:

* إذا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مطواعة *

والآخر ذو الإصبع العدوانى وصدرة:

* فإن سُسَّتْهُ سُسَّتْ مطواعة *

وقوله: إذا سدته هو من المساودة التى هى المسارة، والسواد كالسراز بكسرهما لفظاً ومعنى، قال: إذا ساررت طواعك وساعدك.

وقال قوم: هو من السيادة، فكأنه قال: إذا كنت فوقه سيداً له أطاعك ولم يحسدك، وإن وکلت إليه وفوضتته شيئاً كفاك.

والمطواع: الكثير الطوع والانقياد، والتاء لتأكيد المبالغة.

من شواهد: ابن يعيش ٤٣/٧.

(٢) هو الشاهد السادس والثمانون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن سيويه استشهد به لإذما.

٢٥٤/٢ والآخر قوله/:

= ٨٥٠ إذ ما تَرَيْنِي اليومَ أَرْجِي مطِيَّتِي أَصْعَدُ سِيرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرَعُ^(١)

وقال بعض النحاة: أصله إمّا، وهو لا يجيىء إلا بنون التوكيد بعده كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ﴾^(٢)، فلما كان ينكسر البيت بالنون، غيّر صورة إمّا، بقلب الميم الأولى ذالاً؛ ولا يتم له هذا في قوله: إذ ما دخلت^(٣).

وقال المبرد: إذ ما باقية على اسميتها، و«ما» كافة لها عن طلب الإضافة، مهية للشرط والجزم، كما في «حيث» فإنها صارت بـ «ما»، بمعنى المستقل، وجازمة^(٤).

وأما الاعتراض بإذما، فلا يلزم، إذ ربّما اختص بعض الكلمات ببعض الأحكام

= والشاهد للعباس بن مرداس، ديوانه/ ٨٨ برواية:

إما أتيت على النبي فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلسُ

من قصيدة يمدح بها الرسول ﷺ، وبعده:

ياخير من ركب المطى ومن مشى فوق التراب إذا تعدّ الأنفسُ

من شواهد: سيبويه ٤٣٢/١، والمقتضب ٤٦/٢، والكامل للمبرد ٣٧٩/١، والجمل للزجاجي/

٢١٦ والخصائص ١٣١/١، وابن يعيش ٩٧/٤، ووصف المباني/ ٦٠.

(١) هو الشاهد السابع والثمانون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به لما تقدم قبله، فـ«تريني» مجزوم بإذما بحذف النون، والأصل: تَرَيْنِي، فحذفت الأولى

للجزم، والثانية نون الوقاية والياء ضمير المتكلم، وجزاء الشرط هو الثاني.

وقد أنشدهما سيبويه معاً، فكان ينبغي للشارح المحقق إنشادهما كذلك. وهو:

فإني من قوم سواكم وإنما رجالي فهم بالخجاز وأشجعُ

فجملة: إني من قوم سواكم في محل جزم جزاء الشرط والفاء للربط.

والبيتان لعبدالله بن همام السلولي.

من شواهد: سيبويه ٤٣٢/١، والأزهية/ ٩٨، وابن الشجري ٢٤٥/٢ وابن يعيش ٣٧/٣، ٦/٩.

(٢) مريم / ٢٦.

(٣) إشارة إلى الشاهد السابق.

(٤) بعد قوله: «وجازمة» في المخطوطات: «والأصل بقاء الكلمة على الاسمى التي كانت عليها، وعدم

تغيرها إلى الحرفية بدخول كلمة أخرى.

وأما القياس على إذ ما حيث لم تصر جازمة، فلا يلزم» إلخ.

اختياراً منهم بلا مرجح، ألا ترى أن «حيث» مثل «إذا» متضمن لمعنى الشرط، بل: «إذا» أقعد فيه، وتجزم «حيث» مع «ما» دون «إذا».

حيثما

وأماً «حيثما»، فنقول: «ما» فيها، كافة لحيث عن الإضافة، لا زائدة، كما في: متى ما، وإمّا، وذلك أن «حيث» كانت لازمة للإضافة، فكانت مخصّصة بسبب المضاف إليه، فكفتها «ما» عن طلب الإضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط.

وإنما وجب إبهام كلمات الشرط، لأنها كلها، تجزم لتضمنها معنى «إن»، التي هي للإيهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع به، لا يقال، مثلاً، إن غربت الشمس، أو طلعت؛ فجعل العموم في أسماء الشرط، كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد «إن»، لأنه نوع عموم أيضاً.

والشرط بعد هذه الأسماء أيضاً، كالشرط بعد «إن» في احتمال الوجود والعدم.

وأيضاً، فإنهم سلكوا طريق الاختصار، بتضمين هذه الكلمات العامة معنى «إن»، إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت ضربت: إن ضربت زيداً، وإن ضربت بكرةً ضربت، إلى ما لا يتناهى، وكذا، ما، ومتى، وسائر أخواتهما.

ويجوز اتصال «ما» الزائدة، بإن، وأى، وأيان، ومتى؛ وأماً في: حيثما، وإذما، فكافة، كما ذكرنا.

[الاختلاف في العامل في الشرط والجزاء]

وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء.

قال السيرافي: إن العامل فيهما كلمة الشرط، لاقتضائها الفعلين اقتضاءً واحداً، وربطها الجمليتين: إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة، فهي كالابتداء

العامل في الجزأين، وكظننت، وإنَّ، وأخواتهما، عملت في الجزأين لاقتضاءها لهما.

وذهب الخليل، والمبرد، إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط، وهما معاً تعملان في الجزاء، لارتباطهما، وحرّف الشرط ضعيف لا يقدر على عمليين مختلفين؛ وهذا كما قيل: إن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر.

وأجيب عن ضعف الحرفين عن عمليين بأن ذلك يجوز إذا اقتضى شيئين كأنَّ وأخواتها، و«ما» و«لا».

وقال الأخفش: إن الشرط مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده^(١) لضعف الأداة عن عمليين، والشرط طالب للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه.

وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم.

وقال الكوفيون: الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالجوار، كما أنه جرٌّ بالجوار في قوله:

* كبير أناس في بجادٍ مزملٍ^(٢) *

= ٨٥١

والجزم أخو الجر؛ وليس بشيء، لأن العمل بالجوار للضرورة، وأيضاً ذلك عند التلاصق، وينجزم الجزاء مع بعده عن الشرط المجزوم، وينجزم بدون الشرط المجزوم.

(١) في ظ بعد قوله: «وحده»: لطلبه للجزاء، وضعف الأداة عن العمل، وعمل الفعل الجزم غريب، أما ضعف الأداة فقد أجيب إلخ.

(٢) هو الشاهد الخمسون بعد الثلاثمائة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٥١. واستشهد به على أن قوله: «مزمل» جر لمجاورته المجرور وهو «أناس» أو بجاد، ولولاه لرفع لأنه صفة لقوله: «كبير».

والشاهد لامرئ القيس، وصدده:

* كأن ثبيراً في عرائن وبله *

وقال المازني: الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين^(١)، وهو قريب، على ما اخترنا قبل.

وكلمة «إن» لأصلاتها في الشرط وكونها أمَّ الباب، جاز أن تدخل اختياراً على الاسم، بشرط أن يكون بعده فعل، نحو: إن زيداً ضرب، وإن زيداً ضربت/ وكذا ٢٥٥/٢ «لو» نحو: «لَوْ أَنْتُمْ تَمَلِكُونَ»^(٢)، بخلاف سائر كلمات الشرط، فإنه لا يجوز فيها إلا في الضرورة، قال:

فمَتي واغِلِّ يزُرهم يَحْيُو هُ وتُعْطَفُ عليه كَأْسُ السَّاقِي^(٣) = ٨٥٢
وقال:

* أينما الريح تَمِيلُهَا تَمَلِّ^(٤) * = ٨٥٣
وقال:

* وَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبِتُ وَهُوَ آمِنٌ^(٥) * = ٨٥٤

(١) في ظ بعد قوله «مختصين»: «ولعدم دخول لام الابتداء.

(٢) الإسراء: ١٠٠.

(٣) هو الشاهد الحادي والستون بعد المائة في الخزانة. وسبق ذكره رقم ١٧٢.

واستشهد به على أنه فصل اضطراراً بين متى ومجزومه فعل الشرط بـ «واغل» فـ «واغل» فاعل فعل محذوف، يفسر المذكور و«الواغل»: الذي يدخل على من يشرب الخمر، ولم يُدع إليها.

(٤) هو الشاهد الثاني والستون بعد المائة، وسبق ذكره رقم ١٧٣.

واستشهد به لما تقدم قبله، فتكون «الريح» فاعلة لفعل محذوف يفسر الفعل المذكور أي أينما تُمِيلُهَا الريح تَمِيلُهَا، وصدر الشاهد

* صعدة نابتة في حائر *

(٥) هو الشاهد الثامن والثمانون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به لما تقدم قبله، فـ «نحن» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير: فمن نُؤْمِنُهُ نُؤْمِنُهُ. والشاهد لهشام المرى: وعجزه:

* ومن لأنجره يُمَسِرِ منا مُفْرَعَا *

وقيل: إن الشاهد منسوب إلى مرة بن كعب بن لؤي القرشي وهو جاهلي.

من شواهد: سيبويه ٤٥٨/١، والمقتضب ٧٥/٢، والمغنى ٥٨/٢.

وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية، لَمَّا كانت أصلاً في الاستفهام، وسواء ههنا، وَلِيَ الاسمَ فِعْلٌ، كَأَزِيدُ ذَهَبَ [أو، لا، كأزید ذاهب] (١)؛ ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام إذا كان بعد ذلك الاسم فعل، فلا تقول: متى زيدا تلقى أو تلقاه، وَمَنْ زيدا ضربه، ومتى زيد خرج، وهل زيد خرج [وهل زيدا ضربت أو ضربته] (٢) إلا اضطراراً، فإن لم يكن بعد ذلك الاسم فعل، نحو: متى زيد خارج، وهل زيد ذاهب، جاز.

وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي «إن»، وما تضمن معناها من الأسماء أن يكون ماضياً، سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً أو منصوباً، نحو: إن زيد ذهب، وإن زيدا لقيت أو لقيته، وقد يكون مضارعاً على الشذوذ نحو قوله:

٨٥٥ = يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ ولديك إن هو يستزدك مزيد (٣)
وقوله:

٨٥٦ = * أينما الريح تميلها تمل (٤) *

وإنما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله؛ فإن كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو عند الجمهور مرفوع بفعل بضمير يفسره

(١) ما بين معوقين سقط من ط.

(٢) ما بين معوقين سقط من ظ.

(٣) هو الشاهد التاسع والثمانون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد بن علي أن مجيء الشرط المفصول باسم من أداة الشرط مضارعاً شاذ، وحقه أن يكون ماضياً سواء كان لفظاً ومعنى نحو: إن زيد قام قمت أو معنى فقط: كقول السموءل:

* وإن هو لم يحمل على النفس ضمها *

والشاهد من أبيات ستة لعبدالله لعبدالله بن عتمة الضبي وأولها:

أبى لا تبعد وليس بخالد حياً ومن تُصب المنون بعيد

من شواهد: الهمع والدرر رقم ١٢٩٤، والأشموني ٤/١٣٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٠٤١.

(٤) هو الشاهد رقم ١٦٢ في الخزانة وقد تقدم ذكره رقم ٨٥٣.

ذلك الفعل الظاهر، ولا يجوز كونه مبتدأ، لامتناع: إن زيد لقيته، إلا ما حكى الكوفيون في الشاذ:

٨٥٧= * إن مَنْفَسٌ أَهْلَكَتَهُ^(١) *

وهو أيضاً عندهم، ليس مبتدأ، بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب أى: إن هلك أو أهلك، كما مرّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وذهب بعض الكوفيين إلى أن رفعه على الابتداء، لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلاً، لطلب كلمة الشرط للفعل، سواء وليها، أو، لا.

ونقل عن الأخفش أيضاً في مثله، أنه مبتدأ، لكن العامل في المبتدأ عنده هو الابتداء، وعند الكوفيين: الخبر، أو الضمير في الخبر، كما تقدم في باب المبتدأ.

وإن كان ذلك الاسم منصوباً، فإن كان افعال بعده مشتغلاً بضميره، أو متعلقه، فهو عند البصريين منصوب بالمقدر.

وعند الكوفيين بالظاهر، كما مرّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وإن لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه، نحو: إن زيدا ضربت، فهو أيضاً عند الكوفيين منصوب بالظاهر، وعند البصريين بالمقدر، وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل، حتى لم يجز الفصل بينهما لفظاً، إلا في لفظة «إن»، لكونها أمّ الباب، ولم يجز أن تدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده، كما جاز في كلمة الاستفهام.

وعند البصريين، حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط: حكمهما متقدمين على الشرط، فيجوز عندهم، إن قمت: زيد يقيم، وإن لم تأتني زيدا أضرب، فهما معمولان لمقدّرين يفسرهما^(٢) جواب الشرط.

(١) هو الشاهد رقم ٤٦ في الخزانة، وسبق ذكره رقم / ١٧٠.

(٢) في ظ: «يفسّرهما الظاهران» مكان: «يفسّرهما جواب الشرط».

أما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع، لأن الجزم عندهم بالجوار، وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو أجنبي من الشرط؛ أما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يُعدُّ فاصلاً من الجوار / نحو: إن يضربني زيداً^(١) أضرب؛ فإن تقدمه المنصوب، فالفراء يمنع، أيضاً، جزم الجواب مطلقاً^(٢) كما في المرفوع للعلة المذكورة، والكسائي يُفصل في الفاصل، فإن كان ظرفاً للجزاء، لغواً جزم الجزء، لأنه كلاً فصل، نحو: إن تأتني اليوم، غداً آتيتك، وإن تأتني، إليك أقصد^(٣)، وإن لم يكن ظرفاً، لم يجز، للعلة المذكورة.

واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي:

= ٨٥٨ وللخيل أيام فمن يصطبر لها ويعرف لها أيامها الخير تعقب^(٤)

والقصيدة مكسورة القافية.

والأكثر جعل المرفوع مبتدأ، فيجب إذاً رفع المضارع اتفاقاً، وتصدير المبتدأ بالفاء، نحو: إن قمت فزيد يقوم.

(٢) في ظ: «إن يضربني زيد أو أن تضرب زيدا أضرب».

(٢) علق الشريف على ذلك بقوله: «وإن كان الاسم المنصوب معمول الجزء أيضاً عندهم نحو: إن تأتني زيدا أضرب».

(٣) في ظ بعد قوله: «أقصد» لأن الفصل بالظرف كلا فصل».

(٤) هو الشاهد التسعون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «الخير» مفعول مقدم لـ «تعقب» وتعقب مجزوم جواب الشرط، وإنما كسرت الباء لأن القصيدة مجرورة.

و«تعقب» في الشاهد، أي تحدث الخير في العاقبة.

والشاهد لطفيل الغنوي، ديوانه/ ٣٥، من قصيدة مطلعها:

بالعفر دار من جميلة هيجت سالف حب في فؤادك منصب

والعفر بضم العين وسكون الفاء: كشان حمر بالعالية في بلاد قيس وسالف: مواض انظر هامش الديوان.

من شواهد: الإنصاف / ٦٢١.

وفي ظ: «الخبر بقب بدل: «الخير تعقب»، تحريف.

وفي ب ٩٥/٤: «الخير بزيادة الباء تحريف أيضاً».

وكذا: الأكثر تصدير المنصوب بالفاء، فيرتفع المضارع اتفاقاً، نحو: إن ضربتني فزيداً أضربُ.

ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية، بين الشرط والجزاء، نحو: إن تأتني والله آتك، وإن تأتني - غفر الله لك - ، آتك، وإن تأتني يا زيد آتك، وإن تأتني ولا فخر أكرمك.

ولا يجوز، عند البصريين تقديم معمول الشرط على أداة الشرط، نحو: زيداً إن تضرب يضربك، وكذا معمول الجزاء، فلا يجوز: زيداً إن جئتني أضربُ بالجزم، بل، إنما تقول: أضربُ مرفوعاً، ليكون الشرط متوسطاً، و«زيداً أضربُ» دالاً على جزائه، أي: إن جئتني فزيداً أضربُ، وعلّة ذلك كله، أن لكلمة الشرط صدر الكلام. كالاستفهام.

ولا يجوز، أيضاً: زيداً إن جاءك فأكرمه، لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير: أن ما لا ينصب بنفسه لا يفسر^(١)، وأما إذا قلت: زيداً إذا جاءك تضربُ أو تضربه، وزيداً حين جاءك تضربُ أو تضربه، فإن لم تُجر «إذا» و«حين» مجرى كلمات الشرط، بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك: زيداً يوم الجمعة تضربُ، أو تضربه، فنصبُ «زيداً» أولى، إذا لم يشتغل الفعل بالضمير، لقبح: زيداً ضربتُ على تأويل ضربته.

فإن قيل: أليس يكفي الضمير في: إذا جاءك، وحين جاءك؟

قلت: لو لم يكن الفعل واقعاً على زيد، نحو: زيد حين جاءك تضربُ عمراً، لكفى، لكان لما كان واقعاً عليه معنىً، وهو الخبر في الحقيقة، كان إظهار الضمير فيه أولى، وأما إذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد أولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير: أن «زيداً زرتة»، بالرفع، أولى من النصب.

(١) علق الشريف بقوله: «وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها».

وأن أجريت «إذا» و«حين» مُجْرَى كلمات الشرط وجب رفع «زيد» عند البصريين، كما ذكرنا في «إن»، وشغل «تضرب، إذاً بالضمير أولى، إن كان واقعاً على «زيد»، لأن جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة، والشرط قيدٌ فيه، فلا يعتبر الضمير الذى فيه، فقولك: زيد إن جاءك فأكرمه، أولى من: فأكرم؛ وإن كان واقعاً على غير المبتدأ من حيث المعنى، نحو: زيدٌ إن جاءك فأكرمنى، كفى الضمير فى الشرط.

وأما الكوفيون، فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط، قالوا: لأن حقَّ الجواب التقديم، فنحو إن تضرب أضرب، كان عندهم فى الأصل: أضرب إن تضرب، فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار، قالوا والدليل على أن مرتبه التقديم قوله:

٨٥٩ = يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ إنك إن يصرعُ أخوك تُصرعُ^(١)

برفع الجواب، مراعاة لأصله من التقديم.

وردَّ يمنع كون مرتبة الجزاء قبل الأداة، لأن الجزاء من حيث المعنى، لازم كما مرَّ فى الظروف المبنية، ومرتبة اللازم بعد الملزوم، وقوله: تصرعُ ضرورة، إما على حذف الفاء، كقوله:

٨٦٠ = * من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرها^(٢) *

(١) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد الخمسمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٧١٠. واستشهد به على أن الكوفيين استدلوا به على أن رتبة الجزاء التقديم فرفع «تصرع» مراعاة لأصله، ولو كان رتبته التأخير لجزم.

(٢) هو الشاهد الحادى والتسعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الفاء الرابطة محذوفة من جواب الشرط ضرورة أى فالله يشكرها. الشاهد نسبة سيويه وخدمته لعبدالرحمن بن حسن.

ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصارى، وقبله

إن يسلم المرء من قتل ومن هَرَمَ

فإنما هذه الدنيا وزينتها كالزاد لا بد يوماً أنه فانى

وقوله:

٨٦١ =
٢٥٧/٢هذا سرقة للقرآن / يدرسه والمرء عند الرشا إن يلحقها ذيب^(١)

وقوله:

٨٦٢ =

واني متى أشرف على الجانب الذي به أنت، من بين الجوانب ناظر^(٢)

فإنه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر. إلا ضرورة، فلا يقال: زيداً إن لقيته كريم، بل يقال: فكريم، أى: فهو كريم، حتى تكون الجملة الشرطية خير المبتدأ، وأما تعليقه بين القسم وجوابه [نحو: والله إن جئنى لأكرمك]^(٣)، فسيجىء.

[وإنما جاز تعليق «إذا» مع شرطه، بين المبتدأ والخبر]^(٤) فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٥)، فلعدم عراقة «إذا» فى الشرطية.

وإمّا على التقديم والتأخير، للضرورة، أى إنك تصرع إن يصرع أخوك؛ ويجوز أن يكون البيتان المذكوران هكذا.

= وانظر شعر عبدالرحمن بن حسان الأنصاري / ٦١ وهو بيت مفرد.

من شواهد: سيويه ٤٣٥/١، والمغنى ١/٥٨، ١٠٢، ١٤٩، ١٧٨، ٢٦٠، ٤٧٢/٢، ٥٧١، ٧٠٧، ٧٢١، والهمع والدرر رقم ١٣٠٢، والأشباه والنظائر رقم ٦٩٦، وتفسير القرطبي ٢/٢٥٨.

(١) هو الشاهد الثانى والثمانون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٦.

وتقديره: والمرء ذئب إن يلق الرشى

(٢) هو الشاهد الثانى والتسعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن قوله: ناظر» جواب الشرط بتقدير مبتدأ محذوف مع انفاء الرابطة أى فإنا ناظر، وتكون الجملة الشرطية خير إن.

والشاهد لذى الرمة، ديوانه/ ٣٢٨ من قصيدة مطلعها:

لمية أطلال بحزوى دوائر عفتها السوافى بعدنا والمواض

من شواهد: سيويه ٤٣٧/١، والمقتضب ٢/٦٩.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) التحل/ ٤٠.

وأما تقديم معمول الشرط على أدواته فأجازه الكسائي دون الفراء.

واعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له لفظاً، لأنَّ للشرط صدرَ الكلام؛ بل هو دالٌّ عليه، وكالعوض عنه.

وقال الكوفيون والمبرد^(١): بل هو جواب في اللفظ أيضاً، لم ينجزم^(٢) ولم يصدرَّ بالفاء لتقدمه، فهو عندهم، جواب واقع في موقعه، كما ذكرنا؛ وإنما ينجزم على الجوار إذا تأخر عن الشرط، وذلك نحو: أضرب إن ضربتني، ف «أضرب» جواب من حيث المعنى اتفاقاً، لتوقف مضمونه على حصول الشرط، ولهذا لم يُحكَم بالإقرار في قولك: له على ألف درهم^(٣) إن دخلت الدار، [وعند البصرية]^(٤)، أيضاً، لا يقدر مع هذا المتقدم جواب آخر الشرط وإن لم يكن جواباً للشرط، لأنه، عندهم، يغني عنه، فهو مثل «استجارك»^(٥) المذكور الذي هو كالعوض من المقدر، إذا ذكرت أحدهما لم تذكر الآخر.

ولا يجوز عندهم أن يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط، تقدم على أدواته؛ لأنه لو كان هو الجواب، لَلَّزم جزمه، ولَلَّزم الفاء في نحو: أنت مُكرم إن أكرمتني، ولجاء: ضربت غلامه إن ضربت زيدا، على أن الضمير في «غلامه» لزيد، فمرتبته الجزاء عند البصرية بعد الشرط، وعند الكوفية قبل الأداة، كما مرَّ.

وقد تدخل الواو على «إن» المدلول على جوابها بما تقدم^(٦)، ولا تدخل إلا إذا

(١) كلمة «والمبرد» سقطت من ط وب ٩٨/٤.

(٢) في ب فقط: «لم ينجزم».

(٣) كلمة «درهم» سقطت من ط وب.

(٤) «وعند البصرية» سقطت من ط.

(٥) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة/٦].

(٦) في ب فقط ٩٨/٤: «المتقدم».

كان ضدَّ الشرط المذكور أولى بذلك المتقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء: من ذلك الشرط، كقولك: أكرمهُ وإن شتُمي، فالشتم بعيد من إكرامك للشاتم، وضدُّه وهو المدح أولى بالإكرام؛ وكذلك قوله: «اطلبوا العلم ولو بالصين»؛ والظاهر أن الواو الداخلة على كلمة الشرط فى مثله: اعتراضية، ونعنى بالجملة الاعتراضية: ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى، مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات، كقوله:

٨٦٣= * فَأَنْتِ طَلِاقٌ، وَالطَّلَاقُ أَلِيَّةٌ ^(١) *

وقوله:

٨٦٤= * يَرِي كَلٌّ مِنْ فَيْهَا، وَحَاشَاكَ، فَاِنْيَا ^(٢) *

وقد تحيىء بعد تمام الكلام، كقوله عليه الصلاة والسلام: «أنا سيّد ولد آدم، ولا فخر» ^(٣)، فتقول فى الأوّل: زيد وإن كان غنياً: بخيل، وفى الثانى: زيد بخيل وإن كان غنياً؛ وجواب الشرط فى مثله: مدلول الكلام، أى: إن كان غنياً فهو بخيل،

(١) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد المائتين فى الخزانة. وسبق ذكره رقم ٢٦٣.

واستشهد به على أن جملة: «والطلاق أليّة» اعتراضية وقعت بين المصدر وهو طلاق، وبين عدده وهو ثلاثاً فى المصراع الثانى وهو

* ثلاثاً ومَنْ يَخْرُقُ أَعْقُ وَأَظْلَمُ *

(٢) هو الشاهد الثالث وبعون بعد الستمائة فى الخزانة:

واستشهد به على جملة: «وحاشاك» اعتراضية وقعت بين مفعولى: «يرى»، أولهما: كل، وثانيهما «فانيا».

وصدره:

* وَتَحْتَقِرُ الدُّنْيَا احْتِقَارَ مَجْرَبٍ *

والبيت من قصيدة للمتنبى يمدح بها كافوراً الإخشيديّ

وقبل هذا البيت:

وقد تهبُّ الجيش الذى جاء غازياً لسائلك الفرد الذى جاء عافياً

(٣) فى رواية «مسلم» أنا سيد الناس يوم القيامة. انظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم

فكيف إذا افتقر؟ والجملّة كالعوض من الجواب المقدر، كما تقرّر، ولو أظهرته^(١)، لم تذكر الجملة^(٢) المذكورة، ولا الواو الاعتراضية، لأن جواب الشرط ليس جملة اعتراضية.

وقال الجنزى^(٣)؛ هي واو العطف، والمعطوف عليه محذوف، وهو ضد الشرط المذكور الذى قلنا: إنه هو الأولى بالجزاء المذكور / فالتقدير، عنده؛ زيد إن لم يكن غنياً، وإن كان غنياً فهو بخيل^(٤)، وقد تقدم فى باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة؛ لكنه يلزمه أن يأتي بالفاء فى الاختيار فتقول: زيد وإن كان غنياً فبخيل، لما تقدم^(٥) من أن الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختياراً. وأما على ما اخترنا^(٦) من كون الواو اعتراضية، فيجوز، لأن الاعتراضية تفصل بين أى جزأين من الكلام كأننا، بلا تفصيل، إذا لم يكن أحدهما حرفاً.

وعن الزمخشري أن الواو فى مثله للحال، فيكون الذى هو كالعوض من الجزء عاملاً فى الشرط نصباً على أنه حال، كما عمل جواب «متى» عند بعضهم فى «متى» النصب على أنه ظرفه، ومعنى الحال والظرف متقاربان.

ولا يصح اعتراض الجنزى عليه بأن معنى الاستقبال الذى فى «إن» يناقض معنى الحال الذى فى الواو، لأن حالية الحال باعتبار عامله مستقبلاً، كان العامل

(١) فى ط: «ولو ظهرته»، تحريف.

(٢) بعد قوله: «لم تذكر الجملة» فى ط: «الظاهرة»، والواو الاعتراضية أيضاً لأنه لا يؤتى به إلا فى جملة متوسطة - أو متأخرة.

(٣) الجنزى: هو عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزى أبو حفص.

هو إمام فى النحو والأدب لا يشق غباره، مات فى رابع عشر من ربيع الآخر سنة خمسين وخمسمائة وقد جاوز السبعين، انظر البغية ١/ ٢٢١ ولم يرد له ذكر فى شرح الرضى إلا فى هذا الموضع.

(٤) فى ط: «فيخيل» مكان: فهو بخيل تحريف.

(٥) فى ط: لما تقدم أن نحو زيد إن لقيته كريم لا يجوز إلا فى الشعر.

(٦) فى ط: وأما على ما تقدم من كون الواو اعتراضية لا يلزم ذلك لأنها لا تسمى إلا فى وسط الكلام وآخره.

أو ماضياً، نحو: اضربه غداً مجرداً، وضربته أمس مجرداً؛ واستقبالية «إن» باعتبار زمان التكلم، فلا تناقض بينهما.

[أحكام متنوعة في مجال الشرط والجزاء]

واعلم أنه إذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى، فالشرط لا يكون إذاً إلا ماضياً لفظاً أو معنى، نحو: أضربك إن ضربتني، وأضربك إن لم تعطيني، وإنما جاز ذلك حتى لاتعمل الأداة في الشرط لفظاً، كما لاتعمل فيما هو كالجزاء [عند البصرية، أو ما هو جزء عند الكوفية] (١).

وقد يجيء في الشعر مضارعاً، نحو: آتيك متى (٢) آتيتني، أشد سيويه:

٨٦٥=

فقلتُ تحمّلُ فوق طَوْفِكَ، إنها مُطَبَّعةٌ، من يأتها لا يَضِيرُها (٣)

كأنه قال: لا يضيرها من يأتها [كقوله:

٨٦٦=

* والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذيب (٤) *

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) في ب فقط ٤/ ١٠٠: «آتيك إن آتيتني».

(٣) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن التقدير عند سيويه "لا يضيرها من يأتها فهو مؤخر من تقديم والشاهد لأبي ذؤيب الهذلي.

وقوله: «مطبعة» أي مختومة بالطابع، يعني أن هذه القرية في بيت قبل الشاهد مملوءة بالطعام لأن الختم إنما يكون غالباً بعد الملاء

من شواهد: سيويه ٤٣٨/١، والمقتضب ٧٠/٢، وابن يعيش ١٥٨/٨، والتصريح ٢٤٩/٢، والعيني ٤٣١/٤، والأشمونى ١٨/٤، وشرح أشعار الهذليين ٢٠٨/١. ومطلع قصيدة:

ما حمّل البُختيَ عام غياره عليه الوُسوقُ برُّها وشعيرُها

وعام غياره: أي عام ميرة أهله، يقال: «خرج فلان يمير أهله». أي يمتار لهم.

(٤) هو الشاهد الثاني والثمانون في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٦١.

واستشهد به على أن التقدير عند سيويه: والمرء ذنب، فأخر خير المبتدأ بعد الشرط، وتكون الجملة دليل الجواب المحذوف وعند المسبرد: «ذيب» هو الجزء بتقدير المبتدأ مع إلغاء أي فهو ذيب وتكون الجملة الشرطية خير المبتدأ، وصدر الشاهد:

أى: المرء ذيب، على أحد التقديرين^(١).

فإن تقدم ما هو جواب معنى، على الظروف الزمانية، أو المكانية من كلمات الشرط، كمتى، وإذما، وأيان، وأين، وحيثما، وأنى؛ فلاشبهة في تضمينها للشرط، إذ لا تصلح للاستفهام، ولا واسطة بين الشرط والاستفهام، في هذه الكلمات الصالحة لهما.

وأما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة، أيضاً، نحو: من، وما، وأى: فإن جاء بعدها ماضٍ، احتمل عند سبويه كونها موصولة، وشرطية، نحو: أتى من أتاني، فإن كانت موصولة، فمنصوبة بالفعل المتقدم، وإن كانت شرطية فمبتدأ، والخبر مختلف فيه، كما ذكرنا في باب المبتدأ، والتقدير: من أتاني آتته، ولا محل للفعل بعد هذه الكلمات، إن قدرناها موصولة، وهو في محل الجزم إن كانت شرطية.

وابن السراج قطع بكونها موصولة، عملاً بالظاهر، لأن جعلها شرطية يحتاج إلى حذف الجزاء عند البصرية، وجعل المتقدم كالعوض منه.

وإن جاء بعدها مضارع نحو: أتى من يأتي، فالوجه كونها موصولة، ويجوز جعلها شرطية على قبح فينجزم المضارع، وذلك لما تقدم من أن الشرط يكون ماضياً في الاختيار، إذا تقدم ما هو جوابه معنى.

وإن جئت بالظروف قبل من، وأى، على تقدير إضافة الظروف إلى الجمل، فالواجب، كما ذكر سبويه: جعلها موصولة، سواء ولي الكلم المذكورة ماضٍ نحو: أتذكر إذ من أتانا أكرمناه، أو مضارع نحو: أتذكر حين ما تفعله أفعله.

وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية، قال لبيد:

* هذا سراقاة للقرآن يدرسه *

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

٨٦٧ =
٢٥٩ / ٢

على حين من تَلَبَثْ / عليه ذنوبه يجدُ فَقَدَهَا إذ في المقام تدابير^(١)

فإن قيل: لمَ جاز في السَّعة في نحو: غلام من تضرب أضرب، ولم يجز في نحو: أتذكر إذ من^(٢) يأتنا نكرمه، و «إذ» مضاف إلى ما بعده، كما أن «غلام» مضاف كذلك؟

قلت: لأن «غلام» اتحد بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليه، فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط، إذ سَرَى معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف، فلذا يلزم تصدر المضاف.

وأما «إذ»، فإنه مضاف إلى الجملة، لا إلى «من»، وهو في الحقيقة مضاف إلى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية، وذلك المضمون، ههنا، مصدر «نكرمه» واقعاً على معنى «من»، أى: أتذكر وقت إكرامنا من يأتينا، فلم يصر مع «من» كالكلمة الواحدة، ولم يكتسب منه معنى الشرط، إذ ليس مضافاً إلى «من» كما كان «غلام» مضافاً إليه، فلذا لم يلزم تصدر «إذ»، كما لزم تصدر «غلام»، بل هو معمول لتذكر، المقدم عليه، فلا يجوز^(٣) جعل «من» شرطية، حتى لا يسقط عن التصدر بتقدم «إذ» عليه.

(١) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن جزم أدوات الشرط المضاف إلى جملتها ظرف خاص بالشعر كما في البيت، فإنه جازى بـ«من» مع إضافة حين إلى جملة الشرط ضرورة، وحكمها ألا تضاف إلا إلى جملة خبرية؛ لأن المبهمات إنما تفسر وتوصل بالأخبار، لا بحروف المعاني، وما ضُمَّت معناها.

وجاز هذا في الشعر تشبيهاً لجملة الشرط بجملة الابتداء والخير والفعل والفاعل.

وصف مقاما فاخر فيه غيره، وضرب الذنوب وهي الدلو مملوءة ماء مثلاً لما نزل به من الحجّة.

والتدابر: السقاطع، ويروى: «تدائر» وهو التزاحم، وأصله من الدثر وهو المال الكثير، والمقام: المجلس الذي جمعهم للخصام.

والشاهد للبيد. انظر شرح ديوان لبيد / ٢١٧.

من شواهد: سيبويه ٤٤١/١، والهمع والدرر رقم ١٣٠٦، والإنصاف / ٢٩١.

(٢) كلمة «من» سقطت من ظ.

(٣) في المخطوطات: «فلذا لم يجز تقدمه على كلمة الشرط للزومها صدر الكلام» فإن قلت إلخ.

فإن قلت: فـ «مَنْ» مع دخول «إِذْ» عليه: في صدر الكلام، ويكفي في كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما، كما في نحو: زيدٌ من يضربه أضربه، ونحو: جاءني التي مَنْ يضربها تضربه.

قلت: قد مرَّ في باب المبتدأ، أن كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها، إذا أثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئاً؛ وأزيدة ههنا شرحاً فأقول:

لا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين: أحدهما: أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل. والثاني: أن يحدث في الجملة التي هو من تمامها^(١) معنى من المعاني، وذلك مثل: إنَّ، وكأنَّ، وظنَّ، وأخواتها، وما، النافية؛ لا تقول: ما مَنْ يضرب أضرب، وما إن تقعد أقعد.

وأما «لا» فليست كـ «ما»، لأنها تُلغى في اللفظ، نحو كنت بلا مال، ومررت برجل لا كريم ولا شجاع، فلذا تقول: لا مَنْ يعطك تعطه، ولا مَنْ يكرمك تكرمه. وكذا تقول: لا إن أتيناك أعطيتنا، ولا إن قعدنا سألت عنا. والظروف المضافة إلى الجمل، لا شك في إحداثها في الجمل معنى وهو تصييرها بمعنى المصدر، ولا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام، لأن المصدر مفرد، وليس الصلة وخبر المبتدأ كذلك^(٢).

فإن قيل: خبر المبتدأ أيضاً إذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ بتقدير المفرد.

قلت: لا نسلم، وما الدليل على ذلك؟ فإن هذا دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا برهان عليها قطعي، سوى أنهم قالوا: الأصل هو الإفراد، فيجب تقديرها بالمفرد، وهم مطالبون بأن أصل خبر المبتدأ الإفراد، بل لو ادعى أن

(١) في المخطوطات: «من تمامها تلك الكلم معنى من المعاني يغيرها عن معناها» وذلك مثل إلخ.

(٢) علق السيد الشريف على ذلك بقوله: «أى ليسا مقدرين بالمفرد، فلا يصير دخول المبتدأ الموصول على حرف الشرط».

الأصل فيه الجملة لم يبعد، لأن الإخبار في الجمل أكثر، وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد^(١)، بل يكفي في تقدير الإعراب في الجمل: وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد فيه.

وتقول: ما أنا ببخيل، ولكن إن تأتني أعطك، لأن «لكن» لا تغير معنى الجملة التي بعدها، بل هي لاستدراك ما قبلها، كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل؛ قال:

فلمست بحلال التلاع مخافةً ولكن متى يسترفد القوم أرفد^(٢) = ٨٦٨
وأما قوله:

وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي ولكن متى ما أملك الضر أنفع^(٣) = ٨٦٩
برفع أنفع، لأن القوافي مرفوعة، فعلى التقديم والتأخير، لضرورة الشعر، كما مر في قوله:

(١) في بعض المخطوطات بعد قوله «بالمفرد»: «لأنا تقول: لم قلت أنه لا يكفي في تقدير إعراب الجمل وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد فيه؟ بل يحتاج إلى كونها مقدرة بالمفرد. ومع ذلك لا بد لهذا من دليل، ولا يجدون» وتقول الخ.

(٢) هو الشاهد السادس والتسعون بعد الستمائة في الخزانة

واستشهد به على أن وقوع الجملة الشرطية بعد «لكن» لكونها لا تغير معنى الجملة.

و«التلاع»: جمع تلعة، وهي مجرى الماء من رءوس الجبال إلى الأودية.

و«أرفد» بكسر الفاء، لأنه مضارع رفده رفداً من باب ضرب أى أعطاه أو أعانته.

والشاهد من معلقه طرفة المشهورة.

من شواهد: سيبويه ٤٤٢/١، والمغني ٦٧١/٢، وشذور الذهب/ ٤٣٥، والعيني ٤٢٢/٤.

(٣) هو الشاهد السابع والتسعون بعد الستمائة في الخزانة

واستشهد به على أن «أنفع» مرفوع، وهو مؤخر من تقديم لضرورة الشعر والشاهد من قصيدة

للعجير السلولي في قصة ذكرها البغدادي. واسم الإشارة في الشاهد راجع لما صنعه من الجميل مع

المستلحم [وهو المستلحم في القرابة والجوار من اللحم بالضم، وهي القرابة] وهو رد ما أخذ من

ماله إليه قهراً، وهو مبتدأ وخبره محذوف أى صنعته. واسم كان ضمير المستلحم، وابن خبر كان.

والتقدير: وما ذاك الجميل فعلته معه لكونه ابن عمي، وكونه أخي ولكن من شأني إذا قدرت على

الضر والبطش نفعت.

من شواهد: سيبويه ٤٤٢/١.

* إنك ان يُصرع أخوك تصرع * (١)

= ٨٧٠

و «متى»، شرطية بلا شبهة، فتجزم «أملك»، إذ لا تجيء موصولة كما، ومن، وأى.

٢٦٠ / ٢ وأما إذا المفاجأة/ فيصبح مجيء من وما وأى شرطية بعدها نحو مررت به فإذا من يأتيه يعطه، كما يجوز: فإذا من يأتيه يعطيه، على أن «من» موصولة؛ وذلك لأن «إذا» المفاجأة، لا تغيّر ما بعدها عن معناه، على الصحيح، إذ ليست بمضافة إليه.

وأما عدم وقوع (٢) نحو: أين، ومتى، من الظروف بعدها فلا اختصاصها بالجملة الاسمية الخبرية.

ومن كان مذهبه أن «إذا» المفاجأة مضافة إلى الجملة بعدها يجب ألاّ يجيز وقوع كلمة الشرط بعدها إلا على اضممار المبتدأ بعدها، أى: فإذا هو من يأتيه يعطه [لما ذكرنا في امتناع: أتذكر إذ من يأتنا نكرمه] (٣) والإضممار يحسن بعد «إذا» المفاجأة، ألا ترى إلى حذف الخبر في مثل: خرجت فإذا السبع.

وأما «أما»، فإن كان بعدها: من، أو، ما، أو، أى، وبعدها فعل مضارع، فإنه يصح (٤) جعلها شرطية، لأن الجواب لأما، دون كلمة الشرط التي بعدها [كما يجيء في حروف الشرط، ويقبح جزم الشرط] (٥) مع أنه لا جواب له ظاهراً كما قلنا في: آتيك إن تأتني؛ فالأولى جعلها موصولة، نحو: أما من يأتيني فإني أكرمه؛ وإن كان بعدها ماضٍ جاز جعلها شرطية، وموصولة، نحو: أما من أتاني

(١) سبق ذكره رقم ٧١٠.

(٢) في ظ: «وأما عدم وقوع إن بعدها وعدم وقوع الجمل الاستفهامية» نحو إلخ.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) في ظ: «يقبح» بدل: «يصح».

(٥) ما بين معقوفين سقط من ظ.

فإني أكرمه، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ * فَرَوْحٌ وَرِيحَانٌ﴾^(١)، ولا تكون بعد **إِنَّ** وأخواتها، وكان وأخواتها، وظن وأخواتها، وهل، إلا موصولة، لتأثيرها في معاني ما بعدها؟

وكان قياس همزة الاستفهام ألا تدخل على كلمات الشرط، لكن لها في الاستعمال، سعة، ألا ترى إلى دخولها على الواو، والفاء، وثم، فجاز: **أَمِنْ** يضربك تضربه؟ و**أَمِنْ** (٢) لقيته شتمته؟

فإن قدرت في «كان» ضمير الشأن، جاز دخولها على كلمات الشرط، وكذا لو حذف ضمير الشأن بعد **إِنْ** على قبح فيه كما يأتي في باب الحروف المشبهة بالفعل.

كقوله:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنِي حَسًّا نَ أَلْمَهُ وَأَعَصِهِ فِي الْخُطُوبِ^(٣) = ٨٧١

وذلك لأن **كَلِمَ** الشرط لم تَلِ، إذن: تلك النواسخ في الحقيقة.

وكذا، جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدرية ب**كَلِمَ** الشرط، نحو: كان زيد من يضربه أضربه، ولو قدّمت ههنا الجزء الثاني على الأول فقلت: كان من يضربه أضربه زيد لم يجز، لأنه ولي أداة الشرط: المؤثر في الجملة؛ وأما قولك: علمت أيهم زيد؟ وعلمت أزيد في الدار أم عمرو؟ فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدأ.

(١) الواقعة/ ٨٨، ٨٩.

(٢) في ط فقط: «واين» مكان: «ومن».

(٣) هو الشاهد السابع بعد الأربعمئة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٤٧٣ واستشهد به على أن ضمير الشأن، وهو اسم **إِنَّ** محذوف والجملة الشرطية خبرها.

واعلم أن الجزاء يحذف عند قيام القرينة، يُقال: **إن أتيتني أكرمك**، فتقول: **وأنا إن أتيتني، وكذا في «لو»**، قال الله تعالى: **﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾** (١).. الآية.

وإذا حذف جواب أداة الشرط الجازمة، فالواجب في الاختيار ألاّ ينجزم الشرط، بل يكون ماضياً لفظاً أو معنىً، نحو: **إن لم أفعَل، لثلاً تعمل الأداة في الشرط، كما لم تعمل في الجزاء.**

قوله: **«فإن كانا مضارعين، أو الأول»**، يعني أو كان الأول مضارعاً والثاني غير مضارع، نحو: **إن تزرني زرتك، أو: فأنت مُكرم، فإن كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير، وأمّا قوله:**

*** إنك إن يصرع أخوك تصرع^(٢) *** = ٨٧٢

فقد تقدّم الجواب عنه؛ وإن كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم، نحو: **إن ضربت ضربت؛ وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً فالأول مجزوم، ومثله قليل لم يأت في الكتاب العزيز؛ وقال بعضهم: لا يجيء إلا في ضرورة الشعر، قال:**

مَنْ يَكِدُنِي بَسِيٍّ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ^(٣) = ٨٧٣

والأجود كونهما مضارعين، تطبيقاً للفظ بالمعنى، ثم كونهما ماضيين، لفظاً نحو: **إن ضربتني / ضربتك، أو ماضيين معنىً، نحو: إن لم تضربني لم أضربك، أو أحدهما ماضياً لفظاً والآخر معنىً، نحو: إن ضربتني لم أضربك، وإن لم تضربني ضربتك.**

(١) الرعد / ٣١. (٢) سبق ذكره رقم ٧١٠.

(٣) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد الستمائة في الخزانة

واستشهد به على أن مجيء الشرط مضارعاً مجزوماً، والجزاء ماضياً خاصاً بالشعر عند بعضهم. والشاهد من قصيدة لأبي زيد الطائي النصراني يرثى بها ابن اخته اللجلاج. ومطلع قصيدته:

إن طول الحياة غير سُعود وضلالٌ تأميلٌ نيل الخلود

من شواهد: المقتضب ٥٨/٢، والمقرب ٢٧٥/١، ووصف المباني / ١٠٥، والعينى ٤٢٧/٤، والأشمونى ١٧/٤، والجمهرة للقرشى / ٢٦٠.

وإن تخالفا ماضياً ومضارعاً، فالأولى كون الشرط ماضياً والجزء مضارعاً، كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّئْهُ﴾ (١)، وعكسه أضعف الوجوه نحو: إن تزرنى زرتك، لأن الأداة، إذن تؤثر في الفعل الأبعد بنقله إلى معنى المستقبل، من غير أن تؤثر في الأقرب شيئاً يغير المعنى.

ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضياً واستقبالاً، نحو: إن زرتنى وتكرمنى، وإن تزرنى واكرمتنى، والأولى توافقهما، كالشرط والجزء، وكذا في الجزء نحو: إن زرتنى أكرمتك وأعطتك وإن زرتنى أكرمك وأعطيتك.

وإذا ذكر بعد الشرط فعل (٢) ليس من ذبوله، أى لا يكون مفعولاً ثانياً للشرط نحو: إن تحسبني أعصيك.. أو صلة نحو: أن تضرب الذى أضربه أضربك، أو صفة نحو: أن تضرب رجلاً أضربه يضربك؛ فإمّا أن يتفقا لفظاً ومعنى، نحو: إن تزرنى إحسن إليك فيجب جزمه لكونه توكيداً لفظاً؛

وإما أن يختلفا لفظاً ومعنى، نحو: إن تأتني تسأل أحسن إليك، فيجب رفعه حالاً؛ وإن جاز أن يكون مفعول الشرط بتقدير «إن» نحو: إن تأمرنى أذهب أطلعك، أى إن تأمرنى أن أذهب، فهو منصوب المحل على أنه مفعول.

وإمّا أن يتفقا معنى لا لفظاً (٣)، نحو: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ﴾ (٤) فهو بدل من الأول.

(١) هود/ ١٥.

(٢) بعده فى ظ: «مما يجوز حذفه أعنى لا يكون صلة نحو:

إن تضرب الذى أضربه يضربك» ولا يكون صفة إلخ

(٣) علق الشريف على ذلك بقوله: «كقوله»:

* متى تأتينا تلمم بنا فى ديارنا *

قيل: ويجوز فى هذا القسم الرفع على اخلالية نحو قوله:

* متى تأته تعشو إلى ضوء ناره *

قال سيبويه: «تلمم» بدل من الفعل الأول أى فعل الشرط».

(٤) الفرقان/ ٦٨، ٦٩.

وإمّا أن يتفقا لفظاً لامعنى، نحو: إن تضرب تضرب، أى تسير، وحكمه حكم المخالف للأول لفظاً ومعنى.

وكذا الحكم إن جاء الفعل بعد الجواب؛ فالمتفقان لفظاً ومعنى نحو: إن تأتني أحسن إليك، أحسن إليك؛

والمختلفان لفظاً ومعنى نحو: أن تزرني أكرمك أسرع.

والمختلفان لفظاً لا معنى نحو: أن تبعث إلى آتك أجيء.

والمختلفان معنى لا لفظاً نحو: إن تأتني أضرب أضرب أى أسير.

وإن جاء مع المتوسط واو، أو فاء، أو ثم، فالوجه الجزم، ولكّ النصب مع الواو والفاء على الصّرف، كما ذكرنا فى فاء السببية وواو الجمعية؛ وكذا فى الفعل المتأخر، وينضاف إلى ذلك فى المتأخر جواز استثنائه أيضاً نحو: إن تقم آتك فأحسن إليك، أو: وأحسن إليك، فيكون النصب على السببية أو الجمعية، والجزم على العطف والرفع على الاستئناف، أى: فأنا أحسن إليك.

قال ابن السّراج: إذا قلت: تحمدُ إن تأمر بالمعروف، فعطفت فعلاً عليهما، فإن كان من شكل الأول رفعته لاغير نحو: تحمدُ إن تأمر بالمعروف وتؤجر عليه، وإن كان من شكل الثانى نحو: تحمدُ إن تأمر بالمعروف وتنه عن المنكر، فلك فيه، أى فى المعطوف، ثلاثة أوجه: الجزم على العطف، والنصب على الصّرف والرفع على الاستئناف.

وإن عطفت ما يصلح للأول والثانى، نحو: تحمدُ إن تأمر بالمعروف وتشكر، ففيه أربعة أوجه: الرفع على وجهين: على العطف على الأول وعلى الاستئناف، والنصب على الصّرف، والجزم عطفاً على الثانى.

قوله: «وإن كان الثانى فالوجهان»، أى إن كان الثانى أى الجزاء مضارعاً والشرط ماضياً ففى ذلك وجهان: الرفع والجزم، والثانى أكثر.

وعند الكوفيين يجب الرفع، لأن الجزم فى الجواب للجوار، فإذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب.

ف عند النحاة، الرفع فى ذلك الجواب لأحد وجهين: إما لكونه فى نية التقديم، وإما لنية الفاء قبل / الفعل؛ وفيه نظر، لأن هذين الوجهين مختصان بالضرورة، وكلامنا فى حال السعة.

والأولى أن يقال: تغير عمل «إن» وضعفت فى هذه الصورة عن جزم الجواب، لحيلولة الماضى بنيتها وبينه غير معمول فيه، فلما لم تعمل فى الشرط، لم تعمل فى الجزاء، فتكون الأداة جازمة لشيء واحد، وهو الشرط، تقديراً، كما تجزم سائر الجوازم فعلاً واحداً، كَلَمْ وَلَمَّا، ولام الأمر، ولاء النهى، وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء فى المعنى، يقول: هو جزاء غير معمول فيه، وذلك لضعف عمل «إن» عن العمل فى المتقدم عليها، فثبت أنها قد تنعزل عن جزم الجزاء بشيئين: بكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، وبكون الجواب مقدماً، وهذا عند المبرد.

[وأما الكوفيون فيقولون: إنما لم يجزم الجواب المتقدم، لأنه إنما يجزم عندهم للجوار] (١).

[بيان مواضع دخول وقوع الفاء فى جواب الشرط]

(ص): «وإذا كان الجزاء ماضياً بغير قد لفظاً أو تقديراً، لم يجر الفاء»

«وإذا كان مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً بلا فالوجهان، وإلا فالفاء»

(ش): اعلم أن أداة الشرط، سواء كانت «إن» أو ماتضمن معناها، أو «لو»، لا يكون شرطها إلا فعلاً غير مصدر بشيء من الحروف [لشدة طلبها للأفعال] (٢)، بلّى، يجىء مضارعاً مصدرّاً من جملتها (٣) بلا ولم.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/١٠٨.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٣) المراد: «من جملتها»: جملة الحروف المشار إليها.

أما «لا» فلأنها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل، نحو: جئت بلا مال.
وأما «لم» فلأنها لتغييرها معنى المضارع إلى الماضي، صارت كجزئه مع قلة حروفها.

أما «لما» أختها فكثيرة الحروف.

ولا يصدر الماضي شرطاً بلا^(١)، فلا يجوز؛ إن لا ضرب ولا شتم، لقلة دخولها في الماضي.

فعلى هذا لا تقول: إن ستفعل، وإن لن تفعل، وإن ما تفعل، وإن قد فعلت وإن قد تفعل، وإن ما فعلت.

ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا إنشائية، لأن وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق، إما في الماضي، نحو: لو جئتني أكرمتك، أو في المستقبل نحو: إن زرتني أكرمتك.

وأما الجزاء فليس شيئاً مفروضاً بل هو مترتب على أمر مفروض، فجاز وقوعه طلبية وإنشائية نحو: إن لقيت زيدا فأكرمه، وإن دخلت الدار فأنت حرّ.
ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدراً بأيّ حرف كان.
فنقول:

إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطاً، فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه.

وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما.

وأولى الأشياء به: الفاء، لمناسبته للجزاء معنئ، لأن معناه: التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك [هذا إلى خفتها لفظاً]^(٢).

(١) في ظ: «وإنما شرطنا في لا» دخولها على المضارع لكثرة دخولها فيه بخلاف الماضي، فلهذا لم يجز إن لا ضرب ولا شتم» فعلى هذا الخ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

وأما «إذا» فاستعمالها قبل الاسمية أقل من الفاء لثقل لفظها، وكون معناها من الجزء أبعد من معنى الفاء، وذلك لتأويله بأن وجود الشرط مفاجيء لوجود الجزء وستهجّم عليه.

ثبت بهذا، أن الجزء، إن كان جملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزء.

[وكذا إن كانت إنشائية، كنعم وبئس، وكل ما تضمن معنى إنشاء المدح والذم.

وكذا: عسى، وفعل التعجب، والقسم^(١).]

وكذا إن كانت جملة اسمية، سواء تصدّرت بالحرف نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾^(٢)، و: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾^(٣)، أو، لا نحو: إن جئتني فأنت مكرم،

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(٤) فلتقدير القسم، كما يجيء في بابه. ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾^(٥) مثله، أي بتقدير القسم.

ويجوز أن تكون «إذا» لمجرد الوقت، من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾^(٦)، وقوله: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾^(٧).

(١) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٢) الأعراف/ ١٨٦.

(٣) المائدة/ ١١٨.

(٤) الأنعام/ ١٢١.

(٥) الجاثية/ ٢٥.

(٦) الشورى/ ٣٩.

(٧) الشورى/ ٣٧.

وقد تحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها^(١)

= ٨٧٤

وروى: «من يفعل الخير فالرحمن يشكر»، فلا ضرورة إذًا.

وأجاز الكوفية حذف العلامة اختياراً، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا

يُذَرِّكُمُ الْمَوْتَ﴾^(٢)، على قراءة الرفع، وهي شاذة.

وتجب الفاء، أيضاً، في كل فعلية مصدرية بحرف، سوى: لا، ولم في المضارع، سواء كان الفعل المصدر بها ماضياً أو مضارعاً، فتجب في الماضي مصدرّاً بقَدْ، ظاهرة أو مقدرة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾^(٣)، و: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقْتُ﴾^(٤)، أو مصدرّاً بما، أو، لا، نحو: إن زرتني فما أهنتك، وإن زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك، وفي المضارع مصدرّاً بَلَنْ، وسوف والسين، و«ما»؛.. هذا كله لأن هذه الأشياء لم تقع شرطاً، فلا تقع، أيضاً، جزاءً إلا مع علامة الجزاء^(٥).

بقي الماضي غير المصدر بحرف، والمضارع غير المصدر، أو المصدر بلا، أو، لم. أما الماضي غير المصدر، والمضارع المصدر بلم، فلا تدخلهما الفاء أصلاً، نحو: إن ضربتني ضربتك، أو: لم أضربك، لأن لهما مع مناسبتهما لفظاً للشرط على ما بيننا تعلقاً بكلمة الشرط معنوياً، وذلك بانقلابهما إلى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا إذًا إلى العلامة.

بقي المضارع المجرد، والمصدر بلا، فنقول: يجوز فيهما الفاء وتركه.

(١) هو الشاهد الحادي والتسعون بعد الستمائة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٦٠.

(٢) النساء/ ٧٨، وقراءة الرفع قراءة طلحة بن سليمان. انظر معجم القراءات قراءة رقم ١٥٥٥.

(٣) المائدة/ ١١٦.

(٤) يوسف/ ٢٦.

(٥) وعلامة الجزاء هي الفاء.

أما الفاء، فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال، فلا تؤثر الأداة فيهما تأثيراً ظاهراً، كما أثرت في: فعلت، ولم أفعل.

وأما تركه، فلتقدير تأثيرها فيهما، لأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال، على ما تقدم في المضارع: أن «لا» صالحة لهما علي الصحيح، فالأداة خلصتهما للاستقبال، وهو نوع تأثير، قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ (١) وقال: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ (٢).

وقال ابن جعفر (٣): يجوز دخول الفاء وتركه في «لم»؛ ولم يثبت؛ وقال الله تعالى في الميثب: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا﴾ (٤)، وقال ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾ (٥).

ومذهب سيويه: تقدير المبتدأ [في الآخر] (٦) [ليكون جملة اسمية في التقدير] (٧) وقال المبرد لا حاجة إليه.

وقال ابن جعفر: مذهب سيويه أقيس، إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خير مبتدأ، لم تدخل عليه الفاء.

وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع، يسقط هذا التوجيه [المذكور] (٨) للأقيسة (٩) وإن ثبت، نحو قولك: إن غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيويه وجه إذا لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن، ولا يجوز إلا بعد أن المخففة قياساً، وبعد «إن» وأخواتها للضرورة (١٠).

(١) فاطر / ١٤ .

(٢) الجن / ١٣ .

(٣) في ظ: وقال جعفر بسقوط ابن، تحريف بدليل قوله فيما بعد: قال ابن جعفر وفي بغية الوعاة مجموعة من العلماء بهذا الاسم انظر البغية من ٧٠ - ٧٢ .

(٤) الأنفال / ٦٦ .

(٥) المائدة / ٩٥ .

(٦) ما بين معقوفين سقط من ظ .

(٧) ما بين معقوفين سقط من ب ١١٢ / ٤ .

(٨) ما بين معقوفين سقط من ب ١١٢ / ٤ .

(٩) في ب فقط ١١٢ / ٤ «الأقيسة»، تحريف .

(١٠) في بعض المخطوطات: «للضرورة في نحو: =

وإذا كان جواب الشرط مصدراً بهمزة الاستفهام، سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية لم تدخل الفاء، لأن الهمزة من بين جميع ما يغيّر معنى الكلام، يجوز دخولها، - كما تقدم، - على أداة الشرط، فيقدّر تقديم الهمزة على أداة الشرط نحو قولك: إن أكرمتك أكرمني، كأنك قلت: أئن أكرمتك تكرمني؛ قال علي رضي الله عنه في نهج البلاغة: «وإن فعل الله ذلك لكم أتؤمنون»، وقال الله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى أَلَمْ يَعْلَمْ﴾ (١).

ويجوز حمل «هل» وغيرها من أدوات الاستفهام على الهمزة، لأنها أصلها، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ﴾ (٢)، الآية. وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ﴾ (٣)، ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام، قال الله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتَةٍ مِّن رَّبِّي وَأَتَانِي مِنْهُ رَحْمَةٌ فَمَنْ يَنْصُرُنِي﴾ (٤)، وتقول: إن أكرمتك فهل تكرمني؟

والمصنف قال وقد احسن - مع أن على بعض ما ذكره كلاماً (٥):

إنما تدخل الفاء إذا لم تؤثر الأداة من حيث المعنى في الجزاء معنى، ويعنى بالتأثير تخليصه للاستقبال إن كان مضارعاً، وقلبه إليه إن كان ماضياً، فتدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن، لتمحضه للاستقبال بدون أداة الشرط، وكذا في الإنشائية لتجردها عن الزمان، وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال وتدخل

= * إن من لام في بني بنت حسان *

البيت على الشذوذ.

هذا وقد تقدم ذكر هذا الشاهد قريباً.

(١) العلق . ١٤ / ١٣ .

(٢) الأنعام / ٤٧ .

(٣) الأنعام / ٤٦ .

(٤) هود / ٦٣ .

(٥) علق الشريف على ذلك بقوله: «وهو أنه يلزم جواز عدم دخولها الجملة الاسمية كما سيجيء» .

على الماضى الباقي على معناه، وذلك إذا كان مصدرًا بقدر، ظاهرة أو مقدره، لأنه إذاً، يتمحض للماضى، وذلك لأن «قد» لتحقيق مضمون ما دخلت عليه، ماضياً كان أو مضارعاً، وما تأكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقلع، على أنه قد جاء قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾^(١)، وهو بمعنى الاستقبال؛ قال: وإنما دخلت على المضارع المجرد لكونه فى تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه.

وأما المصدر بلا النافية، فقال^(٢): إن «لا» وإن كانت للاستقبال، قد تجردت للنفى نحو: جئت بلا مال، فتكون الأداة قد أثرت فى الفعل المصدر بها تخصيصاً بالاستقبال، وإن لم تجرد للنفى أفادت الاستقبال من دون أداة الشرط فتجب الفاء.

وكان على قياس ما قال، جواز عدم دخولها فى الاسمية نحو: إن جئت أنت مكرم، لأن الأداة خصّصت مضمون الاسمية بالاستقبال.

ثم اعلم أن «إن» يكون شرطها فى الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى الماضى، جعلت الشرط لفظ «كان»، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ﴾^(٣) و: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾^(٤)، وإنما اختص ذلك بكان، لأن الفائدة التى تستفاد منها فى الكلام الذى هو فيه: الزمن الماضى فقط، وذلك لأنه يدلّ على الزمن الماضى، ومطلق الحدوث الذى تخصيصه يعلم من خبره^(٥) نحو: كان زيد منطلقاً، فمطلق الحدوث يستفاد^(٦) من خبره^(٧)، لأنه يدلّ على تعيين الحادث، ويستحيل تعيين

(١) طه / ٨١ .

(٢) القائل هو المصنف .

(٣) المائدة . ١١٦ .

(٤) يوسف / ٢٦ .

(٥) فى ب فط: «الخير» بدون الضمير ١١٥ / ٤ .

(٦) علق الشريف على ذلك بقوله: «ومعنى استفادته منه أنه يكون قرينة على إطلاق الحدوث فى كان، لا أنه مدلول الخير» .

(٧) فى ب فقط ١١٥ / ٤ ، «الخير» بدون الضمير .

الحادث من دون مطلق الحدوث، فمعنى كان زيد قائماً: في الزمن الماضي زيد قائم، فـ: «كان» مدلوله هو الزمن الماضي فقط، ومع النص على الماضي، لا يمكن الاستفادة الاستقبال، وهذا من خصائص «كان» دون سائر الأفعال^(١) الناقصة، لأن «صار» يدلّ على الانتقال الذي لم يدلّ عليه خبره، وكذا باقيها؛ ثم إنَّ «كان» إذا كان شرطاً، قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي، نحو: إن كنت قلته، و: إن كان قميصه.. وقد يكون متحقق الوقوع فيه، نحو: زيد وإن كان غنياً إلا أنه بخيل، وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وإن كان بغير لفظ «كان»، لكنه قليل بالنسبة إلى «كان»، كقوله:

[*أَغْضَبَ إِنْ أَدْنَا قَتِيْبَةً حَزَّتَا*^(٢)]

٨٧٥
٢٦٥/٢

ونحو قولك^(٣): أنت، وإن أعطيت مالا: بخيل، وأنت^(٤)، وإن صرت أميراً لا أهابك.

وقال المصنف: التقدير: إن ثبت حَزُّ أَدْنِي قَتِيْبَةٍ، ليكون الشرط مستقبلاً؛ وليس بشيء، لأن الفَرَضَ^(٥) أن ذلك ثابت، فلم يُفَرَضْ ثبوت الثابت؟ وقد تستعمل

(١) علق الشريف على ذلك بقوله: «أى دلالة خبرها على مصدرها المبهم وتخصيصه إيّاه بخلاف سائر أخواتها، فإنها تدل على مصادر لاتدل عليها أخبارها، فأصبح زيد قائماً أوضحاً يدل على الإصباح الذي لم يدل عليه القيام والضحك.

(٢) هو الشاهد التاسع والتسعون بعد الستائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع، وإن كان بغير لفظ كان، لکه قليل، وهو هنا محذوف مفسر بالفعل المذكور. والتقدير: إن حَزَّتْ أَدْنَا قَتِيْبَةٍ، فحَزُّ أَدْنِيْهِ قد وقع فيما مضى من الزمان، وتحقق معناه، وعجزه:

* جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم*

والشاهد للفرزوق، ديوانه/ ٨٥٥.

من شواهد: سيبويه ٤٧٩/١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي/ ٨٦ والهمع والدرر رقم ١٠٤٦.

(٣) في ظ: «أنت غنى وإن أعطيت مالا».

(٤) في ظ: «وأنت أمير، وإن صرت أميراً لا أهابك».

(٥) في ب ٤/١١٥: «الغرض» بالعين، تحريف.

«كان» في الاستقبال، أيضاً، نحو: إن كنتُ غداً جالساً فائتني نظراً إلى ذلك الحدوث المطلق، دون الزمن العارض في جميع الأفعال بسبب الصيغة الطارئة على جوهر الكلمة. وكون «كان» للشرط في الماضي مذهب المبرد، وهو الحق، بدليل قوله تعالى: «إن كنت قلتة...».

قال ابن السراج: أنا لا أقول هذا، ولكن أقول: إن المعنى: إن أكن قلتة وهو ظاهر الفساد، لأن هذه الحكاية إنما تجرى يوم القيامة، وكون عيسى قائلاً ذلك أو غير قائلاً، إنما هو في الدنيا؛ وأيضاً يجوز التصريح بقولك: إن كنت أعطيتني أمس فسوف أكافئك اليوم، وقوله تعالى: إن كان قميصه قد...، ظاهر في الماضي.

[مجىء إذا موضع الفاء]

(ص): «وتجىء إذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء».

(ش): الشرط ألا تكون الاسمية طلبية، وقد ذكرنا قبل، لم قامت مقام الفاء، وأي مناسبة بين معنيهما؟

[جزم المضارع في جواب الطلب]

(ص): «وإن مقدرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض^(١) إذا قصد السببية مثل: أسلم تدخل الجنة، ولا تكفر تدخل الجنة، وامتنع: لا تكفر تدخل النار، خلافاً للكسائي لأن التقدير: إن لا تكفر».

(ش): اعلم أن كل ما يُجاب بالفاء فيتنصب المضارع بعد الفاء، يصح أن

(١) في ط: «والعاض» مكان: «والعرض»، تحريف.

وعلق السيد الشريف على أنواع الطلب الخمسة، فقال: «ذكر هنا خمسة أشياء وأسقط النفي والترجي، والدعاء، لكن النفي لا يجاب بمضارع مجزوم لكونه خبراً محضاً، فلم يتضمن معنى الشرط، وبقي عليه الأخيران».

يجاب بمضارع مجزوم، إلا النفي، لأن غير النفي منها: طلب، والنفي خبر محض، والطلب أظهر في تضمّن معنى الشرط إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر، وذلك لأن كل كلام لا بدّ فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري: إفادة المخاطب بمضمونه، تقول: ضرب زيد، أو: ما ضرب زيد، إذا قصدت إفهام المخاطب ضَرْبَ زيد أو عدم ضربه، وأمّا الحامل على الكلام الطلبي، فكون المطلوب مقصوداً للمتكلم إمّا لذاته، أو لغيره، ومعنى كونه مقصوداً لغيره: أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشرط، أعني توقف غيره عليه.

فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب، جوزّ المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه، ولغيره.

وإن ذكرت بعده ذلك، غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده، لا لنفسه، فيكون، إذاً معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً.

وأما الخبر، فإنه إذا ورد، حمّله على (١) المخاطب فالظاهر (٢) إنّما تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه، لا على أن مضمونه مقصود لنفسه أو لغيره، إذ قد يخبر بشيء مع أن ذلك الشيء غير مقصود للمخبر، كقولك: يُضرب زيد، مع كراهيتك لضربه، فلو جئت، أيضاً، بعد الخبر، بما يصلح أن يكون جزءاً لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنه جزاؤه، إذ ذلك في الطلب إنّما كان لتبادر فهمه إلى أن المطلوب (٣) مقصود إمّا لذاته أو لغيره، ومع ذكر الغير فالأولى أن يكون له.

فلماً تقرر أنّ في الطلب مع ذكر ما يصلح جزءاً بعده (٤) معنى الشرط، جاز لك أن تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بيان.

(١) كلمة على سقطت من ب ١١٧/٤.

(٢) في ب ١٠٧/٤ «على أنه» مكان «في الظاهر»، وهو تصرف من المحقق ليس في الأصل.

(٣) في ب فقط ٢١٧/٤، «الطلب» مكان: «المطلوب».

(٤) في ب فقط ٢١٧/٤: «له» مكان: «بعده».

وانحزام الجزاء بهذه الأشياء، لا بيان مقدرة، ظاهر مذهب الخليل، لأنه قال: إن هذه الأوائل كلها فيها معنى «إن» فلذلك انحزم الجواب.

٢٦٦/٢

ومذهب غيره، أن «إن» مع الشرط مقدرة بعدها، وهي دالة على ذلك المقدر/ ولعل ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل، وليس ما استبعده ببعيد، لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى «إن» فعيلين، فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً؟

ثم اعلم أنه يجوز جزم الجواب بعد الأمر المدلول عليه بالخبر، نحو: حسبك، أو كَفَيْكَ، أو شرعك: يَنَمُّ النَّاسُ، و: اتقى الله امرؤً فَعَلَ^(١) خيراً يُثَبُّ عليه، وكذا أسماء الأفعال نحو: صَهْ، ونزالٍ وتراك، والأمر المقدر، نحو: الأسدُ الأسدُ تنجُ.

وإنما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الأشياء التي فيها معنى الأمر بعد الفاء، بل وَجِبَ، للنصب، صريح الأمر أو النهي^(٢)، عند غير الكسائي، بخلاف الجواب المجزوم، فإنه لم يشترط التصريح قبله بالأمر والنهي اتفاقاً؛ لأن فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾^(٣)، و:

٨٧٦=

* لم تدرِ ما جزعَ عليك فتجزع *^(٤)

ومع الرفع تضعف دلالة الفاء على السببية، لأن الرفع محتمل، والنصب نصٌّ فيها.

(١) في ب فقط ١١٨/٤: «وفعل خيراً» مكان «فعل» بدون واو.

(٢) في ظ: «أو التمني» مكان: «أو النهي».

(٣) المرسلات/ ٣٦.

(٤) من شواهد الخزانة رقم ٦٦٤، وسبق ذكره رقم ٨٢٢.

وعلق استاذنا المرحوم عبدالسلام هارون على الشاهد في هامش الخزانة المحققة بقوله: «ومن الجدير بالذكر أن هذا الشاهد ليس في هذا الباب بل هو في باب النواصب».

وقد تقدم أن الأمر والنهي وسائر الأشياء الثمانية، مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها، فهي، إذاً، مقوِّية لمعنى السببية في الفاء، فأريد أن يكون قبل الفاء صريح الأمر العريق في الأمرية، حتى إن ضعفت دلالة السببية في الفاء بأن يرتفع الفعل بعدها كان صريح الأمر قبلها أشدَّ تقوية لسببيتها مما هو محمول على الأمر، من اسم الفعل وغيره.

وأما الجزم فهو نصٌّ في السببية، ولا يضعف معناها معه فلم يحتج إلى صريح الأمر، بل يكفي معناه؛

وقيل في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(١) إلى قوله ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾: إن قوله ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جواب لقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ لأنه بمعنى ﴿آمنوا﴾، وليس بجواب «هل أدلكم»، لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة.

ولا منع من أن تقول: هو جوابه بجواب: «هل أدلكم» لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة. كما مرَّ في لام الأمر في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٢).

وقال المبرد في مثله: إن «يقيموا» جواب «أقيموا» مقدراً، أي قل لهم: أقيموا، يقيموا، وليس بشيء، لأنه مثل: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٣) على قراءة أبي عمرو^(٤)، وفيه من التكلف ما فيه.

قوله: «إِذَا قُصِدَ السَّبَبِيَّةُ»، أما إذا قصد الاستئناف نحو: قُم، يدعوك الأمير،

(١) الصف / ١٠ - ١١ - ١٢ .

(٢) إبراهيم / ٣١ .

(٣) البقرة / ١١٧ .

(٤) قراءة: «فيكون» بالنصب هي قراءة ابن عامر، وشريح، والذماري والباقون فراءوا بالرفع. انظر قراءة رقم ٣٦٤ في معجم القراءات.

وقال:

وقال رائدُهُم أرسوا نزاولها فكلُّ حتفٍ امرئٍ يَجْرِي بمقدار^(١) = ٨٧٧
 أو الوصف، نحو: ﴿وَلِيًّا يَرْتْنِي﴾^(٢) علي قراءة الرفع^(٣)، أو الحال، نحو:
 ﴿ذَرَّهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾^(٤)، و: ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾^(٥) وجب الرفع^(٦).
 وفي نحو: «مُرُهُ يحفرها»، يجوز الجزم على الجزاء، والرفع: إمَّا على
 الاستئناف أي إنه ممن يحفرها، أو بحذف «أن» أي بأن يحفرها. ويجوز في:
 «ذَرُهُ يقول ذلك»: الرفع على الاستئناف أو الحال أو الجزم.
 وقوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمُ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ﴾^(٧)، إمَّا حال، أو
 قطع، وكذا قوله: أرسوا نزاولها.

ومما جاء حالاً بعد الشرط الصريح قول الخطيئة:

متى تأته تعشوا إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد^(٨) = ٨٧٨

(١) هو الشاهد الموفى السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن قوله: «نزاولها» استئناف، ولهذا وجب رفعه.

و«نزاولها»: مضارع زاول الشيء، أي حاول وعاجه.

والشاهد قد نسب إلى الأخطل، قال البغدادي: وراجعت ديوانه مراراً فلم أظفر به

من شواهد: ابن يعيش ٥٠/٧، ٥١، وسيبويه ٤٥٠/١.

(٢) مریم/ ٥، ٦

(٣) النص المصحفي بالرفع، وهي قراءة معظم القراء، وقرأ بالجزم «يرتنى» أبو عمرو والكسائي،

ويحيى بن وثاب وآخرون انظر معجم القراءات قراءة رقم ٤٩٤٤.

(٤) الأنعام/ ٩١.

(٥) المدثر/ ٦.

(٦) قراءة العامة: «تستكثر» كما هي في النص المصحفي.

وقرأ «تستكثر» بالجزم الحسن وابن أبي عمير (معجم القراءات قراءة رقم ٩٦٣٠).

(٧) طه/ ٧٧.

(٨) هو الشاهد الحادي والثاني بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن جملة: «تعشوا» جاءت حالاً بعد صريح الشرط وهو تأته، وصاحب الحال

الضمير المخاطب في الشرط. =

ويجوز في مثله البدل، لأن الثاني من جنس الأول، بخلاف قولك: إن تأتني ٢٦٧/٢ تقرأ/ أعطيك^(١) فإنه لا يجوز فيه إلا الرفع.

ويجيء بعد الجزاء، ظاهراً كان الشرط، أو مقدرأ [الفعل المصدر بالفاء، أو الواو، أو ثم]^(٢) نحو: إن تأتني آتك فأحدثك، وائتني آتك فأحدثك، فتجزم ما بعد الفاء على العطف، وترفعه على القطع، وتنصبه على الفاء للسببية، مع ضعف هذا الأخير كما تقدم في المنصوبات.

وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾^(٣)، قرىء رفعاً وجزماً^(٤)، ولا منع في العربية من النصب، فإذا جئت بـثم، جاز الجزم والرفع، دون النصب، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾^(٥)، وقال: ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يُوَلُّوكم الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصِرُونَ﴾^(٦).

= والمعنى: متى تأته عاشياً أى فى الظلام.

وهذا الشاهد يتضمن شاهدين لاشهاداً واحداً، ففى ط والنسخ المخطوطة نجد أن الشاهد ملفق من بيتين أحدهما لعبيد الله بن الحر، وهو:

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأجحا

وثانيهما للحطيئة وهو:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نارٍ عندها خير مؤقد

وانظر تحقيق ذلك فى الخزانة

من شواهد: سيبويه ٤٤٦/١، وابن يعيش ٥٣/٧، ٢٠/١٠، والهمع والدرر رقم ١٥٨٥، والانصاف/ ٥٨٣.

ورصف المبانى ٣٢، ٢٣٥، والأشمونى ١٣١/٣، وحاشية يس ١٦٢/٢.

(١) فى ط: «أعطك» بالجزم.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٣) الأعراف/ ١٨٦.

(٤) قراءة الجزم قرأها حمزه والكسائى وأبو عمرو فى رواية ابن مصرف والأعشى وخلف. انظر قراءة رقم ٢٧٨٨ فى معجم القراءات.

(٥) محمد/ ٣٨.

(٦) آل عمران/ ١١١.

فلما كان فاء السببية بعد الطلب واقعاً موقع المجزوم، جاز جزم المعطوف عليه، قال تعالى: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١)، وقال:

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِباً يَوْمًا وَأَكْفَكَ جَانِباً^(٢)

٨٧٩ =

وهذا الذي يقال إنه عطف على التوهم، كما في قوله:

بدا لي أني لست مدرك ماضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً^(٣)

٨٨٠ =

جرّوا الثاني، لأن الأول قد تدخله الباء، وجزموا الثاني، لأن الأول قد يكون مجزوماً.

قوله: «وامتنع: لا تكفر تدخل النار خلافاً للكسائي»، يعني أن الكسائي يجوز

(١) المنافقون/ ١٠.

(٢) هو الشاهد الثالث بعد السبعمئة في الخزانة

واستشهد به على أنه عطف «أكفك» مجزوماً على جواب الأمر المنصوب بـ «أن» بعد فاء السببية وهو «فأذهب» على توهم سقوط الفاء، وجزمه اذهب في جواب الأمر وهذا الشاهد نسب إلى عمرو بن معد يكرب، وعلق البغدادي على ذلك بقوله:

«وهذا البيت لم أجدّه في ديوان عمرو بن معد يكرب، فإنّي تصفحت ديوانه مراراً فلم أراه فيه، كما أن غيري تصفّح ديوانه فلم يجده فيه».

وبيت ابن معد يكرب لم يورده سيبويه في كتابه البتة كما ذكر بعضهم من شواهد ابن يعيش ٥٦/٧.

(٣) هو الشاهد الرابع بعد السبعمئة في الخزانة

واستشهد به على أن قوله: «سابق» بالجر معطوف على مدرك على توهم الباء فيه، فإنه يجوز زيادة الباء في خبر ليس.

وهذا الشاهد نسب إلى زهير في الشاهد الخامس والخمسين بعد الستمائة ديوانه/ ١٠٧ برواية: «ولا سابقاً» وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت. ونسب أيضاً لصرمة الأنصاري ولابن رواحة.

من شواهد: سيبويه ٨٣/١ - ١٥٤ - ٢٩٠ - ٤١٨ - ٤٢٩ - ٤٥٢، ٢٧٨/٢، والخصائص ٢/٢٥٣ -

٤٢٤، والإنصاف ١/١٩١ - ٣٩٥، ٢/٥٦٥. وابن يعيش ٢/٥٢ - ٥٦/٦، والمغنى ١/١٠١ -

٣١٩، ٢/٥١٣ - ٥٢٩ - ٥٣١ - ٦٠٨، والعينى ٢/٢٦٧، ٣/٣٥١، والأشباه والنظائر رقم ٢٣٨،

والهمع والدرر رقم ١٦٦٢.

وقد سبق ذكره رقم ٨٨٠.

عند قيام القرينة أن يضم المثلث بعد المنفي، وعلى العكس، فيجوز: لا تكفر تدخل النار، أي إن تكفر تدخل النار، كما يجوز: لا تكفر تدخل الجنة، ويجوز، أيضاً، أسلم تدخل النار، بمعنى: إن لا تُسَلَّم تدخل النار.

وقال غيره: بل يجب أن يكون المقدر مثل المظهر نفيًا وإثباتًا، وأمَّا قولهم في العَرَض: ألا تنزل تُصَبُّ خيراً، أي إن تنزل فلأن كلمة العرض: همزة الإنكار دخلت على حرف النفي، فتفيد الإثبات.

وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد، لو ساعده نقل.

[فعل الأمر..]

(ص): مثال الأمر: صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة. وحكم آخره حكم المجزوم. فإن كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة إن كان بعده ضمة، مكسورة فيما سواه، مثل: أقتل - اضرب، اعلم، وإن كان رباعياً فمفتوحة مقطوعة.

(ش): لو قال: صيغة يصح أن يُطلب بها الفعل، لكان أصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة أمراً؛ وذلك أنهم يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى أمراً عند الأصوليين، نحو قولك: اضرب، على وجه الاستعلاء، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى، وهو الدعاء، نحو: اللهم ارحم، أو من غيره، وهو الشفاعة، أو لم يطلب به الفعل، بل كان إمّا على الإباحة نحو: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ (١).

أو للتهديد نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (٢)، أو غير ذلك من محامل هذه

الصيغة (٣).

(١) الأعراف / ٣١.

(٢) فصلت / ٤٠.

(٣) المراد بمحامل الصيغة: التهديد - الندب - التخيير - الإباحة إلخ.

وإنما سَمِيَ النحاة جميع ذلك أمراً، لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وهو الأمر حقيقة: أغلب وأكثر، وذلك كما سَمُوا نحو: المائت والضائق: اسم فاعل، لأن استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة، كالضارب والقاتل أكثر.

وكذا الكلام في النهي، فإن قولك: «لا تؤاخذني» في نحو: «اللهم لا تؤاخذني بما فعلت» نهي في اصطلاح النحاة، وإن كان دعاءً في الحقيقة.

قوله: «من الفاعل المخاطب»، ليخرج نحو: ليفعل زيد، فإنه لا يدخل في مطلق الأمر، بل يقال له أمر الغائب، وكذا يخرج نحو/ لأفعل أنا، و: ﴿وَلَنَحْمِلَ ۙ ۲/ ۲۶۸ خَطَايَاكُمْ﴾ (١).

فإن قيل: قولنا «الأمر» أعم من قولنا: أمر الغائب، وكل ما يصدق عليه الأخص يصدق عليه الأعم.

قلت: لا نسلم أن لفظ الأمر في اصطلاح النحاة أعم من أمر الغائب، إذ مرادهم بالأمر: الأمر المطلق، وقولنا: المطلق قيد خصصه من الأمر المضاف إلى شيء آخر، وذلك كما يقول الفقهاء: إن الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف، إذ يصح أن يقال في ماء الباقلاء: أنه ليس بماء، أي: ليس بماء مطلق.

قوله: «بحذف حرف المضارعة»، يخرج نحو قوله:

٨٨١ =

* لتقم أنت يا ابن خير قريش (٢) *

وإن كان ذلك قليلاً، ومنه القراءة الشاذة: ﴿فَبَدَلِكَ فَلَتَفْرَحُوا﴾ (٣) بالتاء.

(١) العنكبوت/ ١٢ .

(٢) هو الشاهد الحادي والثمانون بعد الستائة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٤٤ .

(٣) يونس/ ٥٨، وبالتاء قرأ ابن عامر، وعثمان بن عفان، وأبى وأنس وآخرون انظر قراءة رقم ٣٣٩٢

في معجم القراءات.

قوله: «وحكم آخر حكم المجزوم»، قال الكوفيون: هو مجزوم^(١) بلام مقدرة، كما في قول حسان في أمر الغائب:

محمدٌ، تَفَدَ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ^(٢)

=٨٨٢

قالوا: حُذِفَ حرف المضارعة مع عدم اللام مطرداً، لكثرة استعماله، بخلاف أمر الغائب فإنه أقل استعمالاً منه، وبقي مجزوماً بتلك اللام المقدرة.

وقال البصريون: هو مبني على السكون، إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون؛ لأن قياسه، كما مر في باب المجزوم أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة، لكثرة الاستعمال، فزالت علة الاعراب، أي الموازنة^(٣)، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقف^(٤)، كما كان في الأصل محذوفاً للجزم^(٥).

قوله: «فإن كان بعده ساكن»، أي بعد حرف المضارعة إذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين، فلا يخلو: إما أن يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك [في الحال أو في الأصل]^(٦) أو ساكن؛ فإن كان هناك متحرك^(٧)، فإن كانت حركته أصلية، لم يفتقر إلي اجتلاب همزة الوصل، بل يبدأ في الأمر بذلك المتحرك^(٨)، نحو: تكلم من: تتكلم، وتقاتل، من تتقاتل، ودحرج من تدحرج، وقاتل من: تقاتل.

(١) في ط: «مجزوم» مكان: «مجزوم»، تحريف.

(٢) هو الشاهد الثمانون بعد الستمائة، وتقدم ذكره رقم ٨٤٣.

(٣) المراد بالموازنة: موازنة المضارع لاسم الفاعل في الحركة والسكون.

(٤) الوقف: المراد به السكون.

(٥) في بعض المخطوطات بعد قوله: للجزم: «كحذف حرف العلة من نحو: اغز وازم، واخش، والحركة في نحو: اضرب، والنونات في نحو: اضربا واضربوا واضربى.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط، ب ١١٥/٤.

(٧) العبارة في ظ: «فإن كان هناك متحرك في الحال أو في الأصل أو ساكن فإن كان هناك متحرك على أحد الوجهين لم يحتج إلى اجتلاب» إلخ.

(٨) في المخطوطات بعد قوله: يبدأ في الأمر بذلك المتحرك ورد نص طويل وهو: «إن كان موجوداً، =

وإن كانت منقولة إليه من متحرك بعده، نُظِرَ، فإن كان حُذِفَ بعد حرف المضارعة متحرك رُدَّ ذلك المتحرك لأجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد/ اقم وأعد، فإن همزة «أفعل» حذفت بعد حروف المضارعة، أمّا في: «أقيم» فلا اجتماع الهمزتين، وأمّا في تقيم ويُقيم فطردها للباب، وحملاً لسائر حروف المضارعة على الهمزة.

= سواء كانت حركته أصلية كدحرج من تدحرج، وقاتل من تقاتل أو منقولة إليه من متحرك بعده نحو: قل، وبع، وخف.

وإن لم يكن موجوداً بل كان محذوفاً أعيد ذلك المحذوف، وابتدئ به سواء كان ما بعد حرف المضارعة بعد حذفه ساكناً كـ «أكرم» من تكرم أو صار متحركاً بحركة ما بعده نحو: «اعد من تعيد».

ولا يكون هذا اعنى حذف المتحرك الذى بعد حرف المضارعة إلا فى هذا الباب اعنى باب أفعل يفعل فقط.

وإنما قلنا أصل أفعل يأفعل، لأن قياس بناء المضارع أن يزداد حرف المضارعة على الماضى نحو: كرم يكرم، وضرب يضرب، واستخرج يستخرج، وانطلق ينطلق.

وإنما تحذف همزة الوصل فى المضارع، لأنك تستغنى عنها بسبب حروف المضارعة المتحركة- المتقدمة- على تلك الهمزة، فكان قياس أكرم أيضاً أن تقول: يؤكرم، لأن الهمزة فيه، وإن كانت زائدة إلا أنها همزة قطع.

وإنما حذفت الهمزة فى المضارع، لأنه كان يجتمع الهمزتان فى المضارع المتكلم. فحذفت الثانية التى منها الاستئصال ثم حمل أخواته يؤكرم وتؤكرم عليه ضرده للباب.

وإن كان بعد حرف المضارعة ساكن فى الحال والأصل معاً فلا بد فيه من همزة الوصل نحو: اضرب، واستخرج وانطلق.

فإن قلت: فلم راعيت المتحرك الأسمى فى نحو: أكرم فرددته فى الأمر. ولم تجلب همزة الوصل، ولم تراعى السكون الأسمى فى نحو: يقول، ويخاف، ويبيع، فنجلب همزة الوصل نظراً إلى الأصل؟

قلنا: إن اجتلاب همزة الوصل شئ اضطررت إليه ومع إمكان مراعاة الأصل لا ضرورة فلا يجلب همزة الوصل ولا ضرورة فى نحو: قل وبع وخف اقتصاراً على الحركة المنقولة.

ولو كنا أيضاً ارتكبن الرجوع إلى أصل السكون فاجتلبنا همزة الوصل لاحتجنا إلى نقل حركات حروف العلة إلى ما قبلها كما فى المضارع، فكنا نستغنى عن همزة الوصل بتحرك ما بعدها، فكان يكون سعينا فى ضلال إذ كنا نحذف الهمزة المجتلية، ونحرك الساكن كما كان».

وإن لم يكن حُذِفَ بعد حرف المضارعة متحرك، ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو: قُلْ، وَعِدْ، وَخَفْ، وَهَبْ.

فإن قيل: كما حذفت الهمزة المتحركة في: «تقيم» لأجل حرف المضارعة؛ حذفت الواو الساكنة في تعد وتهب، له أيضاً، وذلك للحمل على يَعد ويهب بالياء، كما يجيء في التصريف، فلم لم ترد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الأمر، كما رددت المتحرك؟

قلت: لأنه لو رُدَّ، لاجتلبت له همزة الوصل فكنت تقول: اوعِد، و: اوهب، ثم كنت تُعلِّه اعلال المضارع الذي هو أصله بحذف الواو، إذ هو أقرب إليه من المصدر نحو: عِدَّة، ومِقَّة، فكان يكون السَّعْيُ في ردِّ الساكن ضائعاً.

وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، فإن كان حذف قبله متحرك لأجل حرف المضارعة، رددته لزوال العلة، كأكرم من: تكرم.

وإن لم يحذف هناك شيء، اجتلبت همزة الوصل، نحو: اضرب، اقتل، انطلق، استخرج.

وإنما قلنا إن أصل يُفعل، مضارع أفعل: يُؤفعل، لأن قياس بناء المضارع، في جميع الأفعال: أن يزداد حرف المضارعة على الماضي نحو: كرم يكرم، وضرب يضرب، واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق.

وإنما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي، من المضارع، استغناءً بحركة حرف المضارعة عنها، فكان قياس يُكرم: يؤكرم، لأن الهمزة، وإن كانت زائدة إلا أنها همزة قطع، فحذفت همزة الماضي في أوكرم لاجتماع همزتين كما يأتي في التصريف، وحمل سائر حروف المضارعة عليها.

قوله: «وليس برباعي»، يعني به باب أفعل وحده، فإنه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعه ساكن فقط، ويعني بالرباعي: ما ماضيه على أربعة أحرف.

قوله: «مضمومة إن كان بعده ضمة، مكسورة فيما سواه»، أعلم أن أصل حركة همزة الوصل: الكسرة، في الأسماء كانت أو في الأفعال، أو في الحروف، ولا يُعدّل إلى حركة أخرى إلاّ لعلّة، كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى^(١).

وإنما ضُمّت فيما انضمّ ثالثة، في الأمر كان، كاقْتُلْ، أو في غيره كأنطلق واقتدر، إتباعاً، واستثقلاً للخروج من الكسرة إلى الضمة، لأن الحاجز غير حصين لسكونه.

وإذا بقي الأمر على حرف واحد، كقَهْ، فإن وصلته بكلام بعده، فلا كلام، وإن وقفت عليه، فلا بدّ من هاء السكت، كما يجيء في آخر الكتاب.

[فعل ما لم يُسمّ فاعله]

(ص): «فعل ما لم يُسمّ فاعله: هو ما حُذِفَ فاعله، فإن كان ماضياً ضمّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره، ويضمّ الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس، ومعتل العين الأفصح: قيل وبيع. وجاء الإشمام، والواو. ومثله باب اختيار وانقيد دون استخير وأقيم.

وإن كان مضارعاً ضمّ أوله وفتح ما قبل آخره، ومعتل العين ينقلب فيه ألفاً.

(١) بعد قوله: «كما يجيء في التصريف إن شاء الله ورد في المخطوطات النص التالي: «وذلك لأن همزة اجتلبت ساكنة على مذهب الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة، ثم لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسر، لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر، لأنه أعدل الحركات في الثقل والخفة، إذ هو أثقل من الفتح. وأخف من الضم، فظاهر مذهب سيويه أنها اجتلبت متحركة بالكسرة التي هي أعدل الحركات، لأننا نحتاج إلى متحرك لسكون أول الكلمة فاجتلا بها ساكن ليس بوجه.

قال سيويه: قدمت الزيادة متحرك لتصل إلى التكلم بها، ومذهبه أقرب.

وإنما ضمت فيما انضمّ ثالثة إتباعاً واستثقلاً للخروج من الكسرة إلى الضمة، لأن الحاجز غير حصين لسكونه.

وكذا في غير باب الأمر نحو: انطلق واستخرج.

وإذا بقي الأمر على حرف واحد، فإن وصلته بكلام بعده، فلا كلام، وإن وقفت عليه فلا بد، من هاء السكت، إذ لو لم تأت بها وجب إن لم تسكن ذلك الأمر الوقف على متحرك، وإن سكنته لزم الابتداء بساكن.

(ش): قوله: فعل ما لم يُسَمَّ فاعله، أي فعل المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله، وإنما أضيف إلى المفعول، لأنه بُني له.

ويجوز أن يُريد بـ «ما»، لفظ ذلك الفعل، فتكون إضافة الفعل إليه من إضافة العام إلى الخاص، كقولهم: فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الأمر.

قوله: «هو ما حذف فاعله»، هذا حدٌ مطرد عند سيبويه، وأما على مذهب الكسائي في نحو: ضربني وضربت زيدا، وهو أن الفاعل يحذف في الأول، على ما مرّ في باب التنازع.

٢٧٠ / ٢

وعلى مذهب / الأخفش، وهو ما حكى عنه أبو علي في كتاب الشعر، قال: جوز أبو الحسن حذف الفاعل خلافاً لسبويه مستشهداً بمثل قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ فليس ما ذكره المصنف بحدّاً تامّاً، إلا أن يقال: هو ما غير عن صيغته لأجل حذف فاعله.

قوله: «فإن كان ماضياً ضمّ أوله وكُسِر ما قبل آخره»، هذا عامٌ في كل ماضٍ، سواء كان ثلاثياً مجرداً كضرب، أو مزيداً فيه، كأكرم واستخرج، أو رباعياً مجرداً، كدحرج، أو مزيداً فيه، كتدحرج.

وإنما غيرت صيغة الفعل بعد حذف الفاعل، إذ لو لم تغيّر، لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل؛ وإنما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل، دون المبني للفاعل، لكونه أقل استعمالاً منه.

وإنما غير الثلاثي إلى وزن فعل، دون سائر الأوزان^(١) لكون معناه غريباً في

(١) بعد قوله: «سائر الأوزان» زيادة في المخطوطات، وهي:

«لبعده عن أوزان الاسم، ولو كسر الأول، وضم الثاني لحصل هذا الغرض، إلا أن الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى من العكس، لأنه طلب خفة بعد الثقل بخلاف الخروج من الكسرة إلى الضمة».

الأفعال، إذ الفعل من ضرورة معناه: ما يقوم به، فلما حذف منه ذاك، خيف أن يلحق في أول وهلة النظر بقسم الأسماء، فجعل علي وزن لا يكون في الأسماء، ولو كُسر الأول وضمَّ الثاني، لحصل هذا الغرض، إلا أن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس، لأن الأول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني، ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر.

قوله: ويضمُّ الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس، يعني كل ما فيه همزة وصل، لو اقتصر فيه على ضمِّها وكسر ما قبل الآخر لالتبس الماضي الماضي المبني للمفعول بالأمر من ذلك الباب، إذا وقفت عليه، واتصل بما قبله، نحو: الا استخرج^(١)، ولو لم يضمَّ ما بعد التاء، أيضاً فيما أوله تاء زائدة، وهو نحو: تكلم، وتجاهل وتدحرج، لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له، نحو: تكلم وتجاهل وتدحرج.

قوله: «ومعتل العين» يعني ما اعتلَّ عينه من الماضي الثلاثي نحو: قال وباع، فيما بُني للمفعول منه ثلاث لغات: قيل وبيع بإشباع كسرة الفاء، وهي أفصحها^(٢)، وأصلهما: قول، وبيع، استثقلت الكسرة على حرف العلة، فحذفت، عند المصنف، ولم تنقل إلى ما قبلها، قال: لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك، فبقي: قول، وبيع بياء ساكنة بعد الضمة، فبعضهم يقلب الياء واواً لضمة ما قبلها فيقول: قول وبيع، وهي أقل اللغات.

والأولى قلب الضمة كسرة في الياء، فيبقي: بيع لأن تغيير الحركة أقل من تغيير الحرف، وأيضاً لأنه أخف من: بوع، ثم حمل قول عليه، لأنه معتل العين مثله، فكسرت فاؤه، فانقلبت الواو الساكنة ياءً.

وعند الجزولي: استثقلت الكسرة على الواو، والياء، فنقلت إلى ما قبلهما، لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلهما، وقصدهم التخفيف ما أمكن، فيجوز، على هذا، نقل الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته، إذا كانت حركة المنقول منه

(١) في المخطوطات: الا استخرج مفتوح التاء، ساكن الآخر للوقوف لالتبس بالأمر.

(٢) في ب ٤ / ١٣٠: «أفصحها» بدل: «أفصحها» تحريف.

أخف من حركة المنقول إليه، فبقي: قَوْلٌ وَبِيعَ، فقلبت الواو الساكنة ياءً^(١) كما في: ميزان.

قال: وبعضهم يسكن العين، ولا ينقل الكسرة إلى ما قبلها، فتبقى الواو على حالها، وتقلب الياء واواً لضممة ما قبلها، وهذه أقلها، لثقل الضمة والواو، والأول أولى، لخفة الكسرة والياء.

وقول الجزولي أقرب، لأن إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها في العلة^(٢) على غيرها، والمصنف إنما اختار حذف الكسرة لاستبعاد^(٣) نقل الحركة إلى متحرك، ولا بُعد فيه، على ما بينا.

وأما الأشمام فهو فصيح، وإن كان قليلاً، وحقيقة هذا الأشمام: أن تنحو بكسرة فاء الفعل / نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها؛ هذا هو مراد القراء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع.

وقال بعضهم: الإشمام ههنا كالأشمام حالة الوقف أعني ضم الشفتين فقط، مع كسر الفاء كسراً خالصاً، وهذا خلاف المشهور عند الفريقين. وقال بعضهم: هو أن تأتي بضممة خالصة بعدها ياء ساكنة، وهذا أيضاً، غير مشهور عندهم، لأن الإشمام عندهم ههنا حركة بين حركتي الضم والكسر، بعدها حرف بين الواو والياء.

قال المصنف: والغرض من الإشمام: الإيدان بأن الأصل الضم في أوائل هذه الحروف، وإنما نبهوا على الضم الأصلي ههنا، بخلاف نحو: بيض، في جمع أبيض^(٤)، لأنهم قصدوا بهذا الأشمام: التنبيه على هذا الوزن المستبعد في الأسماء لتحصيل الغرض المذكور قبل.

(١) في ظ: «فقلبت الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها.

(٢) المراد بالعلة: الإعلال.

(٣) في ظ: لاستئصال.

(٤) في المخطوطات بعد قوله: «في جمع أبيض»: «لأنهم تهيئوا للفرق بين المبني للفاعل والمبني =

فإذا سقطت العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع، فإن قامت قرينة، جاز لك إخلاص الضم في الواوي، وإخلاص الكسر في اليائي، نحو: عُدْتُ يا مريض، وبعثت يا عبد؛ وإن لم تقم، نحو: بعثت، وعدت، فالأولى أنه لا بدَّ لك في الواوي من إخلاص الكسر أو الإشمام، وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام، لتلا يلتبس بالمبني للفاعل.

وظاهر كلام السِّيرا في أنه لا يجب فيه الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله:

قوله: «ومثله باب اختيار وانقيد» يعني أن بابي افتعل وانفعل معتلي العين، كباب الثلاثي المعتل، في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما، لمشاركتها له في علتها، وهي استتقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبله، إلا أن ما قبل حرف العلة في افتعل: تاء، وهذا الفرق لا يؤثر في العلة؛ وأما في انفعل، فما قبل حرف العلة فاء، كما كان في الثلاثي المجرد.

قوله: «دون استخير وأقيم»، يعني أن بابي استفعل وأفعل، معتلي العين، لا يجيء فيهما إلا إخلاص الكسر، دون الضم والإشمام، لأن سببهما في الثلاثي المجرد، والباين المذكورين^(١): ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا، وما قبله في بابي استفعل وأفعل ساكن، فلا بد من نقل حركة عين الكلمة^(٢) إليه، كما في غير هذا الموضع، نحو يقول، ويبيع، ويخاف، على ما يجيء في التصريف، إن شاء الله تعالى.

= للمفعول عند سقوط العين لسكون اللام باتصال الضمير نحو: بعثت، وعدت من العبادة بإخلاص الضم يلتبس فيه المبني للفاعل بالمبني للمفعول بلا قرينة. ولو قلت: «بعثت يا عبد بالكسر، وعدت يا مريض بالضم كان ظاهراً في كونهما للمفعول بسبب القرينة فنقول: إذا سقطت العين إلخ.

(١) البايان المذكوران هما باب/ استفعل وباب افتعل.

(٢) في في ظ: «فلا بد من نقل الكسرة المستقلة على حرف العلة إليه.

وفي ب ٤/١٣٢: نقل حركة العين إليه.

واعلم أن شرط نقل حركة العين إلى ما قبلها في المواضع المذكورة، ألا يكون اللام حرف علة، فلا تُنقل في: طُوي، ولا: أُقوي^(١)، ولا: استُقوي، ولا: انطوي على هذا، ولا: اجتوي.

وإنما لم يُفعل ذلك، إذ لو أُعلت العين في الماضي من هذه الأبواب، لوجب الإعلال بقلب العين ألفاً في المضارع، لأنه يتبع الماضي في الاعلال كما في: قيل يُقال، وقال يقول، فكنت تقول: يُطاي، ويُقاي، ويستقاي، ويُنطاي، ويُجتاي / ولا يحتمل في الفعل، لثقله، ياءً مضمومة، وإن كان قبلها سكون، كما يحتمل في الاسم، نحو: راى وزاى لُفّته راى وزاى، لُفّته.

وكسرُ فاءِ فُعلٍ للإدغام نحو: ردّ: لغة، والضم أكثر^(٢)، لأن نقل الكسرة في المعتل العين: اليائي والواوي، إنما كان لأنك إن حذفتهما، اجتمع الثقيلان: الضمة والواو، كُوعَ وقول، وبنقلها يحصل الكسرة والياء وهما أخفّ، ولا يجتمع من حذف الكسرة في: ردّ: الثقيلان، لكن مع ذلك، جاز النقل على قلة، لكون الكسرة أخفّ من الضمة.

٢٧١ / ٢ وربّما أُشِمَّ فاء نحو: ردّ، ضمة، أيضاً، وربّما كسر فاء الفعل المبني للمفعول في الصحيح، للتخفيف، تقول في: عهد، عهد، كما تقول في المبني للفاعل في شهد: شهد وفي الاسم نحو فخذ: فخذ، وجميع ذلك في الحلقي العين، لما يجيء في التصريف^(٣).

(١) علق الشريف على كلمة «أقوى» بقوله: «الإقواء في الشعر: هو أن تختلف حركات الروى، فيكون بعضه مرفوعاً، وبعضه منصوباً أو مجروراً، يقال: أقوى الشاعر.

ويقال: أقوى القوم: إذا صاروا بالقواء وهو المكان الخالي وأقوى الرجل إذا كانت دابته قوية. ويقال: قوى الضعيف وتقوى، وقويته أنا تقوية.

(٢) في المخطوطات بعد قوله: «والضم أكثر لأن الكسر فى المعتل العين إنما كان استثقلاً للمواو بعد الضمة، وربّما يشمّ الفاء فى المدغم ضمة أيضاً، لكن أقل من إشمام فاء معتل العين، لأن علة. إشمام فاء معتل العين إنما كانت خوف الالتباس عند حذف العين كما، ذكرنا، ولا حذف هاها مع الضمير، بل ينفك إذا الإدغام نحو: رددت وسررت» وربما كسر فاء الفعل إلخ.

(٣) فى ب ١٣٣/٤: «التصرف» مكان: التصريف» تحريف.

وقد حكى قُطْرِب، ضَرِبَ زيدَ في: ضَرِبَ زيدَ، على نقل كسرة الراء إلى الضاد، وهو شاذ.

قوله: «وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوله وفتح ما قبل آخره»^(١)؛ إنما ضمَّ أول المضارع حملاً على أول الماضي، وأمَّا فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر، فلتعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي،

قوله: «ومعتل العين يُقلب فيه ألفاً»، أي عين المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول ألفاً، نحو: يُقال ويُسباع؛ وذلك للحمل على الماضي، في إسكان العين، كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى؛ لأنه ماضٍ زيد عليه حرف المضارعة، فهو يتبعه في مطلق الإعلال، لا في الإعلال المعين، ألا ترى أن «قال» أُعلِّب بقلب عينه، ويقول، بنقل حركة عينه، وكذا: أُعلِّب «قيل» بقلب عينه ياءً، ويُقال: بقلبها ألفاً، فهو يتبع الماضي في مجرد الإعلال، ويعمل كل واحد منهما بما يليق به.

فكل ما له أصل مُعلِّب، إذا انفتح عينه وسكن ما قبله، يُنقل الفتح إلى الساكن ويقلب العين ألفاً، نحو: يهاب وأقام واستقام؛ وليس النقل لأجل الثقل، لأن الفتح لا يستثقل، بل لأجل قصد قلب ذلك المفتوح ألفاً للتخفيف، فلو لم تنقل الفتحة إلى ما قبلها لالتقى ساكنان.

وقد يجيء الكلام عليه في التصريف.

(١) في المخطوطات بعد قوله: «وفتح ما قبل آخره»: «قيل: إن ضم الأول في الماضي والمضارع للعووض عن الفاعل المرفوع، وفيه نظر، لأن المفعول المرفوع عوض منه، والأولى الاقتصار على عوض واحد، فنقول: «إنما ضم أول المضارع إلخ».

[بعض أفعال جاءت على ما لم يسم فاعله]

وقد جاء في كلامهم بعض الأفعال، على ما لم يسم فاعله، ولم يستعمل منه المبني للفاعل.

والأغلب في ذلك: الأدواء، ولم يستعمل فاعلها لأنه من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله تعالى، فحذف للعلم به، كما في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (١).

وتلك الأفعال نحو: جُنَّ، وُسِّلَ، وزُكِّمَ، وورِدَ، وحُمِّ، وفُتِدَ [وَوُعِكَ] (٢) قال سيبويه: لو أردت نسبتها إليها تعالى، لكان على أفعال، نحو: أجنّة الله، وأسألته، وأزكمه، وأورده؛ ولعل ذلك لأنه لما لم يأت من فعل المذكور، كجُنَّ وُسِّلَ: فعَلته، صار كألَمَ ووَجَعَ وعمي، ونحو ذلك من الآلام التي بابها فعل المسكور العين، فصار يُعَدَّى إلى المنصوب كما يُعَدَّى باب فعل، وذلك بالنقل إلى أفعال المتعدى.



(١) هود/ ٤٤

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب/ ١٣٤.

المتعدى وغير المتعدى

(ص): «المتعدى وغير المتعدى، فالمتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب. وغير المتعدى بخلافه، كقعد، والمتعدى يكون إلى واحد كضرب، وإلى اثنين كأعطى، وعلم، وإلى ثلاثة كأعلم وأرى وأخبر، وخبر، وأنبأ ونبأ، وحدث. «فهذه مفعولا الأول كمفعول أعطيت، والثاني والثالث كمفعولي علمت.

(ش): قوله: «متعلق» بفتح اللام، وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به^(١).

وعلى ما حدّ، ينبغي أن يكون نحو: قُرب وبعُد، وخرج، ودخل: متعدياً^(٢) إذ لا تفهم معانيها إلا بمتعلق، بلى، يقال لمثل هذه الأفعال: إنها متعدية بالحرف الفلاني، لكن لا تقع عليها اسم المتعدى إذا أطلق، بل يقال: هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الأمر وأمر الغائب.

ولا خلاف عندهم أن باب فعل، كله لازم، مع أن قرب وبعُد منه^(٣)، يتعدى إلى المفعول بحرف الجر؛ ولا يبعُد أن يرسم المتعدى بأنه: الذي يصح أن يشتق منه اسم مفعول غير / مقيد^(٤) على ما ذكرنا في حدّ المفعول به، ويرسم اللازم بأنه الذي لا يصح أن يشتق منه ذلك.

٢٧٣/٢

(١) في ظ بعد قوله: المفعول به: «أنه الذى يقع عليه فعل الفاعل: ك «ضربت زيداً أو يجرى مجرى الوقوع عليه، نحو: ما ضربت زيداً وأحدثت الضرب» وينبغي إلخ.

(٢) بعد قوله: «متعدياً» وردت العبارة في ظ على النحو التالى: «إذ لا يفهم الخروج مع إسناده إلى مرتفع به إلا بمتعلق آخر. وله أن يلتزم كونه متعدياً لكن بحرف الجر، فنقول: إن نحو: طال وظرف هو اللازم فقط، لأنه لا يتوقف فهمه على متعلق بخلاف نحو: قُرب وبعُد، وخرج ودخل، لكن ذلك خلاف اصطلاح القوم، فإن قولهم: متعد على الإطلاق لا يقع الا على المتعدى بنفسه. ويقولون فى المتعدى بحرف الجر: هو لازم متعد بحرف الجر، ألا ترى أنهم قالوا: باب فعل يفعل لا يكون إلا لازماً مع قُرب وبعُد منه» ولا يبعُد أن يرسم إلخ.

(٣) فى ب فقط ١٣٦/٤ «وهو يتعدى» بزيادة: «وهو».

(٤) فى ظ: «متعد» مكان «مقيد».

واعلم أنه قيل في بعض الأفعال إنه متعدّ بنفسه مرة، ومرة: إنه لازم متعد بحرف الجر، وذلك إذا تساوى الاستعمالان، وكان كل واحد منهما غالباً نحو: نصحتك ونصحت لك، وشكرتك وشكرت لك.

والذي أرى: الحكم بتعدّي مثل هذا الفعل مطلقاً، إذ معناه مع اللام، هو معناه من دون اللام، والتعدي واللزوم بحسب المعنى، وهو بلا لام: متعدّ إجماعاً، فكذا مع اللام، فهي، إذن، زائدة، كما في: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(١) إلا أنها مطردة الزيادة في نحو: نصحت وشكرت، دون «ردف».

فإن كان تعدّيه بنفسه قليلاً، نحو: أقسمت الله، أو مختصاً بنوع من المفاعيل، كاختصاص «دخلت» بالتعدي إلى الأمكنة، وأما إلى غيرها فبني، نحو: دخلت في الأمر فهو لازم حذف منه حرف الجر.

وإن كان تعدّيه بحرف الجر قليلاً، فهو متعد، والحرف زائد، كما في:

* لا يقرأن بالسُّور^(٢) *

=٨٨٣

و: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾^(٣)، و: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٤).

وإذا تعدى بحرف الجر، فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به، ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب، قال تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرءوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾^(٥) بالنصب، وقال لبيد:

إذا لم تجد من دون عدنان والداً ودون معدّ فلتزعك العواذل^(٦) .

=٨٨٤

والتحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل، لامع الجار، لأن الجار هو الموصّل للفعل إليه، كالهزمة والتضعيف في: أذهبت زيدا، وكرمت عمراً، لكن لما كان

(١) النمل/ ٧٢.

(٢) قطعة من بيت وهو:

تلك الحرائر لا ربّات أخمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور.

وهو الشاهد الخامس بعد السبعمئة في الخزانة

(٣) البقرة/ ١٩٥. (٤) النمل/ ٧٢.

(٥) المائة/ ٦.

(٦) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد المائة، وسبق ذكره رقم ١٣٠.

الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل، والجارّ منفصلاً عنه، وكالجزء من المفعول توسّعوا في اللفظ، وقالوا: هما في محلّ النصب.

ولا يجوز حذف الجارّ في اختيار الكلام إلاّ مع «أنّ» و «أنّ» وذلك فيهما، أيضاً، بشرط تعيين الجارّ، فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيويه، وبالجر عند الخليل والكسائي، والأول أولى، لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمراً، ولهذا حكم بشذوذ: الله لأفعلن، ونحو قول رؤبة: «خير»، لمن قال له: كيف أصبحت، وقوله:

٨٨٥=

* أشارت كليب بالأكف الأصابع * (١)

وإنما جاز حذف الجارّ مع أنّ وأن كثيراً قياساً لاستطالتهما بصلتهما.

والأخفش الأصغر، يجيز حذف الجار مع غيرهما، أيضاً قياساً إذا تعيّن الجار كما في: خرجت الدار، ولم يثبت، بلّى، قد جاء في غيرهم، إمّا شذوذاً كقوله:

٨٨٦=

* تمرّون الديار ولم تعوجوا * (٢)

(١) هو الشاهد السادس بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن بقاء عمل حرف أجزأ بعد حذفه شاذ. وعند ابن عصفور ضرورة. والتقدير: أشارت إلى كليب وكان القياس النصب بعد حذف الجار والشاهد للفرزدق، ديوانه/ ٥٢٠ من قصيدة يهجوها جريراً من شواهد: المغنى ٦/١، والهمع والدرر رقم/ ١١٣٧ والعينى ٣/٣٤٥، والتصريح ١/٢١٢، والأشمونى ٢/٢٣٣.

(٢) هو الشاهد السابع بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن حذف الجار منه على سبيل الشذوذ، والجار المحذوف إمّا «إباء»، وإمّا «على» فإن المرور يتعدى بهما.

والشاهد لجرير ديوانه/ ٤١٧ من قصيدة مشهورة مطلعها:

متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث أتيتها الخيام

وعجزه:

* كلامكم علىّ إذا حرام *

وصدره في الديوان برواية:

* أتمضون الرسوم ولا تحياً *

من شواهد: المقرب ١/١١٥، وابن يعيش ٨/٨، وابن يعيش ٩/١٠٣، والمغنى ١/١٥٣، ٢/٥٢٦، والعينى

٢/٥٦٠ والهمع والدرر رقم ١٤٠١.

وقوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(١)، و: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقَدَةَ النِّكَاحِ﴾^(٢)، و: ﴿أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾^(٣).

والأولي في مثله أن يقال: ضُمَّنَّ اللازم معنى المتعدِّي، أي: تجوزون، الديار، و: لألزمَن صراطك، و: ولا تنووا عقدة النكاح، و: ترضعوا أولادكم، حتى لا يحمل على الشذوذ، كما يضمن الفعل معنى غيره فيتعدى تعديةً ما ضُمَّنَّ معناه، قال تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(٤)، أي يعدلون عن أمره، ويتجاوزون عنه.

وإما لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد «دخلت» من الظروف المختصة وكقوله تعالى: ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾^(٥) أي يبغون لكم، وكسبتك الخير أي كسبت لك، ووزنتك المال، أي وزنت لك، وكلتك الطعام، أي كلتك، لك و: ﴿لَا يَأْتُونَكُمُ حَبَالًا﴾^(٦) أي لا يألون لكم، وزدتك ديناراً، أي زدت لك، ونقصتك درهماً أي نقصت لك.

ويجوز أن يضمن «زدت» معنى «أعطيت»، و«نقصت» معنى: «حرمت»، وكذا يحذف من المفعول الثاني، نحو: أمرتك الخير، واستغفرت الله ذنباً، و:

ومنا الذي اختير الرجال / سماحة^(٧)

٢٧٤ / ٢
= ٨٨٧

(١) الأعراف / ١٦ .

(٢) البقرة / ٢٣٥ .

(٣) البقرة / ٢٣٣ .

(٤) التور / ٦٣ .

(٥) التوبة / ٤٧ .

(٦) آل عمران / ١١٨ .

(٧) هو الشاهد الثامن بعد السبعمئة في الخزانة .

واستشهد به على أن الرجال منصوب بنزع الخافض، والأصل من الرجال وهو المفعول الثالي المقيد بحرف الجر لـ «اختار»، فإنه يتعدى إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر، والمفعول الأول هنا نائب الفاعل، وهو الضمير العائد إلى الذي في اختيار.

والشاهد مطلع قصيدة للفرزوق، ديوانه / ٤١٨، وعجزه:

*وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ *

كل ذلك مع تعين الجار.

ولا يُغَيَّرُ شيءٌ من حروف الجر معنى الفعل، إلا الباء، وذلك، أيضاً، في مواضع، نحو: ذهبت بزيد، بخلاف نحو: مررت به؛ والذي تُغَيَّرُ الباء معناه، يجب فيه، عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به، لأن الباء المعدية عنده بمعنى مع.

وقال سيبويه: الباء في مثله، كالهزمة والتضعيف، فمعنى ذهبت به: أذهبته، يجوز فيه المصاحبة وضدها، فقوله تعالى ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾^(١) الباء فيه، عند المبرد للتأكيد، كأن الله سبحانه ذهب معه.

وأما الهزمة والتضعيف المعديين، فلا بدَّ فيهما من معنى التغيير، وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل إلا في قوله تعالى: ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾^(٢)، أي بزبر، على قراءة^(٣): «آتوني» بهزمة الوصل.

وإذا دخل الهزمة أو التضعيف على الفعل، فإن كان لازماً صار متعدياً إلى مفعول واحد، وإن كان متعدياً إلى واحد تعدى اثنين، نحو: أحفرته النهر، ولا يُنْقَلُ من الثلاثي المتعدي إلى اثنين، إلى ثلاثة، إلاَّ عَلِمَ ورأى، نحو: أَعْلَمَ ورَأَى^(٤).

= من شواهد: الخصائص ١/٣٩٧، والحجة لابن خالوية وابن الشجرى ٢/٢١٥، وابن يعيش ٧/٧٥. والهمع والدرر رقم ٦٣٨، وتفسير القرطبي ٧/٢٩٤. / ٢٥٠.

(١) البقرة/ ٢٠.

(٢) الكهف/ ٩٦.

(٣) هي قراءة عاصم - حمزة - شعبة - المفضل. انظر معجم القراءات قراءة رقم ٤٨٩٨. والقراءة هي: «رد من اتونى».

(٤) بعض المخطوطات، بعد قوله: «أعلم وأرى»: «وتضعيف العين يعاقب الهزمة نحو: أخرجه وأخرجه، ويعنى عن الهزمة قليلاً ما لم يكن العين همزة نحو: فرحته.

وقل ذلك في غير الهزمة من حروف الحلق، ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلاً واحداً، بل يجوز أن يجتمع على فعل واحد كثير منها كقوله:

خرجت إلى إقطاعه في ثيابه على طرفه من داره بحسامه =

والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة أو التضعيف، هو الذي كان فاعلاً للفعل قبل دخولهما، وذلك لأنَّ معناهما تصيير الفاعل مباشراً للفعل، فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدماً على ما كان لأصل الفعل، فلذا تقول: أحفرت نهره زيداً.

وتضعيف العين، يعدِّي إلى واحد، كفَرَّحْتَه، وإلى اثنين، كعلَّمْتَه النحو، ولا يعدِّي إلى ثلاثة كالهمزة، وقلَّ تعديته للحلقي العين إلا في الهمزة نحو: نأيته. ويجوز أن يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر، إذا كانت مختلفة، نحو: خرجت من الكوفة إلى البصرة لإكرامك^(١)، وأما إذا اتفقت، فقد ذكرنا حكمها في آخر أفعال التفضيل.

= وبعض هذه حال. ولا يجتمع على فعل اثنان منها بمعنى واحد، فلا يقال: مررت بزید وعمرو. وإذا تخالفا معنى جاز نحو: ذهبت به بالبرية أى فيها» إلى قوله: وإلى اثنين إلخ. (١) بعد قوله: خرجت من الكوفة إلى البصرة لإكرامك» وجد في بعض النسخ بيت يدل على ذلك وهو:

خرجت إلى أقطاعه في ثيابه على طرفه من داره بحسامه

وقد اشترت إلى ذلك في الهامش رقم ٥ من ص ١٥١. وهذا الشاهد سقط من ط، وب وقد أشار البغدادي في الخزانة بقوله:

«وهذا البيت يوجد في بعض النسخ قبل قوله وإلى اثنين كاعطى وعلم وبعد قوله: خرجت من الكوفة إلى البصرة لإكرامك»

وهو الشاهد التاسع بعد السبعائة في الخزانة

واستشهد به على أنه يجوز أن يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر إذا كانت مختلفة، فإن الفعل الواحد قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل، لأن هذه المعانى كامنة فى الفعل، وإنما يظهرها حروف الجر.

والبيت من مقطوعة عدتها ستة أبيات للمتنبى قالها لما ودع سيف الدولة وأراد التوجه إلى إقطاعه التى أقطعه إياها وأولها:

أيا رامياً يُضْمى فؤاد مرامه تُرْبى عداه ريشها لسهامه

وهذا الشاهد لم يوجد فى ط، وبعض النسخ المخطوطة، ولذلك لم أرقمه بوضعه فى الأصل.

من شواهد: الأشباه والنظائر رقم ٦٠٣

وانظر ديوان المتنبى ١٥٥/٤، من قصيدة يمدح بها سيف الدولة وقد خرج إلى إقطاع أقطعه إياه بناحية معرة النعمان. وفى هامش الديوان، يقال: أقطعه أرض كذا، إذا جعل له غلتها رزقا. والاقطاع: اسم لتلك الأرض من التسمية بالمصدر والطرف: الفرس الكريم، والحسام: السيف القاطع.

قوله: «وإلى اثنين كأعطى، وعَلِمَ»، يعني أن المتعدي إلى اثنين، على ضربين: إما أن لا يكون مفعولاه في الأصل مبتدأ وخبراً: كأعطيت زيداً درهماً، ولا حَصَرَ لهذا النوع من الأفعال.

وإما أن يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً، كعلمت زيداً قائماً؛ وعند الكوفيين: ثاني مفعولي باب علمت: حال، وكذا قالوا في خبر كان. وليس بشيء، إذ الحال يجوز حذفه، وأيضاً لا يكون الحال علماً، وضميراً، واسم إشارة وغير ذلك^(١) من سائر المعارف، ويجوز لك في هذين المنصوبين^(٢).

قوله: «وإلى ثلاثة كأعلم وأرى»، تدخل الهمزة على فعلين من جملة الأفعال المتعدية إلى اثنين [وهما من أفعال القلوب]^(٣) فزيد بسبب الهمزة مفعول آخر موضعه الطبيعي قبل المفعولين، لأن معنى همزة التعدية: حمل الشيء على أصل الفعل^(٤) فمعنى أعلمتك زيداً منطلقاً: حملتك على أن تعلم زيداً منطلقاً، فلا بد أن تذكر أولاً المحمول، ثم تذكر متعلق أصل الفعل وهو المحمول عليه، لأن المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول، والعادة جارية بأن تُذكر الذات أولاً، ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها، كما في المبتدأ والخبر، والحال وذو الحال والموصوف والموصف.

وكذلك في نحو: أحفرت زيداً النهر، أي حملته على حفر النهر.

ولم يتفق أن يُنقل إلى ثلاثة من المتعدية إلى اثنين بالتضعيف، فلم يُقل:

= يقول: إن جميع ما أنصَرَفَ فيه، ويضاف إلى من أرض وثياب وخيل ومنازل وسلاح فهو له وصل إلى من نعمته.

(١) في ط: وب ٤/١٠٤١، «لا يكون الحال علماً ولا ضميراً» ولا اسم إشارة وغير ذلك بزيادة: «لا».

(٢) بعد قوله: «في هذين المنصوبين» زيادة في بعض المخطوطات وهي: «وقد ذكرنا في اسم المفعول أن المفعول به في الحقيقة، إما واحد أو اثنان، ولا يتعدى الفعل حقيقة إلى ثلاثة، فلا وجه لإعادته».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/١٤١.

(٤) في ط: على الأصل الفعل». تحريف.

عَلَّمْتُكَ زَيْدًا قَائِمًا، بل لم يستعمل لثاني مفعولي عَلَّمْتُ، إلا ما هو مضمون الأول والثاني، أو مضمون الثالث لَعَلَّمْتُ، تقول في، علمت زيدا منطلقاً: عَلَّمْتُ عَمْرًا انطلاقاً زيداً، أو: عَلَّمْتُ عَمْرًا الانطلاق، قال تعالى: ﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ﴾ (١).

وعند الأخفش، ينقل بالهمزة إلى ثلاثة: باقي أفعال القلوب، أيضاً، قياساً لآ ٢٧٥/٢ سماعاً، فيقول/ أحسبتك زيدا قائماً، وكذا أظننتك وأخَلتُك وأزعمتُك، وأوجدتُك.

ولو جاز القياس في هذا لجاز أيضاً في غير أفعال القلوب، نحو: أكسوتك عمراً (٢) جَبَّةً، وأجعلتُك زيدا قائماً، ولجاز بالتضعيف أيضاً، في أفعال القلوب وغيرها، ولم يجز اتفاقاً ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية متعديها ولازمها بالتضعيف والهمزة (٣)، نحو: أنصرت (٤) زيدا (٥) عمراً، وذهبتُ خالدًا؛ فثبت أن هذا موكول إلى السماع، أعني النقل من الثلاثي إلى بعض أبواب المتشعبة (٦).

وأما أخبر، وخبر، وأنبأ، ونبأ، وحدث، ولم يستعمل أحدث بمعناه، فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعدياً إلى ثلاثة، بعد التعدى إلى اثنين، بل، لم يتعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى، إلا: «خبر» بكسر الباء، أي: علم. وأما حدث ونبأ ثلاثين فلم يُستعملوا مشتقين من النبأ، والحديث؛ لكن هذه الأفعال الخمسة، ألحقت في بعض استعمالاتها، بأعلم المتعدي إلى ثلاثة، لأن الإنباء، والتنبيه والإخبار والتخير والتحديث بمعنى الإعلام.

(١) المائدة/ ١١٠.

(٢) في ب فقط ١٤٢/٤: «زيداً» بدل «عمراً»

(٣) في ظ بعد التضعيف والهمزة: «إلى باب أفعلت وفعلت» نحو إلخ.

(٤) في ب فقط: «أنصرت» بالنون.

(٥) ط: «أبصرت زيداً» بضم «زيد» تحريف.

(٦) في هامش ب ١٤٢/٤: أي بعض أبواب المزيد المتشعبة منه أي من الثلاثي.

ولم يلحق سيويه من هذه الخمسة إلا «نبأ» وألحق البواقي غيره.
وألحق بعضهم: أرى الحلمية^(١) بأعلم سماعاً نحو: أراني الله في النوم عمراً
سالماً.

وتستعمل الخمسة متعدية إلى واحد بأنفسها، وإلى مضمون الثاني والثالث أو
مضمون الثالث وحده بالباء، نحو: حدثتك بخروج زيد، وبالخروج، وهذا كما
ينصب «علمت» المفعولين، وينصب مضمونيهما الذي هو المفعول حقيقة أو
مضمون الثاني، نحو: علمت زيداً قائماً، وعلمت قيام زيد، وعلمت القيام، لكن
«علمت» يتعدى إلى المضمون المذكور بنفسه، كما رأيت، وأنبأت وحدثت، لا
يتعديان إليه إلا بحرف الجر، فلا تقول: أخبرتك خروج عمرو، بل: بخروج
عمرو، وأما [قوله]^(٢) [أنبأته نبأً، وخبرته خبراً، وحدثته حديثاً، فهذه المنصوبات:
أسماء صريحة مُقامة مقام المصدر، أي: إنباءً، وأخباراً، وتحديثاً، ولو كانت
مفعولاتها، لجاز استعمال المفعول به مخصصاً مقامها، نحو: حدثته خروج زيد،
ونبأته دخول خالد، ولا يجوز في السعة اتفاقاً.

فإذا تقرر هذا، علمت أن قولك: حدثتك أو أنبأتك أو أخبرتك زيداً قائماً:
ليس بمعنى: حدثتك التحديث المخصوص، ونبأتك هذه التنبئة المعينة وخبرتك
التخبير الخاص، فانصباب «زيداً قائماً» لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا،
لا لكونه مصدرراً مبيناً نوعه، كما في: ضربت ضرب الأمير، لأن: زيداً قائماً، بيان
المخبر به وتعيينه، وليس بيان كيفية نفس الإخبار الذي هو الحدث الواقع منك أي
التلفظ^(٣) والتكلم المخصوص وأنه كان سريعاً أو بطيئاً أو غير ذلك من صفات
التلفظ^(٤) فقولك: أخبرتك زيداً قائماً، أي أخبرتك بهذا المخبر به، والمخبر به

(١) في ب فقط ١٤٣/٤: «الحسبية» بدل «الحلمية»، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ١٤٣/٤.

(٣) في ب فقط ١٤٣/٤: «اللفظ» بدل «التلفظ».

(٤) في ب فقط ١٤٣/٤: «اللفظ» بدل: «التلفظ».

مفعول بلا شك، واسم المفعول به، لا يقع على المصدر، فلا يقال في ضربت ضرباً إن الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به.

فظهر بهذا أن ما قال المصنف، وهو أن «زيداً قائماً» في: أخبرتك زيداً قائماً خبر خاص، وأن «خبراً» في قولك: أخبرتك خبراً: خبرٌ مطلق، وكلاهما منصوبان، على أنه مفعول مطلق: ليس بشيء، بل الأول خبر خاص بلا ريب، لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به أي مُخبر به والثاني خبر مطلق، ولفظ الخبر ههنا بمعنى الإخبار، لا المخبر به، فجعل أحدهما كالآخر، إما غلط أو مغالطة.

والدليل علي كونه مفعولاً به، وكمفعولِي «علمت»، أنك تقول: أخبرتك أن زيداً قائم، كما تقول: علمت أو أعلمتك أن زيداً قائم، فتصدر الجملة بأن، وأيضاً تقول: / أخبرتك^(١) زيداً قائماً فأنا مخبر أن زيداً قائم، فتضيف^(٢) اسم الفاعل إلى ما كان في «أخبرتك» بعد الكاف، واسم الفاعل لا يضاف إلى المفعول المطلق، فلا يقال: أنت ضاربٌ ضرب الأمير.

٢٧٦/٢

وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله: قلت زيد منطلق، ليس بشيء، إذ ليس «زيد منطلق» بمعنى المصدر الخاص، كما ذكره، بل هو بمعنى المفعول به، أي المقول الخاص بخلاف: قلت قولاً سريعاً على أنه مفعول مطلق.

ومنشأ الغلط أن الخبر يستعمل بمعنيين: بمعنى الإخبار، وبمعنى المخبر به، كما أن القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول، فاعرفه.

قوله: «فهذه، مفعولها الأول كمفعول أعطيت»، اعلم أن مفعولها الأول كأول مفعولِي أعطيت، والثاني والثالث معاً، كثنائي مفعولِي أعطيت، لأننا بينا في باب المفعول به، أن هذه الأفعال، في الحقيقة، متعددة إلى مفعولين، أولهما غير الثاني، فمفعولها الثاني في الحقيقة: مضمون الثاني والثالث معاً، فمعنى، أعلمتك زيداً

(١) في ب فقط ١٤٤/٤: «أخبرتك أن زيداً» بزيادة «أن».

(٢) في ظ فقط، «فتضعف» بالعين، تحريف.

قائماً: أعلمتك قيام زيد، فهو كأعطيت زيداً درهماً سواء، فيجوز لك ألا تذكر لها مفعولاً أصلاً، كباب أعطيت، وأن تذكر جميعها، وأن تذكر الأول دون الثاني والثالث، وأن تذكر الثاني والثالث دون الأول، وأماً ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر، فعلى ما يجيء في أفعال القلوب.

وظاهر مذهب سيويه: أنه لا يجوز ذكر أولها، وترك الثاني والثالث، لأنه قال: لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة؛ فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره، ولم يجزوا الأقتصار على الأول.

وأجازه ابن السراج مطلقاً، وقال السيرافي: أراد سيويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأول، لأنه لا يجوز مطلقاً.

ومذهب ابن السراج أولى، إذ لا مانع، وتبعه المتأخرون، فإذا قطعت النظر عن الأول، فحال المفعول الثاني مع الثالث، كحال أول مفعولي علمت مع الثاني، لأنهما هما، والأول هو الذي زاد بسبب الهمزة، كما مضى.

[أفعال القلوب وبيان خصائصها]

(هـ): «أفعال القلوب: ظننت، وحسبت، وختت، وزعمت ورأيت ووجدت؛ تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزأين».

(ش): اعلم أن الجمل التي تدخل عليها الأفعال، لا يخلو من أن يكون المقصود منها حكاية لفظها، أو، لا، فالأولى هي الواقعة بعد القول، نحو: قلت ضرب زيد، أو: زيد ضارب، ولا يعمل فيها القول، إذ القصد حكاية اللفظ، فيجب مراعاة المحكي.

والثانية، أي التي المقصود منها معناها، دون لفظها، لا بد أن يعمل الفعل الداخل عليها في جزأيها، لتعلق معناه بمضمونهما، فلا يدخل، إذن، إلا على الاسمية لأن ذلك الفعل إن خلا من المسند إليه تعذر عمله في الفعلية، لأن

الضروري من عمل الفعل: رفع المسند إليه، فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية، ولا يرتفع به ما أسند إليه ذلك الفعل أيضاً، إذ لا يرتفع اسم بفعلين، إذ لا أثر واحد عن مؤثرين مستقلين.

وإن كان مع المسند إليه لم يعمل إلا النصب، فيجب أن ينصب كلا جزأي الفعلية، لتعلق معناه بضمونهما، ولا ينتصب الفعل إلا بالحرف، والمسند إليه يستحيل انتصابه^(١)، فلا يتبين فيهما أثر الفعل الداخل، بلى، إذا كان فعل معلق عن النصب، جاز دخوله على الفعلية، لأنه لا يعمل، إذن، في الظاهر، كقولك: علمت بمن تمر، وعلمت أي يوم سرت، وأيهم رأيت، بنصب «أي»، على أنه معمول الفعل المؤخر.

٢٧٧/٢ ثم نقول: الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليه، إما/ فاعل، أو مفعول فإن اقتضى فاعلاً، وذلك في باب كان، رفعنا المبتدأ، تشبيهاً لها بالفاعل، ونصبنا الخبر تشبيهاً له بالمفعول، ولم يجز رفعهما لأن الفعل لا يرفع فاعلين، فلا يرفع شبيهين بالفاعل؛ ولا نصبهما، إذ يبقى الفعل بلا مرفوع، ولا يجوز.

ولا نصب الأول ورفع الثاني، لأن طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب؛ والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ، ففي، كان زيد قائماً: فاعل «كان»: قيام زيد، لأنه هو الحادث الكائن في الحقيقة، وكذا في: صار زيد قائماً، الصائر هو قيام زيد، وكذا في جميع أخوات «كان»، لأن كلها بمعنى «كان»، مع قيد آخر، فمعنى «صار»: كان بعد أن لم يكن، ومعنى: مازال، وأخواتها: كان دائماً، ومعنى أصبح وأخواتها: كان في الصباح، والمساء، والضحي، ونحو ذلك، ومعنى «ليس»: ما كان.

وأما أفعال المقاربة، فليست من هذه، أي من الأفعال الداخلة في الأصل على الجملة، بل المرفوع بها فاعلها في الحقيقة، وأخبارها مفعولة، كما يجيء في بابها.

(١) في ظ بعد قوله: «يستحيل انتصابه» احتراز من النصب مقدراً كما إذا وقع حالاً ونحوها.

وإن اقتضى مفعولاً، نصبنا جزأى الجملة، لأن ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي، وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي، إذ معنى، علمت زيداً قائماً: علمت قيام زيد، فأعراب الجزأين إعراب الاسم الواحد، أى ذلك المفعول الحقيقي، فلذلك يدخل على هذين الجزأين «أن» الجماعلة للجزأين في تقدير جزء واحد، ولم يدخل على الجزأين اللذين بعد «كان» وأخواتها، وإن كانا، أيضاً، بتقدير المفرد كهذين الجزأين المنصوبين.

ثم هذا المقتضى للمفعول، إما أفعال القلوب أو غيرها.

فأفعال القلوب على أضرب: إما للظن فقط، وهي حَجَاً يحجو^(١)، بمعنى ظن، وخال يخال، وحسب يحسب، وكذا، هَبْ، غير متصرف.

فإذا كانت الأفعال بالمعنى المذكور، ولِئِهَا الاسمية مجردة من «أن»، نصبت جزأيهما؛ فإن كان «حَجَاً» بمعنى غلب، أو قَصَدَ، أو غير ذلك، وخال بمعنى: اختال، وهَبْ، أمراً من الهبة، أو كانت الاسمية مصدرية بأن، لم تنصب المفعولين، وكذا جميع أفعال القلوب المذكورة في المتن: تنصب المفعولين إذا وليها الاسمية غير مصدرية بأن.

ويستعمل «أرى» الذي هو ما لم يسم فاعله من أرى عاملاً عملاً «ظن» الذي هو بمعناه، ولم يستعمل بمعنى «علم» وإن كانت أريت بمعنى: أعلمت.

وإما لليقين فقط، وهو «علم» بمعنى «عَرَفَ» ولا يتوهم أن بين «علمت» و«عرفت» فرقاً معنوياً، كما قال بعضهم، فإن معنى، علمت أن زيداً قائم، و: عرفت أن زيداً قائم: واحد إلا أن: «عَرَفَ» لا ينصب جزأى الجملة الاسمية كما ينصبها «علم»، لا لفرق معنوي بينهما، بل هو موكول إلى اختيار العرب، فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر.

وأجاز هشام، إلحاق «عَرَفَ»، و«أَبْصَرَ»، بعَلِمَ في نصب المفعولين.

(١) علق الشريف على ذلك بقوله: حجوت المكان: إذا أقمت به وحجوت بالشئ: ظنته به، وحجيت بالشئ: إذا أولعت به وحجت الريح السفينة: ساقتها.

وَيُسْتَعْمَلُ «دَرَى» بِمَعْنَى عَلمَ، وَتَعَلَّمَ، أَمْرًا بِمَعْنَى «اعلم»، لَكِن لا يَنْصَبُانِ الْمَفْعُولِينَ، بَل تَرِدُ الْاسْمِيَّةُ بَعْدَهُمَا مُصَدَّرَةً بِأَنَّ، نَحْوُ: دَرَيْتُ أَنْكَ قَائِمًا، وَ:

تَعَلَّمَ أَنْ بَعْدَ الْغَيِّ رُشْدًا^(١)

=٨٨٨

وَلَا يُتَصَرَّفُ فِي «تَعَلَّمَ» بِمَعْنَى: اعلم، فَإِذَا قِيلَ لَكَ: تَعَلَّمَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَا، فَلَا تَقُلْ لَهُ: تَعَلَّمْتُ، بَل: عَلِمْتُ.

وَإِنْ كَانَ «دَرَى» بِمَعْنَى «خَتَلَ»، وَتَعَلَّمَ، مِنْ: تَعَلَّمْتُ الشَّيْءَ، أَي تَكَلَّفْتُ عِلْمَهُ، فَلَيْسَا مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَعَلِمَ^(٢)، يَنْصَبُ الْجُزْأَيْنِ إِذَا لَمْ يَصْدُرَا بِأَنَّ.

وَإِمَّا لِلظَّنِّ فِي الظَّاهِرِ، مَعَ احْتِمَالِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لِلْيَقِينِ، وَهُوَ «ظَنَّ» لَا بِمَعْنَى: اتَّهَمَ، قَالَ تَعَالَى فِي الظَّنِّ بِمَعْنَى الْيَقِينِ: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيهِ﴾^(٣)، وَقَدْ يَجِيءُ «ظَنَّ» بِمَعْنَى: اتَّهَمَ، فَيَنْصَبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا، وَمَعْنَى

(١) هُوَ الشَّاهِدُ الْعَاشِرُ بَعْدَ السَّبْعِمِائَةِ فِي الْخِزَانَةِ وَاسْتَشْهَدُ بِهِ عَلَى أَنْ: «تَعَلَّمَ» الَّتِي بِمَعْنَى اعْلَمَ أَمْرًا، لَا تَنْصَبُ الْمَفْعُولِينَ، بَل تَرِدُ الْاسْمِيَّةُ مُصَدَّرَةً بِ «أَنَّ» السَّادَةَ مَعَ مَعْمُولِيهَا مَسَدَ الْمَفْعُولِينَ، وَيَقُلُّ نَصْبُهَا لِلْمَفْعُولِينَ.

وَهَذَا الْمِصْرَاعُ مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ جَدًّا لِلْقَطَامِيِّ، وَعَجَزَهُ:

وَأَنَّ لِهَذِهِ الْغُبْرِ انْقِشَاعًا

وَفِي دِيْوَانِ الْقَطَامِيِّ / ٣٥ رَوَايَةُ الشُّطْرِ الثَّانِي:

* وَأَنَّ لِهَذِهِ الْقَحْمِ انْقِشَاعًا *

وَرَوَايَتُهُ فِي الدَّرْرِ:

* وَأَنَّ لِتَالِكِ الْغُبْرِ انْقِشَاعًا *

وَفِي الدَّرْرِ: يَرِيدُ الْقَطَامِيُّ نَسْلِيَّةَ أَخِيهِ، فَإِنَّ بَنِي أَسَدٍ كَانُوا أَوْقَعُوا بَيْنِي تَغْلِبَ فِي نَوَاحِي الْجَزِيرَةِ، وَالْقَطَامِيُّ مِنْهُمْ، فَأَسْرَهُ بَنُو أَسَدٍ وَأَرَادُوا قَتْلَهُ، فَحَالَ زَفَرُ بْنُ الْخَارِثِ الْكَلَابِيِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، وَحَمَاهُ وَأَعْطَاهُ مَائَةَ نَاقَةٍ، فَقَالَ الْقَطَامِيُّ الْقَصِيدَةَ الَّتِي مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ يَمْدَحُ زَفَرَ، وَيَحْضُرُ قَيْسًا وَتَغْلِبَ عَلَى الصَّلْحِ.

مِنْ شَوَاهِدِ: الِهْمَعِ وَالِدَّرْرِ رَقْمُ / ٢٠٠، وَتَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ٥٤/٢.

(٢) فِي ط: «فَلِمَ» مَكَانَ: «فَعَلِمَ»، تَحْرِيفٌ.

(٣) الْحَاقَّةُ / ٢٠.

الاتهام: أن تجعل شخصاً موضع الظن السيء^(١) تقول: ظننت زيدا، أي: ظننت به أنه فعل سيئاً، وكذا: اتهمته.

وإمّا للاعتقاد الجازم في شيء أنه على صفة معينة، سواء كان مطابقاً، أو، لا، وهو «رأى»، فإذا كان بالمعنى المذكور، ووليتته الاسمية المجردة عن «أن»، نصب جزأيهما، نحو: رأيت زيدا غنياً، سواء كان في نفس الأمر غنياً، أو، لا، قال تعالى ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً﴾^(٢)، وهو غير مطابق، ﴿وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾، وهو مطابق؛ وقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا﴾^(٣) متضمن معنى الاتهام، أي لم ينته علمك إلى حالهم.

وقد تلحق «رأى» الحلمية، برأى العلمية، في نصب المفعولين، قال تعالى: ﴿رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(٤).

وإمّا لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاداً غير مطابق، نحو: عدّ^(٥) وجعل، فإذا كانا بالمعنى المذكور، ووليتهما الاسمية المجردة، نصبا جزأيهما، نحو: كنت أعدّه فقيراً فبان غنياً، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِاثاً﴾^(٦) أي: اعتقدوا فيهم الأنوثة.

وإمّا للقول بأن الشيء على صفة قولاً غير مستند إلى وثوق، نحو: زعمتك كريماً وقد يستعمل «زعم» في التحقيق، قال أمية:

* الله موفٍ للناس ما زعموا^(٧).*

(١) في ط: «الشيء» بالشين، تحريف.

(٢) المعارج/٦

(٣) البقرة/٢٤٣.

(٤) يوسف/٤.

(٥) في بعض النسخ المخطوطة: «نحو عد» إذا وليها اسمية مجردة عن «أن».

(٦) الزخرف: ١٩.

(٧) هو الشاهد الحادي عشر بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن «زعم» قد يستعمل في التحقيق.

وعلى رواية «زعموا» في نسخ الرضى يكون الشاهد لامية بن أبي الصلت من قصيدة طويلة ذكر فيها =

وإمّا لإصابة الشيء على صفة، وهو: وَجَدَ، وَأَلْفَى؛ وَعُدًّا من أفعال القلوب، لأنك إذا وَجَدْتَ الشيء على صفة، لزم أن تعلمه عليها بعد أن لم يكن معلوماً، وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا﴾^(١) لا يخرج عن هذا، لأنه تعالى، قد يستعمل من الأفعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة إليه على سبيل التشبيه، كقوله: ﴿نَبِّئْهُ﴾^(٢) و﴿يُضِلُّ﴾^(٣)، ونحو ذلك، فكأنه تعالى، قد صادفه عائلاً، وَعَلِمَهُ بعد أن لم يعلم فأصلح حاله.

ولا يستعمل: أصاب وصادف استعمال وَجَدَ في نصب المفعولين خلافاً لابن درستويه.

فهذه هي الأفعال الداخلة على الاسم التي مفعولها الحقيقي. مصدر الثاني مضافاً إلى الأول، وكذا إذا كان الثاني جامداً، تحصل منه مصدر فمعنى علمت أخاك زيداً: علمت زيدية أخيك.

وإن وقعت بعدها الفعلية، في الندرة، فضمير الشأن مقدر قبل الفعلية، لتصير به اسمية: نحو: حسبت يقول زيد، أي: حسبته يقول زيد.

وبعض هذه الأفعال يكثر نصبه لمفعول واحد، مع كونه بالمعنى المذكور، نحو: علمت زيداً، وعلمت خروج زيد، أي عرفته؛ وبعضها يقل فيه ذلك نحو: ظننت، وحسبت، قال:

= صنع الله، وعظم قدرته، مطلعها:

والحياة الحقة الرقشاء أخرجها

والبيت بتمامه:

نودى قم واركب بأهلك إ ن الله موف للناس ما زعموا

= انظر ديوان أمية / ٧٤.

وعلى رواية: زعما يكون الشاهد للناطقة الجعدى، من قصيدة مطلعها:

الحمد لله لا شريك له من لم يقلها فنفسه ظلما

انظر ديوان الناطقة الجعدى / ١٣٦، واللسان زعم.

(١) الضحى / ٨.

(٢) الإنسان / ٢.

(٣) فاطر / ٨.

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم^(١)
 أي لا تظني شيئاً غير نزولك كذا.

قال الفراء: وقد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعوليهما، تقول لمن قال:
 أظن زيداً قائماً: أنا أيضاً أظنه أو أظن هذا. وكذا باقى أفعال القلوب.

قال الأندلسي: لو جاز قيام لفظ «ذاك» أو «هذا» مقام الجملة، لجاز وقوعه
 صلة؛ وليس ما قال بشيء، لأن مفعولي باب «علمت» بتقدير المفرد، على ما
 قدمناه، والصلة لا تقدر بالمفرد على حال.

قال الأندلسي وغيره: إن الضمير والإشارة بمعنى المصدر، أي: ظننت الظن
 قلت: لا منع مما قاله الفراء، على ما ذكرنا.

وتقول: ظننت به/ إذا جعلته موضع ظنك، قال تعالى: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ

الْحَقِّ﴾^(٢)، أي ظناً غير الحق، فهو مفعول مطلق، فلا منع من كونه مفعولاً به، أي
 شيئاً غير الحق، كما في قوله: فلا تظني غيره^(٣).

قوله: «تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه» أي لتعيين الاعتقاد الذي
 هي عنه، أي تلك الجملة الاسمية^(٤) صادرة عن ذلك الاعتقاد، وقوله: «هي عنه»
 على حذف المضاف، أي: حكمها عنه، أي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون
 الخبر، صادر عنه، ففي قولك علمت زيداً قائماً، حكمك بالقيام الذي هو مضمون
 الخبر، على المبتدأ، الذي هو زيد، صادر عن علم، وفي ظننت زيداً قائماً: عن
 ظن.

(١) هو الشاهد الموفى المائتين في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٢١٧.

(٢) آل عمران/ ١٥٤.

(٣) علق الشريف بقوله: «أى مثله فى نصب مفعول واحد».

(٤) كلمة: «الاسمية» سقطت من ب ٤/ ١٥٣.

[خصائص أفعال القلوب]

(ص): «ومن خصائصها: أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، بخلاف باب أعطيت. ومنها: أنه يجوز فيها الإلغاء، إذا توسطت أو تأخرت لاستقلال الجزأين كلاماً، بخلاف باب أعطيت مثل: زيد علمت قائم.

ومنها: أنها تُعلّق بحرف الاستفهام، والنفي، واللام، مثل: علمت أزيد عندك أم عمرو.

ومنها: أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد، مثل علمتني منطلقاً.

ولبعضها معنى آخر يتعدى به إلى واحد، فظننت بمعنى اتهمت، وعلمت بمعنى عرفت، ورأيت بمعنى أبصرت، ووجدت بمعنى: أهبت.

(ش): قوله: «إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر بخلاف باب أعطيت».

اعلم أن حذف المفعولين معاً في باب أعطيت، يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما نسياً منسياً، تقول: فلان يُعطى ويكسو، إذ استفاد من مثله فائدة من دون المفعولين، بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فإنك لا تحذفهما معاً نسياً منسياً، فلا تقول: علمت، ولا ظننت لعدم الفائدة، لأنه من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين.

وأماً مع القرينة فلا بأس بحذفهما، نحو: «من يسمع يخل»^(١) أي: يخل مسموعه صادقاً، وقال:

(١) علق الشريف على المثل بقوله: «قال الأصمعي: من أمثالهم في ذم مخالطة الناس، واستجاب الاجتناب عنهم: «من يسمع يخل» يقول: من يسمع من أخبار الناس، ومن معايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه ومعناه: أن مجانبة الناس أسلم.

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبه عاراً على وتحسب^(١) = ٨٩١ =
وهذا، أيضاً من خواص هذه الأفعال.

وأما حذف أحدهما دون الآخر، فلا شك في قلته، مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبراً، وحذف المبتدأ والخبر، مع القرينة غير قليل، وسبب القلة ههنا، أن المفعولين معاً كاسم واحد، إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة، كما تكرر ذكره، فلو حذف أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كله، فقد ورد ذلك مع القرينة.

أما حذف المفعول الأول، فكما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ﴾^(٢)،
بالباء، إلى قوله: ﴿هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ﴾، أي: بخلمهم هو خيراً لهم.

وأما حذف المفعول الثاني، فكما في قوله:

لا تَخْلُنَا عَلَى غِرَائِكَ، إِنَّا طَالَمَا قَدْ وَشَىٰ بِنَا الْأَعْدَاءُ^(٣) = ٨٩٢ =
أي: لا تَخْلُنَا أَذْلَةً، عَلَىٰ إِغْرَائِكَ الْمَلِكِ بِنَا.

(١) هو الشاهد الثاني عشر بعد السبعمئة في الخزانة واستشهد به على أنه قد حذف مفعولاً «تحسب» للقرينة،

والتقدير: وتحسب حبه عاراً على.

والشاهد للكثير بن زيد، من قصيدة يمدح بها آل بيت الرسول ﷺ، وهي من أشهر شعره، ومطلعها.

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً متى وذو الشيب يلعب

من شواهد: ابن عقيل ١٥٤/١، وأوضح المسالك رقم/ ١٩١.

والمقرب ١١٦/١، والعيني ٤١٣/٢، والتصريح ٢٥٩/١، والهمع والدرر رقم/ ٥٩٠، وحاشية يس ١٦١/١ والأشموني ٣٥/٢، وانظر تفسير القرطبي ٣٠٧/٤.

(٢) آل عمران/ ١٨٠.

(٣) هو الشاهد الثامن والأربعون. وقد سبق ذكره رقم ٥١.

واستشهد به على أنه قد حذف المفعول الثاني من: «تخلنا»

وتقديره: لا تَخْلُنَا أَذْلَةً عَلَىٰ إِغْرَائِكَ الْمَلِكِ بِنَا.

[الفرق بين التعليق والإلغاء]

قوله: «ومنها أنه يجوز الإلغاء». الفرق بين التعليق والإلغاء مع أنهما بمعنى إبطال العمل: أن التعليق: إبطال العمل لفظاً لا معنىً، والإلغاء: إبطال العمل لفظاً ومعنىً، فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر، مفعولاً به للفعل المعلق، كما كان كذلك قبل التعليق، فلان منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل، نحو: علمت لزيد قائم، وبكراً فاضلاً، على ما قال ابن الحشاب.

وأما الإلغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد، فمعنى زيد علمت قائم: زيد في ظني قائم فالجملة الملقى عنها، لا محل لها، لأنه لا يقع المفرد موقعها/ والجملة المعلق عنها منصوبة المحل.

والفرق الآخر: أن الإلغاء أمرٌ اختياري لا ضروري، والتعليق ضروري.

وقيل: الجملة الملقى عنها في نحو: زيد قائم ظننت مبنية على اليقين، والشك عارض، بخلاف المعلق عنها.

وليس بشيء، لأن الفعل الملقى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك أو اليقين، ولا شك أن معنى الفعل الملقى: معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى: زيد قائم في ظني، ويمنع الظرف كون الكلام الأول مبنياً على اليقين.

ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب، لأن عامل الرفع معنوي، عند النحاة، وعامل النصب لفظي، فمع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي.

وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر، كما شرحنا في حد الإعراب: ترافعهما ضعيف، فمع تقدم عامل غيرهما، يغلبهما، ومع ذلك قد جاء قوله:

كذلك أدبت حتى صار من خلقي **إني وجدت: ملاك الشيمة الأدب^(١)** = ٨٩٣

(١) هو الشاهد الثالث عشر بعد السعمائة في الخزانة

واستشهد به على أن: «وجدت» قد ألغى عن العمل مع تقدمه وهو ضعيف وقبيح.

والشاهد نسب إلى بعض الفزاريين.

من شواهد: المقرب ١/١١٧، وابن عقيل ١/١٥٢، وأوضح المسالك/ ١٨٩، والعيني ٢/٤١١،

والهمع والدرر رقم ٥٩٤، والتصريح ١/٢٥٨، والأشمونى ٢/٢٩.

وقوله:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخالُ لدنيا منك تنويل^(١) = ٨٩٤

وإنما جاء ذلك، مع ضعفه، لأن أفعال القلوب ضعيفة، إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج، وأيضاً، معمولها في الحقيقة: مضمون الجملة، لا الجملة، وسيبويه لا يحمل ذلك على الإلغاء، بل على التعليق، ويقول: اللام مقدرة، حذفت للضرورة.

وقال بعضهم: ضمير الشأن مقدر بعد الفعل، وهذا أقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك الموضع من نواسخ الابتداء نحو قوله:

إنَّ منْ يدخلُ الكنيسةَ يوماً يلق فيها جاذراً وطلباء^(٢) = ٨٩٥
فعلى هذا، الفعل عامل، لا ملغى، ولا معلق.

ويقل القبح في نحو: متى تظن زيداً ذاهب، أعني إذا تقدم معمول الخبر، إذ هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر، وهو، مع ذلك، ضعيف.

وإذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر، جاز الإلغاء بلا قبح ولا ضعف^(٣)، وكذا

(١) هو الشاهد الرابع عشر بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أنه قد ألغى: «إخال» عن العمل مع تقدمه.

والشاهد لكعب بن زهير. انظر شرح قصيدة: «يانت سعاد» لابن هشام الأنصاري.

من شواهد: العيني هاشم الأشموني ٤١٢/٢، والتصريح ٢٥٨/١، والهمع والدرر رقم/ ١٢٦، والأشموني ٢٩/٢.

(٢) هو الشاهد الثامن والسبعون في الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ٨١ واستشهد به على أن اسم إن ضمير الشأن، حذف لضرورة الشعر، والتقدير: إنه من يدخل إلخ.

(٣) بعده في بعض المخطوطات: «خلو ما هو الموضع الطبيعي للعامل، أعني ما قبل معمولين عن العامل اللفظي، فيتقوى المعنوي شيئاً، ومع ذلك فالإعمال أولى لتقدم الفعل على أحد معمولين. وأما إذا تأخر عنهما فالإلغاء أولى، لأن العامل القوى يضعف بالتأخير عن معمول بدليل جواز: لزيد ضربت، وامتناع: ضربت لزيد. وقد يقع الملغى إلخ.

جاز الأعمال، وهما متساويان، وذلك لأن الرفع^(١) القوي، أي فعل القلب، تقدم على أحدهما وتأخر عن الآخر.

وقد يقع الملقى بين الفعل ومرفوعه، نحو: ضَرَبَ أَحْسَبَ زِيدَ، وبين اسم الفاعل ومعموله، قال:

٨٩٦ = ولستم فاعلين إخال حتى ينال أقاصي الحطب الوقود^(٢)

وبين معمولي «إن»، نحو: انَّ زِيداً أَحْسَبَ قائم، وبين «سوف» ومصحوبها، كسوفٍ أَحْسَبَ يقدم زيد.

وبين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: جاءني زيد، وأحسب عمرو.

وتوكيد الملقى بمصدر منصوب^(٣) قبيح، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به، فيبينها شبه التنافي.

وأما توكيده بالضمير، واسم الإشارة المراد بهما المصدر فأسهل إذ ليسا بصريحين^(٤) في المصدرية، نحو: زيد أحسبه، أو: أحسب ذاك قائم.

ومصدر فعل القلب إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً يقوم مقام فعله في الأعمال والتعليق أعجبني ظنك زيدا قائماً، وعلمك: لزيد قائم.

وأما الإلغاء فواجب مع التوسط أو التأخر، نحو: زيد قائم ظني غالب، أي: ظني زيدا قائماً: غالب، إذ المصدر لا ينصب ما قبله، كما قيل، وقد تقدم ذلك في باب المصدر.

(١) في ب فقط ١٥٧/٤: «الرافع».

(٢) هو الشاهد الخامس عشر بعد السبعائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «إخال» اللغاة وقعت معترضاً بين بها اسم الفاعل، وهو «فاعلين» وبين معموله وهو حتى، فإنها جاره بمعنى «إلى» متعلقة به. و«ينال» منصوب بـ «أن» مضمرة بعدها. والشاهد من أبيات ستة لعقيل بن علفة.

انظر الحماسة بشرح المرزوقي / ٤٠١، وسمط اللآلي / ١٨٥.

(٣) كلمة: «منصوب» سقطت من ب ٥٨/٤.

(٤) في ط: «بصريين»، تحريف.

وأما^(١) إن كان مفعولاً مطلقاً، فإن كان الفعل مذكوراً معه فالعمل للفعل، كما مرَّ في باب المصدر.

وكذا إن حذف الفعل جوازاً نحو: ظناً زيداً قائماً ففي الصورتين يجوز إلغاء الفعل وإعماله، متوسطاً ومتأخراً، لكن الإلغاء قبيح، لما مرَّ من قبح تأكيد الفعل الملغى.

وأما إن حذف الفعل وجوباً، كما إذا أضيف إلى الفاعل، نحو: ظنك زيداً قائماً، أي: ظنُّ ظناً، فعند / مَنْ قَالَ: العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب ٢٨١ / ٢ المصدر، هو كما لو حذف جوازاً يجوز الإلغاء متوسطاً ومتأخراً نحو: متى زيد، وظنك، قائم، ومتى زيد قائم ظنك.

ويجوز الاعمال أيضاً لأنك تعمل الفعل لا المصدر.

وكذا عند مَنْ قَالَ: العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل، لا لكونه مقدراً بأن والفعل، يجوز الإلغاء والإعمال، توسط، أو تأخر، لأن العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة، لا المصدر.

ولا يجوز أن يكون «ظنك» منصوباً لكونه مصدراً مؤكداً لغيره، كزيد قائم حقاً، على ما قيل، لما ذكرنا في المفعول المطلق.

قوله: «ومنها: أنها تعلق بحرف الاستفهام والنفي»؛ التعليق، مأخوذ من قولهم: امرأة معلّقة، أي مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلق، لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج، لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج، فالعامل المعلق ممنوع من العمل لفظاً، عامل معنى وتقديراً، لأن معنى: علمت لزيد قائم، علمت قيام زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين، فمن ثمَّ جاز عطف الجزأين المنصوبين، على الجملة الملغى عنها^(٢) نحو: علمت لزيد قائم، وبكراً قاعداً.

(١) في ب فقط ١٥٨/٤: وإن كان «مكان»: وأما إن كان.

(٢) في ب فقط ١٥٩/٤ في «المعلق عنها».

قوله: «بحرف الاستفهام»، المعلق قد يكون حرف الاستفهام، وهو الهمزة اتفاقاً، وكذا «هل»، على خلاف فيها، كما يأتي.

وقد يكون اسماً متضمناً لمعنى الاستفهام كقوله تعالى: ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾^(١) علمت أين جلست؟ ومتى تخرج؟ وفي معناه: الاسم المضاف إلى كلمة الاستفهام نحو: علمت غلامٌ من عندك؟ وقد يكون لام الابتداء نحو: علمت لزيدٌ عندك.

وقد يكون حرف النفي، وهو: ما، وإن، ولا، نحو: علمت ما زيدٌ قائماً، وإن زيد قائم، ولا زيد في الدار ولا عمرو، ولا رجل في الدار^(٢).

أما الاستفهام، ولام الابتداء، وما، وإن النافيتان، فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعاً، فأبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية، رعاية لأصل هذه الحروف، وإن كانت في تقدير المفرد.

وأما دخول لام الابتداء في المفرد، نحو: إن زيدا قائم فلضرورة ملجئة إليه، وهي اجتماع إن واللام، كما يجيء.

وأما «لا» الداخلة على الجملة الاسمية فإنما كانت معلقة، لأنها لاء التبرئة المشابهة لأن المكسورة اللازم دخولها على الجمل.

ومن المعلقات: إن المكسورة، إذا لم يمكن فتحها، وذلك إذا جاء في حيزها لام الابتداء، نحو: علمت إن زيدا قائم، فإن اللام لا تدخل إلا مع المكسورة، كما يجيء.

(١) الكهف/ ١٢، وقد سقطت كلمة: «أحصى» من ب. وفي ط: «الجزبين» بالجيم تحريف.

(٢) مثل لذلك السيد الشريف لهذه الصور بقوله: كقوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ [البقرة/ ١٠٢].

﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء/ ٦٥].

﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء/ ٥٢].

وأما إذا تجرّدت «إن» عن اللام فإنها لا تُعلّق، لإمكان فتحها، وجعلها معمولة لفعل القلب، وذلك لأن المنصوبين بعد فعل القلب في تأويل المصدر، فإذا أمكنك جعل «أن» حرفاً مصدرياً معمولاً لفعل القلب بأن تفتح همزتها، فهو أولى من عزل العامل بكسر «إن» عن عمله، وأما قوله:

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيشُ سهامها^(١)

٨٩٧=

فإنما أجرى «لقد علمت»، مجرى القسم، لتأكيده للكلام، لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد، مع «قد» المؤكدة، وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله:

.....واني قسماً إليك مع الصدود لأميل^(٢)

٨٩٨=

وقد يجرى نحو: علم الله مجرى القسم، فيجاب بجوابه، فيجىء بعده إن المكسورة نحو: علم الله إنك قائم، أى والله.

والفعل الملقى قد يدخل على الجملة الفعلية، نحو: علمت بمن تمرّ، وعلمت أيهم ضربت، بنصب «أيهم» على أنه مفعول ضربت، وعلمت أي يوم سرت؟ وعلمت أقمّت أم قعدت؟

(١) هو السادس عشر بعد السبعائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «علم» نزل منزلة القسم، فيكون جملة «لتأتين» جواب القسم الذى هو علمت، وحينئذ تخرج عما نحن فيه، فلا تقتضى معمولا، ولا تتصف بعمل، ولا تعليق ولا إلغاء. والشاهد من معلقة ليلى المشهورة.

من شواهد: سيبويه ٤٥٦/١، والمغنى ٦٠/٢، وشرح شذو الذهب/ ٣٢٥، والعينى ٤٠٥/٢، والتصريح ٢٥٤/١ - ٢٥٥ - ٢٥٩ والهمع والدرر رقم/ ٦٠١، والأشمونى ٣٠/٢. ويذكر العينى أن جماعة قالوا إن الشاهد من معلقة ليلى ولكنه لم يجد فى ديوانه إلا الشطر الثانى حيث يقول:

صادفَنَ منها غِرّةً فأصبَنه إن المنايا لا تطيشُ سهامها.

(٢) هو الشاهد التسعون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٩٥.

واستشهد به على أن «لقد علمت» فى البيت السابق منزل منزلة القسم فصار كقوله: «قسماً»، وهو بتقدير: أقسم قسماً.

وقوله: لأميل» خبر مبتدأ محذوف، أى لأننا أميل، والجملة جواب القسم، والبيت بتمامه:

إنى لأمنحك الصدود وإنتى قسماً إليك مع الصدود لأميل

وإعراب الجملة المعلق عنها كإعرابها إذا لم يتقدم عليها فعل القلب، فيجوز
 ٢٨٢ / ٢ في: علمت أي: يوم الجمعة، رفع / «أي» على أنه خبر مقدم على المبتدأ، أي: أي
 يوم يوم الجمعة، ونصبه على أن الجمعة بمعنى الاجتماع، فيكون كعلمت أي يوم
 الخروج، قال:

لقد علمتُ أيُّ يومٍ عُقْبَتِي (١) = ٨٩٩

والمنصوب، أيضاً، خبر، لكنه ظرف.

وإذا صُدِّرَ المفعول الثاني بكلمة الاستفهام، فالأولى أن لا يتعلّق فعل القلب
 عن المفعول الأول، نحو: علمت زيدا مَنْ هو؟، وعلمت بكرةً أبو مَنْ هو؟، وجوزَّ
 بعضهم تعليقه عن المفعولين، لأن معنى الاستفهام يعمُّ الجملة التي بعد «علمت»،
 كأنه قيل: علمت أبو مَنْ زيد؟

وليس بقوي لا تفاقهم على النصب في نحو: علمت زيدا ما هو قائماً مع أن
 المعنى: علمت ما زيد قائماً.

وأما قولهم: رأيت زيدا ما صنع، بمعنى أخبرني، فليس من هذا الباب، حتى
 يجوز الرفع في «زيد»، بل النصب فيه واجب؛ ومعنى رأيت: أخبر، وهو منقول
 من رأيت بمعنى أبصرت أو عرقت، كأنه قيل: أبصرته، وشاهدت حاله العجيبة.

أو أعرفتها: أخبرني عنها، فلا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة
 لشيء.

(١) هو الشاهد السابع عشر بعد السبعمئة في الخزانة

واستشهد به على أنه يجوز رفع «أي» على الابتداء، ونصبها على الظرفية واستشهد به سيويه في
 كتابه ١/١٢٢، وذكر البغدادي: وظاهر سياقه أن هذا كلام لا شعر، ولهذا لم يشرحه أكثر شراح
 شواهد» وأورد الشاهد ابن السّيرافي في شرح أبيات سيويه على أنه رجز، ويَعده:
 هي التي عند الهجر قالت إذا النجوم في السماء ولّت.

وانظر تعليق البغدادي على الشاهد. والعقبة بالضم: النوبة بالنون، نقول: نمت عشبتك أي
 نوبتك.

وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولاً به لرأيت نحو: رأيت زيدا ما صنع، وقد يحذف، نحو: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ آتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾^(١)، الآية، و «كُم» ليس بمفعول كما يجيء، بل هو حرف خطاب.

ولابد، سواء أتيت بذلك المنصوب أو لم تأت به، من استفهام ظاهر أو مقدر، يبين الحال المستخبر عنها، فالظاهر نحو قولك^(٢): رأيت زيدا ما صنع، و: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ آتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ﴾^(٣) و: ﴿أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا﴾^(٤)، والمقدر نحو قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتِ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِي﴾^(٥) أي رأيتك هذا المكرم، لِمَ كَرَّمْتِ عَلَيَّ^(٦) وقوله تعالى: «لئن أخرتني» - كلام مستأنف.

وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جواباً للشرط؛ كقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾^(٧)، إلى قوله: «ألم يعلم»، وقوله: «أرأيت إن كان»، كرر «أرأيت» للتوكيد، ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام، لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها، كأنه قال المخاطب لما قلت: رأيت زيدا: عن أي شيء من حاله تسأل؟ فقلت: ما صنع، فهو بمنزلة قولك: أخبرني عنه ما صنع، وليست الجملة المذكورة مفعولاً ثانياً لرأيت، كما ظن بعضهم.

وتلحق الكاف الحرفية بأرأيت الذي بمعنى أخبر، لأنه لما صار بمعنى أخبر كان كاسم الفعل المنقول إلى الفعلية عن شيء آخر، نحو: النجاءك، فاستغنى بتصریف

(١) الأنعام / ٤٠، ٤٧، ٥٠.

(٢) كلمة: «قولك» سقطت من ب ٤ / ١٦٢.

(٣) الأنعام / ٤٧.

(٤) الأحقاف / ٤.

(٥) الإسراء / ٦٢.

(٦) كلمة: «على» سقطت من ط وب ٤ / ١٦٢.

(٧) العلق / ٩ - ١٤.

الكاف تشنية وجمعاً وتأنيثاً عن تصريف تاء الخطاب، فبقيت التاء في الأحوال مفردة مفتوحة، سواء كان المخاطب مذكراً، أو مؤنثاً، مفرداً، أو مثني، أو مجموعاً؛ وفاعل: رأيتك: التاء، لا «أنت» المقدر^(١) في نحو: رويدك، لأن مفعوله بقي منصوباً على حاله مع صيرورته بمعنى أخبرتي، نحو: رأيتك زيداً ما صنع، فلا منع من بقاء فاعله أيضاً.

وقال الفراء: بل أُزيل الإسناد عن التاء إلى الكاف وهو مثل رويدك، والنجاءك، كما مضى في أسماء الأفعال أعني أن الكاف مرفوع المحل.

فإذا أردت برأيت فعل القلب فالكاف الملحق به: اسم يتصرف بتصرف المفعول الثاني، وكذا التاء: يتصرف بتصرفهما، نحو: رأيتك زيداً، و: رأيتما كما الزيدين، و: رأيتموكم الزيدين، وأرأيتك هنداً، و: رأيتما كما الهنديين، و: رأيتن كنّ الهندات.

واعلم أنك إذا قلت: قد علمت مَنْ قام، وجعلت «مَنْ» إما موصولة أو موصوفة، فالمعنى: عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها.

٢٨٣/٢ وإن جعلتها/ استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى: علمت أي شخص حصل منه القيام، وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وأنه زيد، مثلاً، وذلك لأن كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولاً، لما تقدم لفظه عليها؛ لاقتضائها صدر الكلام، فيكون مفعول علمت إذاً مضمون الجملة، وهو قيام الشخص المستفهم عنه، أعني زيداً؛ وأما إن كانت موصولة أو موصوفة، فالعلم واقع عليه، فكأنك قلت: علمت زيداً الذي قام.

(١) علق على ذلك السيد الشريف بقوله: «يعنى أن: رأيتك وإن صار بمعنى أخبرني الذي فاعله مستتر فاعله التاء كما كان قبل صيرورته بمعنى: أخبرني، فبقيناه على أصله، وليس فاعله مستترا كاسم الفعل المشابه له في النقل عن أصله، فإن فاعل «رويدك» مستتر، وكذا بقينا منصوب: رأيتك زيداً ما صنع، وإن صار بمعنى أخبرني الذي لا يتعدى اعتباراً بالحالة الأصلية، فاعتبرنا الأصل في إبراز المرفوع والمجىء بالمنصوب مع أن المعنى الثاني يقتضى استتار المرفوع، وحذف المنصوب».

ويتبين الاستفهام من غيره في «أيّ» لكونه معرباً، تقول في الاستفهام: علمت أيّهم قام؟، برفع «أيّ»، وإذا كان موصولاً قلت: علمت أيّهم قام بنصبه.

وليست أداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو: علم زيد أيّهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض في نحو: علمت أيّهم قام، وذلك لأن «علمت»؛ المقدم على «أيّهم»: مفيدٌ أن قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعين، لما ذكرنا أن العلم واقع على مضمون الجملة، فلو كان «أيّ» لاستفهام المتكلم لكان دالاً على أنه لا يعرف^(١) انتساب القيام إليه، لأن: أيّهم قام، استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام إلى معين، ربما يعرفه الشاكّ بأنه زيد أو غيره، فيكون المشكوك فيه، إذًا: النسبة، وقد كان المعلوم هو تلك النسبة، وهو تناقض.

فنقول: أداة الاستفهام إذًا مجرد الاستفهام، لا لاستفهام المتكلم، والمعنى: عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو أن نسبة القيام إلى أيّ شخص هي، وذلك الشخص في فرضنا: زيد، فالمعنى عرفت قيام زيد.

وإنما لم يصرح باسم القائم ولم يقل: علمت زيدا قائماً، أو: علمت قيام زيد، لأن المتكلم قد يكون له داع إلى إيهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع إلى التصريح به؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٢)؛ ومثله كثير.

فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه: لا، أو، نعم، بعد فعل القلب، نحو: علمت أزيد قائم؟ أو: هل زيد قائم، والمشكوك فيه، الذي يستفهم عنه ههنا: انتساب القيام إلى زيد، أو عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وأمّ، ومع أسماء الاستفهام: أن انتساب الفعل إلى هذا المعين أو إلى ذلك من الأشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام.

(١) في ط: لا يعرب «بالاء، تحريف.

(٢) سبأ/ ٢٤.

وكذا يجوز: علمت: أزيد قام أو عمرو، وعلمت: هل زيد قام، أو عمرو؟
وجوابها: لا، أو نعم.

والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا: نسبة القيام إلى واحد من المذكورين، أو عدم النسبة إليه، فالمعنى في جميع ذلك: علمت هذا الذي يُشكُّ فيه فيستفهم عنه.

ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه: لا، أو، نعم، بعد فعل القلب، استدلالاً بأن مضمون الجملة الاستفهامية، لا يصح أن يكون متعلقاً للعلم إلا بتأويل، وهو أن يقال: متعلقه: ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بأم، وبأسماء الاستفهام: شيء معين منسوب إليه الحكم المذكور في الاستفهام، فمعنى علمت أزيد قائم أم عمرو؟ علمت أحدهما بعينه على صفة القيام، لأنه هو الذي يقال في جوابه، [وذلك لأن جوابه] ^(١) إماماً: زيد، أي زيد قائم، وإماماً عمرو.

وأما إذا قلت: علمت هل زيد قائم، فليس جوابه نسبة القيام إلى زيد أو نفيها، حتى يقال: إن العلم يتعلق بتلك النسبة أو نفيها، وإنما جوابه: نعم، أو، لا، وليس فيه النسبة، والعلم لا يتعلق إلا بالنسبة.

والجواب عما قالوا: أنا لا نسلم أولاً أن مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقاً للعلم، بلى، مضمون / استفهام المتكلم لا يصح أن يكون متعلقاً للعلم، للتناقض المذكور. [في نحو: علمت أيهم قام] ^(٢) ولو سلّمنا ذلك قلنا: إن «نعم» أو «لا»، في الجواب متضمن أيضاً لمعنى النسبة ونفيها، لأن المعنى: بلى زيد قائم، وما زيد بقائم، فحصل المقصود أي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب، وهو المصحح لتعلق العلم.

ثم اعلم أن جميع أدوات الاستفهام، ترد على الوجه المذكور، أي لمجرد الاستفهام، لا لا استفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ١٦٥/٤.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط.

على الآخر، لتبيين المشكوك فيه، نحو: شككت: أزيد في الدار أم عمرو، ونسيت، أو ترددت: أأقوم أم أقعد؛ كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم، كعلمت، وتبينت، ودريت، وبعد كل فعل يُطلب به العلم، كفكرت، وامتحنت، وبلوت، وسألت، واستفهمت، وجميع أفعال الحواس الخمس، كلمست، وأبصرت، ونظرت، واستمعت، وشممت، وذقت؛ تقول: فكرت: أزيد يأتيني أم عمرو؟.

وقد يُضمَرُ الدال على التفكير، كقوله تعالى: ﴿يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ﴾^(١)، أي متفكراً، أيُمسكه أم يدسه. وفي نهج البلاغة: «يتخالسان أنفسهما: أيهما يسقي صاحبه كأس المنون»، أي: متفكرين: أيهما يسقي؟ ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو لتر جيع أحد المجوزين على الآخر.

وجوز يونس، تعليق جميع الأفعال، نحو: ضربت أيهم في الدار، وقتلت أيهم في البيت، وقد مضى ذلك في باب الموصولات.

ويجوز في نحو: سألتك هل زيد قائم؟ واستفهمت: أقام زيد؟ أن ينوي بعده القول، والجملة مفعول لذلك المنوي، على ما هو مذهب البصريين، أو يضمن السؤال معنى القول، فيلحق به في الحكاية بعده، على ما هو مذهب الكوفيين، كما يجيء بعد، من مذهب الفريقين.

فتقول: الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب، وهي: إما في موضع مفعول ينصب بنزع الخافض، وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك، نحو: شككت أزيد في الدار أم عمرو، أي: شككت في هذا الأمر؛ أو في موضع مفعول تعدى إليه الفعل بنفسه، إما لاقتضاء الفعل إياه وضعاً، وإما لتضمن الفعل ما يقتضيه؛ والأول: صريح العلم والمعرفة، وهذا الفعل إما أن يطلب مفعولاً واحداً، نحو: عرفت هل زيد في الدار، فالجملة^(٢) المعلق عنها في موضع مفعوله، أي عرفت هذا الأمر.

(٢) في ط: «في الجملة» بدل: «فالجملة» تحريف.

(١) النحل/٥٩.

وإمّا أن يطلب أكثر، فتكون تلك الجملة، إمّا في مقام المفعول الأول والثاني، نحو: علمت هل زيد في الدار، أو في مقام الثاني والثالث نحو: أعلمتكم هل زيد في الدار، أو في مقام الثاني وحده نحو: علمت زيدا أبو من هو، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾^(١)، فإن «أدرى» يتعدى إلى مفعولين، كأدريتك الحق، وإن كان بمعنى أعلم؛ أو في مقام الثالث وحده، نحو: أعلمتكم زيدا، أبو من هو.

وأما الثاني، أي المتضمن لمعنى العلم، فهو كل فعل ذكرنا أنه مما يُطلب به العلم، نحو: فكرت هل زيد في الدار، فإن «فكر» لازم وضعاً لكن يتعدى إلى مفعول لتضمينه معنى «تعرف»، أي: تعرفت هذا الأمر، بالتفكير فيه.

وكذا قولك: انظر إليه: أقاتم هو أم قاعد؟ أي: تعرف هذا الحكم بالنظر إليه.

ورفع «زيد» في مثل: انظر، وسل، وزيد أبو من هو، لكونه بمعنى: انظر وسل أبو من زيد: أهون من رفعه في نحو: أعلم زيد أبو من هو، لأن انظر الذي بمعنى تفكر، وسل، الذي بمعنى: سل الناس، لا ينصبان زيدا، لو سلطتهما عليه، كما ينصبه «اعلم»، إذا سلطته عليه.

وكذا الحكم إن كان/ الفعل المطلوب به العلم متعدياً بالوضع، تُعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه، ثم تجميء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرف، نحو: امتحنت زيدا: هل هو كريم، أي تعرفت كرمه بامتحانه، وأبصرت زيدا: هل هو في الدار، أي: تعرفت كونه في الدار بإبصاره، وكذا قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾^(٢)، أي يتعرفون^(٣) وقت إرسائها بسؤالك عنها، وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في: عمرك الله، إن الكاف مفعول أصل الفعل: والله مفعول الفعل المضمّن الله.

٢٨٥ / ٢

(١) الانفطار / ١٧ .

(٢) النزاعات / ٤٢ .

(٣) في ب فقط ١٦٧/٤ : «يتربون» بدل : «يتعرفون» .

وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلاً مما قبلها، نحو: شككت في زيد هل هو قائم، أو، لا، أي: شككت في قيامه، فهي في محل الجرّ، وتقول: عرفتك الحال: أزيد في الدار أم عمرو، فهي في محل النصب بدل من «الحال»، وكذا: عرفت زيدا أبو من هو: الجملة فيه بدل من «زيداً».

هذا، وقد أوجب الأخفش: إن زيدا لظننت أخوه قائم، قال: وإنما لم يجز: لظننت أخاه قائماً، لأن اللام للابتداء، فلا تدخل على الماضي كما يجيء في باب «إن»، فهي في التقدير داخلة على «أخوه»، كأنك قلت: ظننت لأخوه قائم.

وأما الإلغاء والتعليق في: أعلم وأرى، عن المفعولين الأخيرين فالظاهر، كما ذهب إليه ابن مالك^(١) أنه يجوز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما كما جاء ذلك في علم ورأي، تقول: أعلمتك لزيداً منطلق، وأزيد قائم أم عمرو، وما زيد قائماً، وزيداً أعلمتك قائم، وزيد قائم^(٢) أعلمتك.

وكذا الحكم إذا بنيت باب أعلم لما لم يسم فاعله، نحو: أعلمت ما زيد قائماً، وزيد أعلمت قائم^(٣).

وقال الأندلسي: الذي أعوّل عليه: امتناع التعليق والإلغاء بالنسبة إليهما. وفي بعض نسخ الجزولية، ما يدل على أنك إذا بنيت الفعل للفاعل امتنع إلغاؤه وتعليقه، وإذا بنيته للمفعول جاز.

والذي أرى، أنه لا منع من الإلغاء والتعليق سواء بني الفعل للفاعل أو للمفعول.

وقال ابن جعفر: لو ألغيت فقلت: زيد أعلمتك قائم، أو علّقت فقلت: أعلمتك لزيداً قائم، لحصل الإلغاء والإعمال في حالة واحدة ما لأنه لا بد من إعماله في المفعول الأول.

(١) في ظ: «المالكي» مكان: «ابن مالك».

(٢) في ط: «قائماً» مكان: «قائم».

(٣) في ط: «قائماً مكان: «قائم».

وكذا يحصل التعليق والإعمال في حالة واحدة.

وليس ما قال بشيء، لأن إعماله بالنسبة إلى شيء، وإلغاءه أو تعليقه بالنسبة إلى شيء آخر، فهو مثل: زيدٌ علمت قائم، أعملته في الفاعل وألغيته عن المفعول.

وكذا في: علمت لزيد قائم: أعملته في الفاعل وعلقته عن المفعول.

وأيضاً المَعْمَلُ معنى الهمزة، أي التصيير والملغى أو المعلق: أصل عَلِمَ، فالملغى غير المَعْمَلِ.

واعلم أنه لا خلاف في أنه لا يُلغى ولا يعلق عن المفعول الأول إذ هو كأول مفعولي أعطيت.

قوله: «ومنها أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد».

هذه الأفعال المذكورة في متن الكافية.

ولفظ «هَبْ» بمعنى: احسب، ورأى، الحلمية، يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متَّحدَيِ المعنى نحو: علمتني قائماً، وقال تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْرَبُ خَمْرًا﴾^(١).

وكذا إن كان أحدهما بعض الآخر، نحو [قولهم]^(٢) رأيتنا مع رسول الله ﷺ، و: رأيتماك تقول كذا.

وقد يجري مجراها «رأى» البصريّة، حملاً على «رأى» القلبية، وكذا: عَدِمَ، وَفَقَدَ حملاً على وَجَدَ، لأنهما ضدّاه في أصل الوضع.

وإنما لم يجز^(٣) ذلك في غير الأفعال المذكورة، لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً والمفعول به متأثر منه، وأصل المؤثر أن يغيّر المتأثر، فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظاً، فلذا لا تقول [في المظهر]^(٤) ضرب زيدٌ / زيداً، وأنت تريد:

(١) يوسف / ٣٦.

(٢) كلمة: «قولهم» سقطت من ب ١٦٩/٤.

(٣) في ظ: «وإنما لم يجز اتحاد الفاعل والمفعول ضميرين متصلين» في غير الأفعال إلخ.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط، وب ١٧٠ / ٤.

ضرب زيد نفسه، فلم يقولوا: ضربتني، ولا ضربتنا، وإن تخالفا لفظاً، لا تحادهما معنى، ولا تفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميراً متصلاً.

فُقصد، مع اتحادهما معنى: تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان، فمن ثم قالوا: ضرب زيد نفسه، لأنه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره، لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه، مُظهرين، متغايرين في الظاهر.

وأما أفعال القلوب، فإن المفعول به فيها، ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى؛ فجاز اتفاقهما لفظاً، لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به، والقياس جواز: ظن زيد زيداً قائماً، أي نفسه.

وأما إن كان أحدهما منفصلاً والآخر متصلاً، فيجوز في غير أفعال القلوب، أيضاً، سواء وقع المنفصل بعد «إلا» أو معناها، أو لم يقع، نحو: ما ضربت إلا إياك و: إنما نقتل إيانا، وإياك فاضرب، وما ضربك إلا أنت.

وأما إن كان الفاعل والمفعول متحدين معنى، وأحدهما ضمير متصل والآخر ظاهر، نحو: زيداً ظن قائماً، وظنه زيد قائماً، لم يجز المثال الأول مطلقاً، وجاز الثاني في أفعال القلوب خاصة.

وإن كان الضمير منفصلاً، جاز مطلقاً، وقد تقدم جميع ذلك بعلمته في المنصوب على شريطة التفسير.

هذا ما ذكره المصنف من خواص أفعال القلوب.

ومن خواصها، أيضاً، جواز دخول «أن» المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين، نحو: علمت أن زيداً قائم، ولا يجوز: أعطيت أن زيداً درهم، وذلك لأن مفعولها في الحقيقة، - على ما تقدم غير مرة، - هو مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ، و«أن» المفتوحة موضوعة لهذا المعنى، فنقول:

إذا دخلت أفعال القلوب على «أنَّ» المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي، ويكثر ذلك إن كان ذلك الفعل مما يقلُّ نصبه لمفعول واحد، نصباً صريحاً، كحسبت، وخلصت، وظننت، لأنها لا تطلب في ظاهر الاستعمال إلا مسنداً ومسنداً إليه، سواء نصبتهما، كما في: حسبت زيداً قائماً، أو لم تنصبهما نحو: حسبت أن زيداً قائم، إذ مقصود الجزأين المنصوبين هو المصرح به في الجزأين المصدرين بأن.

هذا مذهب سيويه، أعني أن «أنَّ» مع اسمها وخبرها، مفعول ظنٍّ، ولا مفعول له آخر مقدرًا. والأخفش يجعل «أنَّ» مع جزأها في مقام المفعول الأول ويقدر الثاني، أي: علمت أن زيداً قائم حاصلًا، أي: قيام زيد حاصلًا؛ ولا حاجة إلى ذلك، كما بينا، ولو كان مقدرًا لجاز إظهاره، إذ لم يسدَّ مسدَّه شيء حتى يكون واجب الإضمار.

ولا نقول: إن «أنَّ» مع جزأها [ساد مسدَّ اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لأن أن المفتوحة مع جزئها]^(١) في تقدير اسم مفرد في جميع المواضع، كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل، فكيف تكون في تقدير اسمين؟ بل الأولى أن يقال: إن الاسمين المنصوبين نحو: علمت زيداً قائماً سادان مسدَّ «أنَّ» مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتهما، إذ هما بتقدير المصدر بلا آلة مصدرية كما كان الكلام مع «أنَّ» بتقدير المصدر^(٢).

هذا آخر الكلام في أفعال القلوب.



(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤ / ١٧١.

(٢) في: «بتقدير المصدر لكونها أداة المصدر».

[ما ينصب الجزأين من غير أفعال القلوب]

وأما غير أفعال القلوب مما ينب جزأي الجملة بتقدير المصدر^(١)، فهو: صير وما رادفها من: جعل، وهب غير متصرف، ورد، وترك، وتخذ واتخذ و: أكان.

وأصل الباب: صير، ومفعولاه في الحقيقة، هما اسم وخبر لصار في الأصل، إذ منزلة صيرت زيداً قائماً من / : صار زيد قائماً، كمنزلة: أحفرت زيداً النهر من: ٢٨٧/٢ حفر زيداً النهر؛ فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معاً بلا قرينة، وجوازه معها، كحال مفعولي علمت، يقال: جعلت زيداً كريماً، فتقول: بل أنا جعلت، وأما بلا قرينة فلا يجوز ذلك، إذ كل إنسان لا يخلو من تصيير شيء شيئاً في الأغلب، فلا فائدة في ذكر الفعل وحده، كما قلنا في: علمت وظننت.

وكذا لا يجوز حذف أحد المفعولين إلا قليلاً، لأن مضمونهما هو المفعول لصير، كما كان مضمونهما فاعل صار.

وكان القياس، بناءً على أن المفعولين في تقدير المصدر: جواز تصديرهما بأن، كما في مفعولي علمت، إلا أنه روعي أصلهما حين كانا اسماً وخبراً لصار، فإنهما لا يُصدران، إذأبها، كما ذكرنا في أول هذا الباب.

وأما إلغاء صير ومرادفاتهما وتعليقها، فلم يأتيا، كما أتيا في أفعال القلوب، لأن ذلك فيها، لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوي، إذ هي أفعال باطنة، بخلاف التصيير، فإنه يظهر أثره في الأغلب، كجعله غنياً فهو أمر ظاهر للعيون، إذ هو إحداث الشيء بعد أن لم يكن.

ومرادفات «صير» قد تخرج من هذا الباب، وذلك إذا لم تكن بمعناه، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(١)، أي: خلق؛ وهب، أي أعطى، ورده أي جعله راجعاً وترك، أي خلّى، وتخذ واتخذ، أي أخذ.

وأما «أكان»، فهو قليل الاستعمال، لكنه لا يجيء إلا بمعنى «صير»، وذلك لما ذكرنا أن معنى صار: كان بعد أن لم يكن، ومعنى «أكان»: جعله كائناً، فحصل

(٢) الأفعال / ١.

(١) في ظ: «المفرد» مكان: «المصدر».

من الهمزة معنى نقل غير الكائن إلى الكون وهو معنى التصيير، ولم يستعمل «كُونٌ» متعدياً إلى مفعولين.

وقد جعل بعضهم «ضَرَبَ» مع «المَثَلُ» بمعنى «صَيَّرَ»، كقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾^(١)، ونحو ذلك، وإليه ذهب الأندلسي، فيكون «مَثَلًا» مفعولاً ثانياً، و«عبدًا» هو الأول، أي جعله مثلاً، أو صاغه مثلاً، من ضرب الخاتم واللبن^(٢).

ويجوز أن يقال معنى: ضرب مثلاً، أي: بين، فهو متعدٍ إلى واحد، والمنصوب بعده: عطف بيان.

وقال ابن درستويه: يلحق غادر بصير، كما ألحق به «تَرَكَ» الذي بمعناه، نحو: غادرته صريعاً.

وإذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالاً، ويكون «غادر» بمعنى خَلَّفَ و خَلَّى .
وأما إذا كان معرفة كما في قولك.

* غادرته جزر السباع*^(٣)

=٩٠٠

فإلحاق: غادر» بـ «صير» هو الظاهر.

★★★

(١) النحل / ٧٥ . (٢) في ب فقط ٤ / ١٧٣ : «والطين» مكان : «واللبن» .

(٣) هو الشاهد الثامن عشر بعد السبعمائة في الخزانة .

واستشهد به على أن «غادر» ملحق بصير في المعنى والعمل، إذا كان ثاني المنصوبين معرفة كما في البيت والشاهد من معلقة عنترة، والبيت بتمامه:

غادرته جزر السباع ينشئه ما بين قلة رأسه والمعصم

وفي الخزانة: «جزر السباع»: الجزر جمع جزرة بفتح الجيم والزاي، وهى الشاة أو الناقة تنحر وتذبح أى تركته لحما للسباع، والنَّوْشُ: التناول وكان الوجه أن يقول: ما بين قلة رأسه والقدم، فلم يمكنه للقفية ويحتمل أنه استعار المعصم لما فوق القدم من الساق لتقاربهما فى الحلقة. وفى هامش الخزانة المحققة علق استاذنا المرحوم عبدالسلام هارون على الشاهد بقوله: «ولم أجد من استشهد به فى النحو غيره» أى غير الرضى .

[سمع وقال]

ومما ينصب المبتدأ والخبر، غير أفعال القلوب، ومن غير مرادفات «صير»: سَمِعَ، المعلقُ بَعَيْنَ، نحو سمعتك تقول كذا، ومفعوله: مضمون الجملة، أي سمعت قولك، ويجوز تصدير الجملة بأنَّ، نحو: سمعت أنك تقول.

قالوا: وإذا عمل في المبتدأ والخبر، لم يكن الخبر إلا فعلاً دالاً على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا، أو تتكلم.

وأنا لا أرى منعاً من نحو: سمعتك تمشي، لجواز سمعت أنك تمشي، اتفاقاً؛ قال:

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فقلت لصيِّدٍ انتجعي بلائاً^(١)

٩٠١ =

بنصب الناس، وقد روي برفعه، على حكاية الجملة.

ومما يدخل على المبتدأ والخبر، القول، وما يتصرف منه، والأصل في استعماله: أن يقع بعده اللفظ المحكي: إمَّا الذي مضى ذكره قبل، نحو: قلت زيد قائم؛ أو الذي هو واقع في الحال، نحو: أقول الآن: زيد قائم؛ فينبغي أن تكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفظاً بها بلفظ آخر في غير هذا الكلام، وإلا، لم يكن حكاية؛ أو الذي يقع بعده نحو: أقول غداً: زيد قائم، أو: قل: زيد قائم.

(١) هو الشاهد التاسع عشر بعد السبعمئة في الخزانة

واستشهد به على أن الفعل التالي لاسم العين بعد سمع يجوز ألا يكون بمعنى النطق كما في البيت، فإن الانتجاع: التردد في طلب الماء والعشب وليس قولاً، والمسموع مطلق الصوت سواء كان قولاً أو حركة، فإن المشى فيه صوت تحريك الأقدام، وكذا الانتجاع وهو طلب النجعة، وهي مكان المطر إذا أجذبوا. والطلب إما بالسؤال وهو قول أو بالتردد ذهاباً ومجيئاً، وفيه حركات مسموعة. والشاهد لدى الرمة، ديوانه/ ٥٢٨، من قصيدة مطلعها:

أراح فريق جيرتك الجمالاً كأنهم يريدون احتمالاً

من شواهد: المقتضب ٤/ ١٠، والكامل للمبرد/ ٥٦٨، والجمل للزجاجي/ ٣٢٩. وسر الصناعة/ ٢٣٢، والتصريح ٢/ ٢٨٢، والأشمونى ٤/ ٩٣، واللسان: صدح، وتجمع.

٢٨٨/٢ واللفظ الواقع بعده إما مفرد أو جملة، والجملة أكثر وقوعاً، والمقصود/ من الجملة الواقعة بعده: إيراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام، لا مجرداً، بل: مع المعنى [فمن حيث مراعاة اللفظ^١ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون إلا مفرداً]^(١) نحو: قيل زيد قائم، أي: قيل هذا اللفظ، ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الأصل، جاز أن يُغَيَّر اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغيَّر إليه بالمعنى الذي فهم من الأصل، لأنه ربما يتعسر أداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين، فجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك أيضاً، كالباري تعالى، وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ، يجب ألا يعمل القول في شيء آخر من أجزاء الجملة إجراءً لمثل هذه الجملة مجرى أصلها أي المحكية بأعيان ألفاظها، فعلى هذا، لك أن تقول حكاية عمّن قال: زيد قائم، قال فلان قام زيد. ولهذا نرى الكتاب العزيز، يُقَصُّ فيه عن الأمم المختلفة الألسنة، باللسان العربي.

وتقول: قال زيد: أنا قائم، وقلت لعمرؤ: أنت بخيل رعاية للفظ المحكي.

ويجوز: قال زيد هو قائم، وقلت لعمرؤ: هو بخيل، بالمعنى الأول، اعتباراً بحكاية الحال، فإن زيدا، وعمرأ في حال الحكاية غائبان.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾^(٢) والأول أكثر استعمالاً.

وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول، قال تعالى: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾^(٣)، و: «لنبيئته»^{بفتح} بالياء، والنون^(٤).

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ١٧٤/٤.

(٢) الأحقاف/ ١١.

(٣) النمل/ ٤٩.

(٤) النص المصحفي القراءة بالنون، وقرأ بالياء مجاهد - ابن وثاب - طلحة - الأعمش - حميد. انظر

قراءة رقم ٦٣٣٥ في معجم القراءات.

وهذه الجملة المحكية منصوبه الموضع بكونها مفعولاً بها، لا مفعولاً مطلقاً، على ما وهم المصنف كما تقدم في باب أعلم وأرى، وذلك لأن معنى قلت: زيد قائم: قلت هذا اللفظ فهو مقول، وقد تقدم أن آية المفعول به: أن يُطلق عليه اسم المفعول، كما تقول: ضربت زيداً فهو مضروب، ولا تقول ضربت ضرباً فالضرب مضروب؛ وكذا تقول: أنا قائلُ زيدٍ قائمٌ، بالإضافة، والفاعل لا يضاف إلى مصدره، فلا يقال: زيد ضاربُ الضرب القوي.

والذي أوهم المصنف، قولهم: إن معنى قلت زيدٌ قائم: قلت هذا القول، وذهل عن أن القول يطلق على المقول.

فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به، قلنا يجوز عطف المفرد عليها، منصوباً، نحو: قلت: إما زيد قائم أو لفظاً آخر مثله.

وقد يقع المفرد بعد القول، على خمسة أوجه:

أحدها: أن يكون مؤدياً معنى الجملة فقط، ويعتبر ذلك بأن تجعل مكان ذلك المفرد جملة، ثم تحمل ذلك المفرد على تلك الجملة، كما تقول، مثلاً: قلت كلاماً حقاً، أو باطلاً أو صادقاً^(١)، أو كلاماً حسناً، إذا قلت: زيد قائم ثم تقول: زيد قائم كلامٌ حقٌّ، أو باطلٌ أو كلامٌ حسنٌ.

وثانيها: أن يعبر به عن المفرد لا غير، نحو قلت كلمة، أو لفظة عبارة عن زيد، ويعتبر ذلك بأن يقع خبراً عن اللفظ المفرد، نحو: زيد كلمة أو لفظ.

وثالثها: أن يكون لفظاً يصلح لأن يعبر به عن المفرد، وعن الجملة، نحو: قلت لفظاً، فإنك تقول: زيد لفظ، وزيد قائم لفظ، فتنتصب هذه الثلاثة، لأنها ليست أعيان اللفظ المحكي حتى تراعى، وليست، أيضاً، جُملاً مغيراً لفظها اعتماداً على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى أصلها.

(١) في ب فقط ١٧٦/٤: «أو صدقاً» بدل: «صادقاً».

ورابعها: مفرد غير معبر به، لا عن جملة ولا عن مفرد، بل المراد به: نفس ذلك اللفظ بعينه، فيجب حكايته، ورعاية إعرابه، نحو: قال فلان: زيد، إذا تكلم بزيد مرفوعاً [وأما بناؤه فهل يراعى أو، لا؛ ذكرناه في باب العلم] (١).

وخامسها: مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد، ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ، فيجب أن يقدر معه ما يكون به جملة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ سَلَامٌ قَوْمٍ / مُنْكَرُونَ﴾ (٢)، أي: عليكم سلام، قال:

إذا أقبلت قلت دُباةً (٣) = ٩٠٢

أى هى دباة.

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ (٤)، يجوز أن يكون «سلاماً» المنصوب معبراً به عن الجملة، كما يقال فلان يُقرئك السلام، أي: سلام عليك، فيكون المنصوب فى: قالوا سلاماً بمعنى المرفوع فى قوله، قال سلامٌ؛ ويجوز أن يكون من القسم الأخير من الخمسة الأوجه، فيكون مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، أي: سلّمنا سلاماً، فيكون الجواب المرفوع، أعني قوله: قال سلام (٥)، أحسن منه على

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ. (٢) الذاريات/ ٢٥.

(٣) هو الشاهد العشرون بعد السبعمئة فى الخزانة

واستشهد به على أن «دُباة» ليست وحدها محكية بالقول، بل هى خير مبتدأ محذوف أى هى دباة، والمجموع هو المحكى. وعجزه:

من الحُضْر مغموسة فى الغُدْر

والبيت من قصيدة لا مرىء القيس فى وصف فرسه، وانظر ديوانه/ ١١٦ من قصيدة مطلعها:

أحار بن عمرو كانى خَمْرٌ وبعده على المرء ماياً تمر.

وذكر البغدادي: أن الدباة بضم الدال، وتشديد الموحدة هى القرع: الواحد دُباة، والجمع: دُباة، وأما شبهها بالدباة لدقة مقدمها، وفخامة مؤخرها.

من شواهد: مجالس العلماء/ ٩٥.

(٤) هود/ ٦٩.

(٥) فى ط فقط: قال سلاماً.

ما قال تعالى: ﴿فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾^(١) وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع، على ما مضى في باب المبتدأ.

ويلحق، عند الكوفيين بالقول، في الحكاية، ما في معناه، كقولك: ناديته: عَجَلٌ؛ وأخبرته: زيد قائم، قال:

تنادوا بالرحيلُ غداً وفي ترحالهم نفسى^(٢) = ٩٠٣

وعند البصريين، القول مقدر بعد مثل هذا الفعل، وليس ملحقاً به، وإضمار القول ليس بعزيز في الكتاب العزيز، فالتقدير: أخبرته وقلت: زيد قائم، وتنادوا بقولهم: الرحيلُ غداً، وكلا القولين قريب.

وتقول: ناديته سلامٌ، كما تقول: قلت سلام، والتأويل ذلك التأويل.

(١) النساء/ ٨٦.

(٢) هو الشاهد الحادى والعشرون بعد السبعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن جملة: «الرحيلُ غداً» من المبتدأ والخبر محكية بقول محذوف عند البصريين، والتقدير: تنادوا بقولهم: الرحيلُ غداً» وعند الكوفيين محكية بـ «تنادوا» فإنه يجوز عندهم الحكاية بما فى معنى القول، فإن تنادوا معناه: نادى كل منهم الآخر ورفع صوته بهذا اللفظ وهو: الرحيلُ غداً.

واستشهد به ابن جنى فى المحتسب ٢/ ٢٣٥، وعلق عليه بقوله:

«أجاز لى فيه أو علي «بحلب» سنة سبع وأربعين ثلاثة أضرب من الإعراب: بالرحيل- والرحيل، والرحيلُ: رفعاً ونصباً وجرّاً فمن رفع أو نصب، فقد فى الحكاية اللفظ المقول البتة، فكأنهم قالوا: الرحيلُ غداً، والرحيلُ غداً.

فأما الجرّ فعلى إعمال الباء فيه، وهو معنى ما قالوه.

ثم ذكر ابن جنى أن غداً لا يكون ظرفاً لقوله: تنادوا، لأن الفعل الماضى لا يعمل فى الزمان الآتى.

وإذا قال: تنادوا بالرحيلُ غداً، فتصب الرحيل، فإن «غداً» يجوز أن يكون ظرفاً لنفس الرحيل، فكأنهم قالوا: أجمعنا الرحيلُ غداً.

ويجوز أن يكون ظرفاً لفعل نصب الرحيل آخر، أى نحدث الرحيلُ غداً فأما أن يكون ظرفاً لتنادوا فمحال لما قدّمنا.

من شواهد المقرب ١/ ٢٩٣، والأشباه والنظائر رقم/ ٨٢٦، وسر الصناعة ١/ ٢٣٢.

وقد يحذف المحكيّ بعد القول لقيام القرينة، كما يسأل: مَنْ قال زيد قائم، فتقول: أنا قلت، كما يحذف القول ويبقى المحكي، كما في قوله:

جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط^(١)

=٩٠٤

واعلم أنه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد، ولا لفظ هناك، سواء كان ذلك الاعتقاد علماً أو ظناً، كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة؟، أي كيف تعتقد؟، فيلحق بالظن في نصب المفعولين؛ وليس بمعنى الظن خلافاً لظاهر كلام سيبويه، وبعض المتأخرين.

قال المصنف والأندلسي: لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم، وقد يقال: كيف تقول زيداً قائماً، فتجيب: أعلمه قائماً بالسيف، فهو، إذاً بمعنى الاعتقاد علماً كان أو ظناً.

وجواز إلحاقه بالظن مطلقاً: لغة سليم.

وأكثر العرب لا يجوز هذا الإلحاق إلا بشرط كون الفعل مضارعاً مخاطباً.

وقال الأندلسي: منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة.

وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب، فيجوز نحو: أيقول زيدٌ: عمراً قائماً على ما قال ابن جعفر.

ولابدّ عند الأكثر في الإلحاق من شرط تقدم استفهام متصل، نحو: أتقول زيداً قائماً؟ أو منفصل بظرف، نحو: أقدّامك تقول زيداً جالساً؟ و: أبالسوط تقول زيداً ضارباً؟ أو بأحد المعمولين كقوله:

أجهلاً تقولُ بنى لؤيٍّ لعمرُ أبيك أم متجاهلينا^(٢)

=٩٠٥

(١) هو الشاهد السادس والتسعون في الخزانة، وسبق ذكره رقم ١٠٢.

واستشهد به على أن جملة: هل رأيت الذئب قط محكية بقول محذوف، تقديره: بمذق مقول فيه: هل رأيت إلخ.

(٢) هو الشاهد الثاني والعشرون بعد السبعمئة في الخزانة.

فإن نقص بعض الشرائط، رجع إلى الحكاية على لغة الأكثر، كما ذكرنا. وتجوز الحكاية عندهم مع استيفاء الشروط.

قوله: «ولبعضها معنى آخر»، بل لكلها، فإن «حسبت» بمعنى صرت أحسب، وهو الذي في شعره شقرة، وخلت أي صرت ذا خال، أي خيلاء وزعمت به أي كفلت.

وهذه الثلاثة بهذه المعاني تكون لازمة.

قوله: «وعلمت بمعنى عرفت، ووجدت بمعنى أصبت»، قد ذكرنا أنه إذا تعدى علمت، ووجدت، إلى مفعولين، فإنهما بمعنى عرفت / وأصبت، أيضاً، إلا أن ٢٩٠ / ٢ المعروف، والمصاب، مضمون الجملة، ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال؛ فعرفت، وأصبت، مع كونهما بمعنى علمت، ووجدت، لا ينصبان المفعولين^(١).



= واستشهد به على أنه فصل بالمفعول الثاني بين الهمزة وبين تقول

والشاهد للكميّ بن زيد.

وقال البغدادي: قال ابن المستوفى: أنشده سيويه للكميّ ولم أره في ديوانه.

والذي في ديوانه.

أنوأماً تقول بني لؤيَ لعمر أيبك أم متناومينا

عن الرأمي الكنانة لم يردها ولكن كاد غير مكايدينا

من شواهد: سيويه ٦٣/١، وابن عقيل ١٥٦/١، وأوضح المسالك رقم/ ١٩٨ والهمع والدرر رقم/ ٦٢٠.

وانظر المقتضب ٣٤٨/٢، وابن يعيش ٧٨/٧، وشذوو الذهب/ ٤٩٠، والعيني ٤٢٩/٢، والتصريح ٢٦٣/١.

(١) في ظ: «لا يستعملان استعمالهما في نصب المفعولين» بدل «لا ينصبان المفعولين».

[الأفعال الناقصة]

(ص): «الأفعال الناقصة: ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة وهي: كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وأض، وعاد، وغدا، وراح، وما زال وما فتئ وما انفك وما برح، وما دام، وليس. وقد جاء: ما جاءت حاجتك، وقعدت كأنها حربة تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر^(١) حكم معناها فترفع الأول وتنصب الثاني مثل كان زيداً قائماً».

(ش): إنما سميت ناقصة، لأنها لا تتم بالمرفوع كلاً، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاً بالمرفوع دون المنصوب.

وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر، ليس بشيء؛ لأن «كان» في نحو: كان زيد قائماً، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام أى حصوله، فجيء أولاً بلفظ دال على حصول ما، ثم عيّن بالخبر: ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً، ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن، - على ما مرّ في بابها - مع فائدة أخرى ههنا، وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد، ولو قلنا: قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معاً، ف«كان» يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في «كان»، لكن دلالة «كان» على الحدث المطلق أي الكون: وضعيّة، ودلالة الخبر - على الزمان المطلق: عقلية.

وأما سائر الأفعال الناقصة، نحو: صار، الدال على الانتقال، وأصبح، الدال على الكون في الصباح، أو الانتقال، ومثله أخواته، وما دام الدال على معنى الكون الدائم، وما زال، الدال على الاستمرار وكذا أخواته، وليس، الدال على الانتفاء: فدلالته على حدث معين لا يدل عليه الخبر: في غاية الظهور؛ فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه؟

(١) في ط: «الخبر» بالياء، تحريف.

قوله: «ما وضع لتقرير الفاعل على صفة»، كان ينبغي أن يقيّد الصفة فيقول: على صفة غير مصدره، فإن «زيد» في ضرب زيد، أيضاً، متصف بصفة الضرب. وكذا جميع الأفعال التامة، وأما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة، متصفة بمصادر الناقصة، فمعنى كان زيد قائماً: أن زيداً متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود، ومعنى صار زيد غنياً: أن زيداً متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل.

قوله «لتقرير الفاعل على صفة»، أي جعله وتثبيته عليها.

قوله: «كان، وصار، إلى آخرها»، لم يذكر سيبويه منها سوى «كان»، و«صار» و«مادام» و«ليس»؛ ثم قال: وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر؛ والظاهر أنها غير محصورة. وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة، كما تقول: تتم التسعة بهذا عشرة، أي تصير عشرة تامة، وكمل زيد عالماً، أي صار عالماً كاملاً، قال تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾^(١)، أي صار مثل بشر، ونحو ذلك.

وقد زيد على عدد الأفعال التي ذكرها المصنف، ونقص منه، فالذي زيد من مرادفات «صار»: آل، ورجع وحرار^(٢)، وارتد؛ كانت كلها في الأصل بمعنى «رجع» تاماً، وكذا: استحال وتحوّل، فإنهما كانا في الأصل بمعنى: / انتقل؛ وكذا ٢٩١/٢ كان أصل «صار»؛ فكان حق جميعها أن تستعمل تامة فتتعدى إلى ما هو مصدر لخبرها بإلى، إن عُدّيت، نحو: صار إلى الغنى، ثم ضُمَّت كلها معنى: كان بعد أن لم يكن، لأن الشخص إذا رجع إلى الفعل وانتقل إليه، فذلك الفعل يصير كائناً بعد أن لم يكن، ففاعلها في الحقيقة، بعد صيرورتها ناقصة: مصدر خبرها مضافاً

(١) مريم/ ١٧.

(٢) في ط وب ١٨٣/٤، «وحوال»، باللام تحريف صوابه من المخطوطات وكتب النحو، والدليل على أنه «حار» بالراء قول البيد:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رماداً إذ هو ساطع.

انظر الهمع والدرر رقم ٣٦٤، والأشموني ٢٢٩/١، وديوان لبيد/ ١٦٩.

إلى اسمها، إذ معنى جميعها ناقصةً: كان بعد أن لم يكن، وذلك المصدر هو الكائن بعد أن لم يكن، وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لأنه الراجع والمتقل.

ويجوز استعمال «صار» ومرادفاتنا تامة على الأصل، قال:

فصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُهَا وَرُضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَى إِذْلالاً^(١) =٩٠٦
وقال:

أَيَقَنْتُ أُنَى لَا مَحَا لَّةَ، حَيْثُ صَارَ الْقَوْمُ صَائِرًا^(٢) =٩٠٧
أى مكان انتقال القوم منتقل.

(١) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد السبعائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن «صار» تامة، و«نا» فاعلها، أى رجعنا وانتقلنا، ويقال: صار الأمر إلى كذا، أى رجع.

«والحسنى»: إما اسم مصدر بمعنى الإحسان، وإما صيغة مؤنث أحسن، أى إلى الحالة الحسنى. والشاهد لامرئ القيس، من قصيدة طويلة لامية، مطلعها.

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالى وهل يعين من كان فى العَصْرِ الخالى

من شواهد: المحتسب ٢/ ٢٦٠.

وانظر ديوان امرئ القيس/ ٣٢، وتفسير القرطبي ٤/ ٦٩.

(٢) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد السبعائة فى الخزنة واستشهد به على أن «صار» فيه تامة، أى أيقنت أنى منتقل حيث انتقل القوم، و«صار» بمعنى انتقل. والشاهد لقس بن ساعدة من أبيات منها:

فى الذاهبين الأولي ن من القرون لنا بصائر

لمّا رأيت موارداً للموت ليس لها مصادر

ورأيت قومي نحوها يمضى الأصاغر والأكابر

لا يرجع الماضى إلى ولا من الباقين غابر

أيقنت أنى.. الخ

انظر البيان والنيين ١/ ٣٠٩.

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾^(١). ولا بدَّ في التامة أن يليها لفظة على، وإلى، ظاهرين أو مقدرين، لأن الرجوع والانتقال من الأمور النسبية، لا يفهم من دون المنتقل عنه، والمنتقل إليه.

وليس إلحاق مثل هذه الأفعال، بصار، قياساً، بل سماعاً^(٢)، ألا ترى أن نحو؛ انتقل، لا يلحق به، مع أنه بمعنى «تحول».

وكذا، زيد على «ما زال»، من مرادفاتنا^(٣): ما فتىء، وما أفتأ، وما انفك، وما ونى، وما رام، من رام يريم، أي: برح.

وأصل مازال، وما برح، وما فتىء وما فتأ، وما انفك: أن تكون تامة بمعنى: ما انفصل، فتعدى بمن إلى ما هو الآن مصدر خبرها، فيقال في موضع مازال زيد عالماً: مازال زيد من العلم، أي: ما انفصل منه، لكنها جعلت بمعنى: كان دائماً، فنصبت الخبر نصب «كان»، وإنما جعلت بمعناه، لأنه إذا لم ينفصل شخص عن فعل، كان فاعلاً له دائماً.

وكذا أصل «برح» و «دام»، أن يكونا تامين، بمعنى: زال عن مكانه، فيتعديان بأنفسهما، وبمن، نحو: برحت بابك ومن بابك، ورمتُ بابك ومن بابك؛ وأصل «ونى»: قصر، فكان الأصل أن يتعدى بفي نحو: ما ونى زيد في القيام، فجعل الثلاثة بمعنى: كان دائماً، لأنه إذا كان لا ينفصل عن الفعل، ولا يقصر فيه، يكون فاعلاً له دائماً.

وإنما أفاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت، لأن نفي النفي إثبات، وإذا قيِّدت نفي الشيء بزمان، وجب أن يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان، بخلاف الإثبات، فإنك إذا قيِّدت إثبات الشيء بزمان، لم يلزم استغراق الإثبات لذلك

(١) الانشقاق / ١٤.

(٢) في ب ٢٨٤/٤: «سماع» بالرفع.

(٣) في ط: «وكذا زيد على مرادفاتنا».

الزمان؛ إذا قلت، مثلاً، ضرب زيد، كفى في صدق هذا القول: وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمن الماضي.

وأما قولك: ما ضَرَبَ، فإنه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع أجزاء الزمن الماضي.

وذلك لأنهم أرادوا أن يكون النفي والإثبات المقيدان بزمن واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالإثبات مقيداً بوقوعه، أي وقوع النفي في جزء غير معين من أجزاء ذلك^(١) الزمان المخصوص، لم يكن يناقض ذلك الإثبات، إذ يمكن كون الجزء الذي يقيد الإثبات به غير الجزء الذي يقيد النفي به، فلا يتناقضان، فاكتفي في الإثبات بوقوعه مطلقاً، ولو مرة، وقصدوا في النفي الاستغراق، إذ استمرار الفعل، أصعب وأقل من استمرار الترك، فصار نحو: ضَرَبَ، وما ضَرَبَ، كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية، اللتين تناقض إحداهما الأخرى.

فتبين بهذا، أن النهي يفيد التكرار، على ما ذهب إليه أكثر الأصوليين، فحصل من هذا كله، أن نفي النفي يكون، أيضاً، دائماً، ونفي النفي يلزم منه الإثبات، فيلزم من نفي النفي إثبات دائم، وهو المقصود.

ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي، داخل عليه النفي، بمعنى: كان دائماً، بل ذلك/ موقوف على السماع، فلا يقال: ما انفصل أو ما فارق ضارباً، ولا يقال: ما زلت أميراً، بضم الزاي، ولا: ما أزول أميراً.

وما زال، الناقص: واوي، مضارعه: ما يزال، كخاف يخاف، فأما زال، يزول، وقولك: زاله يزيله أي فرقه، من الياء^(٢)، فتأمان.

وقد حكى سيويه وأبو الخطاب عن بعض العرب: ما زيل يفعل كذا، وكيد يفعل كذا، وأصلهما: زول وكود، فنقلوا كسرة الواو فيهما إلى ما قبلها وقلبت ياء، كما يفعل في المبني للمجهول في نحو: قيل، وهو خلاف القياس، والأكثر: ما زال، وما كاد.

(١) كلمة: «ذلك» سقطت من ب ١٨٥/٤.

(٢) في هامش ب ١٨٥/٤: «من الياء راجع إلى زاله يزيله».

وقد يُستعمل بعض هذه الأفعال المصدرية بما، للنفسى: تاماً، نحو: ما برح من موضعه، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾^(١)، وماونى في أمره، و: ما انفك من هذا الأمر.

وأماً: مازال، أو: لا يزال، وما فتىء، أو: فتأ، أو أفتأ، فلا يستعملان إلا ناقصين.

قال سيبويه: إن «به» في قولك: مازلت به حتى فعل: مفعول به، والأولى أن نقول هو الخبر، أي: مازلت معه.

ونقص ابن مالك^(٢) من أخوات أصبح: غداً، وراح، فقال: هما لا يكونان إلا تامين، وإن جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله:

غداً طاوياً يعارض الريح هافياً^(٣)

= ٩٠٨

(١) يوسف/ ٨٠.

(٢) في ظ: «الملكى».

(٣) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد السبعمئة في الخزانة واستشهد به على أن ابن مالك قال: «غدا» فعل تام يكتفى بفاعله، والمنصوب بعده حال كما في البيت والشاهد صدر، وعجزه:

يَخُوتُ بِأَذْنَابِ الشَّعَابِ وَيُعِيلُ

ووالشاهد من القصيدة المشهورة بلامية العرب للشنفرى وقبل الشاهد:

أديم مطال الجوع حتى أميته	وأضرب عنه الذكر صفحاً فاذهل
وأستفُّ تُرْبَ الْأَرْضِ كَيْ لَا يَرَى لَهُ	عنى من الطول امرؤ متطول
ولولا اجتناب الذّام لم يُلف مشرب	يعاش به إلا لدى وماكل
ولكن نفساً مرة لا تقيم بى	عنى الذّام إلا ريثما أتقول

و«هافياً»: يحتمل أن يكون من هفا الطائر بجناحيه، يهفو: أطفق وطار، ويحمل أن يكون من هفا الظبي يهفو: إذا اشتد عدوه، ومصدر الهفؤ على فعول، ويحتمل أن يكون من الهفو وهو الجوع.

و«يخوت»: أى يختل ويختلس، يقال: خات البازى، واختات: أى انقض على الصيد ليأخذه، والعسل والعسلان: الخبب، يقال: عسل ائذب يعسل عسلاً وعسلانا إذا عنتق وأسرع. انظر ديوان الشنفرى/ ٦٤.

أقول: إذا كان «غدا» بمعنى مَشَى فِي الْغَدَاةِ، كقوله تعالى: ﴿أَنْ اغْدُوا عَلَيَّ حَرِّكُمْ﴾^(١)، وراح بمعنى رجع فِي الرِّوَا ح وهو ما بعد الزوال إلى الليل. نحو: راح إلى بيته، فلا ريب في تمامهما، وأما نحو قوله:

يروح ويغدو داهناً يتكحلُّ^(٢)

=٩٠٩

فإن كانا بمعنى يدخل فِي الرِّوَا ح والغداة، فهما أيضاً تامَّان، والمنصوب بعدهما حال؛ وإن كانا بمعنى يكون فِي الغداة والرِّوَا ح فهما ناقصان، فلا منع، إذن، من كونهما ناقصين؛

[من الملحقات جاء وقعد]

ومن الملحقات: جاء، في: ما جاءت حاجتك، أي: ما كانت حاجتك؟، و «ما» استفهامية، وأنت الضمير الراجع إليه، لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثاً، كما في: مَنْ كانت أمك؟ ويروى برفع حاجتك على أنها اسم «جاءت» و «ما» خبرها.

وأوَّل مَنْ قال ذلك: الخوارج، قالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين جاء إليهم رسولاً من عليّ رضي الله عنه.

(١) القلم/ ٢٢.

(٢) هو الشاهد السادس والعشرون بعد السبعمئة في الخزانة واستشهد به على أن: «يروح ويغدو»، وإن كانا بمعنى. يدخل فِي الرِّوَا ح والغداة فهما تامَّان، والمنصوب حال.

وإن كانا بمعنى يكون فِي الرِّوَا ح والغداة فهما ناقصان.

والشاهد للشقري من لامية العرب.

وصدره:

ولا خالف داريّة متغزلٌ

وفي الخزانة: الخالف «بالحاء»: من لاخير فيه.

و«دارية»: هو المقيم في داره لايفارقه، والتاء للمبالغة و«المتغزل»: الذي يغازل النساء.

والمعنى: لست ممن يتشاغل بتطيب بدنه وثوبه أو يلازم زوجته فيكتسب من طيبها، وانظر: ديوان

ومنها «قَعَدَ» في قول الأعرابي: «أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة»، أي صارت.

قال الأندلسي: لا يتجاوز بهذين: أعني جاء، وقَعَدَ، الموضع الذي استعملتهما فيه العرب، وطَرَدَهُ بعضهم.

وقال المصنف، وأجاد: الأولى طرد جاء، في مثل: جاء البرُّ قفيزين، وقيل: هو حال، وليس بشيء، لأنه لا يُراد أن البرُّ جاد في حال كونه قفيزين، ولا معنى له، قال: وأما «قَعَدَ» فلا يطرد، وإن قلنا بالطرد فإنما يُطرد في مثل هذا الموضع الذي استعمل فيه أولاً، يعني قول الأعرابي؛ فلا يقال: قَعَدَ كاتباً، بمعنى صار، بل يقال: قَعَدَ كأنه سلطان، لكونه مثل: قعدت كأنها حربة.

قوله: «تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها»، وذلك لما قدمنا: أن مضمون الأفعال الناقصة صفة لمضمون خبرها.

قوله: «فترفع الأوّل وتنصب الثاني»، تسمية مرفوعها اسماً لها، أولى من تسميته فاعلاً لها، إذ الفاعل، كما ذكرنا، في الحقيقة: مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم [ولهذا لا تخذف أخبارها غالباً حذف خبرا المبتدأ لكون الفاعل مضمونها مضافاً إلى الاسم] (١) فكما لا يسمّى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولاً: فالقياس ألا يسمّى مرفوعها المشبه للفاعل فاعلاً، لكنهم سموه فاعلاً على القلة، ولم يسموا المنصوب مفعولاً لما مهدوا من أن كل فعل لا بد له من فاعل، وقد يستغنى عن المفعول.



(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/١٨٨.

[معنى كان وصار وغيرهما]

(ص): «فكان، تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضياً، دائماً أو منقطعاً وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشأن، وتكون تامةً بمعنى ثبت، وزائدة.

وصار، للانتقال، وأصبح وأمسى، وأضحى لاقتراب مضمون الجملة بأزمانها، وبمعنى صار، وتكون تامةً وظلّ وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما، وبمعنى صار وما زال وما فتىء وما انفك لاستمرار خبرها» لفاعله مُدُّ قبله.

ويلزمها النفي. وما دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها، ومن ثم احتاج إلى كلام لأنه ظرف. «وليس، لنفي مضمون الجملة حالاً وقيل مطلقاً».

(ش): «شرع يذكر معاني هذه الأفعال الناقصة، ويذكر، أيضاً، مجيء بعضها تاماً أو زائداً.

قال: فكان، تكون ناقصة بمعنيين: أحدهما: ثبوت خبرها مقروناً بالزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل الناقص، إما ماضياً، أو حالاً، أو استقبالياً، فكان، للماضي، ويكون للحال أو للاستقبال.

وذهب بعضهم إلى أن «كان» يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي، وشبهته قوله تعالى: «وكان الله سميعاً بصيراً»، وذهل عن أن الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعاً بصيراً، لا من لفظ «كان»، ألا ترى أنه يجوز: كان زيد نائماً نصف ساعة فاستيقظ، وإذا قلت: كان زيد ضارباً لم يفد الاستمرار.

وقول المصنف: دائماً أو منقطعاً: ردُّ على هذا القائل، يعني أنه يجيء دائماً، كما في الآية، ومنقطعاً كما في قولك: كان زيد قائماً، ولم يدل لفظ «كان» على أحد الأمرين، بل ذلك إلى القرينة.

والمعنى الثاني: أن يكون بمعنى «صار»، وهو قليل بالنسبة إلى المعنى الأول، قال:

٩١٠ = بتيهَاءَ قَفَّرَ وَالْمَطْيُ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يَبُوضُهَا^(١)

قوله: «ويكون فيها ضمير الشأن» أي يكون في «كان» الناقصة على أي معنى كانت من معنيها: ضمير الشأن مقدراً فيرتفع مبتدأ والخبر بعدها، منصوبة المحل، خبراً للكان.

وقال بعضهم: كان، المضمرة فيها الشأن تامة، فاعلها ذلك الضمير، أي: وقعت القصة، ثم فسرت القصة بالجملة، والأوَّلُ أُولِي، لأنه لم يثبت في كلام العرب ضمير شأن إلا مبتدأ في الحال، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢)، أو في الأصل كاسم «إن»، وأوَّلُ مفعولي ظننت، نحو: إنه زيد قائم، وظننته: زيد قائم.

وتكون تامة بمعنى «ثبت» وقد تقدم ما يرشدك إلى أن الناقصة أيضاً تامة في المعنى، وفاعلها مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، فوزانها وزان «علم» الناصبة لمفعول واحد، وعلم، الناصبة لمفعولين، فهما بمعنى واحد.

ونقل أن «كان» تجيء بمعنى: كَفَّلَ^(٣)، وَغَزَلَ^(٤).

قوله: «وزائدة»، اعلم أن «كان» تزداد غير مفيدة لشيء، إلا محض التأكيد، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب؛ كقوله:

(١) هو الشاهد السابع والعشرون بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن «كان» فيه بمعنى صار.

والتيهَاءُ: المفازة التي لا يهتدى منها، فعلاء من التيه وهو التحير يقال: تاه في الأرض يستيه تيهًا وتيهانًا أي ذهب متحيرًا، يصف المطي بسرعة السير كأنها بمنزلة قطا تركت بيوضاً صارت أفراخاً، فهي تمشي بسرعة إلى أفراخها.

والشاهد لابن أحمر، ديوانه/ ١١٩، من قصيدة مطلعها.

لعمري لئن حلت قتيبة بلدة شديداً بمال المقحمين عضيضها.

وفي هامش الديون: عضيضها: عضها. وهو مستعار من العض بالسنب. ومنه يقال: زمن عضوص: أي كليب. وملك عضوص أي منه شدة وعنف على الرعية.

من شواهد: الحيوان ٥/٥٧٥، وابن يعيش ٧/١٠٢، والأشمونى ١/٥٣٠.

وانظر تفسير القرطبي ٦/١٢٩.

(٢) الإخلاص/ ١.

(٣) في القاموس: «اكتان به»: تكفل.

(٤) وفي القاموس: «وكنت الغزل: غزله».

سَراةُ بنى أبى بكر تَسامى على، كان، المسومة العراب^(١) =٩١١

وكذا قيل في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾^(٢): إنها زائدة، غير مفيدة للماضي، وإلا، فأين المعجزة؟^(٣) و«صبيًّا» على هذا، حال. وكذا قولهم: «ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم»^(٣) وكذا قول الفرزدق:

فى لجة غمرت أباك بحورها/ فى الجاهلية كان والإسلام^(٤) =٩١٢
٢٩٤/٢

وأما إذا دلت «كان» على الزمان الماضي ولم تعمل، نحو: ما كان أحسن زيداً، وكذا قولهم: إن من أفضلهم كان زيداً؛ فهي زائدة عند سيويه.

وقال المبرد: إن «زيداً» اسم إن، وكان خبرها، ومن أفضلهم، خبر كان.

(١) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد السبعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «كان» فيه زائدة بين الجار والمجرور.

والشاهد قائله مجهول.

و«سراة»: هو جمع سرى، وقيل: اسم جمع له، وضح السهلى أنه مفرد، وهو الشريف.

والمعنى: أن سادات بنى أبى بكر يركبون الخيل العربية.

من شواهد: ابن عقيل ١١٦/١، وأوضح المسالك رقم/ ٩٢ وسر الصناعة ٢٩٨/١، والهمع والدرر رقم ٤٠١، والأشباه والنظائر رقم ٥٠٤، والأزهية/ ١٩٧، وابن يعيش ٩٨/٧، ١٠٠، وورصف المبانى/ ١٤٠ - ١٤١ - ٢١٧، ٢٥٥، والعينى ٤١/٢، والتصريح ١٩٢/١، والأشمونى ٢٤١/١، وحاشية ياسين ١٩١/١.

(٢) مريم/ ٢٩.

علق على ذلك فى هامش ب ١٩١/٤ بقوله: يعنى أن اعتبار كان مفيدة لمعنى الماضى أى غير زائدة تضيع معه المعجزة، لأنه لو لم تكن زائدة لكان المعنى أنه كلمهم بعد انقضاء فترة الطفولة.

(٣) علق الشريف على ذلك بقوله: «الكلمة»: جمع كامل، وهم أولادها الأربعة عمارة الوهاب، وأنس الفوارس، وقيس الخنات، والربيع الكامل نديم النعمان، وإنما سموا كلمة، لأنهم يوصفون بالكمال فى عقولهم وأحوالهم، ولأنهم اجتمعت فيهم خصال الكمال.

(٤) هو الشاهد التاسع والعشرون بعد السبعمئة فى الخزانة

واستشهد به على أن «كان» زائدة بين المتعاطفين لاعمل لها ولادلالة على مضى.

والشاهد للفرزدق ديوانه/ ٣٠٥ من قصيدة يناقض بها جريراً مطلعها:

عفى المنازل آخر الأيام قطرٌ ومورٌ واختلاف نعامٍ

من شواهد: ٢٤٠/١، وانظر ديوان الفرزدق ٣٠٥/٢.

وَرُدَّ بِأَنْ خَبِرَ «إِنَّ» لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا.

ففي تسميتها زائدة نظر، لما ذكرنا: أن الزائد من الكلم عندهم، لا يفيد إلا محض التأكيد فالأولى أن يقال: سميت زائدة مجازاً لعدم عملها.

وإنما جاز ألاّ تعملها مع أنها غير زائدة، لأنها كانت تعمل، لدالاتها على الحدث المطلق، الذي كان الحدث المقيد في الخبر يُغني عنه، لا لدالاتها على زمن ماضٍ، لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث، لا للزمان، فجاز لك أن تجرّدها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق، لإغناء الخبر عنه فإذا جرّدها لم يبق إلا الزمان، وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً، فبقي كالظرف دالاً على الزمان فقط، فلذا جاز وقوعه موقِعاً لا يقع غيره فيه حتى الظرف تبييناً لإحاقه بالظروف التي يتسع فيها، فيقع بين «ما» التعجب، وفعله، وبين الجار والمجرور، نحو: «على كان المسومة».

فثبت أن «كان» المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة^(١) على الحدث المطلق.

وقد ذكر السيرافي: أن فاعلها: مصدرها، أي: كان الكون، وهو هوس، إذا لا معنى لقولك: ثبت الثبوت.

وقوله:

***بدا لك في تلك القلوصِ بداء* (٢)**

(١) كلمة: «الدلالة» سقطت من ب ٤/١٩٢.

(٢) هو الشاهد الثلاثون بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن «بداء» فاعل «بدا»، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل، والتقدير: بدا لك رأى باد وصدر الشاهد:

لعلك والموعود حق لقاءه

وروى أن رجلاً وعد محمد بن بشير الخارجي بقلوص، وهي الساق الشابة ومطله فقال فيه يذمه، ويمدح زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عدة أبيات أولها هذا الشاهد.

معناه: رأىٌ باد، المصدر بمعنى اسم الفاعل.

ومذهب أبي علي، أنه لا فاعل لها، على ما اخترنا، فعلى هذا، قول الفرزدق:

*فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام^(١)

=٩١٤

كان فيه ليست بزائدة كما ذهب إليه المبرد، وإنما قال ذلك لثبوت فاعلها بل «لنا» خبرها، أي جيران كرام كانوا لنا.

وقال سيويه: هي زائدة مع الفاعل، لأنه كالجزم منها؛ والأوّل أولى، لإفادتها، معنىً، وعملها لفظاً.

ثم اعلم أن الزائدة، والمجرّدة للزمان أعني غير العاملة لاتقعان أولاً: لأن البداية تكون باللوازم والأصول، والمجرّدة للزمان كالزائدة، فلا يليق بهما الصدر، وتقعان في الحشو كثيراً، وفي الأخير، على رأى، نحو قولك: حضر الخطيب كان. ولا تزداد، ولا تجرّد إلا ماضية. لحفتها.

وقد أجاز أبو البقاء: زيادة مضارع «كان» في قول حسان:

كأن سبيئةً من بيت رأس يكون مزاجها عسلٌ وماء^(٢)

=٩١٥

= من شواهد: الخصائص ١/ ٣٤٠، وابن الشجري ١/ ٣٠٦، وشرح شذور الذهب ١/ ١٥١، والمغني ٢/ ٥٠، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٨١٠، والهمع والدرر رقم/ ٩٥٦ وأمالى القالى ٧١/٢.

وانظر اللسان: بدا، وقد نسبة للشماخ بن ضرار.

(١) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد السبعمائة.

واستشهد به على أن «كان» فيه ناقصة كما ذهب إليه المبرد والواو اسمها و «لنا» خبرها، وليست زائدة

والشاهد للفرزوق، ديوانه/ ٢٩٠، من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك مطلعها.

ألستم بعاتجين بنا لعنا نرى العرصات أو أثر الخيام

من شواهد سيويه ١/ ٢٨٩، والمغني رقم ٥٢٨، والعيني ٢/ ٤٢، والتصريح ١/ ١٩٢، والأشمونى ١/ ٢٤٠ والأشباه والنظائر رقم ٤٤، والمقتضب ٤/ ١١٦، والجمل/ ٤٩، والأزهية/ ١٩٧.

(٢) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد السبعمائة فى الخزائنة.

واستشهد به على أن أبا البقاء جوز زيادة «يكون» بلفظ المضارع وادعى أنها زائدة على رواية رفيع =

على رواية رفع مزاجها، وعسل وماء.

قوله: «وصار للانتقال»؛ هذا معناها إذا كانت تامة، كما تقدم، ومعناها إذا كانت ناقصة: كان بعد أن لم يكن، فتفيد ثبوت مضمون خبرها، بعد أن لم يثبت، ومعنى يصير: يكون بعد أن لم يكن.

قوله: «وأصبح وأمسى وأضحى، لاقتران مضمون الجملة بأزمانها»، هذه الثلاثة تكون ناقصة، وتامة، والناقصة بمعنيين: إما بمعنى «صار» مطلقاً، من غير اعتبار الأزمنة التي يدلّ عليها تركيب الفعل، أعنى الصباح والمساء، والضحى، بل باعتبار الزمن الذي تدل عليه صيغة الفعل، أعنى الماضي والحال والاستقبال.

وإمّا بمعنى: كان في الصباح، وكان في المساء، وكان في الضحى، فيقترن، في هذا المعنى الأخير، مضمون الجملة أعني مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، بزمان الفعل، أعني الذي يدل عليه تركيبه والذي تدل عليه صيغته.

فمعنى أصبح زيد أميراً: أن إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمان الماضي، ومعنى يصبح قائماً: أن قيامه مقترن بالصبح في الحال أو في الاستقبال.

وتكون تامة، كقولك/ : أصبحنا والحمد لله، وأمسينا والملك لله، أي: وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيهما، وكذلك: أصبحنا، فيدل أيضاً كلُّ منها على الزمانين.

= مزاجها على الابتداء، وعسل خيرها.

والشاهد لحسان بن ثابت رضى الله عنه، ديوانه/ ١٧.

من قصيدة قالها يوم فتح مكة، مطلعها:

عفت ذات الأصابع فاجواء إلى عذراء منزلها خلاء

من شواهد اسيبويه ٢٣/١، والمقتضب - ٩٢/٤. والمحتسب ٢٧٩/١، وابن يعيش ٩١/٧، ٩٣،

والمعنى ٥٠٥/٢، ٧٧٥، والأشباه والنظائر رقم/ ٢٢١، والهمع والدرر رقم/ ٣٩٢.

والحجة لابن خالويه/ ١٧١.

وحكى الأخفش زيادة «أصبح» و: «أمسى»، بعد «ما» التعجب، ككان، في لفظين، وهما: «ما أصبح أبردها»، و«ما أمسى أدفأها»؛ وردّه أبو عمرو، وقال السيرافي: إنه ليس في كتاب سيويه، وإنما كان حاشية في كتابه.

أقول: لو ثبت ما حكى الأخفش، لكان كل منهما مجرداً عن الحدث للزمانين، أي الصبح والمساء، والزمن الماضي، كما كان لفظ «كان» مجرداً للماضي.

قوله: «وظلّ وبات.. إلى آخره»، يعني أن معنيّ ظلّ زيد متفكراً: كان في جميع النهار كذلك، فاقترن مضمون الجملة، وهو تفكر زيد، بجميع النهار مستغراً له، ويقترن، أيضاً، بزمانه الآخر المدلول عليه بالصيغة أي: الماضي، أو الحال، أو الاستقبال. وتصريفه: ظلّ يظلّ ظلُّواً.

قالوا: ولم تستعمل «ظلّ» إلا تامّة؛ وقال ابن (١) مالك: تكون تامّة بمعنى طال، أو دام، والعهدة عليه.

وقولك: بات زيد مهموماً، أي كان في جميع الليل كذلك، فاقترن همّ زيد بزمانيّ «بات»، وهما: جميع الليل والزمن الماضي؛ ومصدره: البيتوتة، ومضارعه: يبيت، ويبات كباع يبيع، وهاب يهاب.

وتجيء تامّة بمعنى: أقام ليلاً، ونزل، سواء نام أو لم ينم، وفي كلامهم: ليلة السبت سرّوبت.

وقد جاءت «ظلّ» ناقصة بمعنى «صار» مجردة من الزمان المدلول عليه بتركيبها، قال تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوِداً﴾ (٢).

وأما مجيء «بات» بمعنى صار، ففيه نظر.

قال الأندلسي: جاء في الحديث بات بمعنى صار، وهو: «أين باتت يده»؟ (٣)،

(١) في ظ: «المالكي».

(٢) النحل / ٥٨.

(٣) فإنه لا يدرى أين باتت يده؟ رواه مسلم في باب الطهارة.

انظر «الجامع الفهرس لألفاظ صحيح مسلم» رقم ٢١٦٣.

قال: لأن النوم قد يكون بالنهار، قال: ويحتمل أن يقال: إنها أخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب، لأنَّ غالب النوم بالليل.

قوله: «وما زال.. إلى آخره»، قد ذكرنا أن معنى ما زال وأخواته: كان دائماً، فقولك ما زال زيد أميراً، أي استمرت الإمارة ودامت لزيد مُذَّ قَبْلِهَا واستأهل لها، وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه، لا قبل ذلك.

قوله: «ويلزمها النفي»، إن كانت ماضية فَبِمَا، وَلَمْ، وَبِلا في الدعاء، وإن كانت مضارعة فَبِمَا وَلا وَلَنْ.

والأولى أَلَّا يُفْصَلُ بين لا، وما، وبينها بظرف أو شبهه، وإن جاز ذلك في غير هذه الأفعال، نحو: لا اليومَ جئتني ولا أمس، وذلك لتركّب حرف النفي معها لإفادة الثبوت؛

وقوله:

٩١٦=

فلا وأبى دهماً زالت عزيزة^(١)

شاذ وليس مما حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفُ﴾^(٢) بتأويل: لا وأبى دهماً لا زالت؛ لأن حذفهما لم يسمع إلا من

(١) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد السبعمئة في الخزانة

واستشهد به على أنه قد فصل بالجار والمجرور، أعنى الجملة القسمية وهو: «وأبى دهماً» بين لا النافية وبين زالت. وهذا الفصل شاذ والشاهد قائله مجهول، وعجزه.

* على قومها ما قتلَ الزندَ قادحُ *

وذكر البغدادي أن الفاء في التقدير داخلة على واو القسم أي فو أبى دهماً. أقسم الشاعر بوالد هذه المرأة، فأبى مضاف إلى دهماً، وهى اسم امرأة، واسم زالت الضمير الراجع إلى دهماً، وعزيزة خبرها، وعلى قومها متعلق بعزيزة و«ما» مصدرية ظرفية، وقتل: فعل ماضٍ وقادح فاعله والزند مفعوله

من شواهد: المقرب ١/ ٩٤، والهمع والدرر رقم/ ٣٥٥ وعجزه في الدرر:

* على وإن قدقل منها نصيباً *

ولكون مازال، وأخواتها بمعنى الإيجاب من حيث المعنى لا تتصل أداة الاستثناء بخبرها، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات - كما مر في بابه - وخبر المتبدأ ليس بفضلة، فلا يجوز: مازال زيد إلا عالماً، لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلم.

وأما خبر ليس، وأخبار كان، وصار، وأخواتهما، إذا كانت منفية فيجوز اقترانها بإلاً، إذا قصدت الإثبات.

وقد يمتنع ذلك فيها أيضاً، وذلك إذا تقدمت أخبارها/ عليها، فلا يجوز: إلا ٢/٢٩٦ قائماً لم يكن زيد، وإلاً غنياً لم يصِرْ خالد، لا متناع تصدر «إلاً» كما مر في بابه؛ وقد خُطِيءَ ذو الرمة في قوله:

حراجيجُ ما تنفكُ إلا مناخَةٌ على الخسفِ أو نرمي بها بلداً قفراً^(١) = ٩١٩
واعتذر بأن «تنفك» تامة، أي: ما تفارق وطنها، ومناخَةٌ: حال، وعلى الخسف، متعلق بمناخَةٌ، جعل الخسف كالأرض التي تُناخ عليها كقوله:

تحيةٌ بينهم ضربٌ وجيع^(٢) = ٩٢٠

(١) لذى الرمة، ديوانه/ ٢٤٠.

من شواهد: سيبويه ١/٤٢٨، ومعاني الفراء ٣/٢٨١، والمحتسب ١/٣٢٩، وابن الشجري ٢/١٢٤، وابن يعيش ٧/١٠٦، والإنصاف/ ١٥٦، والمغني ١/٧٦، والنهم والدرر رقم ٣٩٦ و ٨٩٩ والأشباه والنظائر ٤٨٢، والأشموني ١/٢٤٦، وحاشية يس ١/١٨٥ وانظر تفسير القرطبي ٢٠/١٤١.

وهو الشاهد السادس والثلاثون بعد السبعمئة في الخزانة واستشهد به على أنه خُطِيءَ ذو الرمة فيه، لأن ما تنفك وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، لا يتصل الاستثناء بخبرها.

و«الحراجيج» في الشاهد: الضم، «والخسف»: الجوع، وهو أن تبيت على غير علف.

(٢) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد السبعمئة في الخزانة.

استشهد به على أنه جعل الضرب الوجيع كالتحية. كما جعل الخسف كالأرض التي يناخ عليها. . يريد أن الخسف جعل بدلاً من الأرض، كما أن الضرب جعل بدلاً من التحية ولا يريد أنهما من باب التشبيه، فإنه غير صحيح فيهما وصدر الشاهد:

وخيلٍ قد دُفنت لها بخيل =

وترمي، وعطف على مناخة، نحو قوله تعالى: ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾^(١).
وقيل: هي ناقصة، خبرها على الخسف، أي معه، ومناخة حال، وفيه ضعف من
وجهين، إن كان العامل في الحال ما تنفك:
أحدهما: أن المفرغ قلماً يأتي في المثلث، وإن كان المستثنى فضلة، كالحال في
مثالنا.

والثاني: أن العامل قبل «إلا» لا يعمل، عند البصريين فيما بعد المستثنى إلا في
تابعه أو في المستثنى منه، كما مر في بابه.

وإن كان العامل في الحال «على الخسف»، ففيه ضعف من ثلاثة أوجه:
أحدهما: أن المفرغ قلماً يأتي في المثلث [كما ذكرنا]^(٢).
والثاني: أن عمل الحال يكون الظرف المتأخر عنه، ولم يُجزه سيويته، خلافاً
للأخفش.

والثالث: أن المستثنى، إذاً، يكون مقدماً في الاستثناء المفرغ على عامله، ولا
يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء.

قوله: «وما دام لتوقيت أمر إلى آخره»، أي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر
خبرها لفاعل ذلك المصدر، فأنت في قولك: اجلس ما دام زيد قائماً أبوه، مؤقتٌ

= والخيل: اسم جمع الفرس، لا واحد له من لفظه، والمراد به الفرسان، والخيل الأول: خيل
الأعداء، وبالثاني خيله، والضمير في «بينهم» للخيلين.

و«دلفت»: دنوت وزحفت، من دلف الشيخ من باب ضرب، إذا مش مشياً لينا، فاللام بمعنى إلى،
والشاهد منسوب إلى عمرو بن معد يكرب. انظر/ شعر عمرو بن معد يكرب/ ١٣٧
من شواهد: سيويته ١/ ٣٦٥، ٤٢٩، والنوادر/ ٤٢٨ والمقتضب ٢/ ١٨، ٤١٣/ ٤، والخصائص
١/ ٣٦٨ وابن يعيش ٢/ ٨٠، والتصريح ١/ ٣٥٣، وحاشية يس ١/ ٣٥٣-٣٥٤، والحامسة بشرح
المرزوقي ٢٤٦، ٦٤١، ١٣٨٧، ١٤٨١، ١٧٦٥.

(١) الملك/ ١٩.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ١٩٨.

جلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام أبي زيد، وكذا إن كان فاعل الخبر ضمير اسم دام، نحو: اجلس ما دام عمرو نائماً.

قوله: «ومن ثمّ احتاج..»، أي: ومن أجل كونه توقيتاً لشيء، يكون ظرفاً لذلك الشيء، والظرف فضلة فلا بدّ من تقدم جملة اسمية كانت أو فعلية لفظاً أو تقديرًا كغيره من الفضلات.

و «ما» التي في أول «ما دام» مصدرية، والمضاف الذي هو الزمان أي مدة دوام قيام زيد.

قوله: «وليس لنفي مضمون الجملة» قال سيويه، وتبعه ابن السراج: ليس للنفي مطلقاً، تقول: ليس خلق الله مثله في الماضي، وقال تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(١) في المستقبل.

وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال؛ قال الأندلسي - وأحسن -: ليس بين القولين تناقض، لأن خبر ليس إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يُحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قيّد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيّد به هذا قوله.

وحكم «ما» كحكم «ليس»، في كونها عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد، على ما قيّدت به، وقد ذكرنا حكم «لا» في باب المضارع.

وأصل ليس: ليس، كهيب، كما يقال في علم: علم^(٢)، وإلزامهم تخفيفها بالإسكان، وتركهم قلب يائها ألفاً، كما هو القياس في: هاب الماضي لمخالفتها

(١) هود/ ٩.

(٢) في بعض المخطوطات بعد قوله: «علم» زيادة ليست في ط، وهي: وصيد في صيد، ولا يجوز أن يكون مضمون الياء إذ لم يجئ من فعل معتل العين بالياء.

ولا أن يكون مفتوح الياء، إذ الفتحة لا تسكن، فلا يقال في ضرب: ضرب. ولم يقلب الياء ألفاً، ليدل به على عدم تصرفه، ومفارقة لآخواته وسيويه والاكثرون إلخ.

أخواتها في عدم التصرف ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء إذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفاً.

وسيويه والأكثرون على أنه فعل غير متصرف. وقال أبو علي في أحد قوليه: إنه حرف، إذ لو كان مخفف «فعل» كصيّد في صيد، لعادت حركة العين على الياء، عند اتصال الضمير، كصيّدت، ولو كان كهاب لكسرت الفاء، كهبت. والجواب: أن ذلك لمفارقتة أخواته في عدم التصرف.

قال أبو علي: وأما إلحاق الضمير به في: لست ولستما ولستم، فلتشبيهه بالفعل، لكونه على ثلاثة، وبمعنى «ما» كان^(١) وكونه رافعاً فناصباً، كما ألحق الضمير في: هاء؛ هائياً، هاؤوا، هائي، هائياً، هائين، مع كونه اسم فعل، تشبيهاً بالفعل.

والأولى الحكم بفعليته، لدلالة اتصال الضمائر به عليه، وهي لا تتصل بغير صريح الفعل إلا نادراً، كما ذكرنا في هاء.

[جواز تقديم أخبارها على أسمائها]

(ص): «ويجوز تقديم أخبارها كلّها على أسمائها، وهي في تقديمها عليها ثلاثة أقسام: قسم: يجوز، وهو من: كان، إلى راح. وقسم: لا يجوز، وهو ما في أوله «ما»، خلافاً لابن كيسان في غير ما دام. وقسم مختلف فيه وهو ليس».

(ش): ذكر ابن معط: أن خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم، وهو غلط لم يذكره غيره، وقد ذكرنا ذلك في باب الموصولات.

قوله: «من كان إلى راح»، كل ما ليس في أوله «ما» مما ذكره المصنف، ومما لم

(١) كلمة: «كان» سقطت من ب ٤/١٩٩.

يذكره، من الأفعال الناقصة، يجوز تقديم أخبارها عليها، وفي «ليس» خلاف، على ما يجيء.

وأما «ما دام» فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات، وكذا لا يجوز فصل «ما» عن الفعل بالخبر كما مر هناك.

وأما غير «ما دام» مما في أوله «ما» من هذه الأفعال فأجاز الكوفيون غير الفراء، ووافقهم ابن كيسان: تقديم خبرها عليها، قالوا: لأن «ما» لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات، فهي كجزئها، بخلاف نحو: ما فارق، وما انفصل، فإنها لم تلزمها، بل جاز حذفها لفظاً ومعنى، والفصل بينها وبين الفعل، ولم يجز ذلك في هذه الأفعال.

ولم يجوز ذلك غيرهم، نظراً إلى لفظ «ما»، ولو لم يكن فيها النفي، لم يصير الكلام مثبتاً بمعنى الدوام.

وأما توسط الخبر بين «ما» النافية والفعل، في هذه الأفعال، فلم يجوز أحد منهم، لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها، فلا يجوز: ما قائماً زال زيد، كما جاز: ما قائماً كان زيد اتفاقاً.

وكل حكم ذكرنا (١) في «ما» النفي، فهو ثابت في «إن» النافية؛ وأما غيرهما من حروف النفي نحو لم، ولن، ولا، فإذا انتفى بها الأفعال المذكورة، لم يجز توسط الخبر بينها وبين الأفعال، اتفاقاً، لما ذكرنا في «ما»، ويجوز تقديمها عليها، اتفاقاً، لأنها ليست كـ«ما» في طلب التصدر (٢)، كما مر في المنصوب على شريطة التفسير.

وأما ليس، فالأكثر على جواز تقديم خبرها عليها، ومنع الكوفية من ذلك، لأن مذهبهم أنها حرف، كـ«ما»، فألحقوها بها، وإن كان مذهبهم أنها فعل، نظراً إلى عدم تصرفها ومشابتها لـ«ما»؛ ولنقصان فعليتها، جاز ترك نون الوقاية معها، كما في قوله:

(١) في ب: «ذكرناه» بالهاء

(٢) في ب فقط: «التصدير»

= ٩٢١

إذ ذهب القوم الكرام ليسى^(١)

ولذلك، أيضاً، أجاز بعضهم إبطال عملها بيلاً، كما في قولهم: «ليس الطيب إلا المسك» بالرفع.

واستدلَّ المجوزُ بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٢)، قالوا: لأن المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل.

ولا يطرد لهم ذلك، فإنك تقول: زيداَ لَنَ أَضْرِبَ، ولم أَضْرِبْ؛ ولا منع أن يقال: إن «يوم يأتيهم» ظرف لليس، فإن الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدلالاتها على مطلق الحدث.

واعلم أنه لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف، كما ذكرنا في باب المبتدأ، كما يكون للنعت المقطوع بالرفع، وللممدوح أو المذموم؛ ولا على مبتدأ لازم المصدر كأسماء الاستفهام والشرط؛ ولا على مبتدأ عادم التصرف، كـ«ما»، التعجبية؛ ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل، كقولهم «الطعن يظار»^(٣) أو يلزمها لكونه في جملة كالمثل، كاجمل الاعتراضية، كقوله:

فأنت طلاق، والطلاق ألية^(٤)

= ٩٢٢

(١) هو الشاهد الثاني والتسعون بعد الثلاثمائة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٤٥٥ - ٤٦٧.

واستشهد به على أن «ليس» لنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها، وصدوره:

عددت قومي كعديد الطيس

(٢) هود/٨.

(٣) «الطعن يظار»، يقول: إذا خافك أن تطعنه فتقتله عطفه ذلك عليك فجاد بماله حيثئذ للخوف.

انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام/ ٣٠٩.

وعلق الشريف علي ذلك المثل بقوله: «قوله: «يظار» ظارت الناقة: إذا عطفتها على ولد غيرها والمثل معناه: يعطفه على الصلح.

وفي ب فقط: «يظثر» ٢٠٢/٤ صوابه من ط والمخطوطات وأمثال أبي عبيده.

(٤) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد المائتين وسبق ذكره رقم ٢٦٣.

واستشهد به على أن جملة: «والطلاق ألية» من المبتدأ والخبر اعتراضية

وفي ب فقط ١٠٢/٤: «عزيمة» مكان: «ألية».

أو يلزم الابتدائية لكونه بعد «أماً» وإذا المفاجأة، أو لتضمنه معنى الدعاء،
كسلامٌ عليك، فإنه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت، كما ذكرنا في باب المبتدأ.

ولا تقع / أخبار هذه الأفعال جُملاً طلبية، وذلك لأن هذه الأفعال كما تقدم، ٢٩٨/٢
صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة، ألا ترى أن معنى كان زيد قائماً: لزيد قيام له
حصول في الزمن الماضي، ومعنى صار زيد قائماً: لزيد قيام له حصول في الزمن
الماضي بعد أن لم يكن، ومعنى أصبح زيد قائماً: لزيد قيام له حصول في الزمن
الماضي وقت الصبح، وكذا سائرهما، إذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر، كما
ذكرنا غير مرة.

فلو كانت أخبارها طلبية لم تخلُ هي من أن تكون خبرية أو طلبية، فإن كانت
خبرية، تناقض الكلام، لأن هذه الأفعال، لكونها صفة لمصدر خبرها، تدل على أن
المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة، والطلب في الخبر، يدل على
أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها فيتناقض، وبعبارة أخرى: مصدر الخبر
في جميعها فاعل للفعل الناقص، كما مرّ تقديره، فلو قلت: كان زيد هل ضربَ
غلامه، كان ضربه لغلامه مخبراً عنه بكان ثابتاً عند المتكلم مسئولاً عنه بهل غير
ثابت عنده، وهو تناقض.

وأما قولهم: علمت أزيد عندك أم لا؟ فقد ذكرنا أن: أزيد، ليس لاستفهام
المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض.

وإن كانت الأفعال طلبية مع أخبارها وهي كما ذكرنا صفة للأخبار اكتفى
بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها إن كان الطالبان متساويين إذ
الطلب فيها طلبٌ في أخبارها، تقول: كُن قائماً، أي: قم، وهل يكون قائماً، أي:
هل يقوم، وقد جاء الطلب فيهما معاً في الشعر، قال:

وكوني بالمكارم ذكريني^(١)

(١) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أنه جاء خبر كان جملة طلبية، وهذا مختص بالشعر وعجزه: =

وإن اختلف الطالبان، بأن يكون أحدهما أمراً مثلاً والآخر استفهاماً، نحو: كوني هل ضربت، اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال.

وأما إن كان خبرها مفرداً متضمناً لمعنى الاستفهام جاز، لأن ذلك المفرد يجب تقدمه عليها، نحو: أين كان زيد؟ وأيهم كان زيد؟ وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة أحدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى إذن في الفعل إخبار حتى يتناقض الكلام.

فإن قيل: فيجب أن يُجوز تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو: أيهم ضرب كان زيد؟

قلت^(١): إن كلمة الاستفهام تُحدث في الجملة التي تليها بلا فصل، معنى الاستفهام، لا في جملة أخرى بعدها.

فعلى هذا يجوز وقوع أسماء الاستفهام أخباراً لهذه الأفعال إذا لم تكن مصدرية بما في النفي، فلا تقول: أين، ما كان زيد؟ ولا: متى مازال عمرو؟

ودلى دلّ ماجدة صنّاع

والمعنى كوني مذكرة بالكارم، ويقوى ذلك قوله قبله:

ألا يا أم فارغ لا تلومي على شيء رفعت به سماعي

وكوني في بالكارم . . . إلخ

فالمعنى لا تلوميني على شيء رفعت به صيتي وذكرى وذكريني به

والشاهد نسب إلى بعض بني نهشل، وهو جاهلي.

وقال ابن عصفور في كتاب «الضرورة»: جعل ذكريني في موضع مذكرة، وهو قبيح، لأن جعل الأمر لا يقوم مقام الخبر في باب كان، وإنما فعل ذلك، لأن كوني أمر في اللفظ ومحصول الأمر منه لها وإنما وقع على التذكير، فلما كان في المعنى أمراً لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الأمر.

من شواهد: المغنى ٢/٦٤٧، والهمع والدرر رقم/٣٦٧، والاشباه والنظائر رقم/٦٥١ وحاشية الأمير على المغنى ٢/١٤٧، ونوادير أبي زيد/٢٠٦ - ٢٦٠.

(١) في ظ: «قلت لا يجوز لأن» إلخ.

لوجوب تصدُّر «ما» النفي، ويجوز: متى لم يزل هذا؟^(١) [وأين لم يزل عمرو؟] وأى وقت لم يكن سماحك؟^(٢)

ومنع الجزولي والشلوبين: ذلك، في «ليس»^(٣) نحو: أين ليس زيد،؟ فإن منعاً ذلك بناءً على منع تقدم خبر ليس عليه، فقد مرَّ الكلام عليه، وإن منعاً^(٤) لأدائه إلى المحال، من حيث المعنى، لأن زيداً، لا يجوز أن يكون في جميع الأمكنة؛ فالجواب أن ذلك على سبيل المبالغة، ويُفرض ذلك في غير المستحيل، نحو: متى ليس وجود الله، أو علمه، أو قدرته.

ثم نقول: إذا كان الخبر مفرداً مشتملاً على^(٥) ماله صدر الكلام، وجب تقديمه على كان وأخواته، إن لم تصدر بـ«ما»، وذلك: إما كلمة الشرط نحو: أين تكن أكن، أو كلمة الاستفهام، نحو: أين كنت؟ وأيهم كنت؟

وإذا كان الخبر ظرفاً والاسم نكرة، وجب تأخير الاسم عن الخبر، نحو: كان في الدار رجل، وفي الدار كان رجل، وكذا إن دخل «إلا» على الاسم نحو: لم يكن قائماً إلا زيد، أو: قائماً لم يكن إلا زيد، لما ذكرنا في باب الفاعل.

ويجب، أيضاً تأخيره/ عن الخبر إذا كان لجزء الخبر ضمير في الاسم نحو: كان في الدار صاحبها

وكذا إذا كان الاسم «أن»^(٦) مع صلتها، نحو: كان عندي أنك قائم، وعندي كان أنك قائم، إذا لو تأخر الخبر لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، على تقدير إضمار الشأن في الفعل.

ويجب تأخير الخبر عن كان، واسمه معاً إن دخله «إلا» نحو: ما كان زيد إلا قائماً.

ويجب توسيطه أو تأخيره، إذا كان الفعل مصدرًا بما يقتضي التصدر، وكان

(١) في ب فقط ٢٠٤/٤ «زيد» مكان «هذا».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢٠٤/٤.

(٣) في ط: «في ليس نحو: أين ليس، نحو أن ليس زيد» بال تكرار تحريف.

(٤) في ب ٢٠٤/٤. «وإن منعه» وفي ط: «وإن منع».

(٥) في هامش ب ٢٠٤/٤: أي ماله صدر الكلام.

(٦) في ب ٢٠٥/٤: «إن» بكسر الهمزة. تحريف.

عما لا يفصل بينه وبين الفعل، كهلّ وأسماء الاستفهام والشرط، نحو: هل كان زيد قائماً، ومتى كان قائماً زيد، إذ لا تُفصل هذه الكَلِم عن الفعل، كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير.

وأما همزة الاستفهام، وما النفي إذا لم يكن مع زال وأخواتها فيجوز توسط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص، نحو: ما قائماً كان زيد، و: أ قائماً كان زيد، ولا يجوز تقديمه عليهما.

ويجب تأخير الخبر أيضاً عن الاسم إذا تأخر مرفوعه عنه نحو: كان زيد حسناً وجهه، فلو قلت: كان حسناً زيد وجهه، أو: حسناً كان زيد وجهه، لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئته، بالأجنبي.

وأما إذا تأخر منصوبه، فيجوز على قبح، إذا لم يكن المنصوب ظرفاً، نحو: ضارباً كان زيد عمراً، إذ المنصوب ليس كجزئته؛ أما إذا كان منصوبه ظرفاً فإنه يجوز بلا قبح، نحو: ضارباً كان زيد اليوم أو في الدار، إذ الظروف متسع فيها.

وألزم بعضهم تأخير الخبر إذا كان جملة، ولا وجه لمنع توسطها أو تقدمها، والأصل الجواز.

ولا يفصل عند البصرية بين كان وأخواته، وبين المرفوع بها من معمولات الخبر إلا بالظرف، أو لجار والمجرور، نحو: كان أمامك زيدٌ جالساً، وذلك لكون الفعل الناقص عاملاً ضعيفاً، فلا يفصل بينه وبين معموله من الأجنبيات إلا بالظرف، وإن كان العامل قوياً جاز الفصل بينه وبين معموله، بشرط أن يكون فضلة، بغير الظرف أيضاً، نحو: عمراً كان زيد ضارباً.

وأجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف أيضاً نحو: كان زيداً عمروٌ ضارباً.

وفرق بعض البصريين، بين الخبر العامل المتصل بذلك الم معمول الفاصل، وبينه

إذا لم يتصل، فجوزَ في المتصل، نحو: كان زيداً ضارباً عمرو، ولم يجوزَ في المنفصل، نحو: كان زيداً عمرو ضارباً، وما أوهم خلاف ذلك، قدرَ فيه البصريون ضمير الشأن، اسماً لكان وأخواته نحو: كان زيد الحمى تأخذ، أو: كان زيداً تأخذ الحمى، قال:

قنأفد هداجون حول يوتهم بما كان إياهم عطيةً عوداً^(١) = ٩٢٤ =
ويجوز، في البيت، زيادة كان.

واعلم أنه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة، ولا يُطلب التخصيص مع حصول الفائدة، على ما ذكرنا في باب المبتدأ، قال:

* ما دام فيهن فصيل حياً*^(٢) = ٩٢٥ =

(١) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن «كان» في البيت عند البصريين إما شأنية وإما زائدة فيكون عطية في الأول مبتدأ، وعوداً فعل ماضٍ، وألفه للإطلاق، وفاعله ضمير عطية ومفعوله «إياهم» المتقدم على المبتدأ، والأصل عودهم، فلما تقدم انفصل وجملة: «عودهم» خبر المبتدأ، والجملة الكبرى أعنى عطية عودهم في محل نصب خبر كان واسمها ضمير الشأن. والشاهد من قصيدة للفرزدق ديوانه/ ١٨١، وروايته:

* قنأفد درأمون خلف جحاشهم*

و«القنأفد»: جمع فنقد، وهو حيوان معروف يضرب به المثل في سُرى الليل يقال: «أسرى من فنقد» و«هداجون»: فعالون من الهدج بالإسكان، والهدجان بالتحريك: السير السريع، ودرامون في رواية الديوان: أى ما شون.

من شواهد: المغنى ٢/ ١٥٩، وأوضح المسالك رقم/ ٨٨، وابن عقيل ٢/ ١١٥، والهمع والدرر رقم/ ٣٩١، والتصريح ١/ ١٩٠، العينى ٢/ ٢٤ والأشمونى ١/ ٢٣٧.

(٢) هو الشاهد الأربعون بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز في باب كان الإخبار عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة كما هنا، فإن قوله: «فصيل» اسم دام، و«حياً» خبرها، وحصلت الفائدة من تقديم «فيهن» وهو متعلق بالخبر.

والشاهد من الرجز ضمن ثلاثة أبيات منسوبة إلى ابن ميادة، وهى:

لتقربين قرباً جُلدياً ما دام فيهن فصيل حياً

وقد دجا الليل فهياً هياً =

وتقول: مازال رجل واقفاً بالباب، وكذا في باب «إن»، قال:

* وإن شفاءً عبرةٌ مُهْرَاقَةٌ* (١)

=٩٢٦

كذا أنشده سيبويه.

وقد يُخبر في هذا الباب وفي باب «إن» بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في
المبتدأ والخبر للالتباس، لاتفاق إعراب الجزأين هناك واختلافهما هنا.

وقد ذكرنا أن سيبويه قال في نحو: من زيد: إن «زيد» (٢) هو الخبر؛

وقال الزمخشري: لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة إلا ضرورة، نحو قوله:

* يكون مزاجها عسلٌ وماء* (٣)

=٩٢٧

فيمن نصب «مزاجها»، قال:

* ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا* (٤)

=٩٢٨

= قال البغدادي: لتقرين «جواب قسم محذوف وهو بضم الراء وكسر الباء يقول: لتسيرن إلى الماء سيراً
حيثاً. والجلدي: السريع الشديد. و«الفصيل»: ولد الناقة
من شواهد: سيبويه ٢٧/١، والنوادير/ ٥١٢، وابن يعيش ٣٣/٤، ٩٦/٧ - ١١٥، واللسان:
«جلذ».

(١) هو الشاهد الحادي والأربعون بعد السبعمئة في الخزانة

واستشهد به على أنه يجوز أن يخبر في باب إن أيضاً عن النكرة كما هنا فإن «شفاءً» وقع اسم إن
منكراً، وأخبر عنه بـ«عبرة»؛ وعجزه:

* فهل عند رسم دارس من مَعُول*
والشاهد لامرئ القيس من معلقته المشهورة.

من شواهد: سيبويه ٢٨٤/١، والمقتضب ٢٩١/٣، والمنصف ٤١/٣، والمغنى ٢٩/٢٠، ٩٩ -
١٠٠، والأشمنونى ١٢٢/٣، واللسان: «هلل».

(٢) في ظ: «إن من مبتدأ وزيد هو الخبر»

(٣) هو الشاهد الثاني والثلاثون بعد السبعمئة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٩١٥ واستشهد به على أنه

يجوز أن يخبر في بابى «كان» و «إن» بمعرفة عن نكرة في الاختيار كما هنا، فإن «مزاجها» روى
بالنصب على أنه خبر مقدّم وهو معرفة، و«عسل» اسم كان مؤخر وهو نكرة.

(٤) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد المائة في الخزانة وسبق ذكره رقم ١٥١.

وقال ابن مالك: بل يجوز ذلك اختياراً، لأن الشاعر أمكنه أن يقول:

٣٠٠/٢

ولايك موقفي / منك الوداعا

وأن يرفع «مزاجها»، على إضمار الشأن في «كان»، كما في الرواية الأخرى، ولا خلاف، عند مجوّزه اختياراً أيضاً: أن الأولى: جعل المعرفة اسماً والنكرة خبراً، ألا ترى أنهم قالوا: إن «أن» أولى بالاسمية مما تقدم^(١) في نحو قوله تعالى: «ما كان حجتهم إلا أن قالوا»^(٢) مع كونهما معرفتين، لمشابهتهما^(٣) المضمّر من حيث لا توصف كالمضمّر.

وإنما جرّاهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر: وعدم اللبس في بآبي كان وإن، لاختلاف إعراب الجزأين.

وأورد سيبويه للتمثيل بالإخبار عن النكرة بالمعرفة قوله:

أسكران كان ابن المراغة إذهجا تميماً بجوف الشام أم متساكر^(٤) = ٩٢٩

وقوله:

= واستشهد به على أنه يجوز في الاختيار أن يخبر عن نكرة بمعرفة والشاهد عجز، وصدده:
ففى قبل التفرق يا ضباعا

والشاهد منسوب للقطامي.

(١) يعنى بذلك أن «أن» المصدرية هي والفعل الذي دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ.

(٢) الجائية/ ٢٥.

(٣) في ب: «لمشابهتها»، تحريف.

(٤) هو الشاهد الثاني والأربعون بعد السبعمئة في الخزانة

واستشهد به على أن سيبويه مثل به للإخبار عن النكرة بالمعرفة

والشاهد للفرزدق، ديوانه/ ٤٨١، تحقيق الصوري.

من شواهد: سيبويه ٢٣/١، وإخصائص ٣٧٥/٢، والنهع رقم ١٨٥، - وقد سقط الشاهد من

الدرر - والمغنى/ ٥٤٣.

وأراد بقوله: «ابن المراغة» جريراً، وكان الفرزدق قد لقب أمه بالمراغة، ونسبها إلى أنها راعية

حمير.

والمراغة: الأتان التي لا تمتنع من الفحول

٩٣٠ = فإنك لا تبالي بعد حول أظبيّ كان أمك أم حماراً^(١)

وقوله:

٩٣١ = ألا من مبلغ حسان عني أظبّ كان سحرَكَ أم جنوناً^(٢)

وردّ عليه المبرد بأن اسم كان، هو الضمير وهو معرفة:

وأجاب بعضهم^(٣) عن سيبويه بأن همزة الاستفهام في: أظبيّ، و: أظبّ، و: أسكران: دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند إلى ضميره، فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره الفعل أولى، فاسم كان، إذن، نكرة.

وردّ الجواب بأن «أم» المتصلة يليها أحد المستويين، والآخر الهمزة، ولو قدرت بعد الهمزة فعلاً، لم يلها^(٤) المستويان.

وأجيبَ عن ردّ الجواب، بأن الفعل لما كان محذوفاً وجوباً لأجل المفسر فكأنه معدوم، وأيضاً فإن استواء ما وليّاهما قد لا يكون في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف.

هذا، ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير: أن المرفوع إنما يفسر

(١) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد الخمسة في الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٦٣٤ واستشهد به على ما تقدم قبله فاسم كان ضمير ظبي، وهو نكرة، وأمك بالنصب خبرها وهو معرفة، وظبي اسم لكان المضمر المدلول عليها مكان المذكورة وهو نكرة أيضاً، وخبر المحذوفة محذوف أيضاً مدلول عليه بخبر المذكورة.

والشاهد لخداش بن زهير، وقيل لثروان بن فزارة العامري.

(٢) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله، والكلام فيه كما تقدم.

وهو لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري.

وحسان في الشاهد هو حسان بن ثابت الأنصاري

والطبّ: هو العلة والسبب أي أسحرت؟، فكان ذلك سبب هجائك أم جنتت. وسحر هنا مصدر

سحر مبنى للمفعول، وهو مضاف للمفعول.

من شواهد سيبويه ٢٣/١، واللسان: «طبّ».

(٣) في ط وب ٢٠٨/٤: «وأجاب بعضهم المبرد عن سيبويه» بزيادة كلمة: «المبرد» ولا معنى لها.

(٤) في ب فقط ٢٠٨/٤: «لم يلها» بالثنية صوابه من ط والمخطوطات.

رافعه بظاهر، إذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلَكٌ﴾ (١) وفي قوله خاصة:

أظبي كان أمك أم حمار

الأولى أن يرتفع ظبي بكان المقدره لما يجيء في باب العطف أن بعد «سواء» و«لا أبالي» لا تدخل همزة التسوية إلا على الفعل.

وأجاب آخرون (٢) عن سيبويه بأن الضمير راجع إلى منكر فيكون منكراً. ورد جوابهم بأن الضمير الراجع إلى نكرة: معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو: ضربت رجلاً وهو راكب، ولو كان نكرة لصح وصفه.

والجواب عن الرد: أن الضمير إذا عاد إلى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو: جاءني رجل فضربته، والأفوه نكرة نحو: أرجل ضربته أم امرأة؟ كما مر في حدّ المعرفة؛ والنكرات المفسّرة للضمير في الأبيات الثلاثة: غير مختصة، فالضمائر إذاً نكرات.

واعلم أن «ليس» من بين أخواتها تختص بكثرة مجيء اسمها نكرة، لما فيها من النفي، وبجواز حذف خبرها كثيراً كقوله:

إنما يجزى الفتى ليس الجمل (٣)

٩٣٢ =

(١) النساء/ ١٧٦.

(٢) في ط وب ٢٠٩/٤. وأجاب بعضهم المبرد عن سيبويه «وعبارة المخطوطات أدق من ط وب ٢٠٩/٤».

(٣) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد السبعمئة في الخزانة. واستشهد به على أن «ليس» يجوز حذف خبرها كثيراً كهذا البيت أي ليس الجمل جازياً أو يجزى. وقيل: إن الجمل هو الخبر، وسكن للقافية واسمها ضمير اسم الفاعل المفهوم من يجزى، أي ليس الجازى الجمل فلا حذف منه.

والشاهد للبيد ديوانه/ ١٤١ من قصيدة طويلة يأسى فيها لفقد أخيه أريد، مطلعها:

إن تقوى ربنا خير نفلُ وبإذن الله ريشي وعَجَلُ =

أي ليس الجمل جازياً، وقيل: بل حُمِلت على «لا» فصارت حرف عطف مثلها.

وجميع هذه الأفعال متصرفة إلا: ليس، ودام؛ ولتصاريدها ما لها؛ ولا يستعمل لمآزال وأخواتها مصدر، واسم فاعل، إلا تامين، لأنها يلزمها حرف النفي، وهو لا يدخل على المفرد.

وقد تحذف لام «تكن» للجزم، تشبيهاً لنونها بالواو، فحذفت مع أنه قد حذفت قبل حركتها للجزم، وذلك لكثرة استعمالها، قال تعالى: ﴿لَمْ يَكْ مُغَيَّرًا نَعْمَةً﴾^(١)، كما حذفت كسرة لم أبال، فقليل لم أبُلْ، بعد ما حذفت منه الياء، لكثرة الاستعمال، أيضاً.

قال سيبويه: إذا لاقى نون «يكن» المجزوم، ساكناً بعدها لم يجز حذفها، قال ٣٠١/٢ تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢)؛ لتقويها بالحركة، وخروجها بها عن شبه حرف المد؛ وأجازه يونس، أنشسد أبو زيد/ في نوادره:

لم يك الحق علي أن هاجه رسم دار قد تعفني بالسرر^(٣) = ٩٣٣

= وصدر الشاهد:

وإذا أقرضت قرصاً فاجزه

ومعنى الشاهد: أن الذى يجزى بما يعامل به من حسن أو قبيح هو الإنسان لا البهيمة.

والعرب تقول للجاهل: يا جمل، يضرب للحث على مجازاة الخير والشر.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٧٠، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٤٧، والمقتضب ٤/ ٤١٠، والأزهية/ ١٩٢،

٣٠٥، ودلائل الإعجاز/ ٢٤٨. والعينى ٤/ ١٧٦، والتصريح ٢/ ١٣٥.

(١) الأنفال/ ٥٣.

(٢) البينة/ ١.

(٣) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد السبعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن حذف نون «يكن»، المجزوم، الملاقى للساكن جائر عند يونس. وقال

السيرافى: هذا شاذ.

قال البغدادي: «على أن هاجه»: ظرف مستقر فى موضع الخبر لكان، و«الحق» يطلق على معان

منها وهو المراد هنا: الموجود بحسب مقتضى الحكمة، أى ليس بلاتق بالعاشق أن يهيج أحزانه =

قال السيرافي: هذا شاذ.

قال سيبويه: تقديم الخبر إذا كان ظرفاً: مُسْتَحْسِنٌ، وَيُسَمَّى ذلك الظرف مستقراً بفتح القاف، وكذا كل ظرف عامله مقدر، لأن ناصبه، وهو: «استقراً» مقدر قبله، فقولك: كان في الدار زيد، أي: كان مستقراً في الدار زيد، فالظرف مستقراً فيه، ثم حذف الجار، كما يقال: المحصول للمحصول عليه^(١)، ولم يُستحسن تقديم الظرف اللغو^(٢) وهو ما ناصبه ظاهر، لأنه، إذن، فضلة فلا يُهتم به، نحو: كان زيداً جالساً عندك، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوراً أَحَدٌ﴾^(٣)، فإنما قدم اللغو فيه لأنه معقد الفائدة، إذ ليس الغرض نفي الكفاء مطلقاً، بل نفي الكفاء له تعالى، فقدم اهتماماً بما هو المقصود^(٤) معنى ورعاية للفواصل لفظاً.



= الرسمُ الدائر. ورسم» فاعل «هـج». وهو أثر الدار.
و«تعقّى» مبالغة: عفا الرسم، أي دثر ودرس.
وقوله: «بالسرر» ظرف مُستقراً في موضع الصفة لدار.
و«السرر» بفتح السين والراء، وقد يكسر الأول، وكل منهما: اسم موضع وهو واد يدفع من اليمامة إلى حضر موت: وقيل: موضع على أربعة أميال من مكة - حرسها الله تعالى.
والشاهد أنشدته أبو زيد في نوادره مع بيت آخر بعده، وهو:
غيرَ الجدة من عرفانه خرقَ الريح ووفان المضر.
و«غيرَ الجدة» الجملة صفة لـ «رسم» أيضاً.
والجدة: خلاف القديم
و«خرق»: جمع خريق، وهي الريح اثني تسخرق في الجبال وغيرها. والبيتان نسيهما أبو زيد: لحسيل بن عرفة، وهو شاعر جاهلي
من شواهد: الخصائص ١/ ١٩٠. والمنصف ٢/ ٢٢٨، ونوادر أبي زيد/ ٢٩٦. والهمع والدرر رقم/ ٤١٥.

- (١) في ظ: «للمفعول مفعول» مكان: «المحصول للمحصول عليه».
(٢) في المخطوطات بعد قوله: الظرف «اللغو» زيادة وهي: «وهو ما لم يكن خبراً زائداً لأن التقديم للاهتمام، والزائد لا يهتم به نحو» كان زيد جالساً عندك إلخ.
(٣) الإخلاص/ ٤.
(٤) في ب ٤/ ٢١٠: «المقصود» بالراء مكان: «المقصود» بالذال، تحريف.

[أفعال المقاربة]

(ص): «أفعال المقاربة: ما وُضِعَ لدنو الخبر، رجاءً، أو حصولاً، أو أخذاً فيه».

(ش): الذي أرى، أن «عسى»، ليس من أفعال المقاربة، إذ هو طمع في حق غيره تعالى، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله؟ ولا يجوز أن يقال: إن معناه رجاء دنو الخبر، كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف، أي أن الطامع يطمع في دنو مضمون خبره، كقولك: عسى الله أن يشفي مريضي، أي: إني أرجو قرب شفائه؛ وذلك لأن «عسى»، ليس متعيناً بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل لطمع حول مضمونه مطلقاً، سواء ترحى حصوله عن قريب أو بعد مدة مديدة؛ تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة، وعسى النبي عليه السلام أن يشفع لي، فإذا قلت: عسى زيد أن يخرج، فهو بمعنى لعله يخرج، ولا دنو في «لعل» اتفاقاً.

وكذا في عدّهم «طفق» ومرادفاته من أفعال المقاربة، بمعنى كونها لدنو الخبر: نظر؛ لأن معنى: طفق زيد يخرج: أنه شرع في الخروج وتلبس بأول أجزائه، ولا يقال: إن الخروج قرب ودنا من زيد، إلا قبل شروعه فيه، لأن معنى القرب: قلة المسافة، بلّى، يصح أن يقال فيمن شرع في الشيء: قرب تمام ذلك الشيء على يده وفراغه منه.

فعلى هذا، ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر، إلا: كادَ ومرادفاته.

وقول المصنف: «لدنو الخبر رجاءً، أو حصولاً، أو أخذاً فيه»، فيه خبط، لأن نصب هذه المصادر، على التمييز في الظاهر، وهو تمييز نسبة، فيكون فاعلاً لدنو في المعنى كما تقول^(١): يعجبني طيب زيد علماً، أي طيب علم زيد، فيكون المعنى^(٢) لدنو رجاء الخبر، أو لدنو حصوله، أو لدنو الأخذ فيه.

(١) في ط: العبارة مضطربة لتكرار بعض ألفاظها، ففي ط: «يكون فاعلاً لدنو رجاء الخبر، أو لدنو قولك: يعجبني طيب» إلخ صوابه من المخطوطات.

(٢) في ط: فيكون المعنى لدنو في المعنى كما في حصوله أو لدنو الأخذ فيه «صوابه من المخطوطات».

وليس «عسى» لدنو رجاء خبره، بل لرجاء دنو خبره، على ما ذهب إليه، وكذا «طفق» وأخواته، ليست لدنو الأخذ فيه، بل هي للأخذ فيه.

ولفظ الجزولي، أي: أن عسى لمقاربة الفعل في الرجاء، أوضح وأصح فيما قصده من المعنى.

ولو جعلنا المنصوب حالاً من الخبر أي: لدنو الخبر مرجواً أو حاصللاً أو مأخوذاً فيه، على تكلف فيه، إذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه الاحتمالات البعيدة، لم يصح قوله: حصولاً، لأن الخبر في «كاد» ليس حاصللاً، بل هو قريب الحصول، وتبين، أيضاً، أن بين قرب الخبر وحصوله تنافياً^(١)، لأن القريب: ما لم يحصل بعد.

[أحكام أفعال المقاربة]

(ص): «فالأول: عسى، وهو غير متصرف، تقول: عسى زيد أن يخرج، وعسى أن يخرج زيد وقد تحذف أن. والثاني: كاد، تقول: كاد زيد يجيء وقد تدخل أن. وإذا دخل النفي على كاد فهو كالأفعال على الأصح، وقيل يكون للإثبات/.

٣٠٢/٢

وقيل يكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال تمسكاً بقوله تعالى ﴿وما كادوا يفعلون﴾^(٢)، وبقول ذي الرمة:

«إذا غير النَّأى المحيّن لم يكْدُ رسيسُ الهوي من حُبِّ مية ييرحُ»^(٣)

٩٣٤=

(١) في ط: «تناف» بالرفع تحريف، لأنه اسم أن السابقة. (٢) البقرة/٧١.

(٣) هو الشاهد السادس والأربعون بعد السبعمئة في الخزانة

واستشهد به على أن بعضهم قال: إن النفي إذا دخل على كاد تكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال تمسكاً بالآية وهذا البيت. والشاهد لذى الرمة، ديوانه/ ١٠٨، من قصيدة مطلعها:

أمنزلتى مىّ سلامٌ عليكما على النَّأى والنَّأى يودّ وينصحُ.

وبعده:

فلا القرب يبدى من هواها ملالة ولا حيهبا إن تنزح الدارُ ينزح
أتقرح أكباد المحيين كلهم كما كبدى من ذكرمية تقرح

ورسيس الهوى: منه.

من شواهد: ابن يعيش ١٢٤/٧ - ١٢٥، والأشمونى ٢٦٨/١.

«والثالث: جعل، وطفق، وكرب، وأخذ، وهي مثل كاد وأوشك، وهي مثل عسى، وكاد في الاستعمال».

(ش): قوله: «فالأول عسى»؛ أي الذي لرجاء مضمون الخبر، قال سيبويه: عسى طمع وإشفاق، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه، نحو: عسيت أن تموت، ومعنى الإشفاق: الخوف.

وإنما لم يُتصَرَّفَ في «عَسَى» بل لم يأت منه إلا الماضي؛ لتضمنه معنى الحرف، أي إنشاء الطمع والرجاء كلعل، والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف، والحروف^(١) لا يتصرف فيها.

وأما الفعل، نحو: بعث، والجملة الاسمية نحو: أنت حر، فمعنى الإنشاء عارض فيهما.

قال الجوهري: عَسَى من الله واجبة، لاستحالة الطمع والإشفاق عليه تعالى، إذ لا يكونان إلا في المجهول، وقوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ﴾^(٢) للتخويف، لا للخوف والإشفاق، كما أن «أو» في كلامه تعالى، للإبهام، والتشكيك، لا للشك.

قال أبو عبيدة: عَسَى من الله إيجاب، فجاء على إحدى لغتي العرب لأن «عسى» للرجاء، ولليقين أيضاً، وأنشد لابن مقبل:

ظَنِّي بِهِمْ كَعَسَى وَهُمْ بَتْنَوْفَةٍ يَتَنَازِعُونَ جَوَائِزَ الْأَمْثَالِ^(٣) = ٩٣٥

(١) في: ط «والحرف» مكان: «والحروف» تحريف.

(٢) التحريم/ ٥.

(٣) هو الشاهد السابع والأربعون بعد السبعمئة في الخزانة واستشهد به على أن أبا عبيدة قال: إن عسى تأتي بمعنى اليقين كما في الشاهد. والشاهد لابن مقبل، ديوانه/ ٢٦١ برواية: «جوانب الأمثال» من قصيدة مطلعها:

أي: ظني بهم يقين، هذا كلامه.

وأنا لا أعرف «عسى» في غير كلامه تعالى لليقين، فقوله «عسى» لليقين، فيه نظر؛ ويجوز أن يكون معنى، ظني بهم كعسى، أي مع طمع.

بوقد يكسرون سين «عسى»، إذا اتصل به ضمير المتكلم، نحو: عسيتُ، عسينا، أو ضمير المخاطب نحو: عسيتَ عسيتما عسيتم، عسيتَ عسيتما، عسيتن، أو نون جمع المؤنث نحو: عسین.

وزعم الزجاج أن عسى حرف؛ لما رأى من عدم تصرفه، وكونه بمعنى لعل؛ واتصال ضمير^(١) المرفوع به يدفع ذلك، إلا أن يعتذر بما يعتذر به أبو علي في ليس، كما تقدم.

قوله: «عسى زيد أن يخرج»، المتأخرون على أن «عسى» يرفع الاسم وينصب الخبر، ككان، والمقرون بأن بعد اسمه منصوب المحل بأنه خبره، استدلالاً بالمثل النادر من قول الزبأء: «عسى الغوير أبوساً»^(٢) وقوله:

= من شواهد: الأضداد للأنباري/ ٢٣ وذكر انه روى: «سوانر الأمثال» وابن يعيش ٧/ ١٢٠، واللسان «جوز» و«عسى» وفي اللسان: «جوز» جوائز الأمثال والأشعار: ما جاز من بلد إلى بلد وانظر تفسير القرطبي ٥/ ٢٩٤. و: «التنوفة»: القفر من الأرض.

(١) كلمة: «ضمير» سقطت من ب ٤/ ٢١٤ صوابه من المخطوطات وظ.

(٢) قال البغدادي: وقال ابن هشام في شرح المثل: إن عسى للإشفاق.

و«الغوير»: ماء الكلب معروف، وهو مصغر غورٍ أو غار. والأبوس: جمع بؤس وهو الشدة. وأصل المثل أن الزبأء لما قتلت جذيمة جاء قصير إلى عمرو بن عدى، فقال: ألا تأخذ بثأر خالك؟ فقال: كيف السبيل إلى ذلك، فعمد قصير إلى أنسفه فجدها فليل: «لأمر ما جدع قصير أنفه»، وأتى الزبأء، وزعم أنه فر إليها وأقام في خدمتها مدة يتجر لها، ثم أبطأ عنها في السفر، فسألت عنه، فليل: أخذني طريق الغوير فقالت: «عسى الغوير أبوساً» ثم لم يلبث أن جاء بالجمال عليها صناديق في جوفها الرجال، فلما دخلوا البلد خرجوا من الصناديق، فقتلوا الناس قتلاً ذريعاً، وقتلوا أهل الزبأء واسروها وأتوا بها عمراً فقتلها.

ومعنى المثل: لعل الشرياتي من قبل الغوير يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها. وانظر الأمثال للميداني ٢/ ١٦.

* لا تَلْحَنِي إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً*^(١)

ونقل عن سيويه منع كون «أن يفعل» خبره؛ قيل: إنما قال ذلك، لأن الحدث لا يكون خبراً عن الجثة، وقوله: أبؤساً، وصائماً، لتضمن «عسى» معنى «كان» فأجرى في الاستعمال مجراه، وعذر^(٢) من جعله خبراً أن يقدر مضافاً، إما في الاسم، نحو: عسى حال زيد أن يخرج، أو في الخبر، نحو: عسى زيد صاحب أن يخرج.

قال أبو علي في القصریات: عسى زيد أن يقوم أي عسى زيد ذا قيام، وفي هذا العذر تكلف، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبداً، لا في الاسم ولا في الخبر. وقال بعضهم: «أن» زائدة.

وفيه أيضاً نظر، لأن الزائد لا يلزم إلا مع بعض الكلم، كزيادة «ما» في قولهم: «افعل هذا أثراً ما»^(٣)، ولزومه مطرداً في موضع معين مع أي كلمة كانت: بعيد. وقيل: المقترن بأن، مشبّه بالمفعول به، وليس بخبر كخبر كان، حتى يلزم كون

(١) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد السبعمئة في الخزانة

واستشهد به على أن المتأخرين استدلوا بهذا وبالمثل وهو: عسى الغوير أبؤساً» بوقوع المفرد منصوباً بعد مرفوع، على أن «أن والفعل» في قولهم: عسى زيد أن يفعل في موضع نصب على أنه خير لعسى، وهي تعمل عمل كان.

والشاهد من الرجز، وهو لرؤية، وقيل

أكثر في العزل ملحاً دائماً

من شواهد: الخصائص ٩٨/١، وابن الشجري ١٦٤/١، والمقرب ١٠٠/١، وابن عقيل ١٢٤/١، والمغنى ١٣٣، والأشمونى ٢٥٩/١، والأشباه والنظائر ١٨٨، والمزهر ٢٢٨/١. والهمع والدرر رقم ٤٨١، وانظر ملحقات ديوان رؤية/ ١٨٥.

(٢) في ب ٢١٥/٤: «عذر» بدون واو.

(٣) علق الشريف على ذلك بقوله: «افعل هذا أثراً» و«آترذى أثير»: أي أول كل شيء. وفي الفصل: «افعله أثراً» أي مؤثر له. وقال الأصمعي: افعله عازماً عليه، وقيل: افعله إشاراً له. على غيره، وينصب على المصدر، أي مفعولاً له.

الحدث خبراً عن الجنة، وذلك لأن المعنى الأصلي: قارب زيد أن يخرج أي الخروج، ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الأصل، بإفادة «عسى» لإنشاء الطمع، كما كان أصل معنى / ما أحسن زيدا: شيء جعله حسناً، ثم تغير عنه بإفادة إنشاء التعجب. وكذا قالوا: أصل معنى: عسى أن يخرج زيد: قرب أن يخرج زيد، أي خروج زيد، فهو في الاستعمال الأول كالفعل المتعدي، وفي الثاني كاللازم. وفيه أيضاً نظر إذ لم يثبت في عسى، معنى المقاربة وضعاً ولا استعمالاً كما مرَّ قبلُ.

وقال الكوفيون: إن «أن يفعل» في محل الرفع بدلاً مما قبله بدل الاشتمال، كقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾^(١)، إلى قوله: «أن تبرؤهم»، أي لا ينهاكم عن أن تبرؤهم.

والذي أرى، أن هذا وجه قريب، فيكون في نحو: يا زيدون عسى أن تقوموا، قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل.

والمعنى أيضاً يساعد ما ذهبوا إليه، لأن «عسى» بمعنى: يتوقع، فمعنى عسى زيد أن يقوم: أي يتوقع ويرجى قيامه، وإنما غلب فيه بدل الاشتمال لأن فيه إجمالاً ثم تفصيلاً، كما مرَّ في باب البدل، وفي إيهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس، كما مرَّ في ضمير الشأن.

وأما: عسيت صائماً، و«عسى الغوير أبوساً»^(٢) فشاذان [على تضمينهما معنى كان]^(٣). وقال بعضهم: التقدير، عسى الغوير أن يكون أبوساً، وعسيت أن أكون صائماً، وجاز حذف «أن» مع الفعل مع كونها حرفاً مصدرياً، لقوة الدلالة، وذلك لكثرة وقوع «أن» بعد مرفوع «عسى»، فهو كحذف المصدر وإبقاء معموله، كما

(١) المتحنة/ ٨. (٢) مثل سبق ذكره وشرحه.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٢١٦/٤.

ذكرنا من مذهب سيويه في المفعول معه، ومثله ما قدر الكسائي في البيت

* لعمر أيبك إلا الفرقدان*^(١)

= ٩٣٧

إلا أن يكون الفرقدان.

الأ أن القرينة ههنا أدل كما ذكرنا.

فعلى مذهب الكوفيين، إذا حذف «أن» في الخبر، مع قلة ذلك، قلنا: إنها مقدره حذف^(٢) لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم.. تسمع بالمعيدي لا أن تراه^(٣).

قوله: «وعسى أن يخرج زيد».

اعلم أن من ذهب إلى أن «أن» مع الفعل في: عسى زيد أن يخرج خبر عسي، جاز أن يقول في عسى أن يخرج زيد: إنه خبر أيضاً، وهو من باب التنازع، فيقول في التثنية على اختيار البصريين: عسيًا أن يخرج الزيدان، وعلى اختيار الكوفيين: عسى أن يخرج الزيدان، وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث، وجاز أن يقول: إن «أن يخرج» فاعل «عسى» وزيد فاعل يخرج، فيقول في التثنية: عسى أن يخرج الزيدان لا غير.

وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾^(٤)، لو جعلنا الفعلين متنازعين في «ربك» لم يجز إعمال الأول أعني «عسى»، لكون «ربك» وهو أجني، إذن، فاصلاً بين بعض الصلة وبعض.

وقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾^(٥)، يجوز أن يكون الفعلان متنازعين

(١) إشارة إلى قول الشاعر في باب الاستثناء.

وكل إخ مفارقة أخوه لعمر أيبك إلا الفرقدان

وهو الشاهد الأربعون بعد المائتين، وسبق ذكره رقم/٢٥٨.

(٢) كلمة: «حذفت» سقطت من ب ٢١٧/٤.

(٣) في المخطوطات: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه».

(٤) الإسراء/ ٧٩. (٥) البقرة/ ٢١٦.

في «شيئاً»، وقد أعمل الثاني، وأن يكون «أن تكرهوا» فاعل «عسى»، كما في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ﴾^(١). و«عسى أن يكن خيراً منهم».

وأما نحو: الزيدان عسى أن يقوموا، والزيدون عسى أن يقوموا، فإن، فاعل «عسى» قولاً واحداً.

ولا يضم في «عسى» ضمير الشأن، لأنه ليس من نواسخ الابتداء، كما كان «كاد» منها، وقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾^(٢)، في «كاد» ضمير الشأن، ويجوز أن يكون من باب التنازع وقد أعمل الأول، ولو أعمل الثاني لقال: كادت إلا عند الكسائي، فإنه يحذف الفاعل في مثله - كما مر. وأما على قراءة من قرأ «كاد يزيغ» بالياء^(٣)، فليس من باب التنازع وإلاً وجب تأنيث أحد الفعلين لإسناده إلى ضمير المؤنث، بل هو على إضمار الشأن في «كاد».

وقولك: كاد يقوم زيد، يحتمل التنازع، فتعمل أيهما شئت، ويحتمل إضمار / ٢ / ٣٠٤ الشأن في «كاد»، ومثله: «ليس خلق الله مثله».

وليس بمشهور إضمار الشأن، من أفعال المقاربة، إلا في «كاد» ومن الأفعال الناقصة إلا في «كان» و«ليس».

ولا يتقدم «أن» مع الفعل على «عسى»، أمّا عند من قال: إنه خبر، فلضعف «عسى» لكونه غير متصرف؛ وأمّا عند من قال هو بدل، فلامتناع تقدمه على المبدل منه.

وقد يحذف الخبر من هذا الباب ان علم، نحو:

(١) الحجرات / ١١ .

(٢) التوبة / ١١٧، وقراءة «تزيغ» بالتاء هي قراءة الكسائي - ابن عامر - أبو عمرو - ابن كثير - نافع .

انظر قراءة رقم ٣٢٢٨ في معجم القراءات .

(٣) هي قراءة حفص عن عاصم، وانظر معجم القراءات الرقم السابق .

هَمَمْتُ ولم أفعَل وكِدْتُ وليتني تركتُ على عثمانَ تبكى حلائلهُ^(١) = ٩٣٨

أي كدت أفعَل؛ وكذا تقول: كم «عسى زيد»، إذا قيل لك: عسى زيد أن يقوم، أي: كم «عسى زيد أن يقوم».

ولا يخلو المرفوع في هذا الباب، غالباً، من اختصاص، فلا يقال: كاد رجل أن يقوم، ولا: عسى شخص أن يقوم، إلا قليلاً.

قوله: «وقد يحذف «أن»، كقوله:

عسى الكربُ الذي أمسيَّت فيه يكون وراءه فرجٌ قريب^(٢) = ٩٣٩

وهو قليل، وذلك لتشبيه «عسى» بكاد، عند من قال هو خبر، وقد مرَّ أن ذلك عند الكوفيين بتقدير «أن».

ويتعيَّن في أخبار جميع أفعال المقاربة أن يكون فاعل أخبارها ضميراً عائداً إلى اسمها، فلا تقول: كاد زيد يخرج غلامه، إلا أن يكون المسند إلى سببه بمعنى الفعل المسند إلى ضمير الاسم، نحو: كاد زيد تخرج نفسه، هو بمعنى: كاد زيد يموت.

(١) هي الشاهد التاسع والأربعون بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن خبر «كدت» فيه محذوف، والتقدير: وكدت أفعَل والشاهد من أبيات سبعة لضابيء البرجُمي، قالها في الحبس، ومات فيه. وانظر الأضداد للأنباري/ ٩٧، ونسبه إلى ضابيء البرجُمي صاحب «مشاهد الإنضاف على شواهد الكشاف»، هامش الكشاف/ ٢/ ٤٤٥. وهو من مقطوعة مطلعها:

مَنْ قافلُ أدنى الإلهِ ركابه يبلغُ عنى الشعرِ إذ مات قاتله

وانظر تفسير القرطبي ١٦٦/٩.

(٢) هو الشاهد الخمسون بعد السبعمئة في الخزانة

واستشهد به على أنه حذف «أن» من خبر عسى وهو قليل، والتقدير: أن يكون وراءه. إلخ والشاهد قاتله هذبة بن خشرم قالها في الحبس. انظر ديوانه/ ٥٩ من شواهد: سيبويه ٤٨٧/١، والإيضاح/ ٨٠، وابن يعيش ١١٧/٧، المقرَّب ٩٨/١، والمغنى ١٣٣/١، والعيني ١٨٤/٢، والتصريح ٢٦/١ والأشموني ٢٦١/١، وأمالى القالى ٧٢/١، والجمل للزجاجي/ ٢٠٩ والهمع والدرر رقم/ ٤٧٧، والكامل للمبرد ٢٥٤/١، والمقتضب ٧٠/٣.

وقد يُستعمل حَرِي زِيدُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَاخْلُوقْ عَمْرُوً أَنْ يَفْعَلَ، اسْتَعْمَلَ «عَسَى» بِلَفْظِ الْمَاضِي فَقَطْ، وَمَعْنَاهُمَا: صَارَ حَرِيًّا وَحَرِيٌّ أَيَّ جَدِيرًا، وَصَارَ خَلِيقًا؛ وَأَصْلُهُمَا: حَرِيٌّ بِأَنْ يَفْعَلَ، وَاخْلُوقْ بِأَنْ يَفْعَلَ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ، كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ مَعَ أَنْ وَأَنَّ.

وَيَقَالُ أَيْضًا: هُوَ حَرِيٌّ أَنْ يَفْعَلَ، بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالتَّنْوِينِ، عَلَيَّ أَنَّهُ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْوَصْفِ، فَلَا يَثْنَى وَلَا يَجْمَعُ وَلَا يُوْنِثُ، نَحْوُ: هُنَّ حَرِيٌّ أَنْ يَفْعَلْنَ، وَإِنْ قُلْتَ: هُوَ حَرِيٌّ، عَلَيَّ فَعِيلٌ، أَوْ حَرَّ بِكَسْرِ الرَّاءِ كَعَمٍ، أَنْ يَكُونَ^(١)، ثَنَيْتُ وَجَمَعْتُ وَأَنْثَيْتُ، وَيَقَالُ أَيْضًا: بِالْحَرِيِّ أَنْ يَكُونَ.

وقد يقع بعد «اخْلُوقْ»: أَنْ مَعَ الْفِعْلِ، نَحْوُ: اخْلُوقْ أَنْ يَفْعَلَ زَيْدًا، كَمَا قُلْنَا فِي: عَسَى أَنْ يَفْعَلَ زَيْدًا.

وقول الشاعر:

عَسَى طَيِّبٌ مِنْ طَيِّبٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتَطْفِيءُ غُلَاتِ الْكَلْبِيِّ وَالْجَوَانِحِ^(٢) = ٩٤٠
السَّيْنُ فِيهِ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، قَائِمَةٌ مَقَامَ «أَنَّ» لِكُونِهَا لِلِاسْتِقْبَالِ.

وَالْوَجْهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلٌ «عَسَى» مَضمُونِ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ الَّتِي بَعْدَهُ. كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجْنَهُ﴾^(٣) أَي: يَتَوَقَّعُ إِطْفَاءَ غُلَاتِ الْكَلْبِيِّ.

(١) فِي هَامِشِ ب ٢١٩/٤: «رَاجِعْ إِلَى الْأَمْثَلَةِ الَّتِي قَبْلَ: «عَمٍ»

(٢) هُوَ الشَّاهِدُ الْحَادِي وَالْخَمْسُونَ بَعْدَ السَّبْعِمِائَةِ فِي الْخَزَانَةِ

وَاسْتَشْهَدْ بِهِ عَلَيَّ أَنَّ السَّيْنَ فِي قَوْلِهِ: «سَتَطْفِيءُ» قَائِمَةٌ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَقَامَ «أَنَّ» لِكُونِهَا لِلِاسْتِقْبَالِ. وَالْبَيْتُ آخِرُ آيَاتِ أَرْبَعَةِ عَزَاهَا أَبُو تَمَّامٍ لِقِسَامِ بْنِ رَوَاحَةَ السَّنْبَسِيِّ. وَالغُلَاتُ: جَمْعُ غَلَّةٍ بِالضَّمِّ: حَرَارَةُ الْجَوْفِ.

وَالْمَعْنَى: الْمَرْجُوعُ مِنْ أَوْلِيَاءِ الدَّمِّ أَنْ يَطْلُبُوا الثَّأْرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَإِنْ كَانُوا آخَرُوهُ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ، فَتَسْكُنُ نَفُوسٌ، وَتَبْرُدُ قُلُوبٌ.

وَالْكَلْبِيُّ: جَمْعُ كَلْبِيَّةٍ أَوْ كَلْبُوءَةٍ. وَالْجَوَانِحُ: الضَّلُوعُ جَمْعُ جَانِحَةٍ

مِنْ شَوَاهِدِ: ابْنِ عِيْشٍ ١١٨/٨، وَالْمَغْنَى ١٣٣/١، وَحَاشِيَةُ يَس ٢٠٦/١.

(٣) يَوْسُفُ / ٣٥.

قوله: «والثاني كاد»، أي ما وضع لدنو حصول الخبر: كاد، وهو من كَدَتَ تكاد كيداً ومكّادة، مثل: هبت تهاب.

وحكى الأصمعي: كوداً بالواو، فيكون، كخفت تخاف خوفاً ومخافة، والأول أشهر؛ وأوشك بمعناه، ومعنى «كاد» في أصل الوضع^(١): قُرْب، ولا يستعمل على أصل الوضع، فلا يقال: كاد زيد من الفعل، ومعنى أوشك في الأصل: أسرع، ويستعمل على الأصل، فيقال: أوشك فلان في السير.

ومن مرادفات كاد وأوشك: أُولَى، وكَرَبَ وهلهل. وكرب في الأصل بمعنى قرب، يقال كربت الشمس أي دنت للغروب، وأماً أُولَى فمعناه الأيملي قارب، قال:

فَعَادَى بَيْنَ هَادٍ يَتَيْنِ مِنْهَا وَأُولَى أَنْ يَزِيدَ عَلَيِ الثَّلَاثِ^(٢) = ٩٤١

أي قارب وكاد، ولا يستعمل إلا مع «أن». والأظهر كونها مفعولاً لأولى. ويجب تجريد خبر «هلهل» من «أن»،

وأما كاد وكرب وأوشك، فتستعمل أخبارها مع أن، ومجردة، والتجريد مع كاد وكرب أكثر وأعرف، وإذا كانت مع أن فهو بتقدير حرف الجر، أي: كاد أو كرب / من أن يقوم، وأوشك في أن يقوم، ثم حذف حرف الجر على القياس، وأوجبوا ههنا حذفه لكثرة الاستعمال، و«أن» إما منصوبة أو مجرورة كما مر.

وقد يقع بعد أوشك: أن، مع الفعل نحو أوشك أن يخرج زيد، أي أسرع خروجه. ويجوز أن يكون على التنازع، فأوشك لمقاربة الفعل نحو كاد؛ لكن

(١) في ب فقط ٢٢٠/٤: «كاد في الأصل قرب» إلخ صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) هو الشاهد الثاني والخمسون بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن: «أولى» من مرادفات كاد، ولا تستعمل إلا مع أن قال ابن عقيل: عادى من العداء بكسر العين، وهو الموالة بين الصيدين بصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: الهمع والدرر رقم / ٤٥٨، واللسان: «أولى».

يستعمل استعمال كاد، أي مجرد الخبر من أن، ويستعمل استعمال عسى، على الوجهين المعلومين. (١)

وإذا حذف «أن» من أخبار هذه الأفعال الثلاثة، فإمّا أن تقدر مع الحذف، كما في: «تسمع بالمعيدي»، وإمّا أن تحذف رأساً بلا تقدير، لاستعمال كاد وكرب وأوشك، لشدة دلالتها على مقاربة الفعل: استعمال كان.

ولاستعمال كاد مثل كان جاء في الضرورة.

٩٤٢=

وما كدت آيا (٢)

ولهذا أضمر ضمير الشأن فيه في نحو: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ (٣).

واستعمل أيضاً الأفعال التي للشروع في الفعل، استعمال كان، وهي: طفق وأخذ وأنشأ وأقبل وقرب وهب وعلق وجعل، وكانت بذلك أولى من كاد وأخواتها، لأن أخبارها حاصلة المضمون كأخبار كان بخلاف خبر كاد.

وكان أصل استعمالها أن يقال: طفق زيد في الفعل، وأخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورِ﴾ (٤) أي أوجد، وكذا أنشأ الفعل، وأقبل على الفعل وقرب الفعل وهب في الفعل من قولهم: هب البعير في سيره أي نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمينها معناها.

وأما هلهل، فإنما لزم تجريد خبره من أن، مع أنه بمعنى كاد، لا بمعنى طفق، لأن المبالغة في القرب فيه أكثر، ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة مثل زلزل، وصرصر، فكأنه للمبالغة في القرب، لاحق بالأفعال الدالة على الشروع، فاستعمل خبره بغير «أن» نحو: هلهلت أقوم.

ولكون أفعال المقاربة، أي كاد، ومرادفاته، وأفعال الشروع أي طفق ومرادفاته فروعاً لكان ومحمولة عليها؛ لم تقدم أخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليه.

(١) في ظ بعد قوله: «المعلومين»: «أي على أن يجعل في موضع خبرها أو في موضع اسمها».

(٢) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد الستائة في الخزنة، وسبق ذكره رقم ٧٨٧ وهو قطعة من بيت،

وهو بتمامه:

فأبت إلى فهم وماكدت آيا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر.

(٤) الأنعام/١.

(٣) التوبة/ ١١٧.

وإنما ألزم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعاً مجرداً عن أن، دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بأن؛ لأن المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال، كما مضى في بابهِ؛ فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قائماً، لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت، ومن حيث ظهوره في الحال، يدل على كونه مشتغلاً به، دون الماضي، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قام، دلَّ على أنه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت، وإذا قلت: كان زيد وقت الزوال يقوم، دلَّ على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام، فلما حُمِلت هذه الأفعال على كان، وقُصِد المعنيان، أي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلاً به، وجب ألا يكون اسماً، ولا ماضياً، ولا مضارعاً بأن.

وإنما غلب في أفعال المقاربة، أعني كاد ومرادفاته، كون أخبارها كذلك، وجوز اقترانها بأن، لكونها من شدة القرب الذي فيها، كأنها للاشتغال^(١) والشروع أيضاً، فهي ليست متضمنة لمعنى كان، مثل أفعال الشروع، بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط، فجاز في بعضها: اقتران الخبر بأن، كقوله:

قد كادَ من طولِ البلي أن يمصحاً^(٢)

= ٩٤٣

ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال.

وأما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعاً بأن، ومنعهم من أن يكون مصدرأ،

٣٠٦/٢ نحو: عسى زيد القيام، وكذا منعوا/ من: عسى قيام زيد، فلأن المضارع المقترن بأن

(١) في ب ٢٢٢/٤: «لانتقال» مكان «لاشتغال».

(٢) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد السبعائة في الخزانة

واستشهد به على أنه جار اقتران خبر كاد بـ «أن» لما ذكره وهذا الرجز يشب إلى رؤية، وقيله:

ربيع عفا من بعض ما قد انمحي

والرجز لرؤية. انظر ملحق ديوانه/ ٢٧٢.

ويذكر البغدادي أنه لم ير هذا الرجز في ديوان رؤية، وكذلك قال ابن السيد اللخمي.

من شواهد: سيبويه ٤٧٨/١، والإنصاف ٥٦٦/٢، والإيضاح/ ٨٠، والهمع والدرر رقم/ ٤٧٤،

وتفسير القرطبي ٢٢٢/١.

للاستقبال خاصّة، والطمع والإشفاق مختصان بالمستقبل، فهو أليق بعسى من المصدر، ومن ثمّ قد تُحمل لعلّ وإن كانت من أخوات «إنّ» عليه، نحو: لعلّك أن تقوم.

[دخول النفي على كاد]

قوله: «وإذا دخل النفي على كاد.. إلى آخره»، قال بعضهم في كاد: إن نفيه إثبات وإثباته نفي، بخلاف سائر الأفعال.

أمّا كون إثباته نفيّاً، فإن أرادوا به أنك إذا قلت: كاد زيد يقوم وأثبت الكود، أي القرب فهذا الإثبات نفي، فهو^(١) غلط فاحش وكيف يكون إثبات الشيء نفيه^(٢)؟ بل في: كاد زيد يقوم، إثبات القرب من القيام بلا ريب.

وإن أرادوا أن إثبات كاد، دالّ على نفي مضمون خبره، فهو صحيح وحقّ، لأنّ قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك، إذ لو حصل منك الفعل كنت أخذاً في الفعل، لا قريباً منه.

وأمّا كون نفيه إثباتاً فنقول، أيضاً: إن قصدوا أن نفي الكود أي القرب في: ما كدت أقوم: إثبات لذلك المضمون، فهو من أفحش الغلط، وكيف يكون نفي الشيء إثباته؟ وكذا إن أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون، بل هو أفحش. لأنّ نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه، فإن: ما قربت من الضرب، أكد في نفي الضرب من: ما ضربت، بلّي، قد يجيء مع قولك: ما كاد زيد يخرج، قرينة تدلّ على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت آخر^(٣)، بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه؛ لا لفظ كاد.

(١) في ب: «فهذا» مكان: «فهو».

(٢) في المخطوطات: «وكيف يكون إثبات الشيء، ونفيه نفيه».

(٣) كلمة: «آخر» سقطت من ط وب ٢٢٤/٤.

ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت، وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه^(١) في وقت واحد، فلا يكون، إذن، نفي كان مفيداً لثبوت مضمون خبره، بل المفيد لثبوته تلك القرينة، فإن حصلت قرينة هكذا، قلنا بثبوت مضمون خبر كاد، بعد انتفائه، كما في قوله تعالى: ﴿فَدَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه؛ إشارة إلي ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم «أنتخذنا هزوا».. «ادع لنا ربك يبيِّن لنا ما هي»، «ادع لنا ربك يبيِّن لنا ما لونها».. «ادع لنا ربك يبيِّن لنا ما هي»^(٢)، وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضاً.

وإن لم يثبت قرينة هكذا، كقولك: مات زيد وما كاد يسافر، قلنا بقى مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا﴾^(٣)، وقوله:

* إذا غير النأي^(٤) *.... البيت

= ٩٤٤

[إذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه، ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال.. ان نفي كاد إثبات، فقال بعضهم.. إنه للإثبات، في الماضي كان، كقوله تعالى ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٥) أو في المستقبل، واستدلَّ على كونه في المستقبل أيضاً للإثبات]^(٦) بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله: «إذا غير النأي»... البيت، وقولهم: نراه قد برح؛ حتى أدى ذلك إلى أن غير ذو الرمة، لم يكد، إلى: لم أجد، ولم يكد، مستقبل، لأنه جواب إذا، فلولا أنهم فهموا الإثبات لم يخطئوه.

(١) في ب ٢٢٤/٤: «وانقضائه» بدل «وانتفائه» تحريف ظاهر.

(٢) البقرة: من الآية ٦٧ إلى الآية ٧١. (٣) النور/ ٤٠.

(٤) هو الشاهد السادس والأربعون بعد السبعمئة وسبق ذكره رقم ٩٣٤.

(٥) البقرة/ ٧١.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط أي من قوله: «إذ ليس في هذه المواضع.. إلى قوله: «للإثبات».

والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾: أن إثبات الفعل مفهوم من القرينة، أي قوله تعالى ﴿فَدَبَّحُوا﴾ لا من ﴿كَادُوا﴾ كما تقدم؛ ولهذا لم يُفد الإثبات في قولنا: مات زيد وما كاد يسافر، لما لم تكن قرينة.

وأما الجواب عن تخطئة الشعراء.. فبأن تخطئتهم وتصويب ذا الرمة في بديهته؛ بناء على الدليل المذكور، أي أن / نفي القرب من الفعل لا يكون إثباتاً له، ٣٠٧/٢ وقد خطا المخطئين ذا الرمة في رويته: مَنْ قَالَ حِينَ سَمِعَ تِلْكَ الْحِكَايَةَ: أَصَابَتْ بَدِيهَتَهُ وَأَخْطَأَتْ رُوِيَتَهُ.

وقال بعضهم: إن نفي الماضي إثبات، لشبهة قوله تعالى: ﴿فَدَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، ونفي المضارع نفي، لقوله: ﴿لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا﴾، وقول ذي الرمة: لم يكذب يبرح؛ وعند الأخفش يجوز زيادة كاد.

قوله: «والثالث» أي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر، وقد ذكرنا مرادفات طفق، وأخواتها^(١)، يقال: طفق يطفق طفقاً، كغرق يغرق غرقاً، وحكى الأخفش عن بعضهم: طفوقاً، وقد جاء: طفق يطفق، كجلس يجلس.

ويستعمل مضارع: كاد، وأوشك، خصوصاً من بين جميع الأفعال المذكورة في هذا الباب.

قوله: «وهي مثل كاد في الاستعمال»، وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية، قال:

وقد جعلت قلوص بنى سهيل من الأكوار مرتعها قريب^(٢) = ٩٤٥

(١) في ط و ب ٢٢٥/٤: «وأحوالها» صوابه من المخطوطات.

(٢) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أنه قد جاء نادراً خير جعل جملة اسمية، وهو قوله: «مرتعها قريب».

والشاهد غير منسوب، وفي بعض المصادر «بنى زياد» والبعض الآخر: ابنى سهيل بالثنية.

والأكوار: إما جمع كور بضم الكاف، وهو الرجل بأداته، أو جمع كور بفتحها. وهو الجماعة

الكثيرة من الإبل.

وقد يجيء شرطية مصدرية بإذا، نحو قولك: جعل زيد إذا كلمته يغضب، على أن الجزاء: المضارع، قال:

٩٤٦ = وقد جعلت إذا ما قمت يُثقلني ثوبى فأنهضُ نهضَ الشاربِ الثَّمَلِ (١)

★★★

= والمرتع: مكان الرتوع.

والمعنى أن هذه القلوص- وهى الشابة من النوق- حصل لها إعياء وتعب وكلال، فلم تبعد من الأكوار بل رتعت بالقرب منها.

من شواهد المغنى ١/١٩٣، والعينى ٢/١٧٠، والهمع والدرر رقم ٤٨٣، والتصريح ١/٢٠٤، والأشمونى ١/٢٥٩، والحماسة بشرح المرزوقى/ ٣١٠.

(١) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد السبعمئة فى الخزنة.

واستشهد به على أنه قد يجيء خبر جعل «جملة شرطية مصدرية ب «إذا» فجملة «إذا ما قمت يثقلني ثوبى» فى محل نصب على أنه خبر جعل.

ونسب إلى أبى حية النميرى.

من شواهد: شرح شواهد المغنى للسيوطى، والهمع والدرر رقم/ ٤٦٠، والأشمونى ١/٢٦٣، والمقرب ١/١٠١ والتصريح ١/٢٠٤، ٢٠٦، والعينى ٢/١٧٣.

وفى ب ٤/٢٢٦: «الشاب» مكان: «الشارب»، تحريف ظاهر. هذا، ويروى الشطر الثانى.

فقمت قيام الشارب السكر

وتمن رواه هكذا الجاحظ فى الحيوان ٦/٤٨٣ - ٤٨٤ حيث قال:

وقد جعلت إذا ما قمت يوجعنى ظهرى فقمت قيام الشارب السكر

وكنت أمشى على رجلى معتدلاً فصرت أمشى على أخرى من الشجر

ونسباً إلى أبى حية النميرى.

[فعل التعجب]

(ص): «فعل التعجب ما وضع لإنشاء التعجب، وهو صيغتان: ما أفعله وأفعل به. وهي غير متصرفة، مثل: ما أحسن زيدا وأحسن زيداً. ولا يبنيان إلا مما يُبنى منه أفعال التفضيل.

«ويتوصّل في الممتنع بمثل: «ما» أشد استخراجه، وأشدّد باستخراجه. ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل.

«وأجاز المازني الفصل بالظرف، و: «ما»، ابتداءً، نكرة عند سيبويه ما بعدها الخبر؛ موصولة عند الأخفش، والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في «أفعل» مفعول عند الأخفش والباء للتعديّة، أو زائدة فيه ضمير.

(ش): قوله: «ما وضع لإنشاء التعجب»، أي فعل وضع لإنشاء التعجب، لأنه في قسم الأفعال، فلا ينتقض الحدّ بنحو: ناهيك به^(١)، والله دره، وواهاً له، ويا لك رجلاً، وكاليوم رجلاً، وويلمّه رجلاً»، بلى ينتقض بنحو: قاتله الله من شاعر ولا شلّ عشرة^(٢).

فإنه فعل وضع لإنشاء التعجب، وليس بمحض الدعاء؛ وكذا قولهم: أبرحت رباً^(٣)؛ إلا أن يقول: إن هذه الأفعال ليست موضوعة للتعجب، بل استعملت لذلك بعد الوضع، وأما نحو: تعجبت، وعجبت، فهو، وإن كان فعلاً ليس للإنشاء^(٤).

واعلم أن التعجب: انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب.

(١) علق الشريف بقوله: «ناهيك به» أي حسبك، كما إذا تعجبت من طيب شيء قلت: واهاً لك، ما أطيبه.

(٢) علق الشريف بقوله: «يقال لمن أجاد الرمي والظمن: «لاشلّ لا ولا عمى» «ولا شلّ عشرة» أي أصابه العشرة.

(٣) علق الشريف بقوله: «يقال: ما أبرحه، أي ما أعجبه، ويقال: أبرحت رباً وأبرحت جاراً، أي أعجبت وبالغت».

(٤) علق الشريف بقوله: «بل لإنشاء طلب التعجب».

ولا يجوز التعجب، منه تعالى حقيقة إذ لا يخفى عليه شيء.

ف فعل التعجب في اصطلاح النحاة، هو ما يكون على صيغة: ما أفعله، أو: أفعل به دالاً على هذا المعنى^(١)، وليس كل فعل أفاد هذا المعنى، يسمّى عندهم فعل التعجب.

قوله: «وهي غير متصرفة» لمشابهتها بالإنشاء للحروف وهي غير متصرفة.

وأيضاً كل لفظ منها صار علماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألاّ يُتصرف فيه احتياطاً لتحصيل الفهم، كأسماء الأعلام، فلهذا، لم يُتصرف في: نعم، وبئس، وفي الأمثال.

قوله: «ولا يبينان إلاّ بما بينى منه أفعل التفضيل»، قد مضى ذلك في باب أفعل التفضيل، ويزيد عليه فعل التعجب بشرط، وهو أنه لا يُبنى إلاّ بما وقع في الماضي واستمر، بخلاف التفضيل فإنك تقول: أنا أضربُ منك غداً، ولا يتعجب إلاّ بما حصل في الماضي واستمرّ حتى يستحق أن يتعجب منه.

أما الحال الذي لم يتكامل بعد، والمستقبل الذي لم يدخل / بعد في الوجود، والماضي الذي لم يستمر فلا تستحق التعجب منها، فلهذا كان أشهر صيغتي التعجب، على الماضي أعني: ما أفعل.

٣٠٨/٢

قيل: لا يُبنى فعل التعجب إلاّ من فَعُل، مضموم العين في أصل الوضع، أو من المنقول إلى فَعُل، إذا كان من غيره، نحو: ما أضرب وما أقتل، ليدلّ بذلك على أن المتعجب منه صار كالغريزة، لأن باب فَعُل موضوع لهذا المعنى. وكذا قيل في أفعل التفضيل، فكأن أصل: ما أضربك لزيد، وما أقتلك له، وأنت أضرب لزيد وأقتل له: ضُرب لزيد وقتل له وإنما^(٢) لم يستعمل هذا الأصل، لأن نقل الفعل إلى فَعُل، لبناء التعجب منه، لا لذاته، فلهذا لا يتعديان إلى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى إليه بنفسه، إلاّ باللام، كما رأيت.

ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول، لما مرّ في أفعل التفضيل، ويجوز

(١) في ط «دالاً على المذكور» صوابه من المخطوطات.

(٢) «وإنما» سقطت من ب ٢٢٩/٤.

تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما مأخوذين من فعل المضموم العين كما ذكرنا، وهو لازم؛ وربما يُبنى من المفعول إذا أمن التباسه بالفاعل نحو: ما أجنَّه^(١)، وما أشهره، وما أمقته إليّ، وما أعجبه إليّ وما أشهاه إليّ، فيتعدى، كما ذكرنا في أفعال التفضيل، إلى ما هو الفاعل في المعنى بإلى، أو بعند، نحو: أحظى عندي، وذلك إذا تضمن معنى الحب، أو البغض.

قال سيبويه: جميع ذلك مبني على فَعُل، وإن لم يستعمل، فكأن: أبغضه وأعجبه، وأمقته، من بغض، وعجب، ومقت، وإن لم يستعمل، وأشهاه، من شهُو، كما يقال: رموت اليد يده.

وقياس التعجب من المبني للمفعول أن يكون الفعل المبني له صلةً لـ «ما» المصدرية، القائمة مقام التعجب منه بعد: ما أشدَّ وأشُدُّ^(٢) ونحوهما نحو: ما أشد ما ضرب، واشدد بما سجن.

ويبنى، أيضاً من باب أفعال إفعالاً، قياساً عند سيبويه، سماعاً عند غيره، نحو: ما أعطاه للمعروف، وما أبغضني له^(٣).

والأخفش والمبرد، جوزاً بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه، كما مرَّ في أفعال التفضيل.

وربما بُني من غير فعل نحو: ما أحنك هذه الشاة، كما قيل: هو أحنك الشاتين، أي آكلهما، وكذا يقال: ما أبله، وما أفرسه^(٤)، وإن لم يتعمل منهما الفعل كما مر.

(١) علق الشريف بقوله: «جَنَّ الرجل جنوناً، وأجنَّه الله فهو مجنون. ولا تقل: مجن. وقولهم في

المجنون: ما أجنَّه شاذ لا يقاس عليه لأنه لا يقال في المضروب ما أضربه».

(٢) علق الشريف بقوله: أي قياسه التوصل بنحو: «اشدد»، وجعل ما هو بمعنى مصدر المبني للمفعول، وهو الفعل المبني للمفعول، المصدر بحرف المصدرية مقام التعجب منه».

(٣) علق الشريف على قوله: «ما أبغضني له» بقوله: بغض بغاضة: صار بغيضاً، وبغضه الله إلى الناس فأبغضوه، أي مقتوه».

(٤) في ط: وما أفرسه بزيادة الراء، تحريف.

ويستعمل منهما الفاعل، نحو: أبيل وفارس.
وقد بينى من غير متصرف، نحو: ما أنعم وما أبأس.
ويجوز أن يُبنى من العيوب الباطنة كأفعل التفضيل، نحو: ما أحمقه وما أنوكه، وما ألدّه.

وندر: ما خيرَه وما شرّه بحذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل.
ويتعدى إلى غير المتعجب منه، كما يتعدى إليه أفعل التفضيل سواء.
ولمشابهة أفعل التعجب، لأفعل التفضيل في الوزن، والأصل المبني منه،
وشرائط بنائه، وتصحيح العين في نحو: ما أقوله وما أبيعهُ، وتعدّيه بما يتعدى به
أفعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين أن أفعل التعجب: اسم كأفعل
التفضيل، وقوى وهمهم تصغيرهم إياه في قوله:

ياما أميلح غزلانا شدن لنا^(١)

= ٩٤٧

وأما الكسائي فوافق البصريين في فعليّته، ولولا انفتاح أفعل التعجب
وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديراً بأن يُنصر.
وقد اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمناً لمعنى التعجب الذي كان حقيقاً بأن
يوضع له حرف كما مر في بناء اسم الإشارة فبني لتضمنه معنى الحرف.
وبُني عليّ الفتح لكونه أخفّ، و«ما» مبتدأ، «وأحسن» خبره: أي: شيء من
الأشياء متعجب من حسنه، و«ما» نكرة غير موصوفة.

واعتذروا لنصب المتعجب منه بعد أفعل بكونه مشابهاً للمفعول لمجيئه بعد أفعل

(١) ذكر البغدادي أنه تقدم الكلام عليه في خواص الاسم من أول الكتاب ورقم الشاهد في الخزانة/٦

وترقيمي رقم ٦.

وتمام الشاهد:

من هؤليانكن الضال والسمر

وقيل: إن هذا البيت من أبيات لعلی بن محمد المغربي، وهو متأخر، له قصيدة في مدح علي بن
عيسى وزير المقتدر. وقُتل المقتدر في شوال سنة عشرين وثلاثمائة، فلا يصح الاحتجاج به.

المشابه لفعل مضمّر فاعله، فموقعه موقع المفعول به، فانتصب انتصابه فهو/ نحوه قوله:

٣٠٩/٢

٩٤٨=

ونأخذ بعده بذناب عيشٍ أجب الظهر ليس له سنّام^(١)

بنصب الظهر، وهو ضعيف؛ لأن النصب في مثل أجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الإضافة إلى ذلك المنصوب، كما مرّ في باب^(٢) الصفة المشبهة، ولا يضاف أفعال إلى المتعجب منه.

والجواب عن تصحيح العين في نحو: ما أقوله وما أبيعه، وأقول به وأبيع به: أن الأعلال نوع تصرف، وفعل التعجب غير متصرف، ومن ثمّ، لم يجز الإدغام في نحو: أشدّ به في التعجب كما جاز في غيره.

وأما التصغير فمع كونه شاذاً مقصوراً على السماع، إلا عند الكسائي^(٣)، فإنه يدعي اطراد، ويقيس عليه أفعال به في جواز التصغير فإنما^(٤) جاز ذلك، لأنه بعدم التصرف فيه شابه أفعال، الاسمى كأبيض، وأقول منك.

قوله: «ويُتوصّل في الممنوع»، يعني بالممنوع: ما لا يكون ثلاثياً، نحو: ما أحسن استخراجه ودحرجته؛ أو كان من الألوان والعيوب الظاهرة، نحو ما أشدّ بياضه، أو عوره؛ أو لم يكن تاماً نحو: ما أشدّ كونه قائماً.

(١) هو الشاهد السادس والخمسون بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن نصب: «الظهر» على التشبيه بالمفعول به والشاهد للنايعة الذيباني، ديوانه/ ٢٣٣.

من شواهد: سيويه ١٠٠/١، والمقتضب ١٧٧/٢، وابن الشجري ١٤٣/٢، والإنصاف ١٣٤، وابن يعيش ٨٣/٦، ٨٥، والأشموني ١١-١٤، وانظر تفسير القرطبي ١٥/٢١٩. وذكر البغدادي أن الذناب والذنابة بكسرهما، والذنابي بالضم والقصر: الذنّب، قال الشتمري: المستعمل للبعير ونحوه: الذنّب، وللظائر الذنّاني، وللعين ونحوها الذنّابة ولما لا خير فيه. و«الأجب»: الجمل المقطوع السنّام.

يقول: إن مات بقينا في أسوأ عيش قد مضى صدره ومعظمه وخيره، وقد بقي منه ذنّبه ويكون العيش كبعير قد جبّ سنّامه، يريد صار الناس بعده في أسوأ حال.

(٢) كلمة: «باب» سقطت من ب ٢٣١/٤.

(٣) في المخطوطات: «ابن كيسان» بدل «الكسائي».

(٤) في ط: «إنما» بدون فاء، ولا بد منها، لأنها واقعة في جواب: «وأما التصغير».

وأما كان ملازماً للنفي كما نبس^(١)، أو مصوغاً للمفعول، أو ادماً لمصدر مشهور، فلا يمكن التوصل بمصادرها إلى التعجب منها، ولا إلى بيان التفضيل فيها. إذ لا مصدر منفيّاً لنحو: نبس، أو مصوغاً للمفعول لنحو جنّ، وكذا لا مصدر لنعم وبئس، ويذر ويدع؛ حتى يوقع شيئاً منها بعد ما أشدّ، وأشدّ منك.

وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه، بمثل التوصل المذكور كما لم يُقل: ما أقيله، استغناء بما أكثر قائلته.

قوله: «ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير»، كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر، لأنك إذا قدّمت شيئاً على شيء، فقد أخرت المقدم عليه عن المقدم، يريد أنك لا تقول: زيداً ما أحسن، ولا: ما زيداً أحسن، ولا يزيد أحسن، لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في أنفسهما.

وأما الفصل بين الفعلين، والمتعجب منه، فإن لم يتعلق الفصل بهما، فلا يجوز اتفاقاً، للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالأجنبي، فلا يجوز: لقيته فما أحسن أمس زيداً، على أن يتعلق «أمس» بليقت؛ وكذا ان تعلّق بهما وكان غير ظرف، نحو: ما أحسن قائماً زيداً، وذلك لأنه نوع تصرف في علم التعجب؛ وإن كان بين الفعل والفضلة.

وأما بالظرف فمنعه الأخفش والمبرد، وأجازوه الفراء والجرمي، وأبو علي، والمازني، نحو: ما أحسن بالرجل أن يصدق وأحسن اليوم يزيد.

وأجاز ابن كيسان توسط الاعتراض بلولا الامتناعية، نحو: ما أحسن، لولا كلفه^(١) زيداً.

(١) في ط وب: «أماما لزم النفي كما نبس. وفي ب: «أو كان مصوغاً» بزيادة: «كان»، والتصويب من المخطوطات.

وعلق الشريف على: «نبس» بقوله: «قوله: نبس: ما نبس بكلمة أي ما تكلم.

(١) في القاموس: «كلف»: الكلف بتحريك اللام: شيء يعلو الوجه كالسّمسّم ولون بين السواد والحمرة.

ويُفصل بكان، وحدها، بين «ما» وأفعل، وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان.

وقال السيرافي: «كان» خبر «ما» وفيها ضميره، وأحسن زيداً، خبر «كان»، وفيه بُعد؛ لأن «كان» ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد أن يكون على «أفعل».

وفائدة الفصل بكان في نحو: ما كان أحسن زيداً: أنه كان في الماضي حسناً واقع دائم، إلا أنه لم يتصل بزمان التكلم، بل كان دائماً قبله.

وشذَّ الفصل بأصبح، وأمسى، في قولهم: ما أصبح أبردها والضمير للغداة، وما أمسى أدفاها، والضمير للعشية، ولا يتجاوز المسموع فيهما. ولا يقاس «يكون» على «كان» في الفصل به، خلافاً لابن كيسان.

قوله: «وما، ابتداء» أي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيوبه، والأخفش في أحد قولي، وذلك لأن التعجب، كما ذكرنا، إنما يكون فيما يُجهل سببه، فالتنكير يناسب معنى التعجب، فكأن معنى ما أحسن زيداً، في الأصل: شيء من الأشياء، لا أعرفه جعل زيداً حسناً، ثم نقل إلى إنشاء/ التعجب، وانحى عنه معنى الجعل، ٣١٠/٢ فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل، نحو: ما أقدر الله، وما أعلمه، وذلك لأنه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء، سواء كان مجعولاً وله سبب، أو لا.

فهزمة أفعل، لتعدية ما كان لازماً بالأصالة، نحو: ما أحسنه، أو لتعدية ما صار لازماً بالنقل إلى فعل، إلى مفعول غير مفعوله الأول، وهو فاعل أصل الفعل، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، في: ما أضرب زيداً لعمره، فما مبتدأ، وأفعل، خبره، وفيه ضمير راجع إلى «ما» وهو فاعله، والمنصوب بعده مفعوله.

وقال الأخفش في القول الآخر: ما موصولة، والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف، أي الذي أحسن زيداً موجود: وفيه بُعد، لأنه حذف الخبر وجوباً مع

عدم ما يسدُّ مسدّه؛ وأيضاً ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق بالتعجب، كما كان في تقدير سيبويه.

ومذهب سيبويه ضعيف من وجه، وهو أن استعمال «ما» نكرة غير موصوفة: نادر، نحو: ﴿فَعَمَّأَ هِيَ﴾^(١)، على قول، ولم تُسمع مع ذلك مبتدأة.

وقال الفراء، وابن درستويه: ما استفهامية، ما بعدها خبرها، وهو قويٌّ من حيث المعنى، لأنه، كأنه جهل سببه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٢)، و: أندري من هو؟ و: لله دره أي رجل كان؟، قال:

ولله عينا حَبْرٌ أيما فتى^(٣)

= ٩٤٩

قيل: مذهبه ضعيف، من حيث إنه نُقل من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت.

وأما أحسن بزيد، فعند سيبويه: أفعل صورته أمر ومعناه الماضي، من أفعل، أي صار ذا فعل، كالحم أي صار ذا لحم، والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة، وقد

(١) البقرة / ٢٧١.

(٢) الإنطار / ١٧.

(٣) هو الشاهد السابع والخمسون بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب.

وقد تضمنت أي في «أي رجل زيد؟» معنى المدح والتعجب الذي تضمنته نعم وحبذا وصدر الشاهد:

فأومات إيماءً خفياً لحبتر

و«أي» تكون صفة للنكرة كقولك: مررت برجل أيما رجل، وحالا للمعرفة. وقال الأعلام: رفع «أيما» بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: أي فتى هو؟، و«ما» زائدة مؤكدة. وفي «أي» معنى المدح والتعجب.

وصف أنه أمر ابن أخت له، يقال له: حبتر بنحر ناقة من أصحابه، لأنه كان في غير محله ليُخلفها عليه إذا لحق بأهله، وأوماً إليه بذلك حتى لا يشعر به أحد، ففهم منه وعرف إثارته لذكائه وحدة بصره. والإيماء: الإشارة بعين أو يد.

= والشاهد من قصيدة للراعي النميري ديوانه / ٣، من قصيدة مطلعها:

تُحذف إن كان المتعجب مه «أُرِّ رلتها نحو: أَحْسِن أن تقول، أي بأن تقول، على ما هو القياس.

وضَعَّف قوله، بأن الأمر بمعنى الماضي مما لم يُعهد، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو: اتَّقَى امرؤ ربه؛ وبأنَّ أَفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا قليل، ولو كان منه، لجاز: الحَمُّ بزيد، وأشْحَمُّ بزيد^(١)، وبأن زيادة الباء في الفاعل قليل، والمطرذ زيادتها في المفعول.

فقال الفراء، وتبعه الزمخشري وابن خروف: إنَّ أَحْسَن أمر لكل واحد بأن يجعل زيدا حسناً، وإنما يجعله حسناً كذلك بأن يصفه بالحسن، فكأه قيل: صفة بالحسن كيف شئت، فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص، كما قال:

وقد وَجَدتْ مَكَانَ القَوْلِ ذَا سَعَةٍ فَإِنْ وَجَدتْ لساناً قائلًا فَقُلْ (٢) = ٩٥٠

وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه، وأيضاً، همزة الجعل أكثر من همزة: صار ذا كذا، وإن لم يكن شيء منهما قياساً مطرداً.

وإنما لم يُصَرَّف على هذا القول، أَفْعَلَ، وإن خُوِطِبَ به مثنى أو مجموع أو مؤنث، فلم يُقَلْ: أَحْسَنًا، أَحْسَنُوا، أَحْسَنِي، أَحْسِن، لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف، وسهَّلَ ذلك انحاءاً معنى الأمر فيه كما انحى في: ما أَفْعَلَ، معنى الجعل، وصار معنى أَفْعَلَ به كمعنى ما أَفْعَلَ، وهو محض إنشاء التعجب، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار ثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه؛ فهمزة أَفْعَلَ، على هذا للجعل، كهمزة ما أَحْسِن، والباء مزيدة في المفعول وهو كثير، كما يجيء في حروف الجر.

= عجبت من السارين والريح قرة إلى ضوء نارين فردة والرحى
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٠٢، والهمع والدرر رقم/ ٣١٠، والكامل للمبرد/ ٧-١٤ والأشمونى
١٦٨/١، ٢٦٢/٢، والحامسة بشرح المرزقى/ ١٥٠٢. والعينى ٣/ ٤٢٣.

(١) بعده في المخطوطات: «وأتمر به».

(٢) للمتنبى فى مدح سيف الدولة وقبله:

ليت المدائح تستوفى مناقبه
فما كُتِبَ وأهل الاعصرُ الأوَّلُ
خذ ماتراه ودع شيئاً سمعت به
فى طلعة الشمس ما يغنيك عن زحل

وقد وجدت... الخ

انظر: شرح شعر المتنبى لأبى القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهرى المعروف بابن الإقليلى المتوفى ٤٤١هـ - ٧٣/٢.

- من شواهد الخزانة رقم ٧٥٨.

وأجاز الزجاج أن تكون الهمزة للصيرورة، فتكون الباء للتعدية، أي: اجعله ذا حُسن، والأول أولى، لقلّة همزة الصيرورة.

ثم إن الزجاج اعتذر لبقاء «أحسن» في الأحوال، على صورة واحدة بكون ٣١١/٢ الخطاب لمصدر الفعل، أي: يا حُسن / أحسن يزيد، وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى، وأيضاً، نحن نقول: أحسن يزيد يا عمرو، ولا يُخاطَب شيئان في حالة واحدة، إلا أن نقول: معنى خطاب الحسن قد انمحي.

ويجب كون المتعجب منه مختصّاً، فلا يقال: ما أحسن رجلاً، لعدم الفائدة، فإن خصّته بوصف نحو: رجلاً حاله كذا، جاز.

وإذا علم المتعجب منه جاز حذفه، نحو: لقيت زيداً وما أحسن، قال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(١)، فلفظ «بهم» إنما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولاً، وأما عند سيويه فإنه وإن كان فاعلاً والفاعل لا يجوز حذفه إلا أنه بملازمته للجرّ، ويكون الفعل قبله، في صورة ما فاعله مضمّر، والجار والمجرور بعده مفعوله أشبه الفضلة فجاز حذفه، اكتفاءً بما تقدم، فإن لم يلزمه الجرّ، كما في: ما جاءني من رجل، وكفى يزيد، لم يجوز حذفه.

ولا يؤتى لفعلّي التعجب، ولا لأفعل التفضيل بمفعول مطلق، خلافاً لمن أجاز ذلك^(٢)، لأنها، لجمودها صارت كنعم وبئس، مما لا مصدر له.

ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في: ما أحسن زيداً، ولا في: أحسن يزيد، ولا سائر التوابع، ولا الاخبار عنه بالذي أو باللام، لأنه انمحي عنه معنى الفاعلية كما قدمنا، بل معناه الآن، أي حسن حُسن زيد؛ فلو جيء بتوابعه، أو أُخبر عنه، لا عتبر بعد انمحيته، وأجاز ذلك قوم بعد المنصوب، وأما قبله فلا، لما تقدم أنه لا يفصل إلا بالظرف.



(١) مريم / ٣٧.

(٢) في ب: «لك» بسقوط الذال، تحريف ظاهر.

[أفعال المدح والذم]

(ص): «أفعال المدح والذم: ما وُضِعَ لإنشاء مدح أو ذم، فمنها. «نعم وبئس»، وشرطها: أن يكون الفاعل معرفاً باللام، أو مضافاً إلى المعرف بها، مثل: «فنعماً هي^(١)»، وبعد ذلك المخصوص، وهو مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف مثل: نعم الرجل زيد.

وشرطه مطابقة الفاعل؛ و﴿بئس مثل القوم الذين﴾^(٢)، وشبهه متأول. وقد يحذف المخصوص إذا علم مثل: نعم العبد ﴿فنعيم الماهدون﴾^(٣).

وساء، مثل بئس ومنها حبذا، وفاعله: ذا ولا يتغير، وبعده المخصوص، وإعرابه كإعراب مخصص نعم، ويجوز أن يأتي، قبل المخصص أو بعده تمييز، أو حال، علي وفق مخصوصه.

(ش): قوله: «ما وُضِعَ لإنشاء مدح أو ذم»، هذا، كما تقدم في باب الكنايات، في بيان أن «كم» الخبرية مُتَضَمِّنٌ للإنشاء، وذلك أنك إذا قلت: نعم الرجل زيد، فإنما تنشئ المدح وتُحدِثُه بهذا اللفظ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إيّاه، حتى يكون خبراً؛ بلّي، تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة^(٣) خارجاً؛ ولو كان إخباراً صرفاً عن جودته خارجاً لدخله التصديق والتكذيب، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال، نعم المولودة: والله ما هي بنعم الولد» ليس تكذيباً له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة، فهو إنشاء جزؤه الخبر، وكذا الإنشاء التعجبي، والإنشاء الذي في «كم» الخبرية، وفي: رب.

(١) البقرة/ ٢٧١.

(٢) الجمعة/ ٥.

(٣) الذاريات/ ٤٨.

(٤) في ب فقط ٢٣٨/٤: «الموجودة» مكان: «حاصلة»، صوابه من ط والمخطوطات.

هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا، من كون هذه الأشياء للإنشاء؛ ومع هذا كله فلي فيه نظر، إذ يطرد ذلك في جميع الأخبار لأنك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو، ولا ريب في كونه خيراً؛ لم يمكن أن تكذب في التفضيل ويقال لك: إنك لم تفضل، بل التكذيب إنما يتعلّق بأفضليّة زيد؛ وكذا إذا قلت: زيد قائم وهو خير بلا شك، لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الإخبار، إذ لا يقال ٣١٢/٢ أنك أخبرت أو لم تخبر، لأنك أو جدت بهذا اللفظ/ : الإخبار، بل يدخلانه من حيث القيام فيقال: إن القيام حاصل أو ليس بحاصل، فكذا قوله: ليس بنعم المولودة، بيان أن النعمية، أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست بثابتة، وكذا في التعجب، وفي كم، ورب.

قوله: «فمنها نعم ويئس» اعلم أن نعم ويئس، في الأصل، فعلان علي وزن فَعَلَ بكسر العين، وقد اطرَد في لغة تميم، كما يجيء في التصريف، في «فعل» إذا كَانَ فَاؤُهُ مَفْتُوحاً وَعَيْنُهُ حَلْقِيَاءً: أَرَبَعُ لُغَاتٍ، سِوَاءَ كَانَ اسْمًا، كَرَجُلٍ لَعَثَ (١)، أَوْ فِعْلًا، كَشَهِدَ.

إحداها: فَعَلَ وهي الأصل، والثانية: فَعَلْ، بإسكان العين مع فتح الفاء، والثالثة: فَعِلْ بإسكان العين مع كسر الفاء، والرابعة: فَعِلِ، بكسر الفاء إتباعاً للعين. وكذا، اطرَد إتباع الفاء للعين في فَعِلْ إذا كان عينه حلقياً لمشاكله العين، قالوا: رَغِيفٌ، وَشَهِيدٌ، وَشَعِيرٌ.

والأكثر في هذين الفعلين خاصة: كسر الفاء وإسكان العين، إذا قصد بهما المدح والذم، عند بني تميم وغيرهم.

قال سيويه: كأنّ عامّة العرب اتفقوا علي لغة تميم في [إتباع الفاء للعين ثم أسكنوا الثاني كما في إبل] (٢) وقد استعمل طرفه «نعم» على الأصل في قوله:

(١) في القاموس: «الالعث»: الثقيل البطئ، وقد لَعَثَ كَفَرَحَ.

(٢) ما بين معقوفين زيادة في المخطوطات ليست في ط وب.

٩٥١ =

* نَعَمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبْرُ * (١)

ومنه قوله تعالى: ﴿فَنَعِمًا هِيَ﴾ (٢)، بفتح الفاء وكسرها على القراءتين.

ولم يجز إسكان كسرة العين مع «ما» لقصد الإدغام.

وقرأ يحيى بن وثاب في الشاذ: ﴿فَنَعَمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ (٣)، بفتح الفاء وسكون العين.

ولم يأت «بئس» في القرآن إلا مكسور الفاء ساكن العين.

وإنما لم يُتصَرَّفَ فيهما لكونهما عَلَمَيْنِ في المدح والذم، كما ذكرنا في باب التعجب.

قوله: «وشرطه أن يكون الفاعل معرفاً باللام أو مضافاً إلى المعرف بها»، نحو: نعم صاحب القوم، أو مضافاً إلى المضاف إلي ذي اللام، وهلم جراً نحو: نعم وجه فرس غلام الرجل.

(١) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد السبعمئة في الحزاة واستشهده علي أن طرفه استعمل نَعِمَ على الأصل بفتح النون وكسر العين.

والشاهد لطرفة ديوانه ١٠٦

وصدره

* ما أَقَلَّتْ قَدَمِي إِنْهُمْ*

وقبله:

فقداء لبني قَيْسِ عَلَى ما أصاب الناس من سُرٍّ وضُرٍّ

ورواية الشاهد في الديوان:

خالتي والنفس قَدَمًا إِنْهُمْ نَعَمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشَّطْرِ

و «الشَّطْرُ»: البعداء من الناس الغرباء، وواحد الشَّطْرِ شَطِيرٌ

من شواهد: الانصاف ١٢٢، وابن يعيش ١٢٧/٧، والهمع والدرر رقم ١٤٠٦ والمقتضب ١٣٨/٢،

والمحستب ٣٥٧/١. وابن يعيش ١٢٧/٧

(٢) البقرة/ ٢٧١. وفي النص المصحقى: «فنعما» بكسر النون والعين وقد قرأ ابن عامر - حمزة -

اللساني - خلف - الأعمش: فَنَعَمًا بفتح النون وكسر العين.

انظر معجم القراءات قراءة رقم ١٨٣٢

(٣) الرعد/ ٢٤.

وأعلم أن اللام في نحو: نعم الرجل زيد، ليست لاستغراق الجنس^(١)، كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه، لما ذكرنا في باب المعرفة أن علامة المعرف باللام الاستغراقية^(٢) صحة إضافة «كل» إليه، كما في قوله تعالى: «أن الإنسان لفي خسر»^(٣)، ولا يصح أن يقال: نعم كل الرجل زيد، وكيف يكون زيد كل الرجال؟.

فإن قلت: بل هذا علي سبيل المجاز والمبالغة، كما تقول: أنت الرجل كل الرجل.

قلت: امتناع التصريح في مثل هذا بنحو: نعم كل الرجل، يدل علي أنه لم يُقصد به ذلك المعنى، وكل قائل بنحو: نعم الرجل، يجد من نفسه أنه لا يقصد ذلك المعنى، وأيضاً. فإنه لا يُقصد معنى المبالغة المذكورة إلا مع التصريح بلفظ «كل»، فلا يقال: أنت الرجل بمعنى أنت كل الرجل، بل معنى أنت الرجل، إذا قصدت المدح: أن من سواك كأنه بالنسبة إليك ليس برجل.

وليست اللام في نعم الرجل للإشارة إلى ما في الذهن، كما قال المصنف، لِمَا بيّنا في باب المعرفة.

ودليل فعليتهما: لحاق التاء التي لا تقلب هاء في الوقف بهما، وهي إنما تلحق الفعل، وأربعة أحرف.

أحداها؛ لات، مع أن بعض الكوفيين يقول: هي التاء التي^(٤) تزداد في أول حين والآن.

قال:

(١) في ب فقط: ٤ / ٢٤٠: «الجنسي» بالياء.

(٢) في ب فقط: ٤ / ٢٤٠: «الجنسية» بدل: «الاستغراقية»

(٣) العصر/ ٢. (٤) كلمة «التي» سقطت من ط.

٩٥٢= نَوَّلِي قَبْلَ نَأْيِ دَارِي جُمَانَا وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَانَا (١)
وقال:

٩٥٣= * العاطفون تحين ما من عاطف * (٢)
كما مرَّ في قسم الأسماء.

والثانية والثالثة: اللتان تلحقان ثمَّ، ورُبَّ، والأكثر أنهما لا تلحقهما إلا إذا وليهما المؤنث إيذاناً به من أول الأمر، وذلك إذا عطفت بضمَّ قصة علي قصة، قال:

٩٥٤= * فمضيت ثم ت قلت: لا يعينني * (٣)
ولا تقول: جاءني زيد ثم عمرو وقد جوزّه ابن الأنباري، ولا أدري ما صحته؟

وقال:

٩٥٥= ماوي، يارتبما غارة شعواء كاللذعة بالميسم (٤)

(١) لم يتعرض البغدادي في الخزانة لهذا الشاهد.

واستشهد به الرضوي على أن التاء دخلت على: الآن.

ومن الشواهد النثرية على إدخالهم التاء في الآن: حديث ابن عمر وسأته رجل عن عثمان بن عفان، فذكر مناقبه، ثم قال: اذهب بها تلان معك» ونسبه محقق القرطبي في الهامش إلى جميل ابن معمر، وليس في ديوانه.

من شواهد: الإنصاف/ ١١٠، واللسان: «حين»، ونفسير القرطبي ١٤٧/١٥.

وفي هذه المصادر قائله مجهول.

(٢) هو الشاهد الحادي والثمانون بعد المائتين في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٣٠٥.

(٣) هو الشاهد الخامس والخمسون في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٥٨.

واستشهد به على أن ثم إذا لحقتها التاء اختصت بعطف قصة على قصة وصدرة:

* ولقد أمر على اللثيم يسبني *

(٤) هو الشاهد الستون بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن التاء لحقت ربَّ «للإيدان بأن مجروها مؤنث و«ما» زائدة بين ربَّ ومجروها.

والشاهد أول أبيات أربعة لضمرة بن ضمرة النهشلي.

و«الشعواء»: الغارة المنتشرة، وهي بالعين المهملة.

واللذعة بالذال والعين من: لذعته النار: إذا أحرقت.

وقد جاء:

٩٥٦ = يا صاحباً، ربّت إنسان حسن يسأل عنك اليوم أو يسأل عن^(١)

ويجوز أن يكون أراد بالإنسان مؤنثاً.

والرابعة: التي تلحق «لعلّ»، نحو: لعلّت هند قائمة.

ودليل فعليتهما أيضاً، ما حكاه الكسائي من نحو: نعماً رجلين، ونعموا رجالاً والضمائر المرفوعة المنفصلة^(٢) البارزة من خواص الأفعال، وأيضاً جواز استعمال جميع باب فعل مع فعليته، استعمال نعم وبس، يقوي فعليتهما أيضاً.

ثم نقول: إنهما بعد ذلك، وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعل، ما كلاماً صاراً مع فاعليهما بتقدير المفرد، كصفة متقدمة على موصوفها، كما في قوله:

* والمؤمن العائذات الطير يمسخها *^(٣) = ٩٥٧

وجرد قطيفة، فصار معنى نعم الرجل: رجل في غاية الجودة، فكأنه كان أصل نعم الرجل: رجل نعم، أي جيد؛ فصاراً معاً جزء جملة بعدما كانا جملة مستقلة؛ ولهذا نظائر، نحو قوله تعالى: ﴿سَاءَ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٤)، وظننت زيدا قائماً، على ما مرّ في باب ظننت، ونحو: ﴿يوم يجمع الله الرسل﴾^(٥)، فإن

= وقال العيني: واللدغة بالبدال المهملة والعين المعجمة: المكوى.

وفي ط «بامنسم» مكان: بالميسم» تحريف ظاهر،

من شواهد: نوادر أبي زيد/ ٢٥٣، والأشياء والنظائر رقم/ ٣٣٠، والأزهية/ ٢٧١، وابن الشجري

١٥٣/٢، والإنصاف/ ١٠٥ وابن يعيش/ ٣١/٨، والعيني ٣/ ٣٣٠.

(١) هو الشاهد الواحد والخمسون بعد الخمسائة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٦٧٣.

(٢) كلمة: «المنفصلة» سقطت من ب ٤/ ٢٤٢.

(٣) هو الشاهد السابع والأربعون بعد الثلاثمائة في الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ٣٩١ واستشهد به على

أن «العائذات» كان في الأصل صفة للطير، فقدم عليه وصار الطير بدلاً من العائذات، والعائذات

مفعول به للمؤمن.

(٤) البقرة/ ٦

(٥) المائدة/ ١٠٩

الجُمْل في هذه الصُّور منسلخة عن معنى الجمليَّة بدليل كون مضمون الأولى مبتدأ، على ما قيل، وكون مضمون الثانية مفعولاً، ومضمون الثالثة فاعلاً، ومضمون الرابعة مضافاً إليه.

ومبنى كلامهم أن الجمل إذا صارت (١) بمعنى المفرد، فإن كانت علماً فهي محكية مطلقاً، وإن لم تكن، فإن كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت، قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيَسْجُنَّهُ﴾ (٢)، أي: بدا لهم سجنهم إياه؛ وإن كانت اسمية، أُعرب الجزآن بما استحقه مضمونهما (٣)، إن كان مفعولاً، نحو: علمت زيدا قائماً، وأُعرب الجزء الأول بإعراب الفاعل، والجزء الثاني بإعراب المفعول إن كان المضمون فاعلاً كما في باب كان، إذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين (٤) بعد علمت، إذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا إتياع، ولم يجز، أيضاً حكايتها (٥)، إذ الفعل لا بدَّ له من مرفوع به.

وحكى الجزآن، إن كان المضمون مضافاً إليه، إذا لم يمكن جرُّ اسم واحد إلاَّ اسماً واحداً (٦) من دون إتياع، ولو اقتصر على جرِّ أولهما لم يكن لثانيهما إعراب مناسب، كما كان نصب الثاني مناسباً للرفع تشبيهاً بالمفعول.

وأما الجمل التي هي خبر المبتدأ أو ما أصله الخبر (٧) كخبر كان، وثاني مفعولي ظننت، والحال، والصفة، فليست بتقدير المفرد، ولا دليل في كونها ذات محل من الإعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر.

(١) في ب فقط ٢٤٢/٤: «كانت» بدل: «صارت»

(٢) يوسف / ٣٥.

(٣) في هامش ط بعد قوله: «مضمونهما»: «قُصِبَ الجزآن» وفي ب ٢٤٣/٤ نقلت الجملة إلى المتن.

(٤) في ب فقط ٢٤٣/٤: «المذكورتين» بالتأنيث.

(٥) في ب ٢٤٣/٤: «حكاينهما» بالثنية.

(٦) في ط: «إذ لم يمكن جرهما، لأن اسماً واحداً لا يجر إلاَّ اسماً واحداً».

(٧) في ب فقط ٢٤٣/٤: «ما أصله المبتدأ» صوابه من المخطوطات وط.

ولنرجع إلى المقصود، فنقول:

لما صار: نعم الرجل بمعنى المفرد، وجب حكايتها لكونها فعلية، كما في: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١)، لكن ليس كونها بمعنى المفرد، كما في سائر الجمل المذكورة، أعني بتقدير مضمونها، بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفاً بالفعل المتقدم، كما ذكرنا.

وكان الأصل تنكير فاعل نعم وبئس، لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجيء فكان القياس أن يقال: نعم رجل زيد، ونعم رجلان الزيدان، ونعم رجال الزيدون، إذ معنى نعم الرجل زيد: زيد رجل / جيد؛ لكنهم التزموا أن يكون الفاعل معرفاً باللام تعريفاً لفظياً، كما في: اشتر اللحم، أو ضميراً مفسراً بما بعده، وهو، أيضاً منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع لهم إلى ذلك، وهو أنهم غلبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الإبهام، إذ له في النفوس وقعٌ، فأوردوا الفاعل في صورة المعرفة وإن كان نكرة في الحقيقة، ليكون الكلام المفيد للمدح أو الذم في الظاهر مصوغاً على وجه لا ينكر، لأن مدح شخص منكر من الأشخاص أو ذمه، لا فائدة فيه، فبنوا أمر المدح والذم من أول الأمر، على وجه يصح في الظاهر، والجملة الفعلية - كما ذكرنا - في تقدير مفرد وهو الفاعل الموصوف بالفعل، وذلك لأنه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث، فصار معنى نعم: جيد، فكأنه صفة مشبهة، ومجوز ذلك كون جميع الأفعال في المعنى، صفات لفاعلها^(٢)، فصار نعم الرجل، كجرد قطيفة^(٣). ولا يقال: إن ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب، فإن الأصول تدعو إليه،

(١) البقرة/٦

(٢) في ط: «لفاعلها». وفي ب ٢٤٤/٤: «لفاعلها».

(٣) أى من إضافة الصفة إلى الموصوف.

وذلك لأنه تقرر بالدليل أن المخصوص مرتفع بالابتداء، ما قبله^(١) خبره، لا خبر مبتدأ مقدر، إذ لو كان خبر مبتدأ مقدر لم تدخل نواسخ الابتداء عليه مقدماً على فعل المدح أو الذم ومؤخراً عنه، نحو: كنت نعم الرجل و:

٩٥٨=

* يَمِيناً لِنَعْمِ السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا *^(٢)

فإذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره، فلو كان الخبر باقياً على جُمليته لوجب أن يكون فيها عائد إليه^(٣).

والاعتذار بكون ذي اللام جنساً مستغرقاً، وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد، - قد ذكرنا ما عليه؛- ولو كان كذا، لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق، لأنَّ استغراق المضمرة للجنس غير معهود، والنكرة المفسرة، أيضاً بعيدة من الاستغراق، لكونها في حيز الإيجاب.

والاعتذار بكون ذي اللام قائماً مقام الضمير، على ما قاله المصنف، لا يتم، إذ لو كان في مقام الضمير، لكان الضمير إذا قام مقامه راجعاً إلى المبتدأ غير محتاج إلى التمييز في نحو: زيد نعم رجلاً، وكذا في نحو: نعم رجلاً زيد أيضاً، لأن الضمير فيه إذاً كما في قولك: أبوه قائم زيد.

(١) في ب فقط: «ما بعده» مكان: «ما قبله»

(٢) هو الشاهد الحادى والستون بعد السبعمئة فى الخزنة. واستشهد به على أنه قد يدخل الفعل الناسخ على المخصوص بالمدح والذم سواء تقدم المخصوص كما فى المثال أو تأخر كما فى البيت. وأصله: لنعم السيدان أنتما، فدخل عليه الناسخ، فصار وجدتما فضمير التثنية نائب الفاعل لوُجِدَ، وهو المفعول الأول له.

وقوله: لنعم السيدان جواب القسم، والقسم وجوابه فى موضع المفعول الثانى لـ «وُجِدَ». والشاهد من معلقة زهير المشهورة.

من شواهد الأشباه والنظائر رقم / ٨٥٤، والهمع والدرر رقم / ١١٧٩.

هذا وعجز الشاهد:

* على كل حال من سحيل ومبرم*

والسحيل الخيط الذى لم يحكم قتله.

(٣) فى ظ بعد قوله: «عائد إليه» «ولا عائد».

وليس، إذن، اعتذارُ الأندلسي، بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون، إذن، كالضمير الراجع: بشيء، إذ لا يجوز: زيد ضرب رجلٌ، مع أن «رجل» يطابق كل فرد، وإن لم يكن فيه لام يشار بها إلى ما في الذهن على زعمهم، وقد مرّ في باب المعرفة، أن التعريف الذهني لا معنى له؛ فلم يبق إذاً بعد بطلان الوجوه إلا أن تكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يُحتاج إلى الضمير.

ويؤيد كونها بتقدير المفرد: دخول حرف الجر، على نعم وبئس مطرداً، كقول الأعرابي لما بُشِّرَ بمولودة وقيل له: نعم المولودة: «والله ما هي بنعم المولودة، نصرها بكاء، وبرها سرقة».

وقولهم: نعم السير على بئس العير، وليس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك؛ وليس ذلك على الحكاية وحذف القول، كما قال بعضهم، كقوله:

* والله ما ليلي بنام صاحبه * (١)

= ٩٥٩

أي بمقول فيه ذلك؛ لأن ذلك في نعم وبئس، مطردٌ كثير، بخلاف: «بنام صاحبه».

وحكى قطرب: نعيم الرجل زيد، على وزن شديد وكريم، فهذه الحكاية إن صحّت، تؤكد كون «نعم» كالصفة المشبهة، فيحمل على (٢) ما جاء مطرداً من

(١) هو الشاهد الثاني والستون بعد السبعمئة في الخزانة واستشهد به على أن حرف الجر داخل على محذوف، أي بمقول فيه: نام صاحبه، فحذف القول، وبقي المحكى به. والشاهد مجهول القائل، وبعده:

ولا مخالط اللبان جانبه

من شواهد: الخصائص ٣٦٦/٢، والإنصاف/١١٢، وابن يعيش ٦٣/٢، والعيني ٣/٤، والأشمونى ٢٧/٣، واللسان «نوم» وفي العيني هامش الأشمونى ٢٧/٣، منسوب إلى القناني.

وانظر الهمع والدرر رقم/١٥٤٦.

(٢) كلمة: «على» سقطت من ب ٤/٢٤٦.

نحو: يا نعم المولى، ويا نعم النصير؛ ويا بئس الرجل على أنهما مناديان (١) وأيضاً يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليهما نحو: إن زيداً لنعم الرجل، و: والله لنعم الرجل أنت، مع أنهما لا تدخلان/ الماضي بدون «قد».

٣١٥/٢

وهذه الأشياء، هي التي غرّت الفراء حتى ظن أنهما في الأصل اسمان، ولو كانا كذلك، لم يكن لرفع ما بعدهما وجه إلا بتكلف.

ولأجل كون الجملة بمنزلة المفرد، لم يتوسط بين جزأيهما، لا ظرف ولا غيره، فلا يقال: نعم اليوم الرجل.

فإذا تقرر ذلك، قلنا في نعم الرجل زيد: إن «زيد» مبتدأ، و: «نعم الرجل» خبره، أي: زيد رجل جيد، ولم يحتج إلى الضمير العائد إلى المبتدأ، لأن الخبر في تقدير المفرد.

والأكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل، ليحصل التفسير بعد الإبهام، كما مر، فيدخله عوامل الابتداء مؤخراً نحو: نعم الرجل كنت، وقوله:

يمينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم (٢) = ٩٦٠

وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس، نحو: زيد نعم الرجل، وهو قليل، ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زائدة كما رأيت، أو مضمراً مفسراً بما بعده، كقول الأخطل.

أبو موسى فجدك نعم جداً وشيخ الحى خالك نعم خالا (٣) = ٩٦١

(١) في ط و ب ٢٤٦/٤ على أنهما منادى، صوابه من المخطوطات.

(٢) هو الشاهد الحادى والستون بعد السبعمئة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٩٥٨.

(٣) هو الشاهد الثالث والستون بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يكون فاعل نعم ضميراً مفسراً بنكرة مع تقدم المخصوص بالمدح كما هنا،

فإن «أبو موسى» هو المخصوص، وفاعل نعم ضمير فسرّه بقوله: جداً.

وكذا المصراع الثانى، فإن قوله «شيخ الحى» هو المخصوص. وخالك بدل منه، وفاعل نعم ضمير

وإنما لزم كون الفاعل مبهماً مع تقدم المبتدأ، لأن تقدمه كالنادر، بالنسبة إلى تأخره.

ويدخله، مقدماً، نواسخ المبتدأ، نحو: كنت نعم الرجل، وظنتك نعم الرجل؛ والضمير في: جدك نعم جداً، لا يرجع إلى المبتدأ، وإلا لم يحتج إلى التفسير، بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده؛ فالذي روي، وإن كان كالشاذ لقلته^(١) في نحو: مررت بقوم نعم بهم قوماً، ليس الضميران، أي: هم، والواو، براجعين إلى الموصوف وإلا، لم يفسرا.

قوله: «مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة»، أعلم أن الضمير المبهم في نعم وبئس، على الأظهر الأغلب، لا يثنى ولا يجمع، ولا يؤنث، اتفاقاً بين أهل المصرين، لعلتين.

إحداهما: عدم تصرف نعم وبئس، فلم يقولوا: نعماً رجلين، ونعموا رجلاً، ونعمت امرأة، لأن ذلك نوع تصرف، ولهذا أجازوا: نعم المرأة هند، وبئس المرأة دعد، كما أجازوا نعمت المرأة، لكن الحاق تاء التأنيث أهون من إلحاق علامتي التثنية والجمع، لأنها تلحق بعض الحروف، أيضاً، كلات، وثمت، وربت، ولعلت، فلذلك اطردها: نعمت المرأة، ولم يطرد: نعماً رجلين ونعموا رجلاً.

والعلة الثانية: أن الضمير المفرد المذكر، أشدُّ إبهاماً من غيره، لأنك لا تستفيد منه، إذا لم يتقدمه ما يعود عليه، إلا معنى شيء، وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث.

ولو ثنيتيه وجمعتيه وأنثته، لتخصص، بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث، والقصد بهذا الضمير: الإبهام، فما كان أوغل فيه كان أولي.

= والشاهد من قصيدة طويلة عدتها مائة بيت في مدح بلال بن أبي بردة ديوانه/ ٥٢٩، مطلعها:
أراح فريق جيرتك الجمالا كأنهم يريدون احتمالاً.

وليس البيت للأخطل كما زعم الشارح، فإن الأخطل مات قبل ظهور بلال فإن الأخطل كان من شعراء معاوية بن أبي سفيان، وبلال كان في زمن عمر بن عبدالعزيز. والبيت موجود في قصيدة من شعر ذى الرمة، وغالب شعر ذى الرمة في مدح بلال. انظر ديوان ذى الرمة/ ٥٢٩
(١) في ظ: «وإن كان قليلاً من قولهم: مررت» الخ.

وأما تمييز هذا الضمير، فيتصرف فيه إفراداً وتثنية وجمعاً وتأنياً، نحو: نعم رجلاً أو رجلين، أو رجلاً، أو امرأة، أو امرأتين، أو نسوة، اتفاقاً منهم أيضاً. وأما الضمير في: ربه رجلاً، فالبصريون يلتزمون إفراده للعلة الثانية المذكورة. والكوفيون يجعلونه مطابقاً لما يقصد. فيثنونه، ويجمعونه، ويؤنثونه، وليس ما ذهبوا إليه بعيد لأنه مثل قوله:

٩٦٢=

* وَيَلْمُهَا رُوحَةً * (١)

ويا لها قصة

٩٦٣=

* وَيَالِكَ مِنْ لَيْلٍ * (٢)

وقد تصرف في الضمير كما رأيت.

وأما تمييز هذا الضمير فذهب الجزولي وتبعه من شرح كلامه إلى لزوم إفراده، والظاهر أنه وهم منهم، بل تجب مطابقتها لما قصد، عند أهل المصرين. أما عند أهل الكوفة فظاهر، لأنهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

وأما عند أهل البصرة فلأنهم لو التزموا إفراده كما التزموا إفراد الضمير، لجاء اللبس، إذا قصد المثنى والمجموع / وقد صرح ابن مالك، والمصنف بمطابقتها لما قصد، وهو الحق.

ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه إليه، إلا بالظرف، قال الله تعالى: ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾ (٣).

(١) هو الشاهد الحادي عشر بعد المائتين في الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٢٢٩ وهو قطعة من بيت وهو:

ويلمها رُوحَةً والريح مُعَصِفَةٌ والغيث مرتجِزٌ والليل مقترِب.

(٢) هو الشاهد العاشر بعد المائتين في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٢٢٨ وهو قطعة من بيت والبيت بتمامه:

فيالك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيزيل

(١) الكهف / ٥٠.

وإذا لم يُفصل في نحو: عشرون رجلاً، بين الميهم وتمييزه إلا في الضرورة فما بالك بمثل هذا الضمير.

وقد جاء شاذاً بغير الظرف نحو: نعم زيد رجلاً؛

وأما الفصل بين ذا، في: حبذا، وتمييزه، فلجواز استغنائه عنه، فلذا قيل: حبذا رجلاً زيد، وحبذا زيد رجلاً.

ولا يجوز أن يُجاء^(١)، لهذا الضمير بالتوابع، كالبديل والتأكيد والعطف، لأنه من شدة الإبهام كالمعدوم، والاعتبار بتمييزه، وهو المفيد للمقصود، ويلزم هذا الضمير غالباً أن يُميز.

وقيل في قوله تعالى: ﴿بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾^(٢): إن التمييز محذوف، أي: بئس مثلاً مثل القوم؛ والأولى حذف المضاف من الذين، على أنه المخصوص أي: بئس مثل القوم: مثل الذين؛ أو حذف المخصوص، أي: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم، كما يجيء.

وقد يجيء، عند المبرد، وأبي علي، بعد الفاعل الظاهر تمييزاً للتأكيد، قال:

تزوّد مثل زاد أيبك فينا فنعم الزّادُ زادُ أيبك زاداً^(٣) = ٩٦٤

وقال تعالى: ﴿ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾^(٤) أي ذراعها، إذ المصدر لا يخبر عنه بأنه

(١) في ط: «يجيء» مكان: «يجاء».

(٢) الجمعة/٥.

(٣) هو الشاهد الرابع والستون بعد السبعمائة في الحزاة.

واستشهد به على أنه قد يجيء بعد الفاعل الظاهر تمييزاً للتوكيد.

والشاهد لجرير، ديوان/ ١٠٧، من قصيدة مدح بها عمر بن عبدالعزيز مطلعها:

أبت عينك بالحسن الرقادا وأنكرت الأصادق والبلادا

من شواهد: المقتضب ١٤٨/٢، والخصائص ٨٣/١، ٣٩٦، وابن يعيش ١٣٢/٧، والمقرب ٦٩/١،

والمغنى/٥١٦، والعينى ٣٠/٤، والأشمونى ٢٠٣/٢.

(٤) الحاقّة/٣٢.

سبعون ذراعاً، وهذا كمجيء الحال في: قم قائماً، وتعال جائياً للتأكيد.

ومنع سيبويه ذلك لأن وضع التمييز لرفع الإبهام، وتأول البيت بتزود مثل زاد أيبك زاداً، على أن «مثل» حال من مفعول تزود، وهو «زاداً» وقوله تعالى: «ذرعها»، مصدر بمعنى المفعول، أي مذروعها أي: طولها سبعون ذراعاً.

قوله: أو بـ«ما»، مثل ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾^(١)، اختلف في «ما» هذه، فقيل: كافة، هيأت نعم وبئس، للدخول على الجمل، كما في: قلماً، وطالماً.

[قال الأندلسي: هذا بعيد، لأن الفعل لا يكف لقوته، وإنما ذلك في الحروف، فالأولى في طالماً وقلماً تكون «ما» مصدرية] ^(٢).

ويمكن أن يقال: إنما جاز أن يكفَّ نعم وبئس عن فعلتيهما، لعدم تصرفهما، ومشابهتهما للحرف، إلا أنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ في نحو: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾^(٣).

وقال الفراء، وأبو علي: هي موصولة بمعنى الذي، فاعل نعم وبئس، والجملة بعدها صلته، ففي قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾^(٤): ما، فاعل وأن يكفروا، مخصوص؛ وفي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾^(٥)، المخصوص محذوف.

ويضعفه: قلة وقوع «الذي» مصرحاً به فاعلاً لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة بأجمعها في: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾، لأن «هي» مخصوص، أي نعم الذي فعله: الصدقات، وكذلك قولهم: دققته دقاً نعماً؛

وقال سيبويه، والكسائي: ما، معرفة تامة، بمعنى «الشيء» فمعنى: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾:

(١) البقرة/ ٢٧١.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٢٥٠ صوابه من ط والمخطوطات.

(٣) البقرة/ ٢٧١.

(٤) البقرة/ ٩٠.

(٥) النساء/ ٥٨.

نعم الشيء هي ، ف«ما» هو الفاعل ، لكونه بمعنى ذي اللام ، و «هي» مخصوص ؛
ويضعفه : عدم مجيء «ما» بمعنى المعرفة التامة ، أي : بمعنى ذي «الشيء» في غير
هذا الموضع ، إلا ما حكى سيبويه أنه يقال «إني مما أفعل ذلك» ، أي : من الأمر
والشأن أن أفعل ذلك ، قال : وإن شئت قلت : إني مما أفعل ، بمعنى : ربما أفعل ،
كما يجيء في الحروف .

بلى ، يجيء «ما» بمعنى «شيء» ، إما موصوفة نحو : ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ (١)
أو غير موصوفة كما مر في الموصولات .

وأيضاً ، يلزم حذف الموصوف ، أي المخصوص ، وإقامة جملة مقامة ، في نحو
﴿نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ ، و : ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرُّوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ (٢) وهو قليل كما ذكرنا
في باب النعت في قوله :

= ٩٦٥ * أنا ابن جَلَا ، وطلاع الثنايا * (٣)

٣١٧/٢ فيكون التقدير : نعم الشيء شيء يعظكم به ، وبئس الشيء شيء / شروا به
أنفسم ، مع أنه قد جاء صريحاً في قوله :

= ٩٦٦ نِعْمَ الْفَتَى فَجَعَتْ بِهٖ إِخْوَانَهُ يَوْمَ الْبَقِيْعِ حَوَادِثُ الْآيَامِ (٤)

(١) ق/٢٣ .

(٢) البقرة/١٠٢ .

(٣) هو الشاهد الثامن والثلاثون في الخزانة وسبق ذكره رقم ٤١ .

واستشهد به على أن الموصوف محذوف ، وصفته جملة فعلية وهي «جلا» على أنه فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه والتقدير : أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها .
وعجزه :

* متي أضع العمامة تعرفوني *

(٤) هو الشاهد الخامس والستون بعد السبعمئة في الخزانة .

واستشهد به على أن المخصوص بالمدح محذوف ، وهو موصوف بجملة - أقيمت مقامه ، تقديره
: نعم الفتى فتى فجعت به والبيت لمحمد بن بشير الخارجي وهو أول أبيات ثلاثة وبعده :

= سَهْلُ الْفِنَاءِ إِذَا حَلَلَتْ بِيَابَهُ طَلَّقُ الْيَدَيْنِ مُؤَدَّبُ الْخُدَامِ

أي فتىً فَجَعَتْ به (١).

ويجوز أن يكون «تخرج»، في قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾ (٢) صفة مخصوص محذوف، وأن يكون صفة (٣) التمييز المذكور والمخصوص محذوف، أي: قولهم.

وفي قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ (٣) يجوز أن يكون على هذا القول، أي كون «ما» بمعنى «الشيء» وقوله ﴿اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بياناً لاستحقاقه الذم، وأن يكون صفة (٤) مذموم محذوف، فقوله: أن يكفروا، بدل من ذلك المذموم (٥)، أو خير مبتدأ محذوف والجملة بيان للمذموم؛

وقال الزمخشري والفارسي في أحد قوليه «ما» نكرة مميّزة منصوبة المحل، إما موصوفة بالجملة، والمخصوص إما محذوف كما في قوله: «نعماً يعظكم به»، أو مذكور كما في قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾، أو نكرة غير موصوفة، كما في نحو: فَنِعْمًا هِيَ، وقولهم: «دققته دقاً نعماً».

ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر، تأكيداً معنوياً، لأنه لا يكون إلا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا.

وإذا رأيت صديقه وشقيقه لم تدر أيهما أخو الأرحام
وذكر البغدادى أنه قال: «ورأيت أنا هذه الأبيات منسوبة لابن هرمة، والله أعلم.
وفي ديوان ابن هرمة / ٢٤١ صدر الشاهد.

* لله درك من فتىً فَجَعَتْ به *

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

(١) كلمة «به» سقطت من ب ٤ / ٢٥١.

(٢) الكهف (٥). (٣) البقرة / ٩٠.

(٤) ط «صيغة» بالياء، والغين، تحريف

(٥) في ط: بدل منه أو خير الخ مكان: «بدل من ذلك المذموم».

ويجوز تأكيده لفظاً ، نحو : نعم الرجل الرجل زيد ، وقد يوصف كقوله تعالى : ﴿بئس الرفد المرفود﴾ (١) وقال :

* نعم الفتى المرئ أنت (٢) *

= ٩٦٧

خلفاً لابن السراج ، قال : لأن الصفة مخصّصة ، والمقصود العموم والإبهام ، وقال : إن المرفود : مذموم ، والمرئ : بدل من الفتى .

وليس بشيء ، لأن الإبهام مع مثل هذا التخصيص باقٍ ، إذ المخصوص لا يعين ، فهو كقوله تعالى : ﴿ولعبد مؤمن﴾ (٣) .

ولا يمتنع عند أبي علي والمبرد ، وهو الحق ، خلفاً لغيرهما : إسناد نعم وبئس إلى «الذي» الجنسية ، وكذا «من» و «ما» ؛ وأعني بالجنسية ما تكون صلتها عامة ؛ وفي نهج البلاغة : «ولنعم دار من لم يرض بها داراً»

قال :

(١) هود / ٩٩ .

(٢) هو الشاهد السادس والستون بعد السبعمئة في الخزانة .

واستشهد به على أنه يجوز وصف فاعل نعم ، فإن «المرئ» صفة «الفتى» ، لا بدل منه .

والشاهد لزهير بن أبي سلمى ، ديوانه / ٢٥ .

والشاهد قطعة من بيت وهو :

نعم الفتى المرئ أنت إذا همُ حضروا لدى الحجرات نار الموقدِ

و«المرئ» منسوب إلى مرة أحد أجداده القريب أو البعيد ، و«أنت» هو المخصوص بالمدح . و«هم»

فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده .

و«هم» ضمير الوفود والضيوف و«الحجرات» بضمين : البيوت التي تنزل فيها الضيوف و«نار»

مفعول «حضروا» و«الموقد» اسم فاعل : هو الذي يوقد ليستدل الغريب بناره فيأتونه .

من شواهد : الأصول لابن السراج / ١ / ١٢٠ ، والمعنى / ٦٥٠ ، والعينى / ٤ / ٢١ ، والأشمونى

٣ / ٣١

(٣) البقرة / ٢٢١ .

٩٦٨= فَنِعْمَ مَزْكًا مَن ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَن هُوَ فِي سِرِّ وَاعْلَانٍ (١)

وتقول: نعم الذي هو عبد: زيد، وأما إن كانت صلتها مخصوصة، نحو: نعم الذي كان اليوم في الدار، والإشارة إلى شخص معين، فلا يجوز، إذ يلزم فاعلها الإبهام.

وقد يرد فاعلها منكرًا مفردًا نحو: نعم رجل زيد، أو مضافاً إليه، كقوله:

٩٦٩= * فَنِعْمَ صَاحِبٌ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ (٢) *

وهو قليل.

(١) هو الشاهد السابع والستون بعد السبعمائة في الخزانة

واستشهد به على أن «من» الثانية موصولة بمعنى الذي، وقعت فاعلاً لنعم عند أبي علي والمبرد، وهو مبتدأ وخبره محذوف، تقديره: مثله والجملة صلة «من» والمخصوص بالمدح محذوف تقديره: بشر.

وقوله: «في سرِّ وإعلان» متعلق بنعم.

وقبل البيت:

وكيف أَرَهَبَ أَمْرًا أَوْ أَرَاغُ لَهُ وَقَدْ زَكَتْ إِلَى بَشَرِ بْنِ مِرْوَانَ

والبيتان قائلهما مجهول.

و«زكاً» بهمزة في آخره أي لجأ، يقال: زكأت إليه: لجأت إليه، والمزكأ مفعل: اسم مكان منه بمعنى الملجأ و«بشر» هو ابن مروان بن الحكم. من شواهد العيني ١/ ٤٨٧، والمغني ٢/ ١٩، ٧٥، ٧٦. والأشمونى ١/ ١٥٥، واللسان: «زكاً» والهمع والدرر رقم / ٣٠٤ - ١٤٢١.

(٢) هو الشاهد الثامن والستون بعد السبعمائة في الخزانة

واستشهد به على أن مجيء فاعل نعم نكرة مضافة إلى مثلها قليل.

وعجزه:

* وصاحب الركب عثمانُ بن عفاناً *

وقد اختلف في نسبة هذا الشاهد إلى صاحبه، فقليل لكثير بن عبد الله النهسلى المعروف بابن الغريرة، وقيل لحسان بن ثابت.

وقال البغدادي: راجعت ديوان حسان فرأيت أبياتاً علي هذا الوزن، وما فيها هذا البيت. ونسبه أبو حاتم في كتاب: «إصلاح المفسد» إلى أوس بن مغراء وقبله.

ضحوا بأشمط عنوان السجود به يقطع الليل تسيحاً وقرآناً.

من شواهد: ابن يعيش ٧/ ١٣١، والمقرب ١/ ٦٦، والعيني ٤/ ١٧، والهمع والدرر رقم ١٤١٩ والأشمونى ٣/ ٢٨.

وقد رُوي «مَرَّ بَقَوْمٍ نَعِمَ بِهِمْ قَوْمًا»، والباء في الفاعل ، لتشبيهه نَعِمَ بفعل التعجب ، وهو : أفعل به، تضمينه معناه ، فكأنه قيل : أنعم بهم قوماً.

قد تدخل هذه الباء في المخصوص كقوله عليه السلام : «نعمًا بالمال الصالح للرجل الصالح»، أي نعم شيئاً : المال الصالح ، لأن المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا ، وقد رُوي : «مررت بقوم نعموا قوماً» بإلحاق الضمير البارز ، وهو قليل كما ذكرنا؛

وقال أبو علي إنه سمع : نعم عبد الله زيد ، وبئس عبد الله أنا إن كان كذا ، وهو شاذ ، إذ الفاعل ليس بمضاف إلى المعرف الجنسي .

وينبغي أن يكون هذا على ما أجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال، كما مر في باب الإضافة.

وقد رُوي : «شهدت صفين ، فبئست الصفون»، والأولى أن يكون هذا ، وإن كان أيضاً خلاف الأصل ، مما ترك تمييز ضميره ، أي : بئست بقعة الصفون (١) ، فالصفون مخصوص ، لا فاعل ؛ ومثله قولهم : «فبها ونعمت»، أي : فمرحباً بهذه القضية ، ونعمت هي ؛ فالتمييز والمخصوص حذفاً معاً.

وقد يؤنث نعم وبئس ، وإن كان فاعلها مذكراً لكون المخصوص مؤنثاً (٢) نحو : نعمت الإنسان هند ، قال ذو الرمة:

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبَجَاءٌ مُجْفَرَةٌ دَعَائِمِ الزُّورِ نَعِمَتْ زُورِقُ الْبَلَدِ (٣)

= ٩٧٠

(١) كلمة الصفون سقطت من ب ٤ / ٢٥٣

(٢) بعده في المخطوطات : إذ هو هو

(٣) هو الشاهد التاسع والستون بعد السبعمئة في الخزانة .

واستشهد به على أنه قد يؤنث «نعم» لكون المخصوص بالمدح مؤنثاً، وإن كان الفاعل مذكراً، فإنه أنت : «نعم» مع أنه مسند إلى مذكر وهو زورق البلد ، لأنه يريد الناقة فأنث علي المعنى كما أنت مع البلد في قولهم : هذه الدار نعمت البلد حين أراد به الدار .
و«الحرّة : الكريمة» و«العيطل» الطويلة العنق و«ثبجاء» الضخمة الشج وهو الصدر =

وكذا يُوْنِثُ الْفِعْلُ وَإِنْ كَانَ الْمِمِيزُ لِلزَّمِيرِ مَذْكَرًا، لِتَأْنِيثِ الْمَخْصُوصِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَاءَتْ مُسْتَقْرَأًا﴾ (١)، و﴿حَسَنَتْ مُسْتَقْرَأًا﴾ (٢)

قوله: «وهو مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف».

قال ابن خروف: لا يجوز إلا أن يكون مبتدأ مقدم الخبر، لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه؛ وحكى الأندلسي مثله عن سيويه، وهذا الذي نصرناه من قبل (٣)؛

قوله: «وشرطه» أي شرط المخصوص مطابقة الفاعل، يعني ينبغي أن يصح إطلاقه عليه.

و: ﴿بَسَّ مِثْلَ الْقَوْمِ﴾ (٤) متأول بأحد وجهين: إما على حذف المضاف أي بسس مثل القوم مثل الذين، أو على حذف المخصوص و«الذين» صفة القوم، أي بسس مثل القوم المكذبين مثلهم؛ أي مثل المذكورين؛

وشرط المخصوص، أيضا، ان يختص، لأنه للتخصيص بعد الإبهام، فلا يجوز: نعم الإنسان رجل (٥)، إلا أن تصفه بما يرفع الجهالة؛

ولا يمتنع اعتراض «نعم» بذبوله بين العامل ومعموله، لأنها كالجملية الاعتراضية، نحو قولك: أبصرت ونعم الرجل هو زيدا، ويجوز بالفاء، نحو: فنعم الرجل هو.

قوله: «وساء مثل بسس»، نحو: ﴿سَاءَ مِثْلًا الْقَوْمِ﴾.

= و«المجفرة» بضم الميم وسكون الجيم، وكسر الفاء: العظيمة الجنب، الواسعة الجوف، يقال: فرسٌ مُجْفَرٌ، وناقاة مجفرة: إذا كانت عريضة الجرم. وصفها بأنها عظيمة القوائم و«الزور» أعلى الصدر والشاهد من قصيدة لذي الرمة مدح بها بلال بن أبي بردة، ديوانه / ٢٠٣ من شواهد: ابن يعيش ٧ / ١٣٦، والمقرب ١ / ٦٨.

(١) الفرقان / ٦٦.

(٢) الفرقان / ٧٦.

(٣) في ظ ذكرناه من قبل واخترناه.

(٤) الجمعة / ٥.

(٥) في ظ: نعم الرجل رجل.

(٦) الأعراف / ١٧٧.

اعلم أنه يُلْحَقُ بنعم وبئس: كلُّ ما هو على فَعْلٍ بضم العين ، بالأصالة نحو : ظُرف الرجل زيد ، أو بالتحويل إلى الضم من فَعْلٍ أو فَعْلٍ ، نحو: رموت اليدُ يده، وقَضُو الرجل زيد ، بشرط تضمينه معنى التعجب، ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء، وذلك لكونه بمعنى: أفعَل به ، نحو: ظرف زيد، أي: أظرف به.

ويكثر أيضاً استغناؤه عن الألف واللام ، كقوله تعالى : ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾^(١) ورفيقاً ، تمييز لإيهام أولئك وقيل حال.

* بَعْدَ ما مُتَأَمَّلِي (٢) *

= ٩٧١

«ما» فيه زائدة ، وكذا في قولهم : شدَّ ما أنك ذاهب ، و«أن» فاعل «شدَّ» ؛ ويجوز أن تكون «ما» فيهما ، كما في : نعماً ؛ ومتأملِي و«أن» مخصوصان.

ويُضَمَّرُ فاعل «فَعْلٍ» المذكور كثيراً على وفق ما قبله ، نحو : جاءني الزيدان وكَرَّمَا ، أي : ما أكرمهما.

ولم يجز ذلك في نعم وبئس ، وذلك لعدم عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى.

قوله : «ومنها حبذا ، وفاعله ذا» ، أصل «حَبَّ» : حُبٌّ ، كظرف ، أي : صار حببياً ، فأدغم كغيره ، وألزم منع التصرف ، لما ذكرنا في نعم وبئس.

قوله : «ولا يتغير» ، يعني : لا يثنى «ذا» ولا يجمع ولا يؤنث ، بل يقال : حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، وحبذا هند ، ولا يقال: حبَّ ذان ، ولا: حبَّ أولاء ، ولا حبَّ تا ؛ لأنه مبهم ، كالضمير في نعم وبئس ، فالزِم الأفراد مثله ، وخُلِع منه الإشارة، لغرض الإيهام، فحبذا ، بمعنى : حب الشيء.

وعند المبرد وابن السراج : أن تركيب حبَّ مع ذا أزال فعلية «حبَّ» ، لأن الاسم أقوى ، فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره أي : المحبوب زيد.

(١) النساء/ ٦٩ .

(٢) هو الشاهد السبعون بعد السبعمائة في الخزانة واستشهد به على أن: «بُعْد» فيه للمدح والتعجب .

وأصله: «بُعْد» بفتح الباء وضم العين، ألحق بفعل المدح، ويجوز في بانه وجهان: فتحها وتسكين عينها بحذف حركتها، وضمها بنقل حركة عينها إليها كما يجوز في كل فعل المراد به المدح والتعجب. وهو قطعة من بيت من معلقة امرئ القيس وهو:

قعدت له وصحبتى بين ضارج وبين العذيب بعد ما متأملِي

من شواهد الشافية/ ٣٩ ، وورصف المبانى/ ٥٢ .

وقال بعضهم: بل التركيب أزال اسمية «ذا» لأن الفعل هو المقدم ، فالغلبة له ، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل ، فحبذا فعل والمخصوص فاعله .

وإذا دخل «لا» على حبذا ، وافق «بئس» معنىً .

والأولى أن يقال في إعراب مخصوص حبذا : إنه كإعراب مخصوص نعم ، إماماً مبتدأ ، أو خبر مبتدأ لا يظهر ، كما قاله قوم هناك ؛ لكن لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص ، ولا يقدم على حبذا .

وقال بعضهم : المخصوص بعد حبذا ، عطف بيان لـ «ذا» وكان ينبغي أن يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص / نعم وبئس ، إلا أن دخول النواسخ يمنع من ٢ / ٣١٩ ذلك .

وقال الربيعي : «ذا» زائدة ، كما في : ماذا صنعت؟ والمخصوص فاعل «حب» وقد اشتق منه فعل ، نحو : لا تحبذه ، كحولق ، وبسمل ونحوهما .

قوله : «وقد يقع قبل المخصوص أو بعده تمييز» نحو : حبذا زيد رجلاً ، وحبذا رجلاً زيد .

وإن كان مشتقاً ، جاز أن يقع حالاً ، أيضاً ، والعامل «حب» ، نحو : حبذا محمد رسولاً ، وحبذا رسولاً محمد .

ولم يجز في نعم تأخير التمييز عن المخصوص اختياراً ، وجاز ههنا ؛ لأن التمييز ههنا عن الظاهر أي «ذا» ، وهناك عن الضمير المستكن .

وأيضاً التمييز لازم عن الضمير ، جائز عن «ذا» ؛ وإنما جاز ترك التمييز ههنا ، تفضيلاً للظاهر على الضمير .

وقيل : إنما لم يجز ترك التمييز في نعم ، إذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو : نعم السلطان ، بخلاف حبذا ، فإن «ذا» فيه ، ظاهر فاعليته .

وربما حذف المخصوص ههنا للقريظة كما حذف في نعم .

وقد يُفردُ «حب» عن «ذا» ، فيجوز ، إذًا نقل ضمة عينها إلى فائها ، كما يجوز حذفها قال :

* وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ (١) * = ٩٧٢

بفتح الحاء وضمها ، وكذا كلُّ ما هو على فَعْلٍ ، إذا كان المراد به المدح ، أو التعجب ، كقوله :

* بَعْدَ مَا مَتَمَّلَى (٢) * = ٩٧٣

وأنشد الجوهري :

لَا يَمْنَعُ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَلَا أُعْطِيهِمْ مَا أَرَادُوا حَسَنًا ذَا أَدْبَا (٣) = ٩٧٤
وَيُرَوَّى ، أَيْضًا : عَظُمَ الْبَطْنُ بِطْنِكَ ؛

(١) هو الشاهد الحادى والسبعون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن حُبَّ فيه للمدح والتعجب ، وأصلها : حَبَّبَ بضم العين للتحويل المذكور . قال البغدادى ، قال ابن الحاجب فى : «الأمالى» مقتولة منصوبة على الحال من الضمير فى «بها» و «بها» فاعل «حُبَّ» زيد فيه الباء على غير قياس كقوله «وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا» [النساء/ ١٦٦. ٧٩] .
وصدره :

* فَقَلَّتْ اقْتَلَوْهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا *

وقتل الخمر : مزجها وكسر قوتها بالماء

والشاهد منسوب للأخطل ، ديوانه / ٢٦٣ ، ورواية الديوان :

* فَأَطِيبَ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ *

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت .

من شواهد : ابن يعيش / ٧ / ١٢٩ . والعينى / ٤ / ٢٦ والهمع والدر رقم ١٤٤٣ وسر الصناعة / ١ / ١٤٣ ، وشرح شواهد الشافية / ١٤ .

(٢) الشاهد رقم ٧٧٠ فى الخزانة وترقىمى رقم ٩٧١ .

(٣) هو الشاهد الثانى والسبعون بعد السبعمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن «حسن» فيه للمدح والتعجب ، ويجوز فى مثله أن تنقل ضمة العين إلى الفاء ، كما فعل الشاعر ، وأن تحذف وتبقى الباء على فتحها .

والشاهد من قصيدة لسهم بن حنظلة العنوى ، ومن هذه القصيدة قوله :

إذا افتقرت نأى واشتد جانبُهُ وإن رآك غننياً لان واقتربنا
وإن أتاك لمال أو لتبصره أثنى عليك الذى تهوى وإن كذبا
مد لى القرابة عند النيل يطلبه وهو البعيد إذا نال الذى طلبنا
حلوا اللسان بعيد القلب مشتمل على العداوة لابن العم ما اصطحبنا

من شواهد : الخصائص / ٣ / ٤٠ ، وإصلاح المنطق / ٣٥ . والأشباه والنظائر رقم / ٥٨٢ ،
واللسان : حسن .

والتغيير في اللفظ ، دلالة على التغيير في المعنى ، إلى المدح أو التعجب.
وقد يُجرُّ فاعل «حبَّ» بالباء ، مفرداً عن «ذا» ، تشبيهاً بفاعل أفعل ، تعجباً ، كما قال :

* وحبُّ بها مقتولة *

تم قسم الأفعال والحمد لله رب العالمين



انتهى بحمد الله تعالى الجزء الخامس ويليه - إن شاء الله
الجزء السادس وأوله قسم الحروف

فهرس شواهد الجزء الخامس

الصفحة	ترقيمي	رقم الخرزانه	الشاهد
			الفعل الماضي
٨	٧٧٧	٦٢٩	*تا لله لا عدبتهم بعدها سقر*
			الفعل المضارع
٢٠	٨٨٧	٦٣٠	أبيت أسري وتبتي تدلكي شعرك بالعنبر والمسك الدكي
٢١	٧٧٩	٦٣١	*كجوارري يلعبن بالصحراء*
٢١	٧٨٠	٦٣٢	*أبي الله أن أسمو بأم ولا أب*
٢١	٧٨١	٦٣٣	كان أيديهن بالقاع القرق أيدي جوار يتعاطين الورق
٢٢	٧٨٢	٦٣٤	فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل
٢٢	٧٨٣	٦٣٥	*ولا ترضاها ولا تملق*
٢٣	٧٨٤	٦٣٦	*ألم يأتيك والأنباء تنمي*
٢٣	٧٨٥	١١	*من حيثما سلكوا أدنو/ فأنظور*
٢٣	٧٨٦	١٢	*ينباع من ذفري غضوب جسرة*
			نواصب المضارع
٢٤	٧٨٧	٦٣٧	*وما كدت آيا*
٢٨	٧٨٨	٦٣٨	وددت وما تغني الودادة أنني بما في ضمير الحاجبية عالم
٢٩	٧٨٩	٦٣٩	*أن هالك كل من يحفي وينتعل*
٣٢	٧٩٠	٦٤٠	ولا تدفنتني في الفلاة فإني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها
٣٢	٧٩١	٦٤١	فلما رأي أن ثمر الله ماله وأثل موجودا وسد مفارقة
٣٣	٧٩٢	٦٤٢	أن تقرآن علي أسماء وبحكما مني السلام وأن لا تشعرأ أحدا
٣٦	٧٩٣	٦٤٣	*كان جزائي بالعصا أن أجلدا*
٣٦	٧٩٤	٦٤٤	*وشفاء غيك خابرا أن تسالي*
٣٧	٧٩٥	٦٤٥	يرجى المرء مالا أن يلاقي وتعرض دون أدناه الخطوب

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٣٨	٧٩٦	٦٤٦	*إذن لقام بنصري*
٣٩	٧٩٧	٤٩٨	نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذ صحيح
٤٠	٧٩٨	٦٤٦	*إذن لقام بنصري معشر خشن*
٤٠	٧٩٩	٦٤٧	ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطي إلي يدي إذن فعاقبني ربي معاقبة قررت بها عين من يأتيك بالحسد
٤١	٨٠٠	٨٢	*والمرء عند الرضا إن يلقها ذيب*
٤٥	٨٠١	٦٤٨	*...فإن بجبها أخاك مصاب القلب
٤٦	٨٠٢	٦٤٩	لا تتركني فيهم شظيرا إني إذن أهلك أو أطيرا
٤٧	٨٠٣	٦٥٠	أزجر حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يرد وقيد العير مكروب
٤٨	٨٠٤	٦٥١	لئن عاد لي عبدالعزیز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيها
٤٩	٨٠٥	٦٥٢	فقال: أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا
٤٩	٨٠٦	٦٥٣	أردت لكيما أن تطير بقرتي فتركها شتا بيضاء بلقع
٤٩	٨٠٧	٦٥٤	*كي لنقضيني رقية ما وعدتني...*
٥٠	٨٠٨	٦٥٥	*فتم إذا أصبحت أصبحت غاديا*
٥٢	٨٠٩	٦٥٦	إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يراد الفتى كيما يضر وينفع
٥٢	٨١٠	٦٥٧	*لا تظلموا الناس كما لا تظلموا*
٥٥	٨١١	٦٥٨	*للبس عباءة وتقر عيني*
٥٥	٨١٢	١٠	*إلا أيهذا الزاجري أحضر الوغي*
٥٧	٨١٣	٦٥٩	*لو بغير الماء حلقي شرق*
٥٧	٨١٤	٦٥	*فهلا نفس ليلى شفيها*
٥٨	٨١٥	٦٦٠	تريدن كيما تجمعي وخالدا وهل يجمع السيفان - ونحك - في غمد
٦٢	٨١٦	٦٦١	*ولا صلح حتي تضبعون ونضبعنا*
٦٧	٨١٧	٦٦٢	سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فاستريحا
٦٨	٨١٨	٦٦٣	*ألم تسأل الربع القواء فينطق*

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٦٨	٨١٩	٦٦٤	*لم تدر ما جزع عليك فتجزع*
٧٣	٨٢٠	٦٦٥	غير أنا لم يأتنا بيقين فترجي ونكثر التأميلا
٧٣	٨٢١	٦٦٣	*الم تسأل الرب القواء فينطق*
٧٣	٨٢٢	٦٦٤	*لم تدر ما جزع عليك فتجزع*
٧٥	٨٢٣	٦٦٦	وما قام منا قائم في ندينا فينطق إلا بالتي هي أعرف
٧٥	٨٢٤	١٩٤	وما حل سعدى غريبا ببلدة فينسب، إلا الزبرقان له أب
٧٦	٨٢٥	٦٦٧	*نحاول ملكا أو نموت*
٧٦	٨٢٦	٦٦٨	إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإننا معشر نزل
٧٦	٨٢٧	٢٧٨	*ولا ناعب إلا بين غرابها*
٧٧	٨٢٨	٦٦٩	علي الحكم المأتي يوما إذا قضي حكومته أن لا يجور ويقصد
٧٧	٨٢٩	٦٦٥	*... فترجي ونكثر التأميلا*
٧٨	٨٣٠	٦٧٠	فما هو إلا أن أراها فجأة فأبهت حتى ما أكاد أجيب
٧٨	٨٣١	٦٧١	لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
٧٩	٨٣٢	٦٧٢	وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقول
٨١	٨٣٣	٦٥٨	للبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف
٨٢	٨٣٤	٦٧٣	*أو أن يلوم بحاجة لوأمها*
٨٣	٨٣٥	٦٧٤	لقد عدلتني أم عمرو، ولم أكن مقاتها ما كنت حيا لأسمعا
٨٤	٨٣٦	٦٧٥	*وحق لمثلي يا بشينة يجزع*
٨٤	٨٣٧	١٠	*ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي*
			جوازم المضارع
٨٥	٨٣٨	٦٧٦	لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصلفاء لم يوفون بالجار
٨٦	٦٣٩	٦٧٧	فأضحت معانيها قفارا رسوما كان لم، سوي أهل من الوحش توهل
٨٧	٨٤٠	٥٢٥	أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد
٨٧	٨٤١	٦٧٨	أحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعراب إن وصلت وإن لم

الصفحة	ترقيمي	رقم الخرزاة	الشاهد
٨٨	٨٤٢	٦٧٩	* ألما تعرفوا منا اليقيننا *
٨٩	٨٤٣	٦٨٠	محمدٌ تفد نفسك كلُّ نفس إذا ما خفت من أمر تبالا
٩٠	٨٤٤	٦٨١	لتقم أنت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا
٩٢	٨٤٥	٦٨٢	قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً قالت وأن
٩٤	٨٤٦	٦٨٣	أماوي، مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس أماوي يندم
٩٤	٨٤٧	٦٨٤	مهما لي الليلة مهما لي أودي بنعلي وسرباليه
٩٥	٨٤٨	٦٨٥	* ومهما وكلت إليه كفاه *
٩٥	٨٤٩	٦٨٦	إذا ما دخلت علي الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس
٩٦	٨٥٠	٦٨٧	إذا ما ترينني اليوم أرحي مطيتي أصعد سيراً في البلاد وأفرع
٩٨	٨٥١	٣٥٠	* كبير أناس في بجاد مزمل *
٩٩	٨٥٢	١٦١	فمتي واغسل يزرهم يحيو ه وتعطف عليه كأس الساقبي
٩٩	٨٥٣	١٦٢	* أينما الريح تميلها تمل *
٩٩	٨٥٤	٦٨٨	* ومن نحن نؤمنه بيت وهو آمن *
١٠٠	٨٥٥	٦٨٩	يثنى عليك وأنت أهل ثنائه ولديك إن هو يستزدك مزيد
١٠١	٨٥٦	١٦٢	* أينما الريح تميلها تمل *
١٠١	٨٥٧	-	* إن منفس أهلكته *
١٠٢	٨٥٨	٦٩٠	ولللخيل أيام فمن يصطبر لها ويعرف لها أيامها خير تعقب
١٠٤	٨٥٩	٥٨١	يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع
١٠٤	٨٦٠	٦٩١	* من يفعل الحسنات الله يشكرها *
١٠٥	٨٦١	٨٢	هذا سراقه للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلحقها ذيب
١٠٥	٨٦٢	٦٩٢	واني متي أشرف علي الجانب الذي به أنت، من بين الجوانب ناظر
١٠٧	٨٦٣	٢٤٥	* فأنت طلاق، والطلاق أليّة *
١٠٧	٨٦٤	٦٩٣	* يري كل من فيها، وحاشاك، فانيا *
١٠٩	٨٦٥	٦٩٤	فقلت تحمل فوق طوقك، إنها مطبعة، من يأتيها لا يضرها

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
١٠٩	٨٦٦	٨٢	* والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذيب *
١١١	٨٦٧	٦٩٥	علي حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدّها إذ في المقام تدابّر
١١٣	٨٦٨	٦٩٦	فلست بحلال التلاع مخافة ولكن متي يسترفد القوم أرفد
١١٣	٨٦٩	٦٩٧	وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي ولكن متي ما أملك الضر أنفع
١١٤	٨٧٠	٥٨١	* إنك إن يصرع أخوك تصرع *
١١٥	٨٧١	٤٠٧	إن من لام في بني بنت حساً ن ألمه وأعصه في الخطوب
١١٦	٨٧٢	٥٨١	* إنك إن يصرع أخوك تصرع *
١١٦	٨٧٣	٦٩٨	من يكذبني بسئتي كنت منه كالشجابين حلقه والوريد
١٢٢	٨٧٤	٦٩١	* من يفعل الحسنات الله يشكرها *
١٢٦	٨٧٥	٦٩٩	* أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا *
١٢٩	٨٧٦	٦٦٤	* لم تدر ما جزع عليك فتجزع *
١٣١	٨٧٧	٧٠٠	وقال رائداهم أرسوا نزاولها فكل حنفي امرئ يجري بمقدار
١٣١	٨٧٨	٧٠٢-٧٠١	متى تأته تعشوا إلي ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد
١٣٣	٨٧٩	٧٠٣	دعني فأذهب جانباً يوماً وأكفك جانباً
١٣٣	٨٨٠	٧٠٤	بدا لي أني لست مدرك ماضي ولا سابق شيئاً إذا كان جانباً
١٢٥	٨٨١	٦٨١	* لتقم أنت يا ابن خير قريش *
١٣٦	٨٨٢	٦٨٠	* محمد، تفه نفسك كل نفس *
			المتعدي وغير المتعدي
١٤٨	٨٨٣	٧٠٥	* لا يقرآن بالسور *
١٤٨	٨٨٤	١٢٣	إذا لم تجد من دون عدنان والدا ودون معدة فلتزعك العوائل
١٤٩	٨٨٥	٧٠٦	* أشارت كليب بالأكف الأصابع *
١٤٩	٨٨٦	٧٠٧	* تمرّون الديار ولم تعوجوا *
١٥٠	٨٨٧	٧٠٨	* ومنا الذي اختير الرجال سماحة *

الصفحة	ترقيمي	رقم الجزء	الشاهد
			أفعال القلوب
١٦٠	٨٨٨	٧١٠	*تعلم أن بعد الغي رُشدا
١٦١	٨٨٩	٧١١	* الله موف للناس ما زعموا*
١٦٣	٨٩٠	٢٠٠	ولقد نزلت فلا تظني غيره متى بمنزلة المحب المكرم
١٦٥	٨٩١	٧١٢	بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب
١٦٥	٨٩٢	٤٨	لا تخلنا علي غراتك، إنا طالما قد وشى بنا الأعداء
١٦٦	٨٩٣	٧١٣	كذاك أدبت حتى صار من خلقي إني وجدت: ملاك الشيمة الأدب
١٦٧	٨٩٤	٧١٤	أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لذيها منك تنويل
١٦٧	٨٩٥	٧٨	إن من يدخل الكيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء
١٦٨	٨٩٦	٧١٥	ولستم فاعلين إخال حتى ينال أقاصي الخطب الرقود
١٧١	٨٩٧	٧١٦	ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها
١٧١	٨٩٨	٩٠	*...وانني قسما إليك مع الصدود لأميل*
١٧٢	٨٩٩	٧١٧	*لقد علمت أي يوم عقبتي*
١٨٤	٩٠٠	٧١٨	*غادرته جزر السباع*
١٨٥	٩٠١	٧١٩	سمعت الناس ينتجعون غيتا فقلت لصيّدح انتجمي بلا لا
١٨٨	٩٠٢	٧٢٠	*إذا أقبلت قلت دباءة*
١٨٩	٩٠٣	٧٢١	تنادوا بالرحيل غدا وفي ترحالهم نفسي
١٩٠	٩٠٥	٩٦	*جاءوا بمذق هل رأيت الذنب قط*
			الأفعال الناقصة
١٩٤	٩٠٦	٧٢٣	فصرنا إلي الحسنى ورق كلامها ورضت فذلت صعبة أي إذلال
١٩٤	٩٠٧	٧٢٤	أيقنت أني لا محال، حيث صار القوم صائر
١٩٧	٩٠٨	٧٢٥	*غدا طاوريا يعارض الريح هافيا*
١٩٨	٩٠٩	٧٢٦	*بيروح ويفغدو داهنا يتكحل*
٢٠١	٩١٠	٧٢٧	بتيهاء قفر والمطي كأنها قفا الحزن قد كانت فراخا ييوضها

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٢٢٨	٩٣٥	٧٤٧	ظنّى بهم كعسى وهُم بتتوفى يتنازعون جوائز الأمثال
٢٣٠	٩٣٦	٧٤٨	* لا تلحني إني عسيت صانماً *
٢٣٢	٩٣٧	٢٤٠	* لعمر أبيك إلا الفرقدان *
٢٣٤	٧٣٨	٧٤٩	هممت ولم أفعل وكذت وليتى تركت على عثمان تبكى حلانلة
٢٣٤	٩٣٩	٧٥٠	عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
٢٣٥	٩٤٠	٧٥١	عسى طيى من طيىء بعد هذه ستطفيء غلات الكلى والجوانح
٢٣٦	٩٤١	٧٥٢	فعداى بين هاديتين منها وأولى أن يزيد علي الثلاث
٢٣٧	٩٤٢	٦٣٧	* وما كدت آيبا *
٢٣٨	٩٤٣	٧٥٣	* قد كاد من طول البلي أن يمصحأ *
٢٤٠	٩٤٤	٧٤٦	* إذا غير النأى *
٢٤١	٩٤٥	٧٥٤	وقد جعلت قلوص بنى سهيل من الأكوار مرتعها قريب
٢٤٢	٩٤٦	٧٥٥	وقد جعلت إذا ما قمت ينقلني ثوبى فأنهض نهض الشارب الثمل
٢٤٦	٩٤٧	٦	* ياما أميلح غزلانا شدن لنا *
٢٤٧	٩٤٨	٧٥٦	ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام
٢٥٠	٩٤٩	٧٥٧	* والله عينا حبتراً أيما فتى *
٢٥١	٩٥٠	٧٥٨	وقد وجدت مكان القول ذا سعة فإن وجدت لساناً قانلاً فقل
			أفعال المدح والذم
٢٥٥	٩٥١	٧٥٩	* نعم الساعون فى الأمر المبر *
٢٥٧	٩٥٢	-	نزلنى قبل نأى دارى جمانا وصلينا كما زعمت تلاتنا
٢٥٧	٩٥٣	٢٨١	* العاطفون تحين ما من عاطف *
٢٥٧	٩٥٤	٥٥	* فمضيت ثمت قلت: لا يعينى *
٢٥٧	٩٥٥	٧٦٠	ماوى، يا ريتما غارة شعواء كاللدعة بالميسم
٢٥٨	٩٥٦	٥٥١	يا صاحباً، ريت إنسان حسن يسأل عنك اليوم أو يسأل عن
٢٥٨	٩٥٧	٣٤٧	* والمؤمن العائذات الطير يمصحأ *

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٢٦١	٩٥٨	٧٦١	* يميناً لنعم السيدان وجدتما *
٢٦٢	٩٥٩	٧٦٢	* والله ما ليلى بنام صاحبه *
٢٦٣	٩٦٠	٧٦١	يميناً لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل وميرم
٢٦٣	٩٦١	٧٦٣	أبو موسى فجدك نعم جدًا وشيخ الحى خالك نعم خلا
٢٦٥	٩٦٢	٢١١	* ويلمها روحة *
٢٦٥	٩٦٣	٢١٠	* وبالك من ليل *
٢٦٦	٩٦٤	٧٦٤	تزود مثل زاد أليك فينا فنعم الزاد زاد أليك زاداً
٢٦٨	٩٦٥	٣٨	* أنا ابن جلا ، وطلاع الشايا *
٢٦٨	٩٦٦	٧٦٥	نعم الفتى فجعت به إخوانه يوم البقيع حوادث الأيام
٢٧٠	٩٦٧	٧٦٦	* نعم الفتى المرئي أنت *
٢٧١	٩٦٨	٧٦٧	فنعم مزكا من ضاقت مذهبه ونعم من هو فى سر وعلان
٢٧١	٩٦٩	٧٦٨	* فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم *
٢٧٢	٩٧٠	٧٦٩	أو حرّة عيطل ثبجاء محفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد
٢٧٤	٩٧١	٧٧٠	* بعد ما متاملى *
٢٧٦	٩٧٢	٧٧١	* وحب بها مقتولة حين تقتل *
٢٧٦	٩٧٣	٧٧٠	* بعد ما متاملى *
٢٧٦	٩٧٤	٧٧٢	لا يمنع الناس مني ما أردت ولا أعطيهم ما أرادوا حسن ذا أدبا

الفهرست شواهد الجزء الخامس

الجزء الخامس فهرس الموضوعات

	قسم الأفعال
٦-٣	معنى الفعل وخواصه
١٠-٦	تعريف الماضي وبنائه
٢٧-١٠	تعريف المضارع واعرابه
٨٤-٢٧	نواصب المضارع
٦٣-٥٤	أحكام المضارع بعد حتى
٦٥-٦٣	لام كي ولام الجحود
٨٠-٦٥	أحكام المضارع بعد حروف العطف: الفاء- الواو- أو
٨٤-٨١	إضمار «أن» بعد حروف العطف
١٣٤-٨٥	أدوات الجزم
٩١-٨٥	معاني الأدوات الجازمة للفعل الواحد
٩٧-٩٢	الشرط والجزاء: إن- مهما- اذا- حيثما
١١٩-٩٧	الاختلاف في العامل في الشرط والجزاء
١٢٧-١١٩	بيان مواضع دخول وقوع الفاء في جواب الشرط
١٣٤-١٢٧	جزم المضارع في جواب الطلب
١٣٩-١٣٤	فعل الأمر
١٤٦-١٣٩	فعل ما لم يستعمل فاعله
١٥٧-١٤٧	المتعدى وغير المتعدى
١٦٥-١٥٧	أفعال القلوب وبيان خصائصها
١٨٢-١٦٦	الفرق بين التعليق والإلغاء
١٨٤-١٨٢	ما ينصب الجزأين من غير أفعال القلوب
١٩١-١٨٥	سمع وقال
٢٢٥-١٩٢	الأفعال الناقصة
١٩٩-١٩٨	من الملحقات الأفعال الناقصة: جاء- قعد

٢١٢-٢٠٠ معني كان وصار وغيرهما
٢٢٥-٢١٢ جواز تقديم أخبارها علي أسمائها
٢٤٢-٢٢٦ أفعال المقاربة وأحكامها
٢٥٢-٢٤٣ فعل التعجب
٢٧٧-٢٥٣ أفعال المدح والذم
تم فهرست موضوعات الجزء الخامس	

رقم الإيداع ٢٠٠٠/١٤٧٢٠

الشركة الدولية للطباعة

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

٠١١/٣٣٨٢٤٢ - ٣٣٨٢٤١ - ٣٣٨٢٤٠ : 